وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجوانب القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه " ل م د" في الحقوق

تخصص: قانون الأعمال

الـــطالب:
أكرم فراحتية

المشرف: الأستاذ الدكتور
هارون أوروان

لجنـــــة المناقشة:

أ. د. يحياوي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
أ. د. هارون أوروان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ. د. حليس لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا
د. طنجاوي مراد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا
أ.د. والي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا
أ.د. لحاق عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضوا

تاريخ المناقشة: 2023/10/24

أهدي هذا العمل إلى:

روح أخي الطاهرة أسامة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

زوجتي وابني العزيزين

إخوتي حفظهم الله ورعاهم

الصديق والأخ الكريم الدكتور خالد عطوي

الشكر والتقدير

أتقدم بكل عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور: هارون أوروان الذي أشرف على هذه الأطروحة و لم يبخل علينا بصغيرة ولا بكبيرة طيلة مدة إنجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة؛ كل باسمه وصفته على قبولهم مناقشة هذا العمل العلمي المتواضع، وتصويبه حتى يخرج في أحسن صورة ممكنة.

مقدمة:

بعدما كانت شركات المساهمة[1] تمثل النموذج الأمثل بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو من أجل تحقيق مكانة في السوق، أصبحت هذه الشركات غير قادرة على مسايرة ومنافسة الشركات العالمية داخل الأسواق الاقتصادية، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا على مستوى الحياة الاقتصادية في مختلف مجالاتها، خاصة أن تطور الدول أصبح يقاس بمكانتها الاقتصادية داخل الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من الشركات الكبرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات ، لذلك فإن شركات المساهمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاريع المتعثرة حاولت تغيير أوضاعها مع ظهور ما يعرف بظاهرة التركيز الاقتصادي الذي يعد وسيلة تؤدي إلى القوة الاقتصادية، التي انتشرت بشكل واسع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، وكذا المشروعات المتعثرة ماليا التي لجأت لهذا النوع من التركيز من أجل القدرة على المنافسة داخل السوق الاقتصادية والنهوض مرة أخرى[3].

بعد أن أصبح الاقتصاد المعاصر يشهد تزايد لظاهرة التركيز الاقتصادي بداية من أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتبنى النظام الرأسمالي، عن

---

[1] تعتبر شركة المساهمة من أحدث أنواع الشركات التي واكبت كثيرا من التطورات على الصعيد الاقتصادي، وذلك لمواجهة الحاجات المستجدة في هذا المجال، حيث جاء شركات المساهمة لمواجهة حجم الاستثمارات الكبير الناتج عن حركة الكشوف الجغرافية للعالم الجديد، وكذلك التطور الهائل في الصناعة أو ما يعرف بالثورة الصناعية في أوربا وحاجة كل من هذين الميدانين لشركات ذات حجم كبير قادر على المنافسة وهو ما يتناسب وخصائص شركة المساهمة التي أطلق في بداية ظهورها بالوسيلة العجيبة للرأسمالية. أنظر في هذا الشأن: أحمد عبد اللطيف غطاشة، الشركات التجارية دراسة تحليلية، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص 207.

[2] عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة 05 من القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج. ر. ج. ج عدد: 02، 11 جانفي 2017،ص 05 بأن: " تعد كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات، تشغل من واحد (01)إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(01) دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية..."، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتبر ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا للمبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل حيث وجدت هذه المؤسسات مختلف أشكال الدعم والرعاية لذلك نجدها أنها في حالة عدم القدرة على المنافسة داخل السوق يمكنها اللجوء إلى التركيز الاقتصادي، أنظر في هذا الشأن: شهيناز سومية طالبن شريفة جعدي، مريم غزال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة استطلاعية- مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، مجلد 06، عدد 02، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، ص 203.

[3] تعد المشروعات المتعثرة ماليا ظاهرة اقتصادية عامة قد تحدث دون ارتباط بأسلوب اقتصادي معين،وعرف جانب من الفقه التعثر المالي بأنه انخفاض في قوة الإيرادات، واحتمال عدم قدرة القائمين على المشروع التجاري على دفع ديونها، الأمر الذي يؤدي بها على هاوية الإفلاس، ومن أجل ذلك قد تلجأ هذه المشروعات إلى التركيز الاقتصادي الذي يعد طريق النجاة بالنسبة لها من الإفلاس، للإطلاع أكثر أنظر: أحمد مصطفى الدبوسي السيد، آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقا للقانونين المصري والإماراتي – دراسة تحليلية مقارنة-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد: 24، جامعة المنصورة كلية الحقوق، مصر، 31-12-2020، ص 422.

طريق الاندماج، حيث ورد في مجلة Busine Week الأمريكية ما يلي: "بدأت حركات الاندماج الأولى في التاريخ الأمريكي تسعينات القرن 19 والثانية في العشرينات من هذا القرن، استغرق كل منهما حوالي عقدا كاملا، ولكن حركة الاندماج الحالية، بدأت منذ عام 1966 وقد استغرقت فترة أطول و أعمق بما لا يقاس."[1]، لتبدأ بعد ذلك ظاهرة التركيز الاقتصادي في الانتشار بداية من أوربا التي تأثّرت بحركة التركيز التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انتهاجها للنّظام الاقتصادي نفسه، فظهرت التّكتّلات الاحتكارية في الدّول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثّانية، على إثر ذلك أصدرت مختلف الدّول الأوروبيّة على غرار الولايات الأمريكية قوانينَ تهدف لمحاربة التّكتّلات والاحتكارات، نذكر منها ألمانيا التي سنّت اتّفاقيةَ "بوتسدام "سنة: 1947م وبريطانيا التي وضعت نظامًا للمراقبة على التّركيز والاحتكار سنة 1965، لتنتشر بعد ذلك في مختلف الدول الأوروبية التي اتّجهت إلى تشجيع سياسة الاندماج بين الشّركات التّابعة لدولتين أو أكثر من الدّول الأعضاء في السّوق وبذلت جهودًا قُصوى لتفادي الصّعوبات التي تعترض الاندماجَ على مستوى السّوق الأوروبيّة[2]، لتنتقل حمى ظاهرة التركيز الاقتصادي بعد ذلك إلى العالم العربي **فمن** الطّبيعيّ أنّ تواجه الدّول العربيّة التّكتلاتِ العالمية بإقامة تكتّلٍ عربيٍّ لمواجهة التّحدّيات الخارجية، خاصّةً وأنّها تمتلك من المقوّمات ما يساعدها على ذلك، وقد شهدت المنطقة العربيّة سلسلةً من المحاولات المتعاقبة من أجل إقامة تكاملٍ اقتصاديٍّ فيما بينها انطلاقًا من الأعوام التي أعقبت تأسيس الجامعة العربيّة حتى الآن نذكر منها على سبيل المثال آنذاك كل من اتّفاقية مجلس التّعاون الخليجيّ في: ماي 1981م بين 6 دول عربيّةٍ هي: الإمارات العربيّة المتّحدة، البحرين، عمان، قطر، الكويت، والسّعودية، وهو مجلسٌ مغلق واتّفاقية مجلس التّعاون العربيّ في: فيفري 1989م بين الأردن والعراق ومصر، اتّفاقية اتّحاد المغرب العربيّ سنة: 1989 بغيةَ تشجيع المشاريع المشتركة وإقامة سوقٍ موحّدةٍ بين كلٍّ من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وهو مجلسٌ مغلق العضوية[3].

---

[1] أنظر: حسن المصري، اندماج الشركات و انقسامها، دون طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 12.

[2] أنظر: حسنى المصري، اندماج الشّركات وانقسامها، المرجع نفسه، ص 12.

[3] أنظر: هواري معراج، منطقة التّجارة الحرّة العربية الكبرى خطوةٌ لتفعيل التّكامل الاقتصاديّ العربيّ، البحث من أعمال النّدوة العلمية السّادسة والعشرين لمركز الدّراسات الإقليمية بجامعة الموصل. قُدّم للنّشر بتاريخ: 15 أيار 2007م وقُبِل للنّشر بتاريخ: 25 آب 2007، ص02، البحث مُتاح على الموقع الالكترونيّ الآتي:
https://www.iasj.net/iasj/download/071c2c79377564cc

أمام الانتشار الواسع لعمليات التركيز الاقتصادي والترحيب الذي وجدته من معظم دول العالم، كان لزاما على التشريعات المقارنة التحرك من أجل تنظيم هذه الظاهرة والتصدي لآثارها السلبية التي قد تنتج عنها بداية من تأثيرها على المنافسة داخل السوق والإضرار ببقية المؤسسات المتواجدة معها داخل السوق.

تماشيا مع انتشار مع هذا الوضع وإقبال الوحدات الاقتصادية على التكتل في شكل تركيزات اقتصادية، أخذ المشرع الجزائري في التعامل مع هذا الوضع من خلال الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية لظاهرة التركيز الاقتصادي بمختلف أشكالها، على الرغم من أن الجزائر لم تعرف التركيز الاقتصادي، إلا في أواخر الثمانينات لأن الجزائر قبل هذه المرحلة لم تكن تول أي اهتمام للمنافسة، وقد تجلى ذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي انتهجتها في تلك الفترة، خاصة من خلال دستور 1989 الذي أظهر نية المشرع الجزائري حول انتهاج النظام الاقتصادي، الذي يقوم على حرية المنافسة داخل الأسواق وعدم تدخل الدول في السوق، لكن بالمقابل أنشأت سلطات ضبط مستقلة مهمتها مراقبة الأسواق كمجلس المنافسة الذي أوكلت له مهمة ضبط السوق من خلال مراقبة الممارسات المقيدة للمنافسة و عمليات التركيز الاقتصادي، هذه الأخيرة تعد موضوع دراستنا التي سوف تتم وفقا لما جاء به المشرع الجزائري في قانون المنافسة المعدل والمتمم وكذا القانون التجاري.

تبرز **أهمية** دراسة الجوانب القانونية لعملية التركيز الاقتصادي في الإحاطة به من شقين: حيث تبرز أهمية الشق الأول في معرفة الإطار المفاهيمي لعمليات التركيز الاقتصادي تطورا ومفهوما، وكذا معرفة الطبيعة القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي، بالإضافة للتطرق لأهم الأشكال القانونية لهذه الظاهرة، وهذا من خلال البحث في نصوص القانون التجاري الذي نظم أشكال التركيز الاقتصادي حيث خصص لكل شكل نظامه القانوني، علاوة على الهدف الواضح للتركيز الاقتصادي، وهو الحصول على أفضل مردودية لضمان زيادة الأرباح وتطوير الإمكانيات التنافسية، في مقابل خضوع هذا التركيز إلى قواعد قانون المنافسة في حالة مساسه بالمنافسة[1]. فدراسة ظاهرة التركيز الاقتصادي هي دراسة لموضوع له قيمة كبيرة من عدة نواحي، حيث يساعد المؤسسات الصغير والمتوسطة على المحافظة على مكانتها داخل السوق والقدرة على منافسة

[1] أنظر: الطيب بلولة، قانون الشركات، ترجمة: محمد بن بوزه، ط 02، برتي للنشر، الجزائر، 2009، ص 130.

الشركات ذات الرأس مال كبير، كما يعتبر آلية من الآليات القانونية التي تلجأ أليها المشروعات الاقتصادية المتعثرة هروبا من الإفلاس الذي يهددها هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية فظاهرة التركيز الاقتصادي تساعد على خلق مناصب شغل من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات المتكتلة أو المحافظة عليها بعدما كانت ستزول بزوال المشروعات المفلسة فالتركيز الاقتصادي يساعد في تخفيف الضغط على السلطة العامة في خلق مناصب شغل، أما من الناحية القانونية فتبرز توضيح النظام القانوني لكل عملية من عمليات التركيز الاقتصادي، الأمر الذي يسهل على الوحدات الاقتصادية تأسيس عمليات تركيز اقتصادي.

أما الشق الثاني المتعلق بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي فتكمن أهميته في دراسة الحدود التي وضعتها التشريعات المقارنة لعمليات التركيز من أجل الحد من سيطرتها على السوق وعدم إلحاق الضرر ببقية المتعاملين الاقتصاديين، حيث يقصد بالحدود تلك الشروط التي وضعها المشرع لإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي ونظام الرقابة الذي فرضه على الوحدات الاقتصادية المعنية بعملية التركيز الاقتصادي ، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في شقها الثاني في جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الأجنبية المستثمرة تدخل السوق وهي على دراية كافية إن عمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها لن تأثر على مكانتها داخل السوق لأنها خضعت إلى رقابة مسبقة، كما تكمن أهمية الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في منع كل أشكال الاحتكار و وضعيات الهيمنة والتعسف التي تصحب إنشاء مثل هذه العمليات، الرقابة التي يفرضها القانون على عمليات التركيز الاقتصادي تشكل عامل ردع لها من خلال العقوبات التي يفرضها على التجميعات المخالفة لشروط منح الترخيص.

إن دراسة الجوانب القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي كان **الهدف** من ورائها هو الوصول إلى فهم النظام القانوني الذي يحكمها بالرغم من تفرعه، و معالجة كل المسائل المتعلقة بها سواء الظاهرة التي تكلم عنها المشرع الجزائري أو الخفية التي غفل عنها المشرع الجزائري سواء في القانون التجاري الذي نظم أشكال التركيز الاقتصادي وبين الإجراءات القانونية التي يتطلبها كل شكل من أشكال التركيز الاقتصادي، أو قانون المنافسة الذي وضع نظام الرقابة عليها، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الهيئات القانونية التي لها علاقة بتنظيم عمليات التركيز الاقتصادي بالإضافة إلى الإجابة على

مختلف التساؤلات والإشكالات المتعلقة بعملية التركيز الاقتصادي وتقييم النظام القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري لها خاصة وأنها ظاهرة ليست بقديمة على المشرع الجزائري. كذلك كان الهدف من وراء دراسة الجوانب القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي معرفة تلك القوانين التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم عمليات التركيز الاقتصادي ومدى نجاحها في ضبطها من خلال التطرق لمضمونها المتعلق بالدراسة.

إن **أسباب اختيار دراسة** الجوانب القانونية تتعدد، منها حداثة موضوع التركيز الاقتصادي، والتطور التشريعي الذي مس قانون المنافسة خاصة في الشق المتعلق بهذه العمليات، وكذا عدم تطرق الدراسات السابقة لموضوع التركيز الاقتصادي من مختلف جوانب القانونية واقتصارها على أحد الجوانب فقط كالمفهوم أو الرقابة، بالإضافة إلى محاولة الموازنة والمقاربة بين قانون المنافسة والقانون التجاري كل هذه المبررات الموضوعية ساهمت في اختيار الموضوع، بالإضافة إلى وقوع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي ضمن اختصاص قانون الأعمال الذي يميل إليه الباحث ويرغب في مواصلة البحث فيه خاصة في الشق المتعلق بقانون المنافسة، كما أن دراسة هذا الموضوع هي دراسة تحليلية تعتمد على تحليل النصوص القانونية بعيدا عن النظريات الفقهية وهو الأمر الذي يميل إليه الباحث، إلى جانب رغبتنا في مواصلة البحث في نفس السياق الذي بدأناه في دارسات سابقة، على الرغم من علمنا اليقين أن هذه الدراسة لن تكون بالأمر السهل، خاصة أمام قلة المراجع المتخصصة والدراسات السابقة[1] التي لم تحط بالدراسة من مختلف جوانبها فهناك من تطرقت لموضوع التركيز الاقتصادي من جانبه العام وهناك من عالجته من جانب الرقابة فقط، كل هذه المبررات الشخصية هي الأخرى ساهمت في اختيار دراسة الجوانب القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي.

[1] الدراسات التي سبقت دراسة للجوانب القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي لم تحط بها من الجوانب القانونية المتعلقة بدراستنا، فهناك من تطرق إليها من الجانب المفاهيمي تحت عنوان النّظام القانونيّ التجميعات الاقتصاديّة في ظلّ قانون المنافسة، وهي مذكّرةٌ الماجستير في الحقوق، كلّية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016 لصاحبتها بن جوال نجاة، و أخرى من الجانب الرقابي كأطروحة الدكتوراه لصاحبها بن حملة سامي المعنونة بالرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، وهي دكتوراه علوم، كلّية الحقوق جامعة متنوري- قسنطينة،الجزائر، 2009- 2010، كما نجد كذلك في نفس الصياغ دراسات سابقة عالجت موضوع التركيز الاقتصادي لكن حصرت الدراسة في شكل من أشكال التركيز الاقتصادي كالنّظام القانونيّ لمجمع الشّركات: دراسةٌ مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلّية الحقوق، جامعة تلمسان، 2014- 2015 لصاحبها أوروان هارون، النّظام القانونيّ لاندماج الشّركات، رسالةٌ دّكتوراه، جامعة القاهرة، مصر 1982 لصاحبها حسام الدّين عبد الغني الصّغير. هذه الدراسات وغيرها ساهمت في مساعدة الباحث في دراسته و الوصول إلى أهدافه.

أمام الدور الكبير التي تلعبه ظاهرة التركيز الاقتصادي في الحياة الاقتصادية، فقد نظم المشرع الجزائري عمليات التركيز الاقتصادي من خلال قانونين، القانون التجاري الذي تطرق فيه إلى الجانب المفاهيمي لكل عملية من عليات التركيز الاقتصادي من خلال تعريفها و وضع شروط قيامها ومختلف الجزئيات المتعلقة بقيام هذه العمليات، كما نجده نظم أيضا عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة من خلال إخضاعها لنظام رقابة بسب الانتشار الواسع لهذه العمليات وكذا إمكانية تأثيرها على المنافسة داخل الأسواق، بداية بالقانون 95-06 المتعلق بقانون المنافسة الذي عرف التركيز الاقتصادي على أنه: " كلّ مشروع تجميعٍ أو تجميعٍ ناتجٍ عن أيّ عقدٍ مهما كان شكله يتضمّن تحويل المِلكيّة لكلّ أو جزءٍ من الممتلكات، أو حقوق، وسندات عون اقتصاديٍّ قصد تمكين عونٍ اقتصاديٍّ من مراقبة عونٍ اقتصاديٍّ آخر، أو ممارسة النّفوذ الأكيد عليه والذي من شأنه المساس بالمنافسة وتعزيز وضعيّة هيمنةٍ في السوق. "، بعد ذلك ازداد اهتمام المشرّع الجزائريّ بعمليّات التّركيز الاقتصاديّ أو التّجميعات الاقتصاديّة، بسبب الدّور الذي أصبحت عمليّات التّركيز الاقتصاديّ تلعبه في الحياة الاقتصادية، حيث أصدر الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة، والذي بموجبه ألغى أحكام القانون 95-06 المتعلّق بالمنافسة، هذا كان بمثابة النّقلة النّوعيةَ في تنظيم عمليّات التّركيز، حيث نظّم موضوعَ التّجميع (التركيز) في فصلٍ كاملٍ تحت عنوان: التّجميعات الاقتصاديّة، عُدّل الأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة بمُوجب القانون رقم 08-12[1]، ثمّ القانون رقم 10 -05[2]، كما دُعم بالمرسوم التّنفيذي رقم 05 -219 المتعلّق بالتّرخيص لعمليّات التّجميع الذي يبيّن كيفية التّرخيص بالتّجميع الاقتصاديّ[3]، كل هذه التعديلات التي مست قانون المنافسة شكلت منظومة قانونية تحمي المنافسة الأمر الذي يعكس اهتمام المشرع بمرافقة انتشار عمليّات التّركيز في الجزائر و ضرورة تنظيمها من النّاحية القانونيّة، خاصة من جانب القواعد المنشأة لهذه العمليات، وكذا من جانب قواعد الرقابة المطبقة عليها، فالمشرع نظم عمليات

[1] أنظر: قانون 08- 12 المؤرّخ في: 28 جمادى الثانية 1429 الموافق 25 يونيو2008 يُعدّل ويتمّم الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1424 الموافق 19 يوليو 2003 المتعلّقُ بالمنافسة، ج..ر.ج.ج، عدد: 36، 02 يوليو 2008.

[2] أنظر: القانون رقم: 10- 05 مؤرّخ: في 05 رمضان 1431 الموافق 15 أوت 2010، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 03 - 03 المؤرّخ في: 19 جمادى الأول 1424 الموافق 19 يوليو 2003 المتعلّقُ بالمنافسة، ج..ر.ج.ج، عدد: 46 18 أوت 2010.

[3] أنظر: المرسوم التّنفيذيّ رقم: 05- 219 المؤرخ في 15 جمادى الأول عام 1426الموافق 22 يونيو 2005 يتعلّق بالتّرخيص لعمليّات التّجميع، المؤرّخ في: 22 يونيو2005، ج..ر.ج.ج، عدد: 43، 22 يونيو 2005.

التركيز الاقتصادي من جانبين مختلفين: جانب يسعى فيه لتشجع إنشاء عمليات التركيز الاقتصادي من خلال توضيح كل النقاط المنشأة لها، وجانب آخر يخضع فيه هذه العمليات لنظام رقابة خاص، وهو الأمر الذي يطرح **إشكالية** مدى نجاح المشرع الجزائري في خلق توازن قانوني بين تحقيق أهداف عمليات التركيز الاقتصادي وحماية السوق؟ يتفرع على هده الإشكالية تساؤلات فرعية هي:

ما هو مفهوم عمليات التركيز الاقتصادي؟

ما هي الأشكال القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي؟

كيف نظم المشرع الجزائري عملية الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، وما هي الشروط التي وضعها في سبيل إنشاء عمليات تركيز اقتصادي لا تؤدي بالمساس بالمنافسة؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على **المنهج** التحليلي بدرجة أولى من خلال تحليل نصوص مواد القانون التجاري وقانون المنافسة والقوانين المتعلقة بها والتعليق عليها والخروج بأهم الملاحظات، كما تطلبت منا الدراسة الاعتماد على بعض المناهج المساعدة كالمنهج التاريخي الذي تم توظيفه في دراسة التطور التاريخي لظاهرة التركيز الاقتصادي وأهم المراحل التي مر بها، كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن في العديد من جزئيات هذه الدراسة سواء من خلال المقاربة التشريعية بين القانون الجزائري وبعض القوانين خاصة الفرنسي الذي يعد محطة اقتباس بالنسبة للمشرع الجزائري أو مقارنة القوانين المتعلقة بالمنافسة فيما بينها.

بناءا على المناهج المعتمدة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية وبلوغ الأهداف المذكورة أعلاه، تم تقسيم دراستنا إلى بابين رئيسين:

- الباب الأول تم تخصيصه لدراسة ماهية عمليات التركيز الاقتصادي، والذي نحاوله فيه الإجابة على جز من الإشكالية المتعلقة بالإطار المفاهيمي لعمليات التركيز الاقتصادي من خلال محاولة تحديد مفهوم عمليات التركيز الاقتصادي بالإحاطة بمختلف النقاط الأساسية التي تعطينا صورة واضحة على عمليات التركيز الاقتصادي في الفصل الأول، وكذا التعرف على كل شكل من عمليات التركيز الاقتصادي سواء كان هذا التركيز بإنشاء شخص معنوي جديد كاندماج الشركات التجارية والتجمع ذي الغاية الاقتصادية، أو دون إنشاء شخص معنوي جديد كمجمع الشركات التجارية والمؤسسة

المشتركة في الفصل الثاني، وسوف نعتمد في دراستنا للباب الأول على نصوص القانون التجاري كون المشرع نظم كل شكل من أشكال عمليات التركيز الاقتصادي في القانون التجاري.

- الباب الثاني تم تخصيصه لدراسة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، الذي سوف نحاول من خلاله الإجابة على الجزء الأخير من الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية العامة المطروحة أعلاه، بالتطرق لشروط تطبيق الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي والتي من خلالها يمكن الترخيص بإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي وهل وفق المشرع الجزائري في وضع هذه الشروط مقارنة مع التشريعات الأخرى، بالإضافة إلى ا التعرف على الجهة صاحبة الاختصاص الأصيل بممارسة الرقابة على عمليات التركيز وكذا الجهات التي مكنها المشرع من ممارسة هذا الاختصاص استثناءا في الفصل الأول ، كما سوف يتم التطرق كذلك لأهم إجراءات المتبعة من أجل ممارسة هذه الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بداية من أول إجراء إلى غاية صدور القرار المتعلق بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، لنختتم هذا الباب بالتطرق إلى الرقابة القضائية على قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي وأهم الإشكالات التي تثيرها هذه الرقابة القضائية من خلال الفصل الثاني من هذا الباب، كل هذا سوف يكون وفقا لنصوص الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة وكذا القوانين المعدلة له.

الباب الأول

ماهية عمليات التّركيز الاقتصادي

الباب الأول: ماهية عمليّات التّركيز الاقتصادي

إنّ التّحوّل الذي عرفته الحياة الاقتصادية في القرن العشرين أدّى إلى ظهور العديد من الأفكار الجديدة التي ساعدت على تدعيم مبدأ حرّية التّجارة والصّناعة الذي كرسه الدّستور الجزائري[1] الذي منح حقَّ الدّخول للسوق وممارسة العرض دون قيودٍ بشرط أن تكون الوسائل المُتّبعة مشروعة، كلّ هذا من أجل تشجيع روح المنافسة بين المؤسّسات التّجارية الكبيرة منها والصّغيرة، غير أنّ التّطوّر الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي بسبب التّطوّر التّكنولوجيّ ساهم في ظهور كياناتٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ بحجم دول، كالشّركات متعدّدة الجنسيات[2] التي سيطرت على السّوق العالمي من خلال فروعها الممتدّة في كلّ أنحاء العالم، الأمر الذي جعل كلاًّ من الشّركات التّجارية وعلى رأسها شركات المساهمة التي كانت إلى وقتٍ ليس بالبعيد تمثّل النّموذج القويّ للشّركات التّجارية وكذا المؤسّسات الصّغيرة والمشروعات التّجارية الصّغيرة تشعر بالعجز عن تحقيق أهدافها في السّوق نظرًا لعدم قدرتها على منافسة هذه الكيانات في السّوق، والتي حجبت عنها كلّ الآفاق التي أُنشئت من أجلها، وهو ما جعلها أمام خيارٍ واحدٍ هو اللّجوء إلى التّكتّل فيما بينها والتآلف من أجل مواجهة هذه الكيانات القويّة والقدرة على منافستها في السّوق بتوحيد الجهود والتّعاون على جميع المستويات، حيث يصبح لها رؤوس أموالٍ ضخمة، خبراتٌ فنّيةٌ وإداريةٌ عاليةٌ يجمعهم هدفٌ مشترك، في شكل تجمّعٍ أو تكتّلٍ اقتصاديٍّ خاضعٍ لتنظيمٍ قانونيّ، ومن هنا جاءت ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ بين المشروعات.

تُعد ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ بين المشروعات ظاهرةً حديثةً فرضتها المنافسة القويّة على المشروعات الصّغيرة وكذا المتعثّرة، من أجل النّهوض والسّيطرة على السّوق وخلق المنافسة فيها، لذلك عرفت هذه الظاهرة انتشارًا سريعًا وواسعً في مختلف دول العالم، وأمام هذه الأهمّية التي تلعبها عمليّات التّركيز الاقتصاديّ والانتشار الواسع الذي تشهده هذه الظّاهرة، استلزمت دراسة هذا الباب المتعلّق بماهية عمليّات التّركيز

[1] أنظر: المادّة 61 من المرسوم الرّئاسي رقم: 20- 442 مؤرّخ في15 جمادي الأولى عام 1442 الموافق30 ديسمبر 2020، يتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوري، المصادق عليه في استفتاء أوّل نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، عدد: 82، 30 ديسمبر 2020، ص: 16.

[2] لا تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في الواقع شركة واحدة، وإنما هي مجموعة من الشركات المتمتعة بالشخصية القانونية المستقلة، وتعمل كل منها في دولة مختلفة وترتبط هذه الشركات ببعضها البعض بروابط قانونية واقتصادية تجعل منها كأنها شركة واحدة تمارس الاستثمار الدولي في دول مختلفة من خلال توجيه جانب من أموال الشركة الأم أو خبراتها التكنولوجية إلى العمل في دول متعددة بهدف تحقيق الربح. أنظر: علي محمود دريد، الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، ط 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 26.

الاقتصاديّ التّطرّق لمفهوم التّركيز الاقتصاديّ من خـــلال البحـــث فـــي أهـــمّ النّقـــاط الأساســـيّة التي تعطينا في مجموعها صـــورةً واضـــحةً ومفصّـــلةً عـــن هـــذه الظّـــاهرة **(الفصـــل الأول)**، وكذا التّطرّق لتلك الأشكال التي يتّخذها التّركيز الاقتصـــاديّ وهـــو مـــا يُطلـــق عليهـــا بأشـــكال عمليّات التّركيز الاقتصاديّ، حيث ســـوف يـــتمّ التّطـــرّق لكـــلّ شـــكلٍ مـــن أشـــكال عمليّـــات التّركيز الاقتصاديّ والقواعد القانونية التي تضبطه وتنظّمه **(الفصل الثّاني)**.

الفصل الأول:

مفهوم التّركيز الاقتصادي

الفصل الأول: مفهوم التّركيز الاقتصادي

تحت تأثير المتغيّرات الاقتصادية التي شهدها العالم الاقتصادي خاصّةً في ظلّ التّطوّر التّكنولوجيّ الجديد أخذت نزعة التّكامل الاقتصادي تتطوّر وتتوسّع فظهرت التّكتّلات الاقتصاديّة من أجل الاستيعاب السّليم لمتطلّبات هذه النّزعة والقدرة على مسايرة كبرى الشّركات العالمية التي أصبحت تسيطر على السّوق، هذه التّكتّلات يُطلق عليها ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ التي أصبحت الوسيلةَ الوحيدة للمؤسّسات الصّغيرة والشّركات التّجارية للبقاء في السّوق وخلق التّوازن فيه، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديّين يُطلقون على هذا العصر عصر التّكامل، فالتّركيز الاقتصاديّ بات هدفًا استراتيجيًّا وضرورةً تفرضها التّطوّرات الاقتصادية العالمية في ظلّ مناخ العولمة، لذلك وجدت ترحيبًا كبيرًا من قِبل رجال الاقتصاد الذين درسوا هذه الظّاهرة وقاموا بتحليلها من وجهة نظرهم الاقتصادية.

رغم أنّ ظاهرة التّركيز ظاهرةٌ اقتصاديةٌ بالدّرجة الأولى إلاّ أنّ دراستها لم تقتصر فقط على رجال الاقتصاد، فقد انتقلت إلى دائرة اهتمام رجال القانون فحظيت بكثيرٍ من التّحليل والتّنظير وذلك موازنةً مع الأهمّية التي أعطتها معظم التّشريعات المقارنة لهذه الظّاهرة، فقد نظّموها بمجموعةٍ من القواعد القانونيّة المقنّنة في قانونٍ واحدٍ أو في عدّة قوانين، سواءٌ أكانت هذه القوانين متعلّقة بطرائق إنشائها أو كيفية توجيهها في السّوق. وبالرّجوع إلى المشرع الجزائريّ نجده عالج ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ من النّاحية القانونيّة بقانونين، القانون الأوّل هو القانون التّجاريّ الذي تكلّم عن عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بمختلف أشكاله، وقانون المنافسة الذي تضمّنت موادّه المقصود بالتّركيز الاقتصاديّ وتنظيمه لضمان عدم الإخلال بمبدأٍ أساسيٍ للتّجارة هو حرّية المنافسة في إطار ضبطها بمختلف صورها وتوجيهها بما يسمح بالاستفادة منها وتجنّب أضرارها بدايةً من القانون رقم: 95- 06 المتعلّق بالمنافسة وصولاً إلى آخر قانونٍ للمنافسة وهو الأمر 03- 03، كلّ هذا يفتح المجال للبحث في مفهوم ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ بدايةً من مراحل نشأتها والتّطوّر الذي شهدته حتّى أصبح لها هذه الأهمّية البالغة في الحياة الاقتصادية **(المبحث الأول)**، وصولاً إلى إعطاء تعريفٍ لهذه الظّاهرة من مختلف جوانبها وذلك حتّى يتمّ التّمييز بينها وبين مختلف الظّواهر القانونية والاقتصادية المشابهة له **(المبحث الثّاني)**.

المبحث الأول: نشأة التّركيز الاقتصاديّ وأهمّيته الاقتصاديّة

تسمح عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بخلق كياناتٍ اقتصاديةٍ عملاقةٍ قادرةٍ على التّصدّي لتحدّيات المنافسة الأجنبيّة، سواءٌ على المستوى الإقليمي أو على المستوي العالمي[1]، فالتّركيز مصطلحٌ جديدٌ ظهر أواخر التّسعينيّات فرضه الواقع الاقتصاديّ على المؤسّسات الصّغيرة والشّركات التّجارية التي لم تعد قادرةً على فرض نفسها في السّوق ومسايرة كبرى الشّركات التّجارية، لتأخذ بعد ذلك ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ منحنًى تصاعديًّا بسب الانتشار الواسع الذي شهدته هذه الظّاهرة حتّى استقرّت عند معظم دول العالم المتطوّرة منها أو النّامية في شكل قواعدَ قانونية مقنّنة ومفصّلة، لتصبح بعد ذلك أحد أهمّ الآليات التي تعوّل عليها الدّول في النّهوض بالاقتصاد، لأنّ عمليّات التّركيز الاقتصاديّ تجعل المؤسّسات والمشروعات المتعثّرة قادرةً على النّهوض مرّةً ثانيةً ومنافسة المشروعات الكبيرة من جديد، حيث تتكتّل فيما بينها لتشكّل تركيزًا اقتصاديًّا قادرًا على المنافسة داخل السّوق وفق قواعدَ قانونية، وعليه سوف يتمّ التّكلّم في هذا المبحث عن نشأة التّركيز الاقتصاديّ، وأهم المراحل التي مرّ بها إلى غاية أن أصبح مقنّنًا في قوانين معظم دول العالم**(المطلب الأول)**، بالإضافة لإبراز أهمّية ودوافع وآثار هذا التّكتّل **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأول: نشأة التّركيز الاقتصاديّ التّاريخيّة

أدركت العالم بعد الحرب العالمية الثّانية، أهمّية التّعاون الاقتصاديّ لمجابهة تحدّيات العصر، ومن ردود الأفعال الطّبيعية تجاه هذه التّحدّيات أن بدأت دول العالم تشكّل تكتّلاتٍ اقتصادية، على أسس جغرافية، دينية وعرقية، تحفظ لها مكانتها الاقتصادية وتدعم مراكزها التّنافسية على كلّ المستويات[2]، ومن هذا المنطلق بدأت فكرة التّركيز الاقتصاديّ تظهر بين دول العالم بدايةً من العالم الغربيّ متمثّلةً في الولايات المتّحدة الأميركية وأوروبا **(الفرع الأول)**، وصولاً إلى العالم العربيّ الذي شهدت دوله بما فيها الجزائر انتشارًا واسعًا لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ والذي مرّ بعدّة مراحلَ متفاوتةٍ تدخل ضمن التّطوّر التّاريخيّ الذي شهده التّركيز الاقتصاديّ في دول العالم العربي **(الفرع الثّاني)**.

---

[1] أنظر: هارون أوروان، النّظام القانونيّ لمجمع الشّركات: دراسةٌ مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلّية الحقوق، جامعة تلمسان، 2014- 2015، ص37.

[2] أنظر: فاطمة تواتي بن علي، استثمار مزايا التّجمّعات العربيّة الإقليمية لدعم وتطوير مسار التّكامل الاقتصاديّ العربيّ في إطار منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى، مجلّة العلوم الاقتصاديّة والتّسيير والعلوم التّجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، الجزء 06، العدد: 09، 15 جوان 2013، ص16.

الفرع الأول: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في العالم الغربيّ

ظاهرة التّكتّلات الاقتصادية فكرةٌ جديدةٌ ظهرت بوادرها أوّل مرّةٍ في العالم الغربيّ بدايةً في الولايات المتّحدة الأمريكية أواخر القرن التّاسع عشر، حيث دعت الوحدات الاقتصادية فيها إلى التّكتّل والتّركّز عن طريق إبرامها اتّفاقياتٍ فيما بينها، توحّد جهودها وإمكانياتِها من خلالها في شكل تكتّلاتٍ اقتصادية، لتكون في وضعيةٍ اقتصاديةٍ مُفضّلةٍ تمكّنها من السّيطرة على السّوق والتّحكّم فيها[1] **(أولا)**، لتشهد بعد ذلك عمليّات التّكتّل الاقتصاديّ انتشارًا واسعًا خاصّةً في أوروبا التي لجأت لمثل هذه التّكتّلات، وذلك لأجل منافسة احتكار الولايات المتّحدة الأمريكية في أسواقها، والقدرة على المنافسة والمحافظة على اقتصادها **(ثانيا)**.

أوّلا: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في الولايات المتّحدة الأمريكية

ظهرت أولى مظاهر التّركيز الاقتصاديّ بداية في الولايات المتحدة الأمريكية أواخرَ القرن التّاسع عشر عندما وجدت بعض المبادراتِ التي كان هدفها السّيطرة والتّحكّم في الأسواق التّجارية الدّاخلية والخارجية عن طريق إنشاء وحداتٍ اقتصاديةٍ باتّفاق عدّة شركات على احتكار إنتاج سلع معيّنة أو تسويقها أو وضع سياسةٍ موحّدةٍ للأسعار[2].

ولقد سيطرت هذه التّكتّلات الاقتصاديّة الاحتكارية على قطاعاتٍ اقتصاديةٍ كثيرةٍ وهامّة مثل البنوك والسّكة الحديدية والبترول[3]، وأصبحت تشكّل خطرًا على اقتصاد الولايات المتّحدة الأمريكيّة في ذلك الوقت باعتبار أنّه لا يوجد أيّ قانونٍ يمنع مثل هذه الممارساتِ في ظلّ النّظام الرّأسمالي، سيما فيما يتعلّق بالإضرار بالمستهلك وضرب مبدأ حرّيّة المنافسة عن طريق الاحتكار والهيمنة على الأسواق. على إثر هذا الوضع صدر قانون شارمن"Sherman" سنة: 1890م الذي يتضمّن منع التّكتّلات الاقتصادية، ثمّ جاء بعده قانون كلينتون"Clayton"سنة: 1811م الذي وضع نصوصًا خاصّةً وفرض الرّقابة على التّكتّلات الاقتصادية[4]، وكذلك قانون روبنسون باتمان"–Robinson

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، المفهوم القانونيّ لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد: 36، ديسمبر 2011، ص01.

[2] أنظر: كريمة عمارة، هارون أوروان، اندماج الشّركات كآليةٍ للتّركيز الاقتصاديّ، مجلّة العلوم القانونيّة والاجتماعية، جامعة زيّان عاشور الجلفة، الجزائر، عدد: 12، سنة: 2018، ص391.

[3] أنظر: زكريا بيومي، الاندماج كوسيلةٍ من وسائل التّركيز الاقتصاديّ، دراسةٌ اقتصاديةٌ وقانونيةٌ وضريبيّة، أبحاث مؤتمر الضّريبة على أرباح شركات الأموال، أكاديميّة السّادات للعلوم الإدارية، مصر، مركز البحوث، 2000، ص 42.

[4]: D.Ferrière et D. Ferre, droit du contrôle national des concentrations, éd DALLOZ, Paris, France, 2005, P 10,11.

Patman" سنة: 1936م الذي منع التّمييز بين الزّبائن في الأسعار حول سلعةٍ واحدةٍ ما لم تختلف في النّوعية أو شروط البيع[1].

وكان الهدف الحقيقيّ من إصدار هذه القوانين هو محاولة تجنّب الآثار السّلبية لهذه التّجمّعات عن طريق فرض الرّقابة عليها ومنع الاحتكار والحفاظ على مبدأ المنافسة الحرّة، وهو الأمر الذي ساعد في الوقت ذاته على تطوّر ونموّ التّكتّلات الاقتصادية[2]، وتجسّدت بشكلٍ ملموسٍ وواقعيٍ بعدها بشكلٍ مؤثّرٍ على الاقتصاد الوطنيّ الأمريكي، وظهرت على إثر ذلك أهمّ التّكتّلات الاقتصادية المعروفة على غرار كوداك وشركة جنرال موتورز، وكذا شركة إيبيام وبعدها انتشرت التّركيزات الاقتصادية بشكلٍ كبيرٍ لتصل إلى عدد 3555 خلال ثمانينيّات القرن الماضي[3] لتحاول السّيطرة على الأسواق الدّاخلية وحتّى الخارجية.

ثانيا: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في أوروبا

تأثّرت أوروبا بحركة التّكتّلات التي عرفتها أمريكا بسبب انتهاجها للنّظام الاقتصادي نفسه، فظهرت التّكتّلات الاحتكارية في الدّول الأوروبية سيما بعد الحرب العالمية الثّانية، على إثر ذلك أصدرت مختلف الدّول الأوروبيّة بدايةً على غرار الولايات الأمريكية قوانينَ تهدف لمحاربة التّكتّلات والاحتكارات، نذكر منها ألمانيا التي سنّت اتّفاقيةَ "بوتسدام "سنة: 1947م وبريطانيا التي وضعت نظامًا للمراقبة على التّركيز والاحتكار سنة: 1965م[4]. كما طمحت الولايات الأمريكيّة للسّيطرة على الأسواق الخارجية بواسطة التّكتّلات الاقتصادية، ممّا سمح بوجود تكتّلاتٍ اقتصاديةٍ موازيةٍ ومشابهةٍ لها أمرًا محتّمًا وضروريًّا لمواجهة المدّ الأمريكيّ في الأسواق الأوروبيّة وحتّى العالمية، فظهر الكارتل كأوّل تركيزٍ اقتصاديٍّ يظهر في أوروبا وتحديدًا في ألمانيا سنة: 1862م[5]، وبعدها عمدت الدّول الأوروبيّة لتشجيع التّكتّلات الاقتصاديّة بهدف حماية اقتصادها الوطنيّ من المنافسة الأمريكيّة، وذلك بالتّخلّي أو التّخفيف من قوانين الاحتكار[6]، الاحتكار[6]، وقد عرفت أوروبا في ستّينيّات القرن العشرين أهمَّ عمليّات التّركيز

[1] أنظر: هارون أوروان، النظام القانوني لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 25.
[2] أنظر: هارون أوروان، المرجع نفسه، ص 26.
[3] أنظر: هارون أوروان، المرجع نفسه، ص 26.
[4]: D.Ferrierd et D. Ferre.Op.Cit. P .10.11.
[5] أنظر: زكريا بيومي، المرجع السابق، ص 41.
[6] أنظر: هارون أوروان، النظام القانوني لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 37.

الاقتصاديّ نذكر منها الاندماج الذي حصل بين شركة دانون وشركة جارفي، وكذا تنازل شركة ميشان عن شركة سيتروان لصالح شركة بيجو، هذه الشّركات أصبحت وما زالت من أضخم الشّركات في العالم[1].

على أنّ موجة التّجميعات الأوروبيّة المضادّة للتّيّار الأمريكيّ لم تقتصر على المستوى الوطنيّ لكلّ دولةٍ أوروبيّة، وإنّما اتّجهت السّوق الأوروبيّة المشتركة إلى تشجيع سياسة الاندماج بين الشّركات التّابعة لدولتين أو أكثر من الدّول الأعضاء في السّوق وبذلت جهودًا قُصوى لتفادي الصّعوبات التي تعترض الاندماجَ على مستوى السّوق الأوروبيّة، ففي بريطانيا مثلاً أدّت عمليّات الاندماج المتواصلة في مجال الصّناعات الكهربائية على سبيل المثال إلى انخفاض عدد الشّركات المالكة لنصف إجماليّ هذه الصّناعات، وقد ساعد على ذلك تحمّس حكومة المحافظين لسياسة التّجميع الاقتصاديّ وتشجيعها للاندماج وتقوية فاعلية الاحتكار بوجهٍ عامّ[2].

أمّا في فرنسا، فقد جرت عملية الاندماج بصورةٍ مكثّفةٍ وسريعة، ففي عام: 1968م وحده تمّت أكثر من 2200 عمليّة اندماج، ومن أجل العمل على تشجيع البحث في تنشيط الإندماجيّات وأنشئ معهد التّنمية الصّناعيّة وفوّضته الحكومة الفرنسيّة للبحث عن أفضل السّبل لتحويل الوحدات الإنتاجية متوسّطة الحجم إلى وحداتٍ أكبرَ بطريق الاندماج حتّى أصبحت لديها القدرة على المنافسة على المستوى الدّولي. كذلك أنشأت وزارة الصّناعة الفرنسيّة مكتب تزويد الشّركات المعنية بالتّركيز والتّجميع الاقتصاديّ بالمعلومات التي تفيدها في تحقيق الاندماج[3]. وأخيرًا تعديل السّيطرة على التّركيزات في القانون الفرنسيّ بشكلٍ جذريٍّ من خلال القانون المعروف باسم NRE، الصّادر في: 15 مايو 2001م، والذي تمّ استكماله بمرسومٍ بتاريخ: 30 أبريل 2002م، صدر هذا التّعديل بهدف إعادة التّأهيل القانونيّ للتّركيز أولاً عن طريق مواءمته مع الوظيفة الاجتماعية للقانون، ثمّ إلى تخفيض عتبات المراقبة على التّركيزاتِ الاقتصادية[4]. ويرى المختصّون الاقتصاديّون والمتتبّعون لتطوّر عمليّات التّركيز الاقتصاديّ في العالم الغربيّ ككلٍّ أنّها قد مرّت منذ ظهورها بخمسة مراحل[5].

---

[1] أنظر: هارون أوروان، النظام القانوني لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 26.
[2] أنظر: حسنى المصري، اندماج الشّركات وانقسامها، المرجع السابق، ص 12.
[3] أنظر: جلال مسعد، مدى تأثير المنافسة الحرّة بالممارسات التّجارية، أطروحة دكتوراه، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 185.
[4] D.Ferrierd et D. Ferre. Op. Cit. P .01
[5] أنظر: عمارة كريمة، هارون أوروان، اندماج الشّركات كآليةٍ للتّركيز الاقتصاديّ، المرجع السابق، ص 392.

كانت المرحلة الأولى بين سنة: 1879م إلى غاية سنة: 1904م، بحيث تزامنت مع الثّورة الصّناعيّة التي عاشتها أوروبا وأمريكا حينها، أمّا المرحلة الثّانية فكانت ما بين سنتي 1916م و1929م، وقد تميّزت هذه الفترة بظروفٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ متميّزةٍ عاش خلالها العالم الحرب العالميّةَ الأولى وما رافقها من تغيّراتٍ في الخريطة الجيو سياسية الدّولية، بالإضافة إلى ظهور مؤشّرات الأزمة العالمية التي عاشها العالم بداية من سنة: 1929م، والمرحلة الثّالثة كانت خلال سنوات السّتّينيّات نتيجة الظّروف الاقتصاديّة والسّياسية التي عاشها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثّانية وظهور الثّنائية القطبية، أمّا المرحلة الرّابعة فقد بدأت من النّصف الثّاني لثمانينيّات القرن الماضي، وكانت نتيجةً للإصلاحاتِ الاقتصاديّة التي عرفتها أمريكا خلال فترة حكم الرّئيس ريغان[1].

والمرحلة التي نعيشها حاليًا هي خامس مرحلةٍ من موجاتِ تركّز المشروعات، وكانت بدايتها من سنة 1990م، وهي السّنة التي انهار فيها المعسكر الشّيوعي واتّجه العالم نحو النّظام الواحد بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبسط الاتّحاد الأوروبي نفوذه الاقتصاديّ وهيمنته على الأسواق الإقليمية والعالمية وظهور العولمة الاقتصادية، وتعتبر هذه المرحلة الأهمّ من بين كلّ المراحل التي سبقتها، بحيث شهدت أكبر عمليّات الاندماج، وأصبح يُطلق عليها مرحلة اندماج العمالقة أو الاندماجيّات الأسطوريّة، وذلك نظرًا لضخامتها واتّساع نطاقها[2].

يُعتبر الاتّحاد الأوروبي من أكبر التّكتّلات الاقتصاديّة في العالم و أكثرها اكتمالاً من حيث البُنى والهياكلُ التّكاملية، ومن حيث الاستمرارُ في استكمال المسيرة التّكاملية فهذا التّكتّل يهيمن تجاريًا على أكثر من ثلث التّجارة العالمية، حيث يحقّق حجمًا تجاريًا خارجيًّا يصل متوسّطه إلى حوالي 150مليار دولار، كما يصل الدّخل القوميّ لهذا التّكتّل إلى ما يزيد عن 7 آلاف مليار دولار، وهو أكبر دخلٍ قوميٍ في العالم3، ثمّ يليه التّكتّل الاقتصاديّ لأمريكا الشّمالية(NAFATA) الذي تُعتبر مصادقة الكونجرس الأمريكيّ عام: 1993م على اتّفاقية منطقة التّجارة الحرّة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التّكتّل، علمًا بأنّ سريان هذه الاتّفاقية لم يبدأ

---

[1] أنظر: عمارة كريمة، هارون أوروان، اندماج الشّركات كآليةٍ للتّركيز الاقتصاديّ، المرجع السابق، ص 392.

[2] أنظر: عمارة كريمة، هارون أوروان، المرجع نفسه، ص 392.

[3] أنظر: فوزية خدا كرم، التّكتّلات الاقتصاديّة العالميّة وانعكاساتها على الدّول النّامية، مجلّة العلوم السّياسية، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية جامعة بغداد، العراق، عدد: 43، دون سنة، ص 176، مقالٌ متاحٌ على الموقع: https://www.iasj.net/iasj/download/dbc78ab9d1ca47c5

إلاّ في عام: 1994م، وقد ضمّت هذه الاتّفاقية تكتّلاً بين الولايات المتّحدة وكندا والمكسيك، وهو كما يُفهم من الاتّفاقية المُنشأة له مفتوحٌ أمام باقي الدّول الأمريكيّة بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاّتينية، وحجم وإمكانيّات هذا التّكتّل، بالرّغم من أنّه لا يضمّ إلا ثلاثَ دول، يمثّل أكبر منطقةِ تجارةٍ حرّةٍ في العالم، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النّشأة ما يقارب 7 تريليون دولار، كما يصل النّاتج المحلّيّ الإجمالي له إلى 670 مليار دولار[1].

وقد أقام تنظيم مجلس الجماعات الأوروبيّة الصّادر في: 25 جويلية 1985م تجمّعًا أوروبيًّا للمصالح الاقتصادية، قريبًا جدًّا من تجمّع المصالح الاقتصاديّة في القانون الفرنسيّ، حيث أنّ التّأخير الذي أصاب تبنّي النّصوصَ المنظّمة للشّركة المغلقة الأوروبيّة أفاد بصورةٍ خاصّةً هذه المؤسّسة التي سمّيت بالتّجمّع الأوروبيّ للمصالح الاقتصاديّة LES GROUPEMENTSDINTERET ECONOMIQUE[2].

الفرع الثّاني: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في العالم العربيّ

كان من الطّبيعيّ أنّ تواجه الدّول العربيّة التّكتلاتِ العالمية بإقامة تكتّلٍ عربيٍّ لمواجهة التّحدّيات الخارجية، خاصّةً وأنّها تمتلك من المقوّمات ما يساعدها على ذلك، وقد شهدت المنطقة العربيّة سلسلةً من المحاولات المتعاقبة من أجل إقامة تكاملٍ اقتصاديٍّ فيما بينها انطلاقًا من الأعوام التي أعقبت تأسيس الجامعة العربيّة حتى الآن[3]**(أولا)**، ولم تكن الجزائر بمنأًى عن ذلك فقد تبنّت فكرةَ التّجمّعاتِ الاقتصاديّة مع التّوجّه الاقتصاديّ الجديد**(ثانيا)**.

أولا: تطوّر التّكتّل الاقتصاديّ العربيّ

قطع الوطن العربيّ شوطًا طويلاً على درب التّكامل الاقتصاديّ، انطلاقًا من تأسيس جامعة الدّول العربيّة مرورًا بالسّوق العربيّة المُشتركة وصولًا إلى برنامج إنشاء منطقة تجارةٍ حرّةٍ عربيّةٍ كبرى[4]، هذه الأخيرة التي تعدّ خطوةً عملاقةً على طريق السّوق

---

[1] أنظر: فوزية خدا كرم، المرجع السابق، ص 177.

[2] أنظر: ميشال جرمان، المطوّل في القانون التّجاري، ج.ريبير، ر. روبلو، ترجمة: منصور القاضي، سليم حدّاد، ،الجزء الأول، المجلّد 2، الشّركات التّجارية، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، الطّبعة: 2008 ص971.

[3] أنظر: هواري معراج، المرجع السابق، ص 03.

[4] خلال مؤتمر القمّة العربيّة الذي انعُقد بعمان في: 21،22 جوان 1996م كلّف المؤتمر المجلس الاقتصاديَّ والاجتماعيَّ للدّول العربيّة باتّخاذ ما يلزم من إجراءاتٍ نحو الإسراع في إقامة منطقة التّجارة الحرّة وفقًا لبرنامج أعمالٍ وجدولٍ زمنيّ، وهكذا جاء قرار إنشاء المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ في دورة انعقاده التّاسعة والخمسين (17 ،19 فيفري1997م الموافقة على إعلان منطقة التّجارة الحرّة العربيّة.

العربيّة المشتركة، وعلى أيّة حالٍ يرى فقهاء الاقتصاد والقانون أنّ التّركيزَ الاقتصاديَّ في الوطن العربي مرّ بثلاثِ مراحلَ تمتدّ المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثّانية حتّى السّتّينيّات(1)، والمرحلة الثّانية تنطلق من السّيتّينيّات إلى غاية الثّمانينيّات(2) والمرحلة الأخيرة هي الممتدّة إلى يومنا هذا (3).

المرحلة الأولى: بعد الحرب العالمية الثّانية حتى نهاية السّتّينيّات

كان تاريخ البدء في مسيرة التّكامل الاقتصاديّ العربيّ هو تاريخ إنشاء الجامعة العربيّة في: 23 مارس 1945م، حيث تمّ خلق الأجهزة الاقتصاديّة الفنّية لإرساء قواعد التّعاون الاقتصاديّ العربيّ، واشتمل التّعاون الاقتصاديّ خلال تلك الفترة على إبرام العديد من الاتّفاقيّات الجماعية ذات الغرض الاقتصاديّ[1]؛ منها– اتّفاقية تسهيل التّبادل التّجاريّ وتنظيم تجارة التّرانزيت بين دول الجامعة العربيّة التي أقرّها مجلس الجامعة في: سبتمبر 1953م، واتّفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصاديّة العربيّة عام: 1957م وإنشاء السّوق العربيّة المشتركة عام: 1964م التي كانت محصورةً في أربع دولٍ عربيّةٍ هي الأردن، مصر، العراق و سوريا، غير أنّ هذه الاتّفاقياتِ مُنيت بالفشل نظرًا لمختلف العقبات السّياسية التي سادت خلال فترة السّبعينيّات والثّمانينيّات.

المرحلة الثّانية: فترة السّبعينيّات والثّمانينيّات

كان لتعديل أسعار النّفط العالمية عام 1974م الدّور الفعّال في بدأ التّفكير بوضع إستراتيجية للعمل الاقتصاديّ العربيّ المشترك والتّنمية الاقتصادية العربيّة، وعلى إثر ذلك شهد مطلع الثّمانينيّات إبرام العديد من الاتّفاقيات، أبرزها:

– اتّفاقية مجلس التّعاون الخليجيّ في ماي 1981م بين 6 دول عربيّةٍ هي: الإمارات العربيّة المتّحدة، البحرين، عمان، قطر، الكويت، والسّعودية، وهو مجلسٌ مغلق.

– اتّفاقية مجلس التّعاون العربيّ في فيفري 1989م بين الأردن والعراق ومصر واليمن وهو مفتوح العضوية.

[1] أنظر: هواري معراج، المرجع السابق، ص 03.

– اتّفاقية اتّحاد المغرب العربيّ سنة 1989م بغيةَ تشجيع المشاريع المشتركة وإقامة سوقٍ موحّدةٍ بين كلٍّ من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وهو مجلسٌ مغلق العضوية.[1]

المرحلة الثّالثة: فترة التّسعينيّات إلى يومنا الحاضر

خلال فترة التّسعينيّات وحتّى وقتنا الحاضر وأمام التّطوّرات الاقتصاديّة التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين وتنامي التّكتّلات الاقتصاديّة، فرضت على العالم العربيّ خيارين لا ثالث لهما إمّا التّكتّل لخلق قوّةٍ عربيّةٍ فاعلةٍ في مواجهة التّحدّيات المختلفة التي أفرزتها وتفرزها هذه التّطوّرات، وإمّا قبول التّهميش لجهة فقدان السّيطرة على القرار الوطنيّ الاقتصاديّ والسّياسيّ[2].

لأجل ذلك، ومع مطلع القرن الواحد والعشرين لاحظنا نموًّا معتبرًا لعمليّاتِ التّكامل الاقتصاديّ في الدّول النّامية ككلّ، فقد سجّلنا41 عمليّةً خلال سنة 2008م مقارنةً ب 31 صفقةً سنة 2007، كما نجد أنّ عمليّاتِ الاندماج والاكتساب على مستوى الوطن العربيّ قد شهدت نموًّا كبيرا خلال السّنوات الأخيرة، بحيث تصدّرت مصر المرتبةَ الأولى عربيًّا بإبرامها 46 صفقةَ اندماجٍ واكتساب، تلتها الكويت ب 25 صفقةً والسّعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين على التّوالي ب 12و 11 و07 صفقات[3].

أمّا عن التّكامل الاقتصاديّ بين دول المغرب العربيّ، فقد بدأ الاهتمام به منذ ستّينيّات القرن الماضي إلاّ أنّ طموح تلك الدّول في تكوين اتّحادٍ اقتصاديٍّ خاصٍّ لم يتجسد إلاّ عام: 1989م بمدينة مرّاكش، فكانت أهداف الاتّحاد في توثيق علاقاتٍ في المجالات الاقتصاديّة والأمنية والسّياسية، وقد عرفت السّنوات التي تلت تأسيس الاتّحاد تطوّرًا هامًّا في مجالاتِ العلاقاتِ الاقتصادية، إلاّ أنّ الاتّحاد المغاربيَّ منذ فترةٍ واجهته عدّة مشاكلَ منها ما هو اقتصاديّ، مثل تفاقم أزمة المديونية ومشكلة البطالة، إضافةً للخلافات السّياسية خصوصًا على القضيّة الجوهرية في المنطقة والمتمثّلة في مشكلة الصّحراء المغربيّة[4].

[1] أنظر: هواري معراج، المرجع السابق، ص 02.
[2] أنظر: هواري معراج، المرجع نفسه، ص 05 .
[3] أنظر: عمارة كريمة، هارون أوروان، الاندماج كآلية لتركيز الاقتصادي، المرجع السابق، ص 392.
[4] أنظر: عمارة كريمة، هارون أوروان، الاندماج كآلية لتركيز الاقتصادي، المرجع نفسه، ص 392.

ثانيا: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في الجزائر

تُعدّ ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ في الجزائر تجربةً حديثــةً مقارنــةً بالتّجربــة الأمريكيّــة والأوروبيّة لأنّه لم يكن لها اقتصادٌ منفتحٌ على المنافسة، وبالتّالي لم تكن هنالك عمليّات تركيزٍ في الأسواق على اعتبار أنّ النّمط الاقتصاديّ الذي كان سائدًا في الجزائر هو نمط الاقتصاد الموجّــه الذي تديره الدّولة التي كانت تحتكر النّشاطاتِ الاقتصاديّة بما فيها التّجارة الخارجية،ولكن مع نهاية الثّمانينيّات عرفت الجزائر تحوّلاً اقتصاديا، حيث تبنّت نمط الاقتصاد الحرّ الذي يقوم على المنافسة الحرّة[1]، ظهرت بوادره مع دستور 1989[2]، الذي فصل بين الحقبة الزّمنية السّابقة الممتدّة ما بين 1992م إلى غاية سنة 1988[3]، أين كانت الدّولة هي التي تسيطر علــى السّــوق وفقًــا للنّظــام الاشتراكيّ الذي كانت الجزائر تتبنّاه.

صدور المرسوم التّنفيذي رقم: 88-201 المتضمّن إلغــاء جميــع الأحكــام التــي تخــوّل المؤسّساتِ الاشتراكيّة ذات الطّابع الاقتصاديّ التّفــرّد بــأيّ نشــاطٍ اقتصــاديٍّ للتّجــارة، كــان تمهيدًا لتبنّي الجزائر نظامَ الاقتصــاد الحــرّ والــذي تبنّــاه بموجــب الدّســتور الصّــادر ســنة 1996، والذي ظهرت معــه التّكــتّلات الاقتصــاديّة فــي الأســواق الماليــة علــى المســتوى الدّاخلي والخارجيّ وظهرت معها الحاجة لتنظيمهــا قانونــا، وبــأكثرَ تفصــيل فــإنّ مصــطلح التّجميع الاقتصاديّ – التّركيز– مرّ بعدّة مراحلَ بدايــةً مــن ظهــوره أوّل مــرّةٍ فــي القــانون رقم: 89-12المتعلّق بالأسعار**(1)** ثــمّ فــي الأمــر رقــم: 95- 06 المتعلّــق بالمنافســة**(2)**، وصولاً إلى الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة والتّعديلات التي لحقته **(3)**

1-قانون 89-12 المتعلّق بالأسعار

تماشى هذا القانون مع المبادئ الاقتصاديّة التي جاء بها دستور 1989، فالقانون رقم: 89-12 المتعلّق بالأسعار كان أوّلَ قانونٍ كرّس مبادئَ السّوق القائمة على تحرير الأســعار ومراقبــة سلُطات الدّولة للنّشاط الاقتصاديّ وضبطه في إطار الإصلاحاتِ الاقتصاديّة الذي تبنّاها المشــرّع الجزائريّ[4].

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، المفهوم القانونيّ للتّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع ال السابق، ص166.

[2] أنظر: المرسوم الرئاسي رقم: 89-18 المؤرخ في 22 رجب 1409، الموافق 28 فبراير يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيبراير1989،ج. ر.ج. ج عدد 09، أول مارس 1989.

[3] هذه السّنة شهدت صدور المرسوم التّنفيذي رقم: 88- 201 مُؤرّخ في: 18 أكتوبر 1988م الذي يتضمّن إلغاء جميع الأحكام التّنظيميّة التي تخوّل المؤسّساتِ الاشتراكيّة ذات الطّابع الاقتصاديّ التّفرّد بأيّ نشاطٍ اقتصاديٍّ للتّجارة،ج. ر. ج. ج، العدد : 42، 19 أكتوبر 1988م.

[4] أنظر: زهرة مالح، الوقاية من الممارسات المُقيّدة للمنافسة في التّجميعات الاقتصاديّة – دراسةٌ مقارنة- المرجع السابق، ص 32.

تضمّن القانون المتعلّق بالأسعار مفاهيمَ غيرَ معروفةٍ من قبلُ في القانون الجزائري، ومن بين هذه المصطلحات، مصطلح التّجميعات الاقتصاديّة التي ظهرت من خلال نصّ المادّة 31 منه التي نصّت على ما يلي:" كلّ فعلٍ يرمي إلى تجميع المؤسّسات، قصد التّحكّم الفعليّ في جزءٍ هام من السّوق الوطنية ينبغي على أصحابها الحصول على ترخيصٍ مُسبق"[1].

فالجزائر عرفت مصطلحَ وظاهرةَ التّركيز أوّلَ مرّةٍ بموجب القانون: 89-12 المتعلّق بالأسعار، وذلك بمناسبة تنظيم قواعد الوقاية من الممارسات المُقيّدة للمنافسة بإخضاع التّجميع الاقتصاديّ للرّقابة المُسبقة، وهنا عرفت المنظومة القانونيّة الجزائريّة مصطلح التّركيز الاقتصاديّ بمسمّى التّجميعات الاقتصاديّة التي نصّ عليها، إلاّ أنّه لم يفصّل فيها ويعطيها أهمّيةً بالغة، وهو الأمر الذي ترك المجالَ للتّساؤل حول مفهوم هذه الظّاهرة الحديثة.

2- الأمر 95- 09 المتعلّق بالمنافسة

جاء الأمر95- 06 المتعلّق بالمنافسة ليلغي القانون 89-12 المتعلّق بالأسعار، حيث تعزّزت مكانة التّركيز الاقتصاديّ في القانون الجزائريّ من خلال إعطائه توضيحًا أكثر لمفهومه، وذلك من خلال نصّ المادّة 10 من الأمر 95-06 التي نصّت على الآتي: " كلّ مشروع تجميعٍ أو تجميعٍ ناتجٍ عن أيّ عقدٍ مهما كان شكله يتضمّن تحويل المِلكيّة لكلّ أو جزءٍ من الممتلكات، أو حقوق، وسندات عون اقتصاديٍّ قصد تمكين عونٍ اقتصاديٍّ من مراقبة عونٍ اقتصاديٍّ آخر، أو ممارسة النّفوذ الأكيد عليه والذي من شأنه المساس بالمنافسة وتعزيز وضعيّة هيمنةٍ في السّوق"[2].

يُلاحظ أنّ هذه المادّةَ أكثر وضوحًا في تحديد عمليّات التّركيز الاقتصاديّ مقارنةً بالمادّة 31 من القانون 89-12 المتعلّق بالأسعار من خلال تحديد أشكال التّركيز الاقتصاديّ والشروط التي تجعل التّركيزَ الاقتصاديَّ يخضع للرّقابة، وهذا ما يعكس انتشار هذه الظّاهرة في الجزائر بشكلٍ سريع، حيث أصبحت وجهةً مقصودةً لكلّ المؤسّسات والأعوان الاقتصاديّة الرّاغبة في فرض نفسها داخل السّوق، الأمر الذي جعل المشرّع الجزائريَّ يخضعها للرّقابة قصد المحافظة على التّوازن في السّوق.

---

[1] أنظر: قانون رقم: 89- 12 المؤرّخ: في 02 ذي الحجة 1409 الموافق 05 يوليو 1989م يتعلّق بالأسعار، ج رج ج، عدد: 29، 19 يوليو 1989م.

[2] أنظر: الأمر 95- 06 مؤرّخ في: 23 شعبان عام 1415 الموافق: 25 يناير سنة 1995م يتعلّق بالمنافسة،ج.ر.ج.ج، عدد 9، 22 فبراير، سنة 1995م.

3-الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة والتّعديلاتِ التي لحقته

في هذه المرحلة ازداد اهتمام المشرّع الجزائريّ بعمليّات التّركيز الاقتصاديّ أو التّجميعات الاقتصاديّة، ويرجع هذا الاهتمام للدّور الذي أصبحت عمليّات التّركيز الاقتصاديّ تلعبه في الحياة الاقتصادية، لذلك نجد المشرّع الجزائريَّ قد أصدر الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة، والذي بموجبه ألغى أحكام القانون 95-06 المتعلّق بالمنافسة، إنّ الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة نلمس فيه النّقلة النّوعيةَ في تنظيم عمليّات التّركيز. وقد نظّم الأمر 03 -03 موضوعَ التّجميع في فصلٍ كاملٍ تحت عنوان: التّجميعات الاقتصاديّة، عُدّل الأمر 03- 03 بمُوجب القانون رقم: 08-12[1]، ثمّ القانون رقم: 10 -05[2]، كما دُعم بالمرسوم التّنفيذي رقم: 05 -219 المتعلّق بالتّرخيص لعمليّات التّجميع الذي يبيّن كيفية التّرخيص بالتّجميع الاقتصاديّ[3] الأمر الذي يعكس انتشار عمليّات التّركيز في الجزائر أثناء هذه الفترة، وهو الأمر الذي جعل من ضرورة تنظيمها من النّاحية القانونيّة أمرًا ضروريّا.

المطلب الثّاني: الأهمّية الاقتصاديّة للتّركيز الاقتصاديّ

التّطوّر التّاريخيّ الذي شهدته ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ في مختلف الدّول جعل مسألة تنظيمها من النّاحية القانونيّة مسألةً ضروريّةً لأنّها أصبحت ضرورةً أساسيةً في العصر الحديث بالنّظر لأهمّيته الاقتصاديّة و القوّة التي يمنحها للمشروعاتِ الاقتصاديّة من أجل احتلال مكانةٍ أساسيةٍ في السّوق والقدرة على المنافسة فيها، الأمر الذي جعل من التّركيز الاقتصاديّ ذا آثارٍ إيجابيةٍ تمثّل دافعًا كبيرًا في إنشاء عمليّات التّركيز، **(الفرع الأول)**، كما جعل هذه الظّاهرة سريعة الانتشار في مختلف دول العالم، أمام هذا الانتشار كان لزامًا التّفكير في كيفية الرّقابة عليها للحدّ من آثارها السّلبية والتي من شأنها الإخلال بتوازن السّوق الذي تسعى مختلف التّشريعات القانونيّة المتعلّقة بالمنافسة لضبطها، وذلك من خلال الحدّ من الممارسات المقيّدة للمنافسة ورقابة عمليّات التّركيز الاقتصاديّ **(الفرع الثّاني)**.

---

[1] أنظر: قانون رقم: 08-12 متعلّقٌ بالمنافسة، المرجع السابق.
[2] أنظر: القانون رقم: 10- 05 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق.
[3] أنظر: المرسوم التّنفيذيّ رقم: 05- 219 المتعلّق بالتّرخيص لعمليّات التّجميع، المرجع السابق.

الفرع الأول: العوامل الدّافعة للتّركيز الاقتصاديّ

يقصد بالعوامل الدّافعة للتّركيز الاقتصاديّ في هذا الإطار تلك الآثار الايجابية التي تنتج عن وجود التّركيز الاقتصاديّ، هذه الآثار الإيجابية جعلت من عمليّات التّركيز الاقتصاديّ تنتشر بشكلٍ كبيرٍ في العالم الاقتصاديّ، والذي تمثّل بدرجةٍ أولى في تشجيع المشروعات الصّغيرة التي أصبحت غير قادرةٍ على المنافسة في السّوق، وذلك من خلال زيادة كفاءة الأداء الاقتصاديّ لهذه المشروعات الصّغيرة **(أولا)**، وبدرجةٍ ثانيةٍ حماية المشاريع المتعثّرة من الزّوال **(ثانيا)** ومساعدتها على التّوسّع الخارجيّ في الأسواق**(ثالثا)** ومساعدتها على تحقيق أهدافها الاقتصاديّة **(رابعا)**، الأمر الذي يدفع بالمشاريع إلى التّكتّل في شكل تجمعات اقتصادية:

أولا: زيادة كفاءة الأداء الاقتصاديّ للمشروعات الصّغيرة

تشكّل التّجميعات الاقتصاديّة أحد الوسائل التي تلجأ إليها المؤسّسات والمشروعات الصّغيرة، في إطار حرّية المبادرة المكفولة لها، لزيادة قوّتها وتحسين تنافسيّتها من خلال تعبئة وتوحيد مواردها المشتركة[1]، في العديد من حالاتِ التّركيز الاقتصاديّ نجد أنّ الرّغبة الأساسية لدى المشروعات هو تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية، نظرًا لأنّ التّركيز سوف يكون قادرًا على الاستخدام الأمثل لاقتصاديّاتِ الحجم الكبير، وتحقيق المزيد من كفاءة التّسويق والقدرة على استخدام مهارات التّطوير[2]، وبالتّالي زيادة كفاءة الإنتاج وبصورةٍ أسرعَ وبأقلّ تكلفة.

ثانيا: التّوسّع الخارجيّ إلى أسواق عالمية

تأتي التّركيزاتِ الاقتصاديّة للحصول على تحوّلاتٍ هيكليةٍ جذريةٍ في البناء الاقتصاديّ الدّولي، بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النّسبية للمشاركين فيه وبالتّالي تأثيره في علاقاته الاقتصاديّة من حيث شمولُها على المشاركين فيها، بل تتعدّى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم ممّا يجعلها ظاهرةً دوليةً في أبعد حدودها[3].

ثالثا: حماية المؤسّسات المتعثّرة

يُعتبر التّكتّل وسيلةَ هروبٍ مناسبةٍ للمؤسّسات والمشروعات المتعثّرة، والتي تواجه تصفية حتمية، بحيث بواسطته يمكن لها الاحتفاظ ببعض الأصول الإنتاجية، وحماية الدّائنين والمُلاّك

[1] أنظر: شمس الدّين بشير شريف، سميحة لعقابي، رقابة التّجمّعات الاقتصاديّة كآليةٍ قانونيّةٍ لوقاية النّظام العام التّنافسي، مجلّة الاجتهاد القضائي، جامعة محمّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، عددٌ خاصّ، ص 548.

[2] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، النّظام القانونيّ لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة (دراسةٌ تحليليةٌ مقارنة)، المرجع السابق، ص 55.

[3] أنظر: فوزية خدا كرم، المرجع السابق، ص 175.

بالإضافة إلى حماية العمالة الموجودة بالمشروع1، هذا على المستوى الدّاخلي، أمّا على المستوى الإقليمي فإنّه بات من المستحيل أن تحقّق دولةٌ ما متطلّباتها التّنموية بجهدها المنفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدّول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أنّ المتغيّرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولةٌ بمفردها تحمّلها، وهو أحد الأسباب التي دفعت الدّول نحو التّكامل الإقليميّ الذي بات يزداد يومًا بعد آخر[2].

رابعا: تحقيق مكاسب اقتصادية

تُعتبر التّكتّلات الاقتصاديّة الوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى مستوياتٍ معتبرةٍ من التّنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشّعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المُستخدمة والمعبّرة عن هذه الوسيلة[3]، أمّا على المستوى الدّاخلي فهناك العديد من الأهداف الاقتصاديّة تقف وراء تكتّل المشروعات، منها الرّغبة في تحقيق أرباح احتكارية، أو زيادة القوى السّوقية للمشروع، فضلاً عن تقليل مخاطر الأعمال بالإضافة إلى تحقيق معاملةٍ ضريبيّةٍ متميّزة[4]، كما أنّها تمكّنها من المنافسة بصورةٍ أكثر كفاءةً في الأسواق العالمية.

وينبغي التّأكيد على أنّ أهداف التّكامل الاقتصاديّ لا تختلف من حيث المبدأُ بين البلدان النّامية والبلدان المتقدّمة وإن اختلفت أهمّية كلٍّ منها بالقياس إلى البلدان النّامية عنها بالنّسبة للمتقدّمة، ويمكن من خلال ما تقدّم أن نوجز أهمَّ تلك الأهداف في النّقاط الآتية:

1- تحقيق ووفرة الإنتاج الكبير في مقدّمة الدّوافع الاقتصاديّة، وتزداد أهمّية هذا الدّافع بالنّسبة لمستقبل التّصنيع بالبلدان النّامية والحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث إنّ اتّساع حجم السّوق يشجّع على توجيه الاستثماراتِ توجيهًا اقتصاديًّا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرّة للسّلع ورأس المال والعمل من دولةٍ إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2- الاستفادة إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ من المنافع النّاجمة عن التّخصّص على صعيد المنطقة التّكاملية، ومن ناحيةٍ أخرى، لمَا كان يُتّوقع أن ينجم عن اتّساع نطاق السّوق الذي يتحقّق بفضل التّكتّل عن ازدهار التّوقّعات الاقتصاديّة بالنّسبة للمستقبل، فإنّ من المتوقع

---

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 56.
[2] أنظر: فوزية خدا كرم، المرجع السابق، ص 171.
[3] أنظر: فوزية خدا كرم، المرجع نفسه، ص 171.
[4] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 56.

أن يتمخّض التّكتّل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدرة الإنتاجية بل ربّما يؤدّي ازدهار هذه التّوقّعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج، بما يترتّب عن هذا من الارتقاء قُدما بمستوى الاستثمار.

3- تسهيل عملية التّنمية الاقتصاديّة، حيث إنّ هذه العمليّة تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التّكتّل، إذ إن الاستفادة من اتّساع السّوق ووفرة عنصر العمل تؤدّي إلى خلق فرصٍ جديدةٍ تعمل على النّهوض بالإنتاج والاستثمار والدّخل والتّشغيل.

4- التّكتّل الاقتصاديّ يؤديّ إلى تنويع الإنتاج بطريقةٍ اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديّاتِ الدّول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتّقلّبات والسّياسات الأجنبيّة.

5- رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أنّ التّكامل الاقتصاديَّ يمكّن المستهلكين من الحصول على السّلع الاستهلاكية بأقلّ الأسعار الممكنة نظرًا لإزالة الرّسوم الجمركية من ناحيةٍ وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج النّاتجة عن توسيع رقعة السّوق من ناحيةٍ أخرى.

6- التّقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدّي إلى محدودية التّأثّر بالتّقلّبات الاقتصاديّة والسّياسية.[1]

الفرع الثّاني: الآثار السّلبية لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ

الدّور الفعّال الذي تقوم به عمليّات التّركيز الاقتصاديّ في السّوق بشكلٍ عامٍّ والمشروعاتِ المتكتّلة بشكلٍ خاصٍّ وتحقيق مكاسب اقتصاديةٍ تنعكس على الاقتصاد الوطني فتجعل الدّولةَ تحتلّ مكانةً أساسيةً داخل السّوق الدّولية، إلاّ أنّ هذا الأمر لا يعني أنّ ظاهرة التّركيز الاقتصاديَّ لا تخلو هي الأخرى من آثارٍ سلبيةٍ قد تؤثّر على السّوق وتخلق مشاكلَ داخلها، كما من شأنها تكريس عاداتٍ سلبيةٍ نتيجةَ تراجع المنافسة داخل الأسواق خاصّةً في ظلّ انعدام المنافسة داخل السّوق مع وجود مثل هذه التّكتّلات الاقتصاديّة، ويعتبر التّأثير السّلبيّ على المنافسة في الأسواق من قِبل عمليّات التّركيز الاقتصاديّ**(أوّلًا)** والعادات السّلبية التي تظهر في السّوق من بين أهمّ الآثار السّلبية التي ترتّبها عمليّات التّركيز الاقتصاديّ **(ثانيًا)**.

[1] أنظر: أمنية جمال صبحي، ياسمين رجب إبراهيم، كيفية تعظيم استفادة مصر من التّكتّلات الاقتصاديّة تجاريًا دراسةٌ مقارنةٌ" بين الكوميسا والشّراكة الأوروبيّة مع مصر من حيث التّجارة البينية"، مذكرة ماجستير، كلّية التّجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2019- 2020، ص 04، 05.

أولا: التّأثير السّلبيّ على المنافسة في الأسواق

يترتّب على التّكتّل بين المشروعات التي تعمل في السّوق نفسه قلّة عدد المؤسّساتِ العاملة في السّوق المعنية، بينما يحوز الكيان الجديد حصّةً سوقيةً أكبر ممّا كانت لهذه المشروعات قبل التّكتّل[1]، وهذا ما قد ينشئُ قوّةً سوقيةً مسيطرةً من الممكن أن تؤدّي لزيادة الأسعار وتقييدٍ للإنتاج من خلال الاتّفاق الصّريح أو الضّمني، أمّا التّكتّلات بين المشروعات التي تعمل في مستوياتٍ إنتاجيةٍ مختلفة، فإنّ دافعها الأساسيَّ هو ضمان تأمين الحصول على موادَّ أولية وتأمين منافذ بيع المنتجات، ما يمكنها من إعاقة السّوق، فالتّكتّل الواقع بين منتجٍ لسلعةٍ ومورّدٍ لمكوّنٍ حيويٍّ لهذا المنتج، يمكن أن يهدّد حرّية المنافسة بالنّسبة لمنتجي ذات المنتج، سيما إذا لم يوجد مورّدون آخرون لهذا المكوّن الحيوي[2].

ثانيا: تكريس عاداتٍ اقتصاديةٍ سلبية

نتج عن تراجع المنافسة في الأسواق تكريس العديد من الآثار الاقتصاديّة السّلبية، والتي تؤثّر على القدرات التّنموية للاقتصاد الوطني، من هذه الآثار السّلبية نجد ارتفاع الأسعار(1) مشاكل العمل والبطالة (2)، تأثّر الجودة الإنتاجية للسّلع والخدمات (3)، التّهرّب الضّريبيّ(4).

1-ارتفاع الأسعار

دائمًا ما تُحمّل التّكتّلاتُ الاحتكاراتِ جزءًا مهمًّا من مسؤولية ارتفاع الأسعار حتّى لو كان لهذا الارتفاع أسبابه الموضوعيّة (كارتفاع تكاليف الإنتاج و/أو نمو الطّلب في السّوق)، فإنّ وجود تكتّلات احتكاراتٍ في السّوق تزيد من حدّة وعمق هذه الظّاهرة ، وتقلّل من فُرص السّيطرة الحكومية عليه، ففي حالة ضعف أنظمة التّسعير وأنظمة حماية المنافسة، فإنّ محتكري هذه السّلعة سيذهبون بالأسعار لمستوياتٍ تفوق المستوياتٍ المنطقية للزّيادة، وسيتلاعبون بمستويات المعروض منها، محقّقين بذلك أرباحًا احتكاريةً طائلة، على حساب المستهلكين في السّوق[3].

---

[1] أنظر: أمنية جمال صبحي، ياسمين رجب إبراهيم، المرجع السابق، ص 57.

[2] أنظر: أمنية جمال صبحي، ياسمين رجب إبراهيم، المرجع نفسه، ص 58.

[3] أنظر: محمّد يوسف "باحثٌ رئيسيٌّ في مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات"، محنة المنافسة في عصر الاحتكارات، مقالٌ منشورٌ في جريدة الشّروق المصرية، متاحٌ على الموقع الآتي:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=30122018&id=b8506720f52649b4
9d42b5c23d5372ee

2- مشاكل العمل والبطالة

بعض عمليّات التّركيز الاقتصاديّ قد يترتّب عليها تسريح العمالة وترشيد عدد الوظائف[1]، ممّا قد يؤدّي حتمًا لارتفاعٍ في مستويات البطالة، لذلك أكدّ الكثير من خبراء الاقتصاد على وجود علاقةٍ وطيدةٍ بين شيُوع التّكتّلات الاحتكارية وانتشار البطالة، فمن المنطقيّ أنّ الاحتكار في السّوق كاستيراد قطع غيار السّيارات مثلا، سيكون قادرًا على إضعاف فرص الشّركات الصّغيرة والمتوسّطة الطامحة لإنتاج البدائل المحلّية لها، وعندما تختفي فرص الاستثمار المجدية لهذه الشّركات يقلّ طلبها على العمالة الفنّية، دون أن يقابله بالضّرورة زيادة طلب الشّركات الاحتكارية على العمالة نفسها، إمّا لأنّها تحمّل عمالتها فوق طاقتها الإنتاجيّة، أو لأنّها تعتمد على تكنولوجيا تقلّل الاعتماد على العنصر البشرى[2].

3- تأثّر الجودة الإنتاجيّة للسّلع والخدمات

بشيوع التّكتّلات والاحتكارات في أسواق السّلع والخدمات، تأثّرت الجودة والإنتاجية في الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة في ذلك، لأنّ المحتكر لا يعانى كثيرًا من مخاطر تصريف إنتاجه الرّديء، ولا يأبه كثيرًا بمستويات إنتاجيّة عمّاله، ولن يكترث بوجود أنظمةٍ ضعيفةٍ للرقابة على الجودة. فسيطرته الكلّية أو الجزئية على سوقه ستتكفّل بهذه الأمور دون عناءٍ يذكر.

4- التّهرّب الضّريبيّ

الشّركات الكبيرة والاحتكارية تتمكّن أكثرَ من غيرها من التّهرّب (وأحيانًا التّأخّر) الضّريبيّ فبالاعتماد على قدراتها الاحتكارية، تحاول الشّركات المحتكرة التّلاعبَ في قوائمها المالية السّنوية، لتُظهر مراكزها المالية على غير حقيقتها، بهدف تقليل المستحقّات الضّريبيّة لصالح الدّولة. كما أنّ قدراتِ المناورة التي تمتلكها هذه الشّركات في السّوق تمكّنها من النّفاذ من الثّغرات القانونيّة، أو تساعدها على إحداث ثغراتٍ قانونيةٍ وتنظيميةٍ لتهرب عبرها من عبء الضّريبة ولذلك، فالاحتكار يفسّر جانبًا مهمًّا من ظاهرة تراجع الجهد الضّريبيّ في الاقتصاد[3]، وعليه وبالرّغم من أنّ التّكامل الاقتصاديَّ يمنح مزايا مختلفةً للدّول الأعضاء لكنّه ينطوي على عيوب وتكاليف، فتحقيق الاتّحاد الشّامل عمليةٌ صعبةٌ وليست مجّانيةً بل تقتضي تحمّل العديد من التّضحيات والمصاعب، منها:

---

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 60.
[2] أنظر: محمّد يوسف، المرجع السابق.
[3] أنظر: محمّد يوسف، المرجع نفسه.

أ- تحويل التّجارة، وتتمثّل في تبديل وارداتٍ سِلعيةٍ ذات أثمانٍ منخفضةٍ من دولةٍ غير عضو بوارداتٍ سلعيةٍ ذات أثمانٍ أغلى من دولةٍ عضو.

ب- التّأثير على ميزانية الدّولة، فقد يؤدّي إلغاء الرّسوم البينية إلى حدوث عجزٍ على مستوى الميزانية العامّة للدّولة، ناتجةٍ عن خفض إيراداتها المتأتّية من الرّسوم الجمركيّة من شريكاتها، وتؤثّر كذلك على سياستها المالية.

ج- انحراف التّجارة والإنتاج والاستثمار، فقد يتحايل المنتجون الأصليّون على الدّول التي تفرض رسومًا مرتفعةً بالتّصدير إلى الدّول ذات الرّسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدّول المرتفعة الرّسوم، حيث تصبح أرخص ممّا لو استوردها مباشرةً مع أخذ نفقات النّقل في الحسبان وهو ما يطرح النّقائصَ التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعدَ ضابطة إلاّ أنّه قد يتمّ التّحايل بطرقَ مختلفة، كما أنّ عدم اتّخاذ الإجراءات و السّياساتِ الموحَّدة تجاه العالم الخارجيّ قد يؤدّي لانحراف الاستثمار وعمليّات الإنتاج إلى الدّول الأعضاء ذات مستويات الضّرائب المنخفضة.

د- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر، فالمشكل الذي قد يقع بين الدّول المتكاملة اقتصاديًا هو كيفية توزيع الإيراداتِ المحصّلة وتطرح مشكلةَ عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمّل بعض الدّول خسائرَ ناجمةً عن آلياتِ التّوزيع.

ه- انتقال الأزمات، وذلك وفقًا لمبدأ الآثار التّبادلية للتّجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديّات، والتّغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرّض لها دولةٌ عضوٌ على بعض الدّول الأخرى، وفي هذا السّياق فإنّ أزمةَ الكساد 2001م بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكيّ، ومن تجلّياتِه أن تمّ تخفيض العَمالة في قطاع الصّناعة وبمؤسّساتٍ أخرى أمريكيّةٍ حدودية، وأيضًا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتّحاد الأوروبي.

و- اختلاف درجة نموّ اقتصاديّاتِ الدّول الأعضاء فاختلاف درجة نموّ اقتصاديّاتِ الدّول الأعضاء وكذلك اختلاف المصالح الاقتصاديّة للمشروعات والصّناعات المحلّية لدول التّكامل يؤدّي لاختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعاتِ القائمة في كلّ بلدٍ عضو، وعليه فإنّ إلغاء الحواجز الجمركيّة والتّخلّي عن سياسة الحماية لهذه المشروعاتِ وفقًا لسياساتِ التّكامل، يعرّضها لمنافسةٍ خارجيةٍ قد تؤدّي للقضاء عليها، وبالتّالي يمكن القول أنّه يصعب التّخلّي عن الحماية الجمركيّة لبعض المشروعات في بعض دول التّكامل.

ز- مشاكل التّعريفة الموحّدة، فمن أهمّ الضّروريّات الأساسية لقيام التّكامل الاقتصاديّ بين مجموعةٍ من الدّول هو إزالة الحواجز الجمركيّة مع الاتّفاق مسبقًا على وضع تعريفةٍ جمركيّةٍ موحّدةٍ لمواجهة السّلع الواردة من العالم الخارجي، إلاّ أنّه من الصّعب وضع

تعريفةٍ موحّدةٍ تفرض على مجموعة الدّول الأعضاء، وهذا يرجع لصعوبة التّوفيق بين المصالح المختلفة للدّول الأعضاء[1].

على إثر ما تقدّمَ يظهر أنّ التّكتّل والتّركيز الاقتصاديَّ في حدّ ذاته يحمل من الإيجابيّات والسّلبيّات بالقدر المتساوي، ويُستخلص منه عدّة فوائدَ وأضرار بالنّسبة للاقتصاد القومي الوطنيّ أو جمهور المستهلكين والعملاء، لذلك كان من الطّبيعيّ أن تتمّ الموازنة بين رغبة المشروعاتِ في التّوسّع داخل السّوق أو خارجها، وضرورة الحدّ من الآثار الاحتكارية للتّكتّل الاقتصاديّ في السّوق من خلال وضع شروطٍ من أجل إنشاء مثل هذه التّكتّلات الاقتصاديّة وذلك عن طريق تبنّي الدّول سياسةً وقائيةً تقوم بالرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ، الأمر الذي تبنّته عدّة دولٍ في منظومتها التّشريعيّة من بينها الدّولة الجزائريّة التي نظّمت مسألة الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ أو التّجميعات الاقتصاديّة كما سمّاها المشرّع الجزائري في قانون المنافسة، والذي خصّص لها فصلًا خاصًّا هو الفصل الثّالث من أحكام الباب الثّاني من قانون المنافسة تحت عنوان: "التّجميعات الاقتصاديّة"[2]، وسوف يتمّ التّطرّق لموضوع الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ في الشّقّ الثّاني من موضوع هذه الدّراسة.

[1] أنظر: أمنية جمال صبحي، ياسمين رجب إبراهيم، المرجع السابق، ص 9.

[2] لقد نظم المشرع في قانون المنافسة الجزائري مسألة الرّقابة على التّجميعات الاقتصاديّة بشكلٍ مفصّلٍ وذلك من خلال تحديد شروط تطبيق الرّقابة على مثل هذه التّجميعات، وأشكال التّجميع الاقتصاديّ، وكذا الجهة المختصّة بممارسة الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ المتمثّلة في مجلس المنافسة و إجراءاتِ الرّقابة المتّبعة من قِبل مجلس المنافسة، والقرارات الصّادرة في هذا الشّأن، والطّعن فيها والجهة القضائية التي يرفع أمامها الطّعن.

المبحث الثّاني: التّعريف بالتّركيز الاقتصاديّ

رغم الإيجابيّات والسّلبيات التي تطرحها ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ إلاّ أنّ هدفه الرّئيس القائم على تركيز الطّاقات، وتوفير وتجميع الإمكانيات المالية والبشريّة والعلمية والتّكنولوجيّة من أجل إنشاء وحداتٍ اقتصاديةٍ داخل السّوق قادرةٍ على التّكيّف مع التّقلّبات التي تعرفها الحياة الاقتصاديّة جعله يعدّ من الظّواهر الاقتصاديّة التي لها تأثيرٌ واضحٌ على الحياة الاقتصاديّة داخل السّوق أو خارجها، الأمر الذي جعل الفكر الاقتصاديَّ والقانونيّ يتبنّى التّركيزَ الاقتصاديَّ على اختلاف الوضعيّات والصّور القانونيّة التي يشملها والتي تختلف باختلاف العلاقة القانونيّة التي تربط الوحداتِ الاقتصاديّة مع بعضها البعض من جهة، وباختلاف الأسلوب القانونيّ المُتّبع في إنشائها من جهةٍ أخرى، وأخضعها للرّقابة الاقتصاديّة وفقًا لشروطَ معيّنة، ولعلّ أهمّ هذه الشّروط هو تحقّق مفهوم التّركيز الاقتصاديّ في حدّ ذاته، ومفهوم التّركيز الاقتصاديّ يشمل أهمّ العناصر التي تعطي في مجملها صورةً واضحةً عن ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ بدايةً من تطوّره التّاريخيّ والذي سبق التّطرّق إليه سابقًا وصولاً إلى محاولة الخروج بالتّعريف بهذه الظّاهرة.

أصبحت ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ واقعًا مفروضًا في اقتصاديّاتِ الدّول التي تتبنّى نظام اقتصاد السّوق الحرّ، وباتت معرفة الأسس التي تقوم عليها أمرًا محتّما، الشّيء الذي عمل عليه كلٌّ من الفقه والقانون، وذلك لأجل القدرة على مسايرة الظّاهرة والمحافظة عل الرّوابط التي تقوم عليها عمليّات التّركيز الاقتصاديّ، محاولين الإلمام بمميّزاتِها في تعريفٍ يشمل الظّاهرة من جوانبها المختلفة[1]**(المطلب الأول)**، ويكون مفهوم التّركيز الاقتصاديّ أكثر وضوحًا بمعرفة المقوّمات التي تقوم عليها هذه الظّاهرة الاقتصاديّة**(المطلب الثّاني)**

المطلب الأول: تعريف التّركيز الاقتصاديّ

التّركيز الاقتصاديّ من العناصر الأساسية التي تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد وتمكينه من مواجهة تحدّيات المنافسة الأجنبيّة، عن طريق اللّجوء إلى تكتّلاتٍ في إطار ما يُعرف بالتّركيز الاقتصاديّ وهو المصطلح القانونيّ المرادف للتّجميعات الاقتصاديّة.

[1] أنظر: هارون أوروان، النّظام القانونيّ لمجمّع الشّركات، المرجع السابق، ص 38.

إنّ التّركيز الاقتصاديَّ هو مصطلحٌ يصعب حصر مفهومه وضبط أبعاده، ويرجع السّبب في ذلك لأنّه يحمل عدّةَ دلالاتٍ لوضعيّاتٍ قانونيةٍ واقتصاديّةٍ مختلفةٍ ومتشعّبة الأمر الذي جعل من الصّعب وضعه في تعريفٍ شامل[1].

لذلك، حاول الفقه ومن بعده التّشريع تعريفَ التّركيز الاقتصاديّ، ولمّا كانت ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ ظاهرةً اقتصاديةً بامتيازٍ فرضت وجودها بمرور الوقت على التّشريعات المختلفة كما رأينا ذلك سابقا؛ كان من الطّبيعيّ أن يكون الفقه سبّاقًا في وضع تعاريفَ مختلفة لهذه الظّاهرة **(الفرع الأول)**، ومن ثمّ سارت على نهجه مختلف التّشريعات المقارنة التي وضعت تعريفًا لهذه الظّاهرة يوضّح معالمها ويحدّد القواعد المطبّقةَ عليها حتّى يظهر التّباين بينها وبين المصطلحاتِ المشابهة لها[2] **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأوّل: التّعريف الفقهيّ للتّركيز الاقتصاديّ

التّركيز الاقتصاديّ ظاهرةٌ حديثةٌ أفرزتها الحياة الاقتصاديّة الجديدة، فهو مفهومٌ اقتصاديٌّ قبل أن يصبح مفهومًا قانونيًّا تنظّمه مجموعةٌ من القوانين، فالتّركيز الاقتصاديّ يمكن تعريفه من ناحيتين، الأولى اقتصاديةٌ كونُ مسألة تعريف التّركيز الاقتصاديّ ترجع إلى رجال الاقتصاد الذين كان لهم السّبق في بحث ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ قبل رجال القانون الذين حاولوا هم كذلك تعريفَ ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ من وجهة نظرهم القانونيّة، لذلك تختلف وجهة نظر رجال الاقتصاد في تعريفهم لهذه الظّاهرة من زاوية اقتصاديةٍ**(أوّلا)**، عن وجهة نظر رجال القانون الذين ينظرون إليها من زاويةٍ قانونية **(ثانيا)**[3].

أوّلا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ حسب فقهاء علم الاقتصاد

ظهر مصطلح التّركيز الاقتصاديّ للمشاريع الاقتصاديّة منتصف القرن الماضي نتيجة ما شهدته اقتصاديّات الدّول المتقدّمة من أزماتٍ ماليةٍ، أدّى إلى تجميع المشاريع لتجاوز تلك الأزمة، فضلاً عن تبنّي سياساتِ الانتفاع الاقتصاديّ وإقرار مبدأ المنافسة الحرّة[4].

---

[1]Voir :M. Abdoulaye S ako .Les Groupes De Sociétés Et Droit. Thèse de Doctorat D'état. Université de Cheikh Anita Dop. Dakar 1993.p 01.

[2] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، أطروحة دّكتوراه علوم ، كلّية الحقوق جامعة متنوري- أنظر: قسنطينة،الجزائر، 2009- 2010، ص 40.

[3] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع نفسه، ص 40.

[4] أنظر: أكرم محمّد حسين، أحكام التّركيز الاقتصاديّ للمشاريع، دراسةٌ مقارنة، مجلّة العلوم القانونيّة، كلّية القانون، جامعة بغداد، العراق، المجلّد 32، العدد: 2، 2017، ص 04.

يرى رجال الاقتصاد من زاوية نظرهم أنّ المشروع هو الخليّة الأولى لعمليّة التّركيز الاقتصاديّ، إذ إنّ النّشاط الاقتصاديّ أيًّا كانت طبيعته يتمّ من خلال المشروع الفرديّ أو الجماعيّ، الذي له شخصيّته القانونيّة، وهذه الشّخصيّة هي التّجسيد القانونيّ للمشروع حتّى يحيا حياةً قانونية[1]، والمشروع في علم الاقتصاد هو "عبارةٌ عن تنظيمٍ مستقلٍّ يربط بين مجموعةٍ من العناصر البشرية والمادّية من أجل العمل على تقديم أموالٍ أو خدمات، أي أنّه كلّ تنظيمٍ يكون الغرض منه أن يزوّد الإنتاجَ أو التّبادل بالسّلع والخدمات، فالمشروع هو الوحدة الاقتصاديّة والقانونيّة التي تجتمع فيها العناصر البشرية والمادّية للنّشاط الاقتصادي"[2].

لذلك يرجع الفضل في إبراز معنى التّركيز الاقتصاديّ لرجال الاقتصاد الذين يعتبرون المشروع أساس التّركيز الاقتصاديّ، هذا الأخير كان نتيجةً للتّطوّرات التي شهدتها الحياة الاقتصاديّة، فهو وليد المنافسة بين المتعاملين في السّوق الذين يضطرّون للتّكتّل والتّجمّع أو الاندماج من أجل الظّهور في مركز القوّة ولتحقيق التّفوّق الاقتصادي، أي أنّهم ينتقلون من حالة منافسةٍ إلى حالة تكتّل[3].

هذا كلّه، وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الفقه أشار إلى أنّ التّركيز أو التّجميع في لغة الاقتصاد معناه جنوح عوامل الإنتاج نحو التّجميع في مشروعٍ واحدٍ ومشروعاتٍ قليلةٍ بدلاً من تشتّتها بين مشروعاتٍ كبيرةٍ من النّاتج الكلّيّ بالنّسبة لحصّة المشروعاتِ الصّغيرة، ولذلك فإنّ هذه الظّاهرةَ تُعدّ ظاهرةً اقتصاديةً يندرج ضمنها العديد من المفاهيم الاقتصاديّة[4]، وعليه نجد البعض من رجال الاقتصاد يعرّفون التّركيزَ الاقتصاديّ بأنّه: " آليةٌ لتوسيع حجم المشروعاتِ الاقتصاديّة تصل إلى حدّ السّيطرة على جزءٍ أو حصصٍ في السّوق"[5].

---

[1] أنظر: أحمد محرز، الحقّ في المنافسة المشروعة في مجالات النّشاط الاقتصاديّ، الصّناعة، التّجارة الخدمات، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 1994، ص 178.

[2] أنظر: محمّد شوقي شاهين، الشّركات المشتركة طبيعتها وأحكامها في القانون المصريّ و المقارن، دكتوراه، دون دار نشر، د ط، ص 43.

[3] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 41.

[4] أنظر:لعور بدرة، آليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2014- 2013، ص 134.

[5] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 41.

كما عرّفه البعض الآخر بأنّه: " وسيلةٌ لتجميع الشّركات والمشروعاتِ الاقتصاديّة بهدف تحسين وتطوير فعاليتها الاقتصاديّة أو التّقليل من حدّة المنافسة بينهما، سواءٌ تعلّق الأمر بالنّشاطات الصّناعيّة أو التّجارية أو المالية".[1]

وهناك من عرّف التّركيز الاقتصاديّ على أنّه: " الحالة أو الوضعيّة التي تملك فيها مجموعةٌ صغيرةٌ من الشّركاتِ أو المؤسّسات الاقتصاديّة جانبًا مهمًّا من النّشاط الاقتصاديّ، سواءٌ في مجال المبيعات أو الشّغل".[2]

ويعرّفه الدّكتور بيومي زكريا محمّد بأنّه: "تجميع عددٍ من المشروعاتِ المشتغلة بصناعة معيّنةٍ في مشروعٍ واحدٍ أو مشروعاتٍ قليلةٍ بدلاً من تشتّتها بين مشروعاتٍ كثيرة، بحيث يزداد عدد المشروعات الكبيرة أو يزداد حجم المشروعات الموجودة، ومن ثمّ يزداد الإنتاج الكبير ويقلّ الإنتاج الصّغير"[3].

كما أنّه يميّز بينه وبين تركيز الثّروة، حيث أنّ هذه الأخيرة يُقصد بها الاستئثار بالمِلكية من طرف قلّةٍ من الأفراد، وقد يحصل تركّزٌ في الثّروة دون أن يصحبَ المشروعاتِ تركيزٌ اقتصاديٌّ والعكس صحيح، ومثال ذلك اندماج شركتين مع بعضهما لكلّ شركةٍ خمسون مساهما فينتج عن ذلك شركةٌ جديدةٌ يبلغ عدد مساهميها المائة، فعدد المساهمين والأسهم التي يملكونها بقي واحد، وبالتّالي فإنّنا بصدد تركّزٍ اقتصاديٍّ وليس بصدد تركّزٍ في الثّروة[4].

وعليه، فالتّركيز الاقتصاديّ من النّاحية الاقتصاديّة هو " ظاهرةٌ اقتصاديةٌ تتّسم بنموّ حجم المشروعاتِ من جهةٍ وانخفاض عدد المشروعاتِ التي تعمل في السّوق الاقتصاديّة من جهة أخرى"[5].

ثانيا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ حسب فقهاء القانون

قام الفقهاء بوضع عدّة تعاريفَ لمصطلح التّركيز الاقتصاديّ اتّفقت في مجملها بأنّه عبارةٌ عن تكتّلٍ أو تركّز وحدتين اقتصاديّتين أو أكثر من أجل إنشاء تكتّلٍ اقتصادي، لذلك عرّف التّركيز الاقتصاديّ في مجال المشروعات بكونه ظاهرةً اقتصاديةً تتّسم بنموّ

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 41.

[2] Voir :Martine Dizel – Chanfrein. "Droit des Affaires Et Gestion Des Entreprises "éd. management et Société. Paris.2004.p192.

[3] أنظر: زكريّا بيّومي، المرجع السابق، ص 38.

[4] أنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] أنظر: لينا حسن ذكي، قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار- دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والأوربي- ط 2006، دار النهضة العربية، ص 204.

حجم المشروعات من جهة، وبانخفاض عدد المشروعات التي تعمل في السّوق من جهةٍ أخرى[1]، وهذا التّعريف هو نفسه التّعريف الذي وضعه الأستاذ ChampaudClaude بأنّه "ظاهرةٌ اقتصاديّةٌ تتّسم بنموّ حجم المشروعاتِ من جهةٍ وانخفاض عدد المشروعاتِ التي تعمل في السّوق من جهةٍ أخرى"[2] وهو يرى أنّ التّركيز الاقتصاديَّ يكون دائمًا في شكل شركةٍ مساهمة[3].

وعرّف الأستاذ "JorgeManuel التّركيز بأنّه: "العمليّات التي تنتج عن تحويل الملكية أو التّمتّع، أو تلك التي تسمح لمؤسّسةٍ بممارسة تأثيرٍ حاسمٍ ويتعلّق الأمر بالاندماجيّات، التّحويل الجزئي للأصول، الاستحواذ، المساهمات، تأسيس الفروع المشتركة"[4].

أمّا الأستاذ Jean Blaise فعرّفه بأنّه "كلّ تكتّلٍ للمؤسّسات يتضمّن تغييرًا دائمًا في هياكل السّوق، مع فقدان المؤسّسات المتجمّعة لاستقلاليّتها وتعزيزًا للقوّة الاقتصاديّة لمجموعها"[5].

أمّا المعجم القانونيّ للأستاذ " SERGEBRAUDO " فعرّفه بأنّه "العمليّة القانونيّة النّاتجة عمومًا عن اتّفاقٍ مُبرمٍ بين مؤسّستين أو أكثرَ أو عدّة مؤسّساتٍ أو مجموعاتِ مؤسّسات والتي تؤدّي سواءٌ عن طريق الاندماج، أو عن طريق الرّقابة التي يمارسها بعض مسيّريها، أو عن طريق أخذ مساهماتٍ في رأسمالها الخاصّ أو عن طريق إنشاء مؤسّسةٍ أو تجمّعٍ مُشتركٍ أو بأيّ طريقةٍ أخرى على رقابة كلّ أو جزءٍ من هذه المؤسّسات، وبالتّالي رقابة الأنشطة الاقتصاديّة التي مارستها"[6].

---

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، النظام القانوني لعمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 23.

[2]Claude Champa ûd, Le pouvoir de concentration de la société par action, Éd Sirey, Paris, 1996, p 03.

[3]Ibis. P167

[4] Manuel Gorge, Droit des affaires, Armand Colin, Paris, 1999, p124

[5]Jean Blaise, Droit des affaires, Éd L.G.D.J, DELTA, Paris, 1999, p 45.

[6]« La concentration économique est l'opération juridique résultant généralement d'une entente conclue entre deux ou plusieurs entreprises ou entre des groupes d'entreprises qui, soit par voie de fusion, soit par le jeu du contrôle qu'exercent certains de leurs dirigeants, soit encore par des prises de participations dans leur capital respectif ou par la création d'une entreprise ou d'un groupement commun ou de toute autre manière, parviennent à contrôler tout ou partie de l'ensemble de ces entreprises et donc les activités économiques qu'elles exercent », In Serge BRAUDO, « Définition de concentration économique », Dictionnaire juridique, disponible sur: https://www.dictionnairejuridique.com/definition/concentrationeconomique.php#:~:text=La%20concentration%20%C3%A9conomique%20est%20l,des%20prises%20de%20participations%20dans

أمّا الدّكتور معتصم حسين أحمد غوشة فقد عرّفه بأنّه " تجمّعٌ اقتصاديٌّ بين وحداتٍ اقتصاديّةٍ يختلف نظامه القانونيّ حسب العلاقات القانونيّة التي تربط الوحداتِ الاقتصاديّة مجتمعة، ويشمل هذا المفهوم كلّ العمليّات التي من شأنها زيادة عدد الوحداتِ الاقتصاديّة، كما يشمل التّعاون بين مجموعةٍ من الوحدات الاقتصاديّة بهدف تحقيق التّكامل الاقتصاديّ"[1].

ولعلّ أقرب تعريفٍ للتّجميع أو التّركيز الاقتصاديّ بالنّظر لمفهومه الواسع هو أنّه "تجمّعٌ اقتصاديٌّ بين وحداتٍ اقتصاديّةٍ يختلف نظامه القانونيّ حسب العلاقة القانونيّة التي تربط هذه الوحداتِ الاقتصاديّة"[2]، وتختلف العلاقات القائمة بين الوحدات الاقتصاديّة المختلفة _كما سيأتي التّفصيل فيه لاحقًا– فقد تكون قائمةً على أساس المساواة فيجمع بينها عقدٌ ليكون شخصيةً اعتباريةً جديدةً هدفها تحقيق مصالحَ اقتصاديّةً معيّنةً لمجموع الشّركات أو الوحداتِ الاقتصاديّة المساهمة فيه[3]، وقد تكون علاقات تبعيّة، وذلك عن طريق سيطرة وحدةٍ اقتصاديّةٍ على وحدةٍ أخرى وتتحقّق هذه السّيطرة بشراء شركةٍ لأسهم شركةٍ أخرى مثلا، أو المساهمة في تأسيس شركةٍ أخرى بشكلٍ يحقّق لها الرّقابة على أجهزتها، وقد يتمّ ذلك بأسلوب الشّركة القابضة وشركاتِها التّابعة[4]، كما قد تكون علاقات هيكلية أين تستخدم مجموعات الشّركات الوسائل القانونيّةَ للدّمج كوسيلةٍ للتّركّز فيما بينها، ويترتّب على استخدام هذه الوسائل تغيّرات في هيكل المشروعات فأحيانًا تزول الشّخصية المعنوية للوحدات وتنشأ وحدةٌ اقتصاديةٌ جديدةٌ لها شخصيةٌ معنويةٌ مستقلّة، وأحيانًا تزول شخصيّة بعض الوحدات وتذوب في وحدةٍ أخرى[5]،وما يمكن ملاحظته على على معظم التّعريفات هو أنّها تناولت الوسائلَ القانونيّةَ التي يتمّ بها التركيز الاقتصاديّ كالاتّحاد، المراقبة، المشاركة في رأس المال، وأيضًا الأثر الذي تحدثه هذه العمليّات على المنافسة، وهذا ما سعت إليه التّعريفات التي ضمّت نوعين من التّصرّفات القانونيّة:الأوّل منها يمثّل الطّرق التي تقوم من خلالها عمليّات التّجميع، والثّاني يمثّل الأثرَ الذي يحدثه التّركيز بالمنافسة والتّحكّم في السّوق والاحتكار[6].

---

[1] أنظر: اوروان هارون، النّظام القانونيّ لمجمع الشّركات، المرجع السابق، 34.
[2] أنظر: كريمة عمارة ، هارون أوروان،الاندماج كآلية لتركيز الاقتصادي، المرجع السابق، ص 393.
[3] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، النظام القانوني لعمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 39.
[4] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع نفسه، ص 39.
[5] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع نفسه، ص 39.
[6] أنظر: نجاة بن جوال، النّظام القانونيّ التجميعات الاقتصاديّة في ظلّ قانون المنافسة، مذكّرةٌ الماجستير في الحقوق، كلّية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص16، 17.

الفرع الثّاني: التّعريف التّشريعيّ للتّركيز الاقتصاديّ

الانتشار الواسع للتّركيز الاقتصاديّ جعل مختلف دول العالم تحاول تنظيم هذه الظّاهرة من مختلف جوانبها خاصّةً القانونيّة منها، لذلك حاولت مختلف التّشريعات المقارنة تعريفها**(أولاً)** بما فيها المشرّع الجزائري **(ثانيا).**

أولا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ في التّشريعات المقارنة

أغلب التّشريعات المقارنة عند تعريفها عمليّةَ التّركيز الاقتصاديّ لا تعطي تعريفًا محدّدًا لمفهوم التّركز، وإنّما تعرّفه عن طريق وصف حالاتِه، باعتبار أنّ إعطاء التّعريفاتِ هي في الأساس مهمّة الفقه لا التّشريع، وفي هذا نجد القانون الأمريكيّ، حيث حضرت المادّة 07 من قانون" CLAYTON" من أيّ عمليّة إدماجٍ أو استحواذٍ إذا أدّت آثارها إلى التّقليل الجوهريّ للمنافسة أو التّهيئة لخلق حالة احتكار[1].

وذهبت المادة03 من لائحة الاتّحاد الأوروبيّ رقم: 139 لسنة 2004، الخاصّة بالرّقابة على التّركيزات بين المشرّعات المعروفة بالتّنظيم الأوروبيّ لتكتّلات ECMR[2] إلى أنّ التّركيزَ الاقتصاديَّ "يحدث حين ينشأ تغيّرٌ مستمرٌّ في السّيطرة ناتجٌ عن اندماج مشروعين مستقلّين أو أكثر، الاستحواذ بواسطة شخصٍ أو أكثر، سواءٌ بشراء السّندات المالية أو الأصول، سواءٌ تمّ ذلك تعاقديًا أو بأيّ طريقةٍ أخرى مباشرةً أو غير مباشرةٍ على السّيطرة كلّيًا أو جزئيًا على مشروعٍ أو أكثر".وفي ذات السّياق نصّت المادّة 1/430 من القانون التّجاريّ الفرنسيّ على أنّ التّركيزاتِ الاقتصاديّة تتكوّن" عندما يحدث اندماجٌ بين مشروعين أو أكثر، أو عندما يستحوذ شخصٌ أو أكثر يسيطر على مشروعٍ ما، أو عندما يستحوذ شخصٌ أو أكثر بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة سواءٌ عن طريق المشاركة في رأس المال، أو شراء بعض الأصول، أو عقدٍ ما أو بأيّ طريقةٍ أخرى على التّحكّم أو السّيطرة جزئيًا أو كلّيًا على مشروعٍ أو عدّة مشروعاتٍ أخرى، وأخيرًا عندما يتمّ إنشاء مشروعٍ مشتركٍ يتولّى بصفةٍ دائمةٍ القيام بمهامّ وحدةٍ اقتصاديّةٍ مستقلّة".[3]

---

[1]Article 07of the Clayton Act « No person engaged in commerce or in any activity commerce shall acquire , directly or other shard capital and no person subject to the jurisdiction of the Federal Trade Commission shall acquire the whole or any part of the assets of another person engaged also in commerce or in any activity affecting commerce, where in any line of commerce or in any activity affecting commerce in any section of the country, the effect of such acquisition may be substantially to lessen competition, or to tend to create a monopoly » .

[2]EC Merger Regulation :Council Reg. (EC) No139/2004 of 20 January 2004on the Control of Concentrations between Undertakings OJ 20/01/2004.

[3]Article L430-1 « une opération de concentration est réalisée, lorsque deux ou plusieurs entreprises antérieurement indépendantes fusionnent ; lorsqu' une ou plusieurs personnes, détenant déjà le contrôlééduen entreprise au moins ou lorsqu' une ou plusieurs entreprises

أمّا بالنّسبة للتّشريعاتِ العربيّة المقارنة، فنجد المشرّع المصريَّ الذي لم يعط تعريفًا محدّدًا لعمليّة التّركيز الاقتصاديّ وإنّما اكتفى بإلزام المشروعات المشاركة بإخطار جهاز المنافسة في حالاتٍ محدّدة[1]، حيث نصّت الفقرة الثّانية من المادّة رقم 19 من القانون رقم 03 لسنة2005م بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على أنّه "... وعلى الأشخاص الذين يتجاوز رقم أعمالهم السّنويّ في آخر ميزانية مائة مليون جنيهٍ أن يخطروا الجهاز لدى اكتسابهم لأصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم أو إقامة اتّحاداتٍ أو تكتّلاتٍ أو دمجٍ أو استحواذٍ أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر بذلك وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحدّدها اللاّئحة التّنفيذية لهذا القانون"[2].

تجدر الملاحظة أنّ جلّ التّشريعاتِ المقارنة اعتمدت في تعريفها للتّركيز الاقتصاديّ على أشكال نشوئه المختلفة وعلى اختلاف الرّوابط التي تجمع بين الوحدات الاقتصاديّة المختلفة.

ثانيًا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ في التّشريع الجزائريّ

سبق الذّكر إلى أنّ المشرّع الجزائريّ لم يعرّف التّركيزاتِ إلاّ في نهاية الثّمانينيّات مع التّحوّل إلى النّظام اللّيبرالي، ومع هذا التّحوّل شرع في تعديل القوانين العامّة(01) وسنّ القوانين الخاصّة والمتعلّقة بقانون الأعمال عموما(02)، أشارت في مجملها إلى التّركيز الاقتصادي:

1-التّركيز الاقتصاديّ حسب القوانين العامّة

المقصود هنا تعريف التركيز الاقتصادي في القانون المدنيّ والقانون التجاريّ، فقد أشار المشرّع الجزائرّي لمفهوم التّركيز الاقتصاديّ لأول مرة سنة 1988م، بعد التّعديل الذي أدخله على القانون المدني[3] في أحكام المادّة 416 من القانون المدنيّ، والتي تضمّنت تعريفًا جديدًا للشّركة التّجارية وتناولت الشّروط الموضوعيّةَ الخاصّة بإنشائها والغرض منه الذي لم يعد من أجل تحقيق الرّبح فقط، بل أصبح يشمل كذلك إمكانيةَ تحقيق هدفٍ

---

acquièrent,directement ou indirectement, que ce soit par prise de participation au capital ou achat déliement d'actifs,contrat ou tout autre moyen, le contrôle de l'ensemble ou de parties d'une ou plusieurs autres entreprises ».

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، النظام القانوني لعمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 25.

[2] أنظر: أسامة فتحي عبادة، النظام القانوني لعمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص26.

[3] أنظر: القانون رقم 88- 14، المتضمّن تعديل القانون 75- 58، المرجع السابق.

اقتصاديٍّ يظهر خصوصًا في تركيز المشروعاتِ الاقتصادية[1]، فيمكن أن تنشأ الشّركة من أجل بلوغ هدفٍ اقتصاديٍّ ذي منفعةٍ مشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشّركة في القانون الجزائريّ وقت إصدار القانون المدنيّ سنة: 1975[2]، لم تكن تنشأ إلاّ لهدفٍ واحدٍ هو تحقيق الرّبح وتقسيمه بين الشّركاء، كما هو واضحٌ من النّصّ الأوّل للمادّة 416 ق م[3]، والأمر نفسه عند المشرّع الفرنسيّ قبل تعديل المادّة[4]، ومفهوم التّجمّع الاقتصاديّ الذي أتى به المشرّع الجزائريّ من خلال تعديل القانون المدنيّ ما هو إلاّ إشارةٌ إلى إمكانية تكتّل وتجمّع الشّركات والمشروعات الاقتصادية بهدف تحقيق زيادةٍ في حجمها، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها التّنافسية في مواجهة باقي التّجمّعات والتّكتّلات، في حينٍ لم يضع تعريفًا دقيقًا وشاملاً للتّجميع الاقتصاديّ أو أسُس قيامه[5]. أمّا في القانون التّجاريّ فمفهوم التّركيز الاقتصاديّ ظهر مع إمكانية الشّركات التّجارية للتّكتّل في شكل تجمّعٍ ذي منفعةٍ اقتصاديةٍ أو مجمّع الشّركاتِ التّجارية أو اندماجها.[6]

على أنّ كلّ هذه المظاهر ما هي في الحقيقة إلاّ شكلٌ من أشكال التّركيز الاقتصاديّ فالتّجمّع ذي المنفعة الاقتصاديّة ما هو إلاّ نوعٌ من أنواع التّركيز الاقتصاديّ هدفه زيادة حجم الشّركاتِ من أجل مواجهة المنافسة الخارجية أو من أجل زيادة حجم الإنتاج ونوعيته[7]، والأمر نفسه بالنّسبة لتجمّع الشّركات وإن كانت الشّركات فيه تتمتّع باستقلاليةٍ قانونية، وفي المقابل تخضع للتّبعية الاقتصادية للتّجمّع[8]، أمّا اندماج الشّركات فهي وسيلةٌ تتفادى بها الشّركة تصفيتها أو إفلاسها تندمج في شركةٍ أخرى من أجل إنعاشها اقتصاديا. والاندماج يكون عن طريق الضّمّ، أو اندماجٍ عن طريق الابتلاع الذي

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 167.

[2] أنظر: الأمر رقم 75- 58، المؤرّخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني، ج، ر ج ج، عدد: 78، 30 ستمبر1975.

[3] نصّت المادّة 416 من القانون المدني على أن:" الشّركة عقدٌ بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كلٌّ منهما في مشروعٍ مالي بتقديم حصّة من مالٍ أو عملٍ على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربحٍ أو خسارة "وكغيرها من موادّ القانون المدنيّ، فإنّ المصدر التّاريخيّ لهذه المادّة هو القانون المدنيّ الفرنسيّ وتحديدًا المادّة 1832 في نصّها الأصليّ في القانون سنة: 1804م.

[4] Yves. Guyon. Droit des affaires Tom 01Droit commerciale générale et Société, 9e édition, Delta 1996, p.109.

[5] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 166.

[6] أنظر: مايـة بـن مبـارك، المفهوم القـانوني للتركيـز الاقتصـادي حسـب التشـريع الجزائـري، مجلـة الحقـوق والعلـوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، عدد 10، 2018، ص 362.

[7] أقرّ المشرّع الجزائريّ بالتّجمّعات الاقتصاديّة من خلال أحكام الموادّ من 769 إلى 799من القانون التّجاريّ.

[8] أنظر: المرجع نفسه، ص 363.

يؤدّي إلى انصهار الشّخصيّاتِ المعنوية للشّركاتِ المُبتلعة وذوبانها في الشّخصية المعنوية لشركةٍ تكون قائمةً قبل حصول الإدماج، بحيث تبقى هذه الأخيرة على شخصيّتها المعنوية وتبقى ذمّتها المالية بمجموع رأسمال الشّركة التي ابتلعتها وهذا الشّكل هو الأكثر شيوعًا في الواقع العملي.

و بالتّالي يظهر أنّ المشرّع في القانون التّجاريّ لم يعرّف التّركيز الاقتصاديّ ولكنّه أشار إلى مجموعةٍ من أشكاله دون تعريفها، واعتبرها إمكانياتٍ قانونيّة للوحدات الاقتصاديّة تهدف لتعزيز التّعاون بينه من أجل الإنعاش الاقتصاديّ. وفي مطلع التّسعينيّات ومع إقرار المشرّع صراحةً بحرّية التّجارة و الصّناعة[1] بموجب دستور 1996م، وبدأ في سنّ قوانين اقتصادية خاصّةً فيما يُعرف بقوانين الأعمال والتي أشارت في مجملها إلى التّركيز الاقتصاديّ.

2-التّركيز الاقتصاديّ حسب القوانين الخاصّة

أدّى التّطوّر التّشريعيّ لقانون الأعمال وبالتّحديد لقانون المنافسة، وكذا القانون الجنائي وقانون النّقد والقرض إلى التّطرّق لمفهوم التّركيز الاقتصاديّ في عدّة أحكامٍ مختلفة. فبالنّسبة لقانون المنافسة بدايةً نجد الأمرَ 95-06 المتعلّق بالمنافسة(الملغى)الذي من خلاله حاول المشرّع الجزائريّ وضع أحكام تهدف إلى المحافظة على المنافسة الحرّة سيما من خلال منع الممارساتِ المنافية للمنافسة وكذلك مراقبة إنشاء التّركيز الاقتصاديّ، وقد أشار هذا الأمر إلى مفهوم التّركيز الاقتصاديّ في نصّ المادّة 11، حيث عرّفته على أنّه" كلّ مشروع تجميعٍ[2] ناتج عن أيّ عقدٍ مهما كان شكله يتضمّن تحويل الملكية أو جزءٍ جزءٍ من ممتلكاتِ أو حقوق أو سنداتِ عونِ اقتصادي، قصد تمكين عون اقتصاديٍّ من مراقبة عونٍ اقتصاديٍّ آخر أو ممارسة النّفوذ الأكيد عليه..."

وهذا النّصّ هو النّصّ الأوّل الذي حاول من خلاله المشرّع الجزائريّ أن يعطي تعريفًا للتّركيز الاقتصاديّ تضمّنه قانون المنافسة، وقد حدّد طبيعة التّركيز الاقتصاديّ التي هي عبارةٌ عن عقدٍ يتمّ من خلاله تحويل ملكية أصولٍ أو حقوق وسنداتٍ من عونٍ اقتصاديٍّ إلى آخر قصد تمكينه من مراقبته أو ممارسة نفوذٍ عليه، ما يؤدّي إلى المساس

[1] أنظر: المادّة 37 من دستور 1996م، والتي نصّت "حرّية التّجارة والصّناعة مضمونة، وتُمارس في إطار القانون".

[2] المشرّع الجزائريّ في قانون المنافسة استعمل مصطلح التّجميع في النّصّ العربيّ للمادّة، في حينٍ النّصّ الفرنسيّ المقابل استعمل مصطلح "concentration économique"، والتي تعني بالعربيّة التّركيز الاقتصاديّ، وهو المصطلح الأصحّ والمعبّر عنه بدقّةٍ لظاهرة التّكتّل الاقتصاديّ والمُستعمل من طرف الفقه الاقتصاديّ.

بالمنافسة، والحصول على وضعيّة الهيمنة في السّوق، وهو تعريفٌ يقترب من التّعريف الذي أوجده المشرّع الفرنسيّ لهذا المفهوم ضمن نصّ المادّة 04 من قانون 19جويلية 1977، الذي يُعتبر أوّل تشريعٍ فرنسيٍّ للرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ[1].

غير أنّ المشرّع الجزائريَّ قد هجر هذا التّعريف ليتبنّى تعريفًا جديدًا للتّركيز الاقتصاديّ يشمل كلّ وضعياتِ التّكتّل والتّكامل بين المؤسّسات، سواءٌ بصورتها الكلاسيكيّة أو الحديثة، وذلك بصدور الأمر 03-03 المتضمن قانون المنافسة ضمن المادّة 15 منه التي نصّت على أنّه يُقصد بالتجمعات الاقتصادية:

– اندماج شركاتٍ مستقلّةٍ عن بعضها البعض أو حصول شخصٍ أو عدّة أشخاصٍ طبيعيّين لهم نفوذٌ على مؤسّسة على الأقلّ.

– حصول مؤسّسةٍ أو عدّة مؤسّساتٍ على مراقبة مؤسّسةٍ أو عدّة مؤسّساتٍ بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ عن طريق أخذ أسهمٍ في رأس المال أو عن طريق شراء عناصرَ من أصول المؤسّسة أو بموجب عقدٍ أو بأيّ وسيلةٍ أخرى.

–إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ تؤدّي بصفةٍ دائمةٍ جميع وظائف المؤسّسة الاقتصاديّة المستقلّة.

لقد أوضحت المادّة 16 من القانون نفسه المقصودَ بعمليّة الرّقابة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادّة 15، والتي تتمثّل في تلك المراقبة النّاتجة عن عمليّات العقود أو طرق أخرى تعطي بصفةٍ فرديةٍ أو جماعيةٍ حسب الظّروف الواقعة، إمكانية ممارسة النّفوذ الأكيد والدّائم على نشاط المؤسّسة، سيما فيما يتعلّق بحقوق الملكية أو حقوق الانتفاع على ممتلكات مؤسّسات أو جزءٍ منها عن طريق الاندماج، المساهمات المالية، أو إنشاء مؤسّساتٍ مشتركة، أو حقوق أو عقود المؤسّسة التي يترتّب عليها النّفوذ الأكيد على أجهزة المؤسّسة من ناحية تشكيلها أو مداولاتها أو قراراتها.

نجد أنّ المشرّع الجزائريَّ في قانون المنافسة قد سعى في تعريفه للتّركيز الاقتصاديّ بالنّظر إلى حالاتِه أو أنواعه التي تخضع للرّقابة الاقتصاديّة من طرف مجلس المنافسة، وبهذا المسعى يكون قد ساير تشريعاتِ المنافسة المقارنة، وذلك حتّى يضمن إخضاع جميع عمليّات التّجميع الاقتصاديّ لنطاق المراقبة، من أجل المحافظة على المنافسة ومنع المساس بها.

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، المرجع السابق، ص 186.

الملاحظ هنا، أنّ المشرّع في تعريفه لتّركيزَ الاقتصاديَّ في قانون المنافسة اعتمد على تعداد حالاتِه، التي تقترب بشكلٍ كبيرٍ من حالاتِ التّركيز الاقتصاديّ المذكورة في القانون التّجاريّ والمتمثّلة في مجمّع الشّركات واندماج الشّركات، والتّجمّع ذي المنفعة الاقتصاديّة.

ويجد هذا السّكوت من المشرّع عن تقديم تعريفٍ للتّركيز الاقتصاديّ مبرّره لاعتبارٍ أساسيٍّ مُؤدّاه تميّز هذا المفهوم بالنّسبية والتّطوّر، وذلك بحكم طابعه العابر بين الاقتصاد والقانون، ومن ثمّ لا يمكن تقديم أيّ تعريفٍ حاسمٍ له، وإنّما فقط معاينته أو تقديره بصفةٍ ملموسة أي تبعًا للظّروف الواقعية والقانونية الخاصّة بكلّ حالةٍ على حدى، وهو ما يتعيّن تركه لمجلس المنافسة تحت رقابة القضاء الإداري.[1]

وفي القانون الجبائي تطرّق المشرّع للتّركيز الاقتصاديّ من خلال إدراج مصطلح " تجمّع الشّركات "، والذي يُقصد به كلّ كيانٍ اقتصاديٍّ يتكوّن من شركتين فما أكثر ذات أسهمٍ مستقلّةٍ قانونا، تكون خاضعةً "للشّركة الأمّ" التي يجب أن تملك 90 % أو أكثرَ من رأس المال الاجتماعيّ للتّجمّع، وهذا ما جاء في المادّة 183 من قانون المالية لسنة 1997.[2]

أمّا الأمر 10-04[3] المعدّل والمتمّم لقانون النّقد والقرض[4]، فقد أشار لفكرة التّركيز الاقتصاديّ من خلال السّماح للأشخاص الطّبيعيّين والمعنويّين من ممارسة العمليّات التي تقوم بها البنوك والمؤسّسات المالية بالأخصّ تلك المتعلّقة باستلام الأموال من الجمهور[5]، وبالنّسبة للأشخاص المعنويّين وضع المشرّع استثناءً في المادّة 2/79 من الأمر 10-04 السّابق الذّكر فلا يقوم بهذه العمليّة إلاّ إذا تعلّق الأمر بمؤسّسةٍ ترتبط بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ بشركاتٍ من خلال مساهماتٍ في رأس المال تخوّل لإحداها السّيطرة والرّقابة الفعلية على الأخرى.

---

[1] أنظر: شمس الدّين بشير شريف، سميحة لعقابي، رقابة التّجمّعات الاقتصاديّة كآليةٍ قانونيّةٍ لوقاية النّظام العام التّنافسي المرجع السابق، ص 550.

[2] أنظر: بن مباركماية، المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي حسب المشرع الجزائري، المرجع السابق، ص 364، 365.

[3] أنظر: الأمر 10- 04 المؤرّخ في 16 رمضان 1431، الموافق 26 غشت 2010 يعدّل ويتمّ للقانون للأمر رقم 11- 03 ،المؤرّخ في 26 أوت سنة 2003م، المتعلّق بالنّقد والقرض، ج. ر.ج.ج، عدد 52، 27أوت 2003م.

[4] أنظر: الأمر 10-04 المؤرّخ في 26أوت 2010 المعدّل والمتمّم للقانون للأمر القانون11-03، المؤرّخ في 02 جمادي الثانية1424 الموافق 26 غشت 2003م، المتعلّق بالنّقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد: 52، 27أوت 2003م.

[5] أنظر: الموادّ من 72 إلى 74 من الأمر 11- 03 المتعلّق بقانون النّقد والقرض، المرجع السابق، ص 12.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ المشرّع الجزائريّ قد أشار للتّركيز الاقتصاديّ في قوانينَ أخرى كقانون التّأمينات وقانون الصّفقات العمومية، حيث نصّت المادّة 230 من القانون 95-07 المتعلّق بالتّأمينات[1] المعدّل والمتمّم بالقانون رقم 06-04 [2] على أنّه" يخضع لمراقبة إدارة الرّقابة كلّ إجراءٍ يهدف إلى تجميع شركات التّأمين و/أو إعادة التّأمين في شكل تمركزٍ لهذه الشّركات " وما يُلاحظ في هذه المادّة أنّه جعل التّجميع أوسع من التّركيز، حيث يكون التّجميع في شكل تمركزٍ يُقصد من خلالها اندماج الشّركات[3]، وعند العودة إلى القانون رقم 06-04 المتعلّق بالتّأمينات، نجدها تنصّ في المادّة 209 منه على: " تنشأ لجنة الإشراف على التّأمينات التي تتصرّف كأداة رقابةٍ بواسطة الهيكل المكلّف بالتّأمينات لدى وزارة المالية تمارس رقابة الدّولة على نشاط التّأمين وإعادة التّأمين من طرف لجنة الإشراف على التّأمينات المذكورة أعلاه".

المطلب الثّاني: مقوّمات التّركيز الاقتصادي

إنّ سكوت المشرّع الجزائريّ وبعض التّشريعات الأخرى فيما يخصّ مسألة وضع تعريفٍ للتّركيز الاقتصاديّ يرجع لكون مفهوم هذه الظّاهرة يتميّز بالنّسبية والتّطوّر، وذلك بحكم طابعه العابر بين الاقتصاد والقانون، ومن ثمّ لا يمكن تقديم أيّ تعريفٍ حاسمٍ له، وإنّما فقط معاينته أو تقديره بصفةٍ ملموسة، أي تبعًا للظّروف الواقعية والقانونية الخاصّة بكلّ حالةٍ على حدى، غير أنّ التّشريعات وضعت بعض المقوّمات أو المظاهر التي تحدّد ما إذا كنّا أمام ظاهرة تركيزٍ اقتصاديٍّ أم لا، وذلك من خلال تحديد المعايير التي تقوم عليها ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ والتّعرّف على أهمّ صوره **(الفرع الأول)**، وتظهر أهمّية تحديد مقوّمات التّركيز الاقتصاديّ في تمييزه عن بقية المفاهيم المشابهة له **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: معايير تحديد التّركيز الاقتصاديّ وصوره

حتّى نكون أمام ظاهرة تركيزٍ اقتصاديٍّ لا بدّ من أن تجتمع مجموعةٌ من المعايير القانونيّة **(أولا)**، هذه المعايير هي بمثابة الأساس الذي تُبنى عليه ظاهرة التّركيز

---

[1] أنظر: الأمر رقم 95- 07 المؤرّخ في 23 شعبان 1415، الموافق 25 يناير 1995، يتعلق بالتأمينات، ج. ر. ج. ج ، عدد 13، المتعلّق بالتّأمينات،ج.ر.ج.ج، العدد 13، 08 مارس1995.

[2] أنظر: القانون رقم: 06- 04 مؤرّخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 95- 07 مؤرّخ في 25 جانفي 1995م، يتعلّق بالتّأمينات، ج. ر. ج. ج، عدد: 15، 12 مارس 2006م.

[3] أنظر: نجاة بن جوال، النّظام القانونيّ التجميعات الاقتصاديّة في ظلّ قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 14.

الاقتصاديّ والتي على أساسها يتمّ إخضاعها لقانون المنافسة الذي تولّى مسألة تنظيم ظاهرة التّركيز الاقتصاديّ، هذه الأخيرة قد تأتي في عدّة صور **(ثانيا)**.

أولا: المعايير التي يقوم عليها التّركيز الاقتصاديّ

يُقصد بالمعايير التي يقوم عليها التّركيز الاقتصاديّ هي تلك العناصر الأساسية التي من خلالها يمكن تحديد عملية التّركيز الاقتصاديّ، وبالرّجوع إلى قانون المنافسة الجزائريّ نجد هذه العناصرَ تختلف بين الأمر رقم 95- 06 المُلغى المتعلّق بالمنافسة**(1)** والأمر 03-03 المتعلّق بقانون المنافسة**(2)**.

1- معايير تحديد التّركيز الاقتصاديّ حسب الأمر 95-06 المُلغى

نصّت المادّة 11 من الأمر رقم 95-06 (المُلغى) على ما يلي: " كلّ مشروع تجميعٍ أو تجميعٍ ناتجٍ عن أيّ عقدٍ مهما كان شكله يتضمّن تحويل الملكية لكلّ أو جزءٍ من ممتلكات أو حقوق وسنداتِ عونٍ اقتصاديٍّ قصد تمكين عونٍ اقتصاديٍّ من مراقبة عونٍ اقتصاديٍّ آخر وممارسة النّفوذ الأكيد عليه، والذي من شأنه المساس بالمنافسة وتعزيز وضعيته المهيمنة على السّوق ..."[1].

يتّضح من نصّ المادّة أنّها تشترط توافر عنصرين لتحقق التّركيز الاقتصاديّ، الأول يتمثّل في معيار نقل الملكية أو الانتفاع بحقوق وأصول شركة أو مشروعٍ اقتصاديّ، في حينٍ الثّاني يتمثّل في وجود سيطرةٍ كاملةٍ لعونٍ اقتصاديٍّ على آخرَ نتيجةً لامتلاك أصولٍ أو حقوقٍ أو سنداتٍ ضمن رأسمال الشّركة موضوع الرّقابة.

أ- بالنّسبة لانتقال الملكية أو الانتفاع بممتلكات المُنشأة: فإنّ الأمر 95-06 المتعلّق بالمنافسة نصّ في المادّة 11 على أنّه: يُعتبر التّركيز كلّ عقدٍ كيفما كان شكله إذا كان يقضي بتحويل الملكية أو الانتفاع فيما يتعلّق بمجموع أو جزءٍ من ممتلكات مُنشأةٍ وحقوقها والتزاماتِها.

مع الإشارة إلى أنّ العناصر التي تدخل في التّركيز الاقتصاديّ هي العناصر المادّية والمعنوية التي يمكن استثمارها في العمل التّجاري، فمثلاً لا يُعتبر بيع أثاث الشّركة أو مقرّ الشّركة تركيزا، غير أنّ التّحويلَ أو الانتفاعَ نتيجة عقد التّسيير الحرّ للأصل التّجاريّ أو إيجار الأصل التّجاري، إضافةً للتّرخيص باستغلال براءة الاختراع أو العلامة التّجارية، فإنّه يُعتبر تركيزا.

[1] أنظر: الأمر 95- 06 المُلغى المتعلّق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 15.

ب- ممارسة نفوذٍ حاسمٍ على مُنشأةٍ أو عـدّة منشـآت، فـإنّ عمليـات التّركيـز الاقتصـاديّ تتحقّق نتيجةَ كلّ عقدٍ ينتج عنه تمكـين المُنشـأة أو مجموعـة منشـآت مـن ممارسـته بصـفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ نفوذًا حاسمًا علـى واحـدةٍ أو أكثـرَ مـن المُنشـآت الأخـرى، وهـذا النّوع يتحقّق فـي كـلّ أشـكال الانـدماج العقـدي (تـراخيص الاسـتغلال، عقـود التّوزيـع الحصرية، عقود المقاولة من الباطن...)، وينبني علـى كـلّ هـذا خـروج بعـض التّصـرّفات التي تعطي حقّ منفعة الشّيء.

والمُلاحظ من خلال المادّة 11 أنّ المشرّع لم يكتـفِ باشـتراط أن تـؤدّي العمليـة إلـى حصول المُنشأة على نفوذٍ فقط، بل أوجب أن يكون هذا النّفـوذ حاسـمًا بمعنـى أنّـه يجـب أن يؤدّي الحصول على هذا النّفـوذ لفقـدان المُنشـأة المُمـارس عليهـا سـلطة اتّخـاذ القـرارات المرتبطة بسيرها التّنافسي لفائدة المُنشأة أو المُنشآت الممارسة لهذا النّفوذ الحاسم.

2-معايير تحديد التّركيز الاقتصاديّ حسب الأمر 03-03

تعتمد تشريعات المنافسة الأخيـرة علـى معيـارين لتحديـد مفهـوم التّجميـع أوّلهمـا يتحدّد من خلال الوسيلة المُستخدمة (الانـدماج والمؤسّسـة المشـتركة)، والثّـاني يعتمـد علـى النّتيجة والغاية المُتوصّل إليها، والتي تتمثّل في نقـل سـلطة الرّقابـة والسّـيطرة، ومـن هنـا يتّسع المفهوم القانونيّ للتّجميع أو التّركيز ليشمل كـلّ العمليّـاتِ التـي مـن شـأنها أن تـؤدّي إلى زيادة حجم الوحدات الاقتصادية، ويتّضح من خلال المـادّة 15 مـن الأمـر 03-03 أنّـه تمّ التّخلّي عن عنصر نقـل الملكيـة أو حـقّ الانتفـاع بوصـفهما معيـارًا لتحديـد التّركيـز، وأصبح بالمقابل التّركيز ينشأ عنـدما تظهـر إمكانيـة ممارسـة سـيطرةٍ حاسـمةٍ لشـركةٍ أو تجمّع شركاتٍ على شركةٍ أو مشـروعٍ اقتصـاديٍّ آخـر، ومنـه أصـبح التركيـز يقـوم عـل مفهوم السيطرة الحاسمة أو النفوذ الأكيد الذي يظهر عندما تملك شـركة الرّقابـة علـى شـركةٍ أو مؤسّسة أخرى[1].

ثانيا: صور التّركيز الاقتصاديّ

أفرزت الحياة الاقتصادية عدة وصـور مختلفـة مـن التجميعـات الاقتصـادية، نـذكرها كما يلي:

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 170.

1- التركيز الأفقي

يُقصد به " انضمام شركتين أو أكثرَ في الخطّ التّجاريّ نفسه وفي السّوق الجغرافيّ ذاته وهو تجميعٌ يؤدّي إلى رفع الأسعار شأنه شأن تكوين التّحالفات كذلك إنّ هذا النّوع من التّجميع يسمح لشركاتٍ متنافسةٍ مِن قبل أن تسيطر على المرافق الإنتاجية فيما بينها، ولأنّه يسعى إلى تقليل عدد المنشآت المتنافسة في السّوق[1]، وغالبًا ما يتمّ اللّجوء إلى هذا النّوع من التّجميع في حالة تضخّم الإنتاج من أجل الاستفادة من الاقتصاديّات صغيرة الحجم، من أجل تغيير إعادة هيكلة المؤسّسات كردّ فعلٍ عن الأزمة التي تمرّ بها[2].

إذن، فالتّجميع الأفقيّ يحدث بين المؤسّسات المعنية عندما تكون في نفس المرحلة الاقتصاديّة بإنتاج نفس السّلعة أو تقديم ذات الخدمة... وفي نفس السّوق الجغرافيّة تهدف إلى تخفيض عدد المنشآت المتنافسة،[3] والسيطرة على المرافق الإنتاجية فيما بينها.[4]

ومثال ذلك اندماج شركة (LIND AG) العالمية للغاز الصّناعيّ والهندسة وشركة (PRAXAIRINC) الدّولية للغازات الصّناعية[5]، وهذا النّوع من التّجميع يمكّن من تحقيق زيادة من حصص السّوق المُستغلّة من طرف الكيان المُدمج الجديد، ممّا يُنتج تركيزًا كبيرًا في صناعةٍ معيّنة، يؤدّي إلى خلق قوًى احتكارية من شأنها التّأثير سلبًا على المنافسة بالتّقليل منها أو القضاء عليها، فعملت بعض التّشريعات على مكافحة الممارسات التّجارية التّقليدية بتطبيق نظام مراقبةٍ صارمٍ على عمليّات التّجميع الأفقيّ أو التّكامل بين المتنافسين[6]، والمعيار المُعتمد لنكون أمام تجميعٍ أفقيٍّ هو وجود منافسةٍ بين المنشآت الاقتصاديّة قبل التّكتّل، ويعني لا يشترط وجود تطابقٍ وتماثلٍ في نوعية المُنتجات أو الخدمات التي تقدّمها هذه المنشآت و إنّما يكفي التّشابه والتّقارب، ممّا يعجل المستهلك لا يفرّق بين منتجات الشّركات المختلفة.[7]

---

[1] أنظر: نجاة بن جوال، النّظام القانونيّ التجميعات الاقتصاديّة في ظلّ قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 20.

[2] أنظر: سميرة عدوان، نظام تجميع المؤسّسات في القانون الجزائريّ، مذكّرة ماجستير في القانون، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة عبد الرّحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2011- 2010، ص 26.

[3] Marie Malaurie Virginal, droit de la concurrence interne et européen.6e, Sirey,2014, p310.

[4] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 35.

[5] أنظر: القرار رقم: 02 المؤرّخ في 16جانفي ،2018، الصّادر عن مجلس المنافسة الجزائري، المتعلّق بطلب التّرخيص لعمليّة التّجميع الاقتصاديّ، رقم ،01/2017بين شركة LIND AG و شركة PRAXAIR INC، انظر الموقع: WWW.consiel.concrurence.dz

[6] أنظر: القانون النّموذجيّ بشأن المنافسة، سلسلة الأونكتاد، شأن قضايا المنافسة وسياسات المنافسة، الأمم المتّحدة، جنيف، 2000 .ص57.

[7] أنظر: هارون أوروان، النظام القانوني لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص38.

2- التّركيز العموديّ أو الرّأسي

تتعدّد مُسمّيات هذا النّوع من التّركيز، فهناك من يطلق عليها تسمية التّركيز العموديّ أو التّركيز الرّأسي، أو التّركيز الهرميّ، أو التّركيز التّكاملي، وتُعرف هذه الصّورة من التّركيز على أنّها عبارةٌ عن تجمّع شركتين أو أكثر تنشط في مراحلَ معيّنة النّشاط نفسه، كلّ واحدةٍ في مرحلةٍ ومكملةٍ لبعضها البعض، كالتّجميع الذي يتمّ بين المنتجين والموزّعين للمنتوج نفسه، كما يُعرّف التّجميع العموديّ على أنّه عبارةٌ عن اندماج مؤسّساتٍ تعمل في مراحلَ متتالية أو مختلفة من تشغيل المنتجات[1]، وبمعنًى آخرَ نكون أمام هذه الصّورة عند تكتّل وحدتين اقتصاديّتين أو أكثر تختصّ كلّ واحدةٍ منها بمرحلةٍ مختلفةٍ من مراحل الإنتاج ، ترتبط هذه الوحدات الاقتصاديّة مع بعضها البعض بعلاقةٍ تبادلية[2].

تلجأ المؤسّسات إلى هذه الصّورة من التّركيز عندما تواجه صعوباتٍ في مرحلةٍ ما من مراحل نشاطها الاقتصاديّ، وكذلك الاستفادة من اقتصاديّات التّقنية الحديثة التي تؤدّي إلى تحقيق نتائجَ معتبرة بتكاليفَ منخفضة، ومثال ذلك اندماج شركةٍ لصناعة العطور مع شركةٍ متخصّصةٍ في تصنيع عُبوات العطور[3].

غير أنّ ما يميّز التّركيز العموديّ أو الرّأسيَّ أنّه لا يؤدّي إلى القضاء على المنافسة ولا حتّى تقليص عدد المتنافسين في السّوق وهذا عكس نظيره الأفقي الذي يؤدّي إلى إنقاص عدد المتنافسين في السّوق، وأيضًا القضاء على المنافسة، وفي الحقيقة أنّه كثيرًا ما يؤدّي إلى تقليص حرّية المتعاملين في الاختيار على مستوى السّوق، أي في التّسويق.

وتجدر الإشارة أنّ هنالك نوعين من التّركيز العموديّ أو الرأسي:

أ- التّركيز الاقتصاديّ العموديّ العلويّ، ويُسمّى أيضًا التّركيز الاقتصاديّ الأمامي ويكون عندما تتكتّل وحدةٌ اقتصاديةٌ مع وحدةٍ اقتصاديّةٍ أخرى، تختصّ هذه الأخيرة بعمليّات إنتاجيةٍ سابقةٍ عن العمليّات التي تقوم بها الأولى، وهي بذلك تهدف إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، وذلك بالاستغناء عن الموادّ الأوّلية من خارج التّركيز، حتّى تضمن وفرة وجودة الموادّ وملاءمتها.[4]

ب- التّركيز الاقتصاديّ العموديّ السّفلي، ويُسمّى أيضًا التّركيز الاقتصاديّ العموديّ الخلفي، أو باتّجاه المستهلك، ويتحقّق عندما تقوم وحدةٌ اقتصاديةٌ بالتّكتّل مع وحدةٍ اقتصاديةٍ أخرى، قصد استكمال صناعة بعض المُنتجات بعدما كانت تسوّقها نصف

---

[1] أنظر: سميرة عدوان ، المرجع السابق، ص27.
[2] أنظر: زكريا بيومي، المرجع السابق، ص 39.
[3] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 35.
[4] أنظر: هارون أوروان، النظام القانوني لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 40.

مصنّعة، أو لأجل تسويق منتجاتٍ كانت تقوم بتصنيعها فقط دون نقلها وعرضها على المستهلك، ويهدف هذا المظهر من التّركيز إلى الزّيادة في الأرباح من خلال التّكفّل بجميع مراحل الإنتاج، وتسويقها بطريقةٍ مباشرة[1] .

3-التّجميع التّنويعي

نكون أمام تركيزٍ اقتصاديٍّ متنوّع، عند تكتّل مجموعةٍ من الوحدات الاقتصادية يكون النّشاط التّجاريّ لكلّ وحدةٍ يختلف عن نشاط الوحدة أو الوحدات الاقتصادية الأخرى[2]، ويمكن تعريفه أيضًا على أنّه ارتباط مؤسّستين أو أكثر في صناعاتٍ غير متّصلةٍ بعضها البعض أي ليست بينهما أيّة علاقةٍ اقتصادية، والهدف من هذا التّجميع هو تقديم إدارةٍ جديدةٍ أقوى وأفضل للشّركتين المُجتمعتين، وهذا النّوع من التّجميعات ينتُج عنه زيادةٌ في الحجم ولكن ليس من الضّروري أن يقلّل المنافسة في السّوق[3]، كما أنّ الغرضَ من هذا النّوع من التّجميع الاقتصاديّ هو إمّا توسيع خطوط الإنتاج عن طريق امتداد المنتجات بين شركاتٍ تمارس نشاطاتٍ مختلفة أو قد يكون الغرض منه الامتداد الجغرافي للسّوق بالنّسبة للمؤسّسين أو للتّنويع في المنتجات بين مؤسّساتٍ تنشط في مجالاتٍ مختلفة لم تكن تربطهما أيّ صلة[4].

ومن آثار هذا المظهر من التّركيز أنّه لا يؤدّي إلى تعزيز وضعيّة الهيمنة على السوق ولا يؤدّي إلى تقليصٍ من عدد المتنافسين، ولا إلى التّضخّم في الإنتاج عكس التّجميعات الأخرى. والغرض من هذا التّجميع هو إنشاء قوّةٍ ماليةٍ، أي يكون على مستوى إداريٍّ فقط في الموارد المالية المتحصّل عليها، أمّا فيما يتعلّق بممارسة نشاطها فكلّ مؤسّسةٍ تبقى مستقلّةً عن الأخرى وتنحصر في مجال اختصاصها فقط، وبالتّالي فإنّ التّجميع التّنويعيّ يُعتبر من أفضل التّجميعات الاقتصاديّة، حيث أنّه يمكّن المؤسّساتِ من التّهرّب من التّشريعات المضادّة للاحتكار وبالتّالي فإنّ هذه المؤسّساتِ تجنّب من وصفها على أنّها في وضعية الهيمنة على السّوق[5].

الفرع الثّاني: تفريق التّركيز الاقتصاديّ عن المفاهيم المشابهة له

يصطدم التّجميع الاقتصاديّ بالعديد من المفاهيم المشابهة، سواءٌ من حيث الأهداف، أو طريقة قيامها، لذلك كثيرًا ما ترتبط وتتداخل القواعد التي تحكم التّجميعات

[1] أنظر: هارون أوروان، النظام القانوني لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص41.
[2] أنظر: هارون أوروان، المرجع نفسه، ص41.
[3] أنظر: نجاة بن جوال، مرجع السابق، ص، 23.
[4] أنظر: سميرة عدوان، مرجع السابق، ص،28،27.
[5] أنظر: سميرة عدوان، المرجع نفسه، ص 28.

الاقتصاديّة بالقواعد المتعلّقة بالممارسات المقيّدة للمنافسة[1]**(أولا)**، أو من خلال تشابهها وتداخلها مع بعض المصطلحات الاقتصاديّة والقانونية**(ثانيا)**.

أولا: التّركيز الاقتصاديّ والممارسات المقيّدة للمنافسة

أدرج المشرّع الجزائريّ في قانون المنافسة إلى جانب الأحكام المنظّمة للتّجميعات والتّركيز الاقتصاديّ الأحكامَ المتعلّقةَ بالممارساتِ المقيّدة للمنافسة، والتي تتمثّل أساسًا في الاتّفاقيات والتّعسّف في وضعية الهيمنة، والتّعسّف في وضعية التّبعية الاقتصاديّة، وهي مفاهيم مختلفةٌ وإن كانت تبدو متشابهةً إلى حدٍّ ما.

1-التّركيز الاقتصاديّ والاتّفاقات المحظورة

نصّ عليها المشرّع الجزائريّ في المادّة 06 من قانون المنافسة بقوله: " تحظر الممارسات والأعمال المدبّرة والاتّفاقات الصّريحة أو الضّمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرّية المنافسة أو الحدّ منها أو الإخلال بها في نفس السّوق أو جزءٍ جوهريٍّ منه..."

يُقصد بالاتّفاقات المحظورة وجود اتّفاقٍ صريحٍ أو ضمنيٍّ بين مؤسّساتٍ مستقلّةٍ اتّباع مجموعةٍ من التّصرّفات المشتركة في السّوق بهدف إحداث خللٍ تنافسي، بما يعني الإبقاء على وضعيةٍ معيّنةٍ لهيكلة السّوق من خلال اقتسامه كلّيًا أو الاستئثار بجزءٍ مهمٍّ بين أعوان محدّدين[2].

بالرّغم من أنّ الاتّفاقاتِ المحضورة والتّجميعات الاقتصادية متشابهان من حيث تعدّدُ واستقلالية أطرافهما، ومن حيث أنّ كلاهما يعرقل السّيرَ الحسن للمنافسة، غير أنّهما يختلفان في كون الاتّفاق المقيّد للمنافسة محظورٌ في حدّ ذاته، في حينٍ التّجميعات الاقتصاديّة لا تُعتبر محظورةً إلاّ بموجب قرارٍ من مجلس المنافسة نتيجةً مسّاسه بالمنافسة[3]، والتّجميعات الاقتصاديّة تخضع للرّقابة القبلية من قِبل مجلس المنافسة، أي قبل تكريس هذه الممارسة و ذلك لتفادي بروز وضعيّات هيمنةٍ في السّوق، أمّا الاتّفاق المقيّد

---

[1] اعتمد المشّرع الجزائريّ في ظلّ الأمر 95- أنظر: 06 المتعلّق بقانون المنافسة في الفصل الثّاني منه "مصطلح الممارسات والمعاملات المنافية للمنافسة "(De l'exercice de la concurrence et des pratique anticoncurrentielles)، والتي تضمّ كلًّا من الاتّفاقيات المحظورة والتّعسّف في وضعية الهيمنة والبيع بأسعارٍ تخفيضية، التجميعات الاقتصاديّة، في مادّته 11، حيث تعتبر هذه الممارسات كلّها تؤدّي إلى قتل المنافسة وإلغائها تمامًا أو في جزءٍ منها. غير أنّه ونتيجةً للتّحوّلات الاقتصادية في الجزائر خاصّةً اتّفاقية الشّراكة بين الجزائر والإتّحاد الأوروبي الموقّع في 22 افريل 2002م، والمنظّم بموجب القانون رقم 05- 05 المتضمّن الموافقة على الاتّفاق الأوروبي المتوسّطي لتأسيس الشّراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والموقّع ب فالنسيا بتاريخ: 22 افريل 2002م، ألغى المشرّع الأمر 95- 06 وجاء بالأمر 03- 03، الذي غيّر المصطلح السابق بمصطلح "الممارسات المقيّدة للمنافسة (Des pratiques restrictives de la concurrence) على اعتبار أنّها ممارساتٌ تعرقل وتقيّد المنافسةَ فقط ولكن دون أن تلغيها، بالإضافة إلى ذلك خصّ التّجميعات الاقتصاديّة بفصلٍ كاملٍ من المادّة 15إلى المادّة 22.

[2] أنظر: مريم بورديمة، مراقبة التّجميعات الاقتصاديّة بين مقتضيات الضّبط وحرّية المنافسة، مذكّرة ماجستير، تخصّص قانون أعمال، كلّية الحقوق جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016- 2015، ص 24.

[3] أنظر: مريم بودريمة، المرجع نفسه، ص 24.

للمنافسة فيخضع للرّقابة اللاّحقة نظرًا لصعوبة إثباته، خاصّةً فيما يتعلّق بالأعمال المدبّرة أو الاتّفاق الضّمنيّ، عكس التّجميعات الاقتصاديّة التي لها معاييرُ محدّدةٌ تُعتمد كمعيار حصّة السّوق، أو معيار رقم الأعمال...[1]

بالإضافة إلى أنّ عمليةَ التّجميع تؤدّي إلى تغييرٍ في هيكلة المؤسّسة كالاندماج فيما بينها، أو إنشاء مؤسّسةٍ مشتركة، أو حتّى ممارسة الرّقابة والنّفوذ الأكيد ممّا يؤدّي إلى بروز شخصيّةٍ معنويةٍ جديدةٍ أو انحلالها، أمّا الاتّفاقات فتبقى المؤسّسات مستقلّةً عن بعضها البعض[2].

كما أنّهما يختلفان من حيث الغرضُ الذي يؤدّيانه، فالاتّفاق المقيّد للمنافسة يهدف إلى اتّباع تصرّفاتٍ من قِبل المؤسّسات تعزّز من وضعيّتها الاقتصاديّة في السّوق المعنية، وإضعاف تلك المتعلّقة بالمنافسين الحاليّين أو الاحتماليّين[3]، ممّا يعني أنّها تتمّ بسهولةٍ عن طريق الاتّفاق الضّمنيّ أو الصّريح، كما قد تنشأ بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، خلافًا لعمليّات التّجميع التي تأخذ زمنًا طويلاً لإنشائها، إذ تمارس نشاطها الاقتصاديَّ بشكلٍ مستقلٍّ ودائمٍ عن المؤسّسات المشاركة في التّجميع[4].

ويختلفان أيضًا في الجانب العقابي وإجراءات الطّعن، إذ أنّ العقوباتِ الصّادرة عن مجلس المنافسة بخصوص الاتّفاقات المحظورة يمكن للمتضرّر من هذه الممارسات أن يرفع دعوى مدنيةً أمام القضاء العادي للتّعويض عن الأضرار النّاتجة عنها، وقد تترتّب عنها كذلك المسؤولية الجزائية، عكس عمليّات التّجميع، فالعقوبات المقرّرة لها متمثلةٌ في غراماتٍ ماليةٍ فقط[5].

كما أنّ للطّعن في القرار الصّادر من مجلس المنافسة المتعلّق بالاتّفاقات المقيّدة للمنافسة تكون أمام مجلس قضاء الجزائر في الغرفة التّجارية[6]، أمّا في حالة رفض التّرخيص بالنّسبة للتّجمّعات الاقتصاديّة، فيمكن للطّرف الذي له مصلحةٌ أن يطعن أمام مجلس الدّولة[7].

2-التّركيز الاقتصاديّ والتّعسّف في وضعية الهيمنة

عرّفت المادّة 3 فقرة ج من قانون المنافسة وضعية الهيمنة أنّها: "هي الوضعيّة التي تمكّن مؤسّسةً ما من الحصول على مركز قوّةٍ اقتصاديةٍ في السّوق المعني من شأنها

---

[1] أنظر: سميرة عدوان، مرجع السابق، ص 22.
[2] أنظر: سميرة عدوان، المرجع السابق، ص 21.
[3] أنظر: نادية لاكلي، شروط حظر الممارسات والأعمال المدبّرة في قانون المنافسة، دراسةٌ مقارنةٌ بين التّشريع الجزائريّ، الفرنسيّ والأوروبيّ، مذكّرة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، كلّية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 50.
[4] أنظر: سميرة عدوان، المرجع السابق، ص21.
[5] أنظر: الموادّ 61 و62 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 32.
[6] أنظر: المادّة 63 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع نفسه، ص 32.
[7] أنظر: المادّة 19 فقرة 3 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع نفسه، ص 28.

عرقلة قيام منافسةٍ فعليةٍ فيه وتعطيها إمكانيةَ القيام بتصرّفاتٍ منفردةٍ إلى حدٍّ معتبرٍ إزاء منافسيها أو زبائنها أو مموّنيها".

من خلال هذا التّعريف يتّضح أنّ وضعيّة الهيمنة تنشأ من خلال ما تملكه مؤسّسةٌ أو أيّ مشروعٍ اقتصاديٍّ مهما كان شكله القانونيّ من قدرةٍ اقتصاديةٍ وماليةٍ وكذلك إدارية تمكّنها من التّفوّق على باقي منافسيها في السّوق الذي تعرض فيه منتجاتِها أو خدماتها بما يؤدّي إلى انتفاء المنافسة الفعلية، وهذا ما قد يؤثّر على المتعاملين التّجاريّين وكذلك المستهلكين في علاقاتِهم مع المؤسّسة المهيمنة[1].

والحقيقة أنّ هذا هو الأساس، لأنّ المؤسّسات المعنية تسعى دائمًا إلى تعزيز قوّتها الاقتصاديّة في السّوق لإثبات وجودها ولمواجهة باقي المنافسين، وبالتّالي فوضعية الهيمنة الاقتصاديّة ليست محظورةً وإنّما التّعسّف في وضعية الهيمنة هو المحظور قانونا، وهو الأمر الذي تتّفق فيه مع التّركيزات الاقتصاديّة على اعتبار أنّهما في الأصل لا يحظرهما أو يمنعهما قانون المنافسة إلاّ إذا تمّ المساس بالمنافسة داخل السّوق المعني.

على أنّه كثيرًا ما تنقلب عمليّة التّجميع إلى وضعية الهيمنة في حالة تعزيز وضعيتها المهيمنة في السّوق، وبذلك فانّ عمليّة التّجميع تنقلب إلى وضعية هيمنةٍ تؤدّي بالإخلال بأحكام المنافسة لغرض الاستفادة من تجميع المؤسّسات واكتساب وضعية الهيمنة والتّعسّف فيها، وهي في هذه الحالة تخضع لأحكام الرّقابة من قِبل مجلس المنافسة، بالإضافة إلى أهمّية تحديد السّوق المعني في كلٍّ من وضعية الهيمنة والتّجميع الاقتصاديّ، حيث يظهر الاختلاف في زمن تحديدها، ففي وضعيّة الهيمنة يستند على خطوةٍ استعدادية وليست مستقبليّةً كما في التّجميعات الاقتصاديّة، حيث يتعلّق الأمر في الأولى بكلّ المنتجات التي شكّلت سوقًا أثناء مرحلةٍ محدّدةٍ مضت[2]

3-التّجميعات الاقتصاديّة والتّعسّف في وضعية التّبعية الاقتصاديّة

عرّف المشرّع الجزائريّ وضعية التّبعية الاقتصاديّة في المادّة 03 من قانون المنافسة فقرة د، على أنّها "هي العلاقة التّجارية التي لا يكون فيها لمؤسّسةٍ ما حلٌّ بديلٌ مقارنٌ إذا أرادت رفض التّعاقد بالشّروط التي تفرضها عليها مؤسّسةٌ أخرى، سواءٌ كانت زبونًا أو مموّنا"

[1] أنظر: سامي بن حملة، مفهوم وضعية الهيمنة في قانون المنافسة، مجلّة العلوم الإنسانية، المجلّد ب، عدد46، كلّية الحقوق،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2016م، ص 269.

[2] أنظر: مريم بورديمة، المرجع السابق، ص 23.

وقد نصّ المشرّع الجزائريّ على منع وضعية التّبعية الاقتصاديّة وفقًا لنصّ المادّة 11 من قانون المنافسة، حيث جاء فيها " يحظر على كلّ مؤسّسةٍ التّعسّف في استغلال وضعية التّبعية لمؤسّسةٍ أخرى بصفتها زبونًا أو مموّنًا إذا كان ذلك يخلّ بقواعد المنافسة".

وتختلف وضعية التّبعية الاقتصاديّة عن التّجميعات الاقتصاديّة في كون هذا الأخير يخضع لنظام رقابةٍ مُسبقٍ لتفادي الآثار السّلبية في حالة تركيز قوّتها الاقتصاديّة وتعزيز وضعية الهيمنة في السّوق المعني، في حينٍ أنّ وضعية التّبعية الاقتصاديّة تكون الرّقابة عليها متى وجدت، من خلال المرسوم التّنفيذيّ رقم2000-314 المؤرّخ في 14أكتوبر 2000 [1] الذي يحدّد المقاييس التي يكون فيها العون الاقتصاديّ في حالة الهيمنة الذي بدورة أشار إلى التّبعية الاقتصاديّة من خلال المادّة 05 منه.

ثانيا: تمييز التّركيز الاقتصاديّ عن بعض المصطلحات الاقتصاديّة والقانونية

يختلف مصطلح التّجميع الاقتصاديّ عن بعض المصطلحات الأخرى التي يكون في الغالب لهما نفس الهدف، من بين هذه المصطلحات يوجد الاحتكار، التّجمّعات، وأخيرًا التّجمّعات ذات المنفعة الاقتصاديّة.

1-تمييز التّركيز الاقتصادي عن الاحتكار

يحصل الاحتكار عندما يكون هنالك انفرادٌ بسوق سلعةٍ أو خدمةٍ من طرف مؤسّسةٍ واحدة، وهذا بغية هدفٍ واحدٍ ورئيسي هو القضاء على المنافسة، وهذا على خلاف التّجميعات التي تثبت لمؤسّستين أو أكثر، والاحتكار بالمعنى السّابق يقترب من التّجميع الاقتصاديّ من زاوية أنّ الكيان النّاتج عن التّجميع سيقوم بالسّيطرة على أغلب الحصص في السّوق، وبالتّالي احتكار السّوق عن طريق التّجميعات الاقتصادية [2].

2-تمييز التركيز الاقتصادي عن التّجمعات

للتّمييز بين التّجميعات الاقتصاديّة وتجمّع الشّركات، نجد هذا الأخير وسيلةً لتركّز وتكتّل الوحدات الاقتصاديّة الضّخمة والكبيرة، وفيه تتمتّع كلّ شركةٍ بالاستقلال القانونيّ، فهو الأسلوب الملائم للرّبط بين الشّركات التّجارية، سواءٌ على المستوى الوطني أو الدّولي، إذ تخضع لسلطةٍ موحّدةٍ ناتجةٍ عن ممارسة الشّركة الأمّ لسيطرتها على الشّركات

[1] أنظر: المرسوم التّنفيذي 2000- 314 المؤرخ في 16 رجب 1421، الموافق 14 أكتوبر 2000، يحدد المقاييس التي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية هيمنة وكذلك مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة،ج. ر. ج. ج عدد 61، 18 أكتوبر 2000م.

[2] أنظر: جلال مسعد، مدى تأثّر المنافسة الحرّة بالممارسات التّجارية، المرجع السابق، ص 130.

التّابعة لها. أمّا التّجميع الاقتصاديّ الذي ينتج عن طريق الاندماج تفقد الشّركات المندمجة شخصيّتها القانونيّة لصالح الشّركة المتولّدة عن الاندماج.[1]

بالإضافة إلى أنّ تجمّع الشّركات يقوم على فكرة حيازته الشّركة على جميع أو أغلبية أسهم الشّركات التّابعة أو الفروع في مقابل ذلك فالتّجميع يقوم عن طريق الاندماج الذي يقوم على فكرة الانتقال الشّامل للذّمة المالية بقوّة القانون.[2]

ويتّفق التّجميع الاقتصاديّ مع تجمّع الشّركات في ممارسة النّفوذ والرّقابة، لما لهذا التّركيز من سلطة إصدارٍ للقرار بفضل علاقة الهيمنة التي تمارسها الشّركة الأمّ على الشّركة التّابعة وهذا حسب المادّة 15 من قانون المنافسة، وبهذا فالتّجميع يُعتبر صورةً من صور التّركيز الاقتصاديّ، فضلاً عمّا يحقّقه تجمّع الشّركاتِ من تجميع، حيث تعدّ هذه العملية حسب قانون المنافسة عمليةَ تجميعٍ بغضّ النّظر عن الوسائل التي من شأنها تمكين شركةٍ ما من ممارسة النّفوذ الأكيد على شركةٍ أخرى أو عدّة شركات[3]، وذلك لما تمارسه الشّركة الأمّ نتيجة مساهماتِها المالية، نفوذًا أكيدًا على الشّركات التّابعة التي تظهر في ملكيّتها لأغلبية حقوق التّصويت، أوّلها حجمٌ كافٍ من مقدار الأسهم في رأسمالٍ يمكّنها من تسيير الشّركات الأخرى.[4]

الملاحظ أنّه باستقراء نصوص القانون يمكن استخراج أوجه الشّبه والاختلاف بين التّجميع والتّجمّع، فيتشابهان:

في كون كلاهما حظي بتنظيمٍ قانوني، حيث أنّ عمليات التركيز الاقتصادي نظّمها الأمر 03-03 المعدّل والمتمّم والمتعلّق بالمنافسة، في الموادّ من 15إلى 22، بينما تولّى القانون التّجاريّ[5] تنظيم التّجمّعات، وذلك من الموادّ من 796 إلى 799 مكرّر منه، كلاهما ينشأ من خلال عقد، حيث جاء في نصّ المادّة 79 7من القانون التّجاريّ " يحدّد عقد التّجمّعات تنظيم التّجمّع. كما يتمتع كلهما بالشّخصيّة المعنوية والأهلية القانونيّة.

ويختلفان في أنّ:

---

[1] أنظر: حمد أورفلي، الوسيط في قانون الشّركات التّجارية، ط 3، مجمّع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس 2015م، ص471.

[2] أنظر: مريم بورديمة، المرجع السابق، ص 26.

[3] أنظر: سميرة عدوان، المرجع السابق، ص 54.

[4] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 86.

[5] أنظر: القانون 20/15 المؤرّخ في 18 ربيع الأول 1437، الموافق 30 ديسمبر 2015، يعدّل ويتمّم الأمر 59/75 المؤرّخ في 2920 رمضان 1395، الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمّن القانون التّجاريّ، ج.ر.ج .ج عدد : 71، 30 ديسمبر 2015م.

عمليات التركيز الاقتصادي لا تنشأ لمدّةٍ محدودة، في حينٍ تنشأ التّجمّعات لمدّةٍ محدودة وذلك حسب المادّة 796 ق. ت.

عمليات التركيز تتحقّق من خلال ثلاث أشكالٍ طبقًا للمادّة 15 و16 من قانون المنافسة- كما سيأتي بيانه- في حينٍ تتحقّق وتعتبر التّجمّعات شكلاً واحدا.

أطراف التّجميعات الاقتصاديّة قد تكون أشخاصًا طبيعيّين أو معنويّين، غير أنّ التّجمّعاتِ تتحقّق بين أشخاصٍ معنويّين فقط.

التّجميعات الاقتصاديّة تخضع لمراقبة مجلس المنافسة ، عندما تستوفي الشّروط، في حين أنّ التّجمّعات لا تخضع لمراقبة مجلس المنافسة.

حاول الباحث في هذا الفصل المعنون تحت الإطار المفاهيمي لعمليات التركيز الاقتصادي التطرق لأهم النقاط الأساسية التي تعطي في مجملها صورة واضحة عن ظاهرة التركيز الاقتصادي بداية من ظهورها لأول مرة وتطورها عبر التاريخ وصولا إلى محاولة تمييزها عن بقية المصطلحات المشابهة لها.

التركيز الاقتصادي ظاهرة اقتصادية قبل أن تكون قانونية ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر لتنتشر في أوروبا بعد ذلك إلى العالم العربي، والجزائر هي الأخرى لم تكن بمنأى عن انتشار هذه الظاهرة فقد عرفتها ونظمتها بقوانين متعاقبة، بداية بالقانون 89-12 المتعلق بالأسعار الذي أشار فيه المشرع لهذه الظاهرة في إطار الممارسات المقيدة للمنافسة دون التفصيل فيها، ليأتي بعد ذلك القانون 95-06 المتضمن قانون المنافسة والذي فصل في ظاهرة التركيز من خلال تعريفها وتبيان أشكا لعا وشروط قيامها وكيفية الترخيص لها، لكن هذا القانون ألغي بموجب المر 03-3 المعدل والمتمم بالقانونين 08-12 و10-05 على التوالي حيث أعطى المشرع تنظيم قانوني لهذه الظاهرة خاصة من جانب الرقابة.

لما كانت فكرة التركيز الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا، فقد وجدت اهتماما من الفقه والتشريع اللذان حاول إعطاء مفهوم لها من خلال تعريفها ومقارنتها ببقية المصطلحات القريبة منها، فقد عرفها الفقهاء على أساس تشكل أشخاص قانونية جديدة من عدمه من خلال تكتل مختلف الوحدات الاقتصادية، أمام من الجانب التشريعي فقد تطرقت مختلف التشريعات لتعريف ظاهرة التركيز الاقتصادي بما فيها المشرع الجزائري في قانون المنافسة الذي وإن كان في البداية عرفها بأسلوب جامد لا يشمل مختلف التكتلات الاقتصادية التي تتفرع عن التركيز الاقتصادي، إلا أنه تدارك الأمر وأعاد تعريفها بأسلوب يحوي جميع خصائص التركيز الاقتصادي حيث أنه قام بتعداد العمليات التي يمكن أن تشكل تركيزا اقتصاديا، وهو الأمر الذي سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة المعنون ب الأشكال القانونية لتركيز الاقتصادي.

الفصل الثّاني:

الأشكال القانونيّة للتّركيز الاقتصادي

الفصل الثّاني: الأشكال القانونيّة للتّركيز الاقتصادي

التّطوّر المستمرّ الحاصل داخل السّوق الاقتصاديّة والمنافسة بين كبرى الشّركات العالمية جعل بقيّة الشّركات التّجارية والمؤسّسات الصّغيرة تلجأ لأسلوب التّركيز أو التّكتل الاقتصاديّ وذلك من أجل القدرة على منافسة الشّركات العملاقة وضمان البقاء داخل السّوق الاقتصادية هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بشكلٍ منفردٍ من قِبل الوحدات الاقتصاديّة إلاّ باللّجوء إلى التّركيز الاقتصادي.

يُعتبر التّركيز الاقتصاديّ " تلك العمليّة القانونيّة النّاتجة عمومًا عن اتّفاقٍ مُبرمٍ بين مؤسّستين أو أكثر أو عدّة مؤسّساتٍ أو مجموعةِ المؤسّسات، والتي تؤدّي سواءٌ عن طريق الاندماج، أو عن طريق الرّقابة التي يمارسها بعض مسيّريها، أو عن طريق أخذ مساهماتٍ في رأسمالها الخاصّ أو عن طريق إنشاء مؤسّسةٍ أو تجمّعٍ مشتركٍ أو بأيّ طريقةٍ أخرى على رقابة كلّ أو جزءٍ من هذه المؤسّسات، وبالتّالي رقابة الأنشطة الاقتصاديّة التي مارستها"[1].

وبالرّجوع إلى التّشريعات المقارنة نجدها حدّدت الوسائلَ القانونيّةَ للتّركيز الاقتصاديّ ويُقصد بالوسائل القانونيّة للتّركيز الاقتصاديّ جميع التّصرّفات القانونيّة التي ينتج عنها تجمّع المشاريع في السّوق بما يؤدّي لاكتسابها مكانةً أساسيةً في السّوق تمكّنها من المنافسة؛ هذه التّصرّفات القانونيّة متعدّدةٌ وتختلف من قانونٍ لآخر،[2] هذه الوسائل تجعل التّركيزَ الاقتصاديَّ يتحقّق في عدّة أشكال، فمنها ما يتحقّق من خلال تكتّل مجموعةٍ من الوحدات الاقتصادية التي تشكّل كياناً قانونيًّا جديدًا بسبب انصهار الوجود القانونيّ للوحدات المكوّنة له في هذا الكيان، وهو ما يُعرف بالتّركيز بإنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد **(المبحث الأول)**، ومنها ما يتحقّق دون إنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد **(المبحث الثّاني)**.

---

[1]« La concentration économique est l'opération juridique résultant généralement d'une entente conclue entre deux ou plusieurs entreprises ou entre des groupes d'entreprises qui, soit par voie de fusion, soit par le jeu du contrôle qu'exercent certains de leurs dirigeants, soit encore par des prises de participations dans leur capital respectif ou par la création d'une entreprise ou d'un groupement commun ou de toute autre manière, parviennent à contrôler tout ou partie de l'ensemble de ces entreprises et donc les activités économiques qu'elles exercent », In Serge BRAUDO, « Définition de concentration économique », Dictionnaire juridique, disponible sur: https://www.dictionnairejuridique.com/definition/concentrationeconomique.php#:~:text=La%20concentration%20%C3%A9conomique%20est%20l,des%20prises%20de%20participations%20dans

[2] أنظر: ماية بن مبارك، المفهوم القانونيّ للتّركيز الاقتصاديّ حسب التّشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 359.

المبحث الأول: التّركيز بإنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد

يتحقّق التّركيز الاقتصاديّ كما سبق القول بتكتّل مجموعةٍ من الوحدات الاقتصاديّة الرّاغبة في تحقيق أهدافٍ مشتركة، مثل القدرة على المنافسة داخل السوق من أجل البقاء فيها، هذا التّكتّل قد يأتي في عدّة أشكال قانونية من بينها إنشاء كيانٍ قانونيٍّ جديدٍ نتيجةَ تكتّل هذه الوحدات، حيث تفقد الوحدات الاقتصاديّة شخصيّتها ووجودها القانونيّين لصالح هذا الكيان القانونيّ الجديد في شكل عمليّة الاندماج **(المطلب الأول)**، وتوجد حالاتٌ أخرى يترّتب عنها وجود شخصٍ معنويٍّ جديد، لكن في هذه الحالة تبقى الوحدات الاقتصاديّة المتكتّلة محتفظةً بشخصيّتها ووجودها القانونيّين رغم وجود شخصٍ معنويٍّ جديدٍ ويكون في هذه الحالة التّركيز الاقتصاديّ على شكل عمليّة تجمّعٍ ذي غايةٍ أو منفعةٍ اقتصادية **(المطلب الثّاني)**، وسوف تتمّ دراسة عملية الاندماج والتّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة كشكلين من أشكال التّركيز الاقتصاديّ وفقًا للقواعد العامّة المنظّمة لهما في القانون الجزائريّ[1].

المطلب الأول: عمليّات الاندماج

يُعتبر الاندماج أحد عمليّات التّركيز الاقتصاديّ التي تمثّل أحد الآليات القانونيّة التي يعتمد عليها أصحاب المشروعات الاقتصاديّة الصّغيرة منها والمتوسّطة لتحقيق تركيز مشروعاتِها، سواءٌ من أجل احتلال وضعيّاتٍ اقتصاديةٍ أحسنَ أو من أجل إنقاذها من الزّوال[2].

المشرّع الجزائريّ على غرار التّشريعاتِ المقارنة اعتبر الاندماج أحدَ عمليّاتِ التّركيز الاقتصاديّ بموجب الأمر 03-03 المعدّل والمتمّم والمتعلّق بالمنافسة[3]، ونظّمه بموجب القواعد العامّة التي تضمّنها القانون التّجاري، بدايةً من نصّ المادّة 744 إلى

---

[1] نظّم المشرع عمليّات الاندماج بموجب الأمر 75- 59 المؤرّخ في20 رمضان عام 1395ه الموافق 26 سبتمبر سنة 1975م، المتضمّن القانون التّجاريّ، ج.ر.ج.ج، العدد: 101، 19 ديسمبر 1975.، كما نظم التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة بموجب المرسوم التّشريعيّ 93-08 المؤرّخ في 3 ذي القعدة، عام 1413ه،الموافق 25 أفريل سنة: 1993م ، يعدل ويتمم الأمر 75- 59 المؤرّخ في20 رمضان عام 1395ه الموافق 26 سبتمبر سنة 1975م، المتضمّن القانون التّجاريّ، ج.ر.ج.ج، العدد: 27، 27 أفريل 1993.

[2] أنظر: سامي بن حملة، قانون المنافسة، دراسةٌ في ضوء التّشريع الجزائريّ وفق آخر التّعديلات ومقارنةً بتشريعات المنافسة الحديثة، نوميديا للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د ط، سنة 2016م، ص 114.

[3] تنصّ المادّة 15 من الأمر 03- 03 المعدّل والمتمّم المتعلّق بالمنافسة على ما يلي: "يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:
اندمجت مؤسّستان أو أكثر كانت مستقلّةً من قبل .... "

غاية المادّة 764 منه حيث تطرّق لمفهومه **(الفرع الأول)**، و أهمّ المراحل الإجرائية التي يمرّ بها حتّى يرتّب آثاره القانونيّة **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: مفهوم الاندماج

نصّ المشرّع الجزائريّ على الاندماج و اعتبره عمليّةَ تركيزٍ اقتصاديٍّ من خلال نصّ المادّة 15 من قانون المنافسة التي حدّدت العمليّاتِ التي تُعتبر تركيزًا اقتصاديّا، حيث نصّت المادّة على ما يلي: "يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:

1)اندمجت مؤسّستان أو أكثر كانت مستقلّةً من قبل.

2)حصل شخصٌ أو عدّة أشخاصٍ طبيعيين لهم نفوذٌ على مؤسّسةٍ على الأقلّ، أو حصلت مؤسّسةٌ أو عدّة مؤسّساتٍ على مراقبة مؤسّسةٍ أو عدّة مؤسّساتٍ أو جزءٍ منها، بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، عن طريق أخذ أسهمٍ في رأس المال أو عن طريق شراء عناصرَ من أصول المؤسّسة أو بموجب عقدٍ أو بأيّة وسيلةٍ أخرى.

3)أنشئت مؤسّسةٌ مشتركةٌ تؤدّي بصفةٍ دائمةٍ جميعَ وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديةٍ مستقلّة".

وعليه، فالاندماج حسب الفقرة الأولى من المادّة المذكورة أعلاه هو أحد أهمّ عمليّات التّركيز الاقتصاديّ و الأكثر انتشارا، حيث يعتمد عليها أصحاب المشروعاتِ الاقتصاديّة الصّغيرة منها والمتوسّطة لتحقيق تركيز مشروعاتِها الاقتصاديّة في السّوق، لذلك اهتمّت التّشريعات بتنظيم هذه الظّاهرة في قوانينها، ومن بينها المشرّع الجزائريّ الذي نظّم هذه العمليّة في قوانينه[1]، غير أنّه لم يعط تعريفًا لهذه العملية، الأمر الذي يقود إلى البحث عن تعريفٍ لعملية الاندماج **(أولا)**، و إبراز أهمّ الصّور التي تتمّ بها عمليّة الاندماج **(ثانيا)**.

أولا: تعريف الاندماج

تطرّق المشرّع الجزائريّ للاندماج في القسم الرّابع من الفصل الرّابع المُسمّى **"أحكامٌ مشتركةٌ خاصّةٌ بالشّركات التّجارية ذات الشّخصيّة المعنوية"** من المادّة 744 إلى 764 من القانون التّجاريّ الجزائريّ رقم 75–59 لسنة 1975 المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 05 –02 لسنة 2005م، والمتضمّن القانون التّجاريّ.

وبالرّجوع إلى الموادّ المذكورة أعلاه نجد أنّ المشرّع الجزائريَّ لم يقدّم تعريفًا لعمليّة اندماج الشّركات التّجارية تاركًا بذلك المجالَ للفقه من أجل إعطاء تعريفٍ واضح،

[1] نظّم المشرّع الجزائريّ عمليّة الاندماج بموجب نصوص الأمر رقم 75- 59 المؤرّخ في: 20 رمضان عام 1395، الموافق 26 سبتمبر سنة 1975م المتضمّن القانون التّجاريّ المعدّل والمتمّم، ج. ر. ج. ج،عدد 101.

فعرّفه بعض الفقهاء على أنّه: " التحام شركتين أو أكثر التحامًا يؤدّي إلى زوالهما معًا وانتقال جميع أموالهما إلى شركةٍ جديدةٍ أو زوال إحداهما فقط، وانتقال جميع أموالها إلى الشّركة الدّامجة "، وهو في تعريفٍ آخر" فَنَاء شركةٍ أو أكثرَ في شركةٍ أخرى، أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركةٍ تنتقل إليها أموال الشّركة التي فَنِيت."[1]

كما عرّفته الأستاذة **أيفون شيمناد** "**Y.Cheminade**" بأنّه: " عقدٌ تتّفق شركتان أو أكثرَ بموجبه على دفع جميع المساهمين وجميع الأموال معًا في إطار شركةٍ واحدةٍ مع زوال الشّخصيّة المعنوية لكلٍّ من الشّركات المندمجة، وقيام شخصيّةٍ واحدةٍ هي شخصيّة الشّركة الجديدة ، أو مع بقاء الشّخصيّة المعنوية للشّركة الدّامجة أو الشّركات الأخرى".

يبدو من خلال هذين التّعريفين أنّهما ركّزا على آثار الاندماج، والمتمثّل في ظهور شخصٍ معنويٍّ جديدٍ مستقلٍّ عن الكيانات المشكّلة له متمتّعًا بجميع حقوقه ومتحملاً كافّة التزاماتِه، وهو الأمر الواضح في القانون التّجاريّ الجزائريّ الذي تكلّم عن الاندماج ضمن الفصل الرّابع المسمّى بالأحكام المشتركة الخاصّة بالشّركات التّجارية ذات الشّخصيّة المعنوية.غير أنّهما اختلفا حول أثر الاندماج على الشّركات المندمجة ضمنه من حيث بقاؤُها أو فناؤُها، حيث ترى الأستاذة **أيفون شيمناد** أنّ الاندماج لا يؤدّي إلى زوال الشّركة المندمجة حتّى وإن كان يؤدّي إلى زوال شخصيّتها المعنوية فهي تظلّ محتفظةً بوجودها وتستمرّ في إطار الشّخصيّة المعنوية للشّركة الدّامجة أو الشّركة الجديدة[2]، بينما التّعريف الأوّل اعتبر الأثر النّاتجَ عن الاندماج هو فناء الشّخصيّة المعنوية للشّركات المُدمجة مستبعدًا بذلك فكرة بقاء الشّركات المُدمجة محتفظةً بشخصيّتها المعنوية. وهناك من عرّف الاندماج بأنّه عمليةٌ تقوم بموجبها شركةٌ أو عدّة شركاتٍ بنقل ذمّتها المالية إلى شركةٍ أخرى موجودة أو إلى شركةٍ يجري تأسيسها، بعد انقضائها وزوال شخصيّتها المعنوية وانتقال حقوق الشُّركاء أو المساهمين إلى الشّركات المستفيدة من العملية[3].

يُعرّف الاندماج أيضًا بأنّه: "اتّفاقيةٌ بمقتضاها تتّحد شركتان قائمتان على الأقلّ في شركةٍ واحدةٍ لها شخصيّةٌ معنويةٌ بعد اتّخاذ إجراءاتِ تأسيسٍ جديدة "[4]، ويُعرّف كذلك أنّه"

---

[1] أنظر: حسني المصري، اندماج الشّركات وانقسامها، دراسةٌ مقارنة، المرجع السابق، ص 33.

[2] أنظر: حسني المصري، المرجع نفسه، ص32.

[3] أنظر: بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشّركات التّجارية في القانون التّجاري، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 28 ، المجلّد ب، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ديسمبر 2007م، ص 250 .

[4] أنظر: بن نولى زرزور، الطّبيعة القانونيّة لاندماج الشّركات، دراسةٌ مقارنة، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، مصر، 2017م، ص 12 .

عقدٌ بين شركتين أو أكثر، بمقتضاه يتمّ توحيد ذمّتهما المالية، بحيث يجتمع كافّة الشّركاء في شركةٍ واحدةٍ عن طريق انقضاء كافّة الشّركاتِ المندمجة، وحلول شركةٍ جديدةٍ محلَّ هذه الشّركات، أو أن تضمّ شركةٌ بقيّة الشّركات إليها"[1].

إنّ التّعريفاتِ السّابقة للاندماج بالرّغم من اختلافها حول الأثر الذي يرتّبه الاندماج سواءٌ بقاء الشّركات المدمجة مستمرّةً أو فناؤها، إلاّ أنّها توافقت في العديد من العناصر التي على أساسها يمكن إعطاء تعريفٍ للاندماج وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة له، وهي: تعريف الاندماج على أنّه عقدٌ: يتمّ الاندماج بوجود شركتين أو أكثر واتّفاقهما على توحيد ذمّتهما المالية، وهو ما يتطلّب إبرام عقدٍ بين الشّركات المُدمجة مستوفيًا جميع أركانه الموضوعيّة والشّكلية وذلك وفقًا للقواعد العامّة للعقود[2]، ويحدّد مجلس الإدارة مشروع الاندماج الذي اتّفقت عليه الشّركات الرّاغبة في الاندماج، ولا يُعتدّ بهذا العقد إلاّ بعد مصادقةٍ عليه من قِبل الجمعية العامّة الاستثنائية للشّركات المُدمجة[3].

– تعريف الاندماج على أساس انّه انتقالٌ لجميع حقوق والتزاماتِ المساهمين والشّركاء من الشّركة المُدمجة إلى الشّركة الدّامجة أو بمعنًى آخرَ انتقال الذّمّة المالية للشّركة المُدمجة في الشّركة الدّامجة بما لها من أصولٍ وعليها من خصوم، حيث تصبح الشّركة مدينةً لدائني الشّركة المُدمجة وهو ما نصّ عليه المشرّع الجزائريّ في المادّة 756 من القانون التّجاريّ: " تصبح الشّركة مدينةً لدائني الشّركة المُدمجة في محلٍّ ومكانِ تلكَ دون أن يترتّب على هذا الحلول تجديدٌ بالنّسبة لهم"[4]، فالاندماج الذي يترتّب عليه خلافة الشّركة الدّامجة للشّركة المُدمجة خلافةً عامّةً فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات، هو الذي يقع بين الشّركاتِ لكلٍّ منها ذمّةٌ مستقلّة[5].

– تعريف الاندماج على أنّه يقع بين شركاتٍ قائمةٍ ومتمتّعة بالشّخصية المعنوية، لأنّ الاندماج –كما أشار إليه المشرّع الجزائريّ– أنّه تقديم الشّركة لماليتها لشركةٍ

---

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، النّظام القانونيّ لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 68 .

[2] أنظر: محمّد صبري السّعدي، الواضح في شرح القانون المدني، النّظريّة العامّة للالتزامات، مصادر الالتزام، العقد والإرادة المنفردة، دراسةٌ مقارنةٌ في القوانين العربيّة، دار الهدى، الجزائر، د.ط، ص 75 .

[3] أنظر: المادّة 747 و 749 من الأمر 75- 59 المتضمّن القانون التّجاري، المرجع السابق، ص 1374.

[4] أنظر: المادّة 756 من الأمر 75- 59 المتضمّن القانون التّجاري، المرجع انفسه، ص 1375.

[5] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 70.

موجودة[1]، بمعنى أنّ الشّركة تتمتّع بالشّخصيّة المعنوية، لأنّ الاندماج كما ذهبت إليه محكمة النّقض المصرية هو الذي يقع بين الشّركاتِ التي تتمتّع بالشّخصيّة المعنوية والذّمّة المالية المستقلّة، وعليه فالاندماج يتطلّب وجودَ شركاتٍ قائمةٍ تتمتّع بالشّخصيّة المعنوية والاستقلال المالي دون سواها [2].

– لم تبيّن التّعريفات السّابقة أهمّ الصّور التي يتمّ بها الاندماج، وهي الاندماج بطريق الضمّ والمزج والانفصال، وهو ما بيّنه المشرّع الجزائريّ في المادّة 2/744 من القانون التّجاريّ حيث نصّ: "... كما لها أن تقدّم ماليتها لشركاتٍ موجودةٍ أو تساهم معها في إنشاء شركاتٍ جديدةٍ بطريقة الإدماج أو الانفصال."[3].

من خلال التّعريفاتِ السّابقة للاندماج، وبالرّغم من الخلاف حول أثر الاندماج على الشّركة المُدمجة ببقاء شخصيّتها أو فنائها، وبناءً على ما تأسّست عليه هذه التّعريفات من أسُس يمكن تعريف الاندماج على أنّه: " عقدٌ بمقتضاه يتمّ تكتّل شركةٍ أو أكثرَ مع شركةٍ أخرى عن طريق الضمّ أو المزج، فإمّا أن تزول الشّخصيّة المعنوية للشّركة المنضمّة وتنتقل ذمّتها المالية بأصولها وخصومها إلى الشّركة الضّامّة أو تمتزج الشّركتان فتزول شخصيتهما المعنوية وتنتقل ذمّتهما المالية بأصولها وخصومها إلى شركةٍ جديدة".

ثانيا: صور الاندماج

اندماج الشّركات التّجارية هو تكتّلٌ بين شركةٍ أو أكثرَ مع شركةٍ أخرى من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، فهو يمثّل أحد أشكال التّركيز الاقتصاديّ، غير أنّ الضّرورةَ الاقتصاديّة أفرزته في عدّة صور تتمثّل الصّورة الأولى منها في الاندماج بالضّمّ (1)، والثّانية في الاندماج بالمزج (2)، أمّا الصّورة الثّالثة فهي الاندماج بالانفصال (3).

1– الاندماج بالضّمّ:

جاء في نصّ المادّة 744 /1 من القانون التّجاري الجزائريّ: "للشّركة ولو في حالة تصفيتها أن تدمج في شركةٍ أخرى..."[4]، والمقصود هنا الاندماج بالضّمّ وهو التحام شركةٍ مع شركةٍ أخرى فتزول الشّخصيّة المعنوية للشّركة الأولى وتنتقل ذمّتها المالية إلى

---

[1] أنظر: المادّة 744 الفقرة 2 من الأمر 75- 59 المتضمّن القانون التّجاري، المرجع السابق، ص 1375.
[2] أنظر: حسني المصري، المرجع السابق، ص 36.
[3] أنظر: المادّة 744 الفقرة 2من الأمر 75- 59 المتضمّن القانون التّجاري، المرجع السابق، ص 1374.
[4] أنظر: المادة 744 الفقرة 1 من الأمر 75- 59 المتضمّن القانون التّجاري، المرجع نفسه، ص 1374.

الشّركة الثّانية التي تبقى محتفظةً بشخصيّتها المعنوية، فتُسمّى الأولى بالشّركة المندمجة والثّانية بالشّركة الدّامجة.

2-الاندماج بالمزج

تكلّم عنه المشرّع الجزائريّ هو الآخر مع الاندماج بالضّمّ في المادّة نفسها، فنصّ عليه بأنّه: "للشّركة...أو أن تساهم في تأسيس شركةٍ جديدةٍ بطريقة الدّمج."[1]، ويُقصد هنا بهذه الطريقة امتزاج شركتين أو أكثر امتزاجًا يؤدّي إلى زوال شخصيّتهما المعنوية من خلال انتقال ذمّتهما المالية إلى شركةٍ جديدةٍ[2].

3- الاندماج بالانفصال

إضافةً للصّور السّابقة، فقد نصّ المشرّع الجزائريّ على صورةٍ ثالثةٍ بموجب الفقرة الأخيرة من نصّ المادّة 744 من القانون التّجاريّ بنصّها: " ... كما لها أخيرًا أن تقدّم ماليتها لشركاتٍ جديدةٍ بطريقة الانفصال"[3]، ويُقصد من الاندماج بالانفصال انقسام ذمّة شركةٍ واحدةٍ أو أكثر من شركةٍ إلى قسمين، أو أكثر ودمجهما في شركتين قائمتين لتنشأ عليها شركتان جديدتان أو أكثر والغرض من ذلك هو تحقيق التّخصّص في الإنتاج أو إعادة تنظيمه[4].

هذه الصّورة من الاندماج لا تتمّ إلاّ بالانقسام، فقد نكون إزاء قسمين أو أكثر من ذمّة شركةٍ واحدةٍ وتنقضي شخصيّتها المعنوية إثر هذا الانقسام، وتنتقل أقسامها إلى شركتين قائمتين بحيث يندمج في كلّ شركةٍ قسمٌ أو أكثر بما له من حقوقَ والتزامات، وقد نكون بصدد عددٍ من الأقسام المنبثقة عن ذممِ أكثرَ من شركةٍ وتقوم على هذه الأقسام شركتان جديدتان أو أكثر فيندمج في كلّ شركةٍ جديدةٍ قسمان أو أكثر، بخلاف الانقسام البحت الذي لا يقترن بعمليّة اندماجٍ لذا لا يعتبر اندماجا، فهو انقسام ذمّة شركةٍ واحدةٍ إلى قسمين أو أكثر تقوم على كلٍّ منهما شركةٌ جديدة[5].

---

[1] أنظر: المادة 744 الفقرة 1 من الأمر 75- 59 المتضمّن القانون التّجاري ، المرجع السابق، ص 1374 .
[2] أنظر: فايز إسماعيل بصبوص، اندماج شركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص 36.
[3] أنظر: المادّة 744 الفقرة 3 المرجع نفسه، ص 1374.
[4] أنظر: حسنى المصري، المرجع السابق، ص 48.
[5] أنظر: حسنى المصري، المرجع نفسه، ص48.

ثالثا: الطّبيعة القانونيّة للاندماج

لم تحسم التّشريعات المقارنة في الطّبيعة القانونيّة لاندماج الشّركات بما فيها المشرّع الجزائريّ، الأمر الذي جعل الاتّجاهاتِ والآراء الفقهية تختلف في تفسير الطّبيعة القانونيّة للاندماج كلٌّ حسب زاوية نظره، وقد ظهرت لنا ثلاثة اتّجاهاتٍ رئيسية، وهي:

1-الاندماج انقضاءٌ مبسترٌ للشّركة المُندمجة

يرى الاتجاه الأول أن الاندماج انقضاءٌ مبسترٌ للشّركة المُندمجة وزيادةٌ في رأس مال الشّركة الدّامجة وإنشاءٌ لشركةٍ جديدة يتّجه غالبية الفقه إلى أنّ الاندماج هو انقضاءٌ مبسترٌ للشّركة المُدمجة، وفناءٌ لشخصيّتها المعنوية، وانتقال موجوداتِها للشّركة الدّامجة، أو التي يمثّل الاندماج بالنّسبة لها زيادةً في رأس مالها، أو إلى الشّركة الجديدة المتمخّضة عن الاندماج[1]. غير أنّ أنصار هذا الاتّجاه قد اختلفوا في التّفسير القانونيّ لانتقال أصول وخصوم الشّركة المُدمجة إلى الشّركة الدّامجة أو الشّركة الجديدة، حيث ظهرت عدّة آراء، فالبعض يرى أنّ هذا الانتقال هو انتقالٌ شاملٌ كاملٌ لذمّة الشّركة المُدمجة بأصولها وخصومها إلى الشّركة الدّامجة أو الجديدة بمعنى أنّ الاندماج هنا لا يكون مصحوبًا بتصفية، حيث لا تتمّ قسمة موجوداتِ الشّركة المُدمجة وفقًا لتصفية التّقليدية، بينما يرى رأيٌ ثانٍ أنّ هذا الانتقال هو عمليّة بيع الشّركة المدمجة للشّركة الدّامجة، حيث أنّ محكمة النّقض المصريّة في حكمٍ حديثٍ لها، والصّادر بتاريخ: 15 فبراير 1988م، وعلى الرّغم من ميلها بأنّ الاندماج هو انتقالٌ شاملٌ لأصول وخصوم الشّركة المُدمجة إلى الشّركة الدّامجة فإنّها وصفت الاندماج بأنّه **عقد بيعٍ** وبمقتضاه تبيع الشّركة المُدمجة أصولها وخصومها إلى الشّركة الدّامجة، بينما يرى الرّأي الثّالث أنّ هذا الانتقال هو تقديمٌ لمحلٍّ تجاريٍّ كحصّةٍ في الشركة، ويرى رأيٌ آخر أنّ هذا الانتقال هو حوالة حقوقٍ وديون[2].

2- الاندماج تحويلٌ للشّركة المُدمجة

يرى هذا الاتجاه أن الاندماج هو تحويلٌ للشّركة المُدمجة وتقمّصٌ للشّخصيّة المعنوية للشّركة الدّامجة أو الجديدة ويتزعّم هذا الاتّجاه الأستاذة " شيمناد "، وتذهب بقولها إلى أنّ الشّركة المندمجة وإن كانت قد فقدت شخصيّتها المعنوية بالاندماج، فإنّ الشّركة المندمجة لا تُحلّ ولا تنقضي، بل يستمرّ وجودها وتظلّ تباشر نشاطها في إطار الشّخصيّة المعنوية

[1] أنظر: حسنى المصري، المرجع السابق، ص 78.
[2] أنظر: حسنى المصري، المرجع نفسه، ص 78 – 90.

للشّركة الدّامجة أو الجديدة، غير أنّ افتقادها شخصيّتَها المعنويـــة لا ينـــال مـــن وجودهـــا لأنّهـــا في اللّحظة التي تفقد فيها شخصيّتها المعنوية فإنّها ترتدي لبـــاس الشّخصـــيّة المعنويـــة للشّـــركة الدّامجة أو الجديدة، وهذا ما يفسّـــر اســـتمرار عقـــود إيجاريهـــا وعقـــود عمّالهـــا بعـــد عمليـــة الاندماج[1].

3- الاندماج انقضاء مبتسر للشّركة المُندمجة وانتقالٌ شاملٌ لذمّتها المالية

ركّز هذا الاتّجاه على العنصـــر المـــادّيّ للانـــدماج وهـــو المشـــروع الاقتصـــاديّ الـــذي يجب أن يبقى مستمرًّا وقائمًا من خلال زيـــادة رأس مـــال الشّـــركة الدّامجـــة[2]، وعـــرّف الفقـــه المشروعَ الاقتصاديَّ بأنّه: "الوحـــدة الاقتصـــاديّة للإنتـــاج التـــي تقـــوم علـــى مجموعـــةٍ مـــن العناصر المادّية والبشرية، وتتفاعـــل معًـــا مـــن أجـــل تحقيـــق غـــرضٍ معـــيّنٍ يســـعى مالـــك المشروع لتحقيقه"، وتتمثّل العناصر المادّية فـــي أمـــوال المشـــروع المادّيـــة والمعنويـــة، أمّـــا العناصر البشرية فتتمثّل في اليد العاملة التي تقوم بتشغيله سواءٌ عمّالًا أو مسيّرين[3].

وعليه، فمشروع الاندماج كوحدة إنتاجٍ يســـتمرّ ويبقـــى موجـــودًا رغـــم انتقـــال الشّـــركة المندمجة وزوالها، فالعبرة بحسب هذا الاتّجاه فـــي اســـتمرار المشـــروع الاقتصـــاديّ وتطـــويره دون استمرار الشّخصيّة المعنوية للشّركة المدمجة.

يتّضح لنا من خلال الاتّجاهات السّابقة أنّ الاندماج هـــو عمليـــة انتقـــالٍ مبســـترٍ للشّـــركة المُدمجة مع استمرار مشروعها الاقتصاديّ هو الاتّجاه الـــذي نؤيّـــده، ذلـــك أنّ الانـــدماج هدفـــه الأوّل باعتباره شـــكلًا مـــن أشـــكال التّركيـــز الاقتصـــاديّ هـــو تطـــوير وتحســـين واســـتمرار المشروع الاقتصاديّ وتنميتـــه مثلـــه مثـــل بقيـــة أشـــكال التّركيـــز الاقتصـــاديّ، كالتّجمّعـــات والمُجمّعات[4]، زيادةً على ذلك أنّ الانـــدماج لا يعـــدّ مـــن قبيـــل الأعمـــال التّجاريـــة المنفـــردة، وإنّما هو من قبيل الأعمال التي تقع في شكل مقاولةٍ (مشروع).

---

[1] أنظر: بن نولى زرزور، المرجع السابق، ص 28.

[2] أنظر: معين عمر عبد المومن، منير يوسف حامد المناصير، اندماج الشّركات وأثره على الغير في قانون الشّركات الأردني – دراسةٌ مقارنة، مجلّة معارف: قسم العلوم القانونية، عدد: 23 – ديسمبر 2017، ص125 .

[3] أنظر: حسنى المصري، المرجع السابق، ص 129.

[4] أنظر: المادّة 796 من المرسوم التّشريعي رقم 93- 08 مؤرّخ في 03 ذي القعدة 1413، الموافق 25 ابريل 1993، يعدل ويتمم الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري، ج. ر. ج. ج عدد: 27 ، 27 افريل 1993م، والتي تنصّ على ما يلي: " يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسّسوا فيما بينهم كتابيا، ولفترةٍ محدودةٍ تجمّعًا لتطبيق كلّ الوسائل الملائمة لتسهيل النّشاط الاقتصاديّ لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النّشاط وتنميته ".

الفرع الثّاني: إجراءات الاندماج وآثاره القانونية

يمسّ الاندماج مصالحَ كثيرةً ومتشابكةً ويؤثّر على المساهمين والدّائنين والمدينين والعمال و المستخدمين والمتعاقدين مع الشّركات الدامجة والمُدمجة، وكذلك أعضاء الإدارة وحتّى النّاس العاديّين والمستهلكين[1]، لذلك نجده يمرّ في تكوينه بعدّة مراحلَ زمنية متسلسلة ومنظّمةٍ هي بمثابة إجراءاتٍ يجب إتباعها من قِبل أُطر الاندماج **(أولا)**، وذلك حتّى ينشأ الاندماج صحيحًا مرتّبًا لجميع آثاره القانونيّة تجاه الأطراف أو الغير**(ثانيا)**.

أولا: إجراءات اندماج الشّركات التّجارية

للحديث عن إجراءات اندماج الشّركات التّجارية ينبغي التّطرّق لمسألتين ضروريّتين هما: نطاق تطبيق الاندماج **(1)**، والمراحل المختلفة التي يمرّ بها **(2)**.

1- نطاق تطبيق الاندماج

لقد أصبح الاندماج أهمّ أشكال التّركيز الاقتصاديّ التي تلجأ إليها الشّركات التّجارية من أجل تطوير مشروعاتها الاقتصادية، الأمر الذي يجعلنا نطرح التّساؤل عن الشّركات القابلة للاندماج خاصّةً في ظلّ تعدّد أنواع الشّركات وكذا اختلاف أهدافها واختلاف جنسيّاتها، فإنّ شركاتِ المساهمة هي أكثر أنواع الشّركات ميلاً إلى التّركيز الاقتصادي، وقد أثبتت الممارسات والتّطبيقات العلميّة أنّ الاندماج شائعٌ بين شركات المساهمة دون غيرها، ولكن لا يعني ذلك عدم جواز الاندماج بين باقي الشّركات على اختلاف أنواعها.

بالرّجوع إلى المشرّع نجده قد تكلّم عن هذه المسألة في الفصل الرّابع من القسم الرّابع من الكتاب الخامس المتضمّن الشّركات التّجارية والمُسمّى الاندماج والانفصال، حيث استبعد اندماج الشّركات المدنية لأنّها تبعد عن الغاية من التّركيز الاقتصاديّ، كونه يسعى إلى المضاربة، كما استبعد المشرّع الشّركاتِ غير المتمتّعة بالشّخصيّة المعنوية من نطاق الاندماج لأنّها لا تكون لها ذمّةٌ ماليةٌ مستقلّةٌ لذلك يستحيل اندماجها كشركات المحاصّة والشّركة في طور التّأسيس، وبالتّالي حصر عملية الاندماج فقط بالنّسبة للشّركات التي تتمتّع بالشّخصيّة المعنوية وهذا ما نصّت عليه المادّة 2/744 من القانون التّجاري[2]، كما سمح المشرّع الجزائريّ للشّركات التّجارية التي ليست من نفس الشّكل أن تقوم بالاندماج فيما بينها، وهذا من خلال نصّ المادّة 745 من ق.ت :" يسوّغ

[1] أنظر: أحمد علي إبراهيم، الاندماج بين الشّركات، المجلّة العلمية للاقتصاد والتّجارة، ص 486.

[2] أنظر: المادة 2/744 من الأمر 75- 59 المتضمن القانون التجاري، المرجع السابق، والتي تنص على ما يلي:"...كما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الاندماج والانفصال. كما لها أخيرا أن تقدم رأسمالها لشركات جديدة بطريقة الانفصال "، فمضمون المادة ركز على الذمة المالية حتى يمكن لشركة أن تقوم بالاندماج بمختلف صوره.

تحقيق العمليات المشار إليها في المادّة المتقدّمة بين شركاتٍ ذات شكلٍ مختلفٍ "ويُقصد هنا شركات الأموال وشركات الأشخاص، حيث يمكن مثلاً لشركة التّضامن أن تندمج مع شركة مساهمةٍ أو شركةٍ ذات مسؤوليةٍ محدودةٍ في شركة مساهمة[1]. كما، ويجب التّنويه بالنّسبة لاندماج الشّركة ذات الشّخص الوحيد المسمّاة بالمؤسّسة ذات المسؤولية المحدودة، أنّ هذه الأخيرة لا يجوز لها أن تكون شركةً دامجةً لأنّها ستضمّ لا محالةَ أكثر من شريك، في حينٍ يجوز دمجها في شركةٍ أخرى في صورة الضّمّ، أمّا في صورة المزج، فإنّ هذه الشّركةَ لا يجوز لها أن تندمج مع شركةٍ أخرى لتأسيس شركةٍ ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الشّخص الوحيد لأنّها تضمّ أكثر من شريك، في حينٍ يتحقّق اندماجها في صورة المزج إذا اتّخذت الشّركة الجديدة شكلاً آخرَ غير هذا الشّكل، كأن يتمّ مثلاً اختيار شركة تضامنٍ أو شركةٍ ذات المسؤولية المحدودة[2]، أمّا فيما إذا كانت الشّركة في حالة التّصفية، فهنا يثور التساؤل حول ما إذا كان يجوز لها الاندماج أم لا ؟ وهنا كان المشرّع الجزائريّ واضحًا في هذه المسألة، حيث جاء في نصّ المادّة 744 ما يلي: " للشّركة ولو في حالة تصفيتها أن تُدمج في شركةٍ أخرى أو أن تُساهم في تأسيس شركةٍ جديدةٍ بطريقة الدّمج"[3]، غير أنّ الفقه يشترط عدم الشّروع في قسمة أصولها حتّى يتسنّى نقلها للشّركة المستفيدة[4].

وفيما يخصّ الاندماجَ كذلك بين شركاتٍ تجاريةٍ من جنسيةٍ مختلفة، فإنّ المشرّع الجزائريَّ لم يتكلّم عنه، غير أنّه وبالدّور الذي يلعبه الاندماج في حياة الشّركات غير الوطنية (إدراج تعريف الشّركات غير الوطنية في التّهميش)، وبالذّات في تكوين هذه الشّركات فإنّه يمكن أن يتمّ الاندماج بين شركاتٍ تجاريةٍ جنسيتها مختلفة، وبديهيٌ أنّ الاندماج المقصود هنا هو الاندماج الدّولي، أي ذلك الاندماج الذي يتمّ بين شركتين مختلفتي الجنسية فهو وحده الذي يمكن اعتباره أداةً لتكوين الشّركات غير الوطنية [5].

2-المراحل التي تمرّ بها عمليات الاندماج

إنّ عملية الاندماج أيًّا كانت صورتها فإنّها تستلزم اتّباع بعض الإجراءات القانونيّة لإتمامها، وهذه الإجراءات تتعاقب وفق مراحلَ زمنية تجعل عملية إنشاء الاندماج تختلف

---

[1] أنظر: المادة 745 من القانون التجاري، المرجع السابق، ص 1374.

[2] أنظر: بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد ب، العدد 28 – ديسمبر 2007، ص 253،252 .

[3] أنظر: المادّة 744 من الأمر 75- 59 المتضمن القانون التّجاري، المرجع السابق، ص 1374.

[4] أنظر: بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، المرجع السابق، ص 253.

[5] أنظر: يحي عبد الرّحمان رضا، الجوانب القانونية لمجموعة الشّركات عبر الوطنية، دار النّهضة العربية، القاهرة، س ط 1994، ص 419.

عن بقيّة التّصرّفات القانونيّة وتتمثّل هذه المراحل في: الاتّفاق على الاندماج **(أ)**، و إعداد مشروعه **(ب)**، وشهره ووضعه تحت تصرّف الشّركاء**(ج)**.

أ- مرحلة الاتفاق على الاندماج

باعتبار عملية الاندماج عقد، فإنّه في أغلب الأحوال يتقرّر بعد اتّفاقٍ مُسبقٍ بين ممثّلي الشّركات التي تولّدت لديها الرّغبة في ذلك ويمثّل هذه الشّركاتِ عادةً مجلس الإدارة أو المدير المفوّض بعد حصوله على تخويلٍ بذلك من الهيئة العامّة للشّركات ذات العلاقة بالاندماج[1]، حيث يقومون بإجراء كافّة المباحثات والمفاوضات الأوّلية وإزالة كافّة المعوّقات أمام عملية الاندماج، وكذلك التّقريب بين وجهات النّظر المختلفة وهو ما يُطلق عليه ببروتوكولات الاندماج والتي يعرّفها الفقيه Baudeu بأنّها: "وثائق يجهلها المشرّع ولا يعرفها الفقه والقضاء وليست ملزمةً ولكنّها مفيدة، من خصائصها أنّها غير معلنةٍ تتمّ في سرّيةٍ تامّةٍ "وعلى هذا الأساس يتمّ إعلان موافقتهم ويتمّ بناء عملية الاندماج[2].

ب- مرحلة إعداد مشروع الاندماج:

بعد الانتهاء من مرحلة المفاوضات ووصول أصحاب فكرة الاندماج إلى نقطة الاتّفاق على كلّ المسائل المتعلّقة بالاندماج وإزالة كلّ معوّقاته، تأتي مرحلة إعداد المشروع والذي عرّفه الفقيه Baudeau بأنّه: " وثيقةٌ معلنةٌ ليست مجهولةً من الفقه والقضاء ولم يتجاهلها المشرّع، وهي وثيقةٌ ليست ملزمةً ولكنّها أساسيةٌ تُعقد في بداية مرحلة إتمام عملية الاندماج بين ممثّلي الشّركات الدّاخلة في الاندماج المفوّضين من قِبل مجلس الإدارة، ويكون مضمونه تحديد الأموال التي تتلقّاها الشّركة الدّامجة وقيمتها، وطريقة سداد ديون الشّركة المندمجة وعدد الأسهم الجديدة التي تصدرها الشّركة الدّامجة مقابل حصّة الشّركة المُندمجة. "[3]، وبالرّجوع إلى المشرّع الجزائري نجده تكلّم عن مشروع الاندماج في المادّة 747 من القانون التّجاري، حيث يبين الجهات التي تحدّد مشروع الاندماج، إذ يحدّد مجلس الإدارة مشروع الإدماج، سواءٌ لكلّ واحدةٍ من الشّركات المساهمة في الإدماج أو للشّركة المقرّر إدماجها[4].

---

[1] أنظر: عبد الجبّار علي محمّد المشهداني، مبرّرات اندماج الشّركات وآثاره القانونيّة في القانون العراقي والمقارن، مجلّة كلّية التّراث الجامعة، العدد الثامن، ص 135 .

[2] أنظر: محمود صالح قائد لأرياني، اندماج الشّركات كظاهرةٍ مستحدثة، دراسةٌ مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 107.

[3] أنظر: حسام الدّين عبد الغني الصّغير، النّظام القانونيّ لاندماج الشّركات، رسالةٌ دّكتوراه، جامعة القاهرة، مصر 1982، ص 246.

[4] أنظر: المادّة 747 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التّجاريّ المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص1374.

يجري العمل على أن يجتمع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون في كلّ شركةٍ معنيةٍ بالاندماج أو بالانقسام للاتّفاق بوجهٍ خاصّ، على ما يجب إدراجه في المشروع من بياناتٍ وشروطَ وكذلك تفويض واحدٍ أو أكثرَ منهم للتّوقيع عليه مع المفوّضين في ذلك من أعضاء مجلس إدارةٍ أو من مديري الشّركة أو الشّركات الأخرى، ففي طريقة الضّمّ يوقّع على المشروع ممثّلو الشّركة المُدمجة والشّركة الدّامجة، بينما في طريقة المزج يوقّع عليه جميع الشّركات المُندمجة. أمّا في طريقة الانقسام فإنّه قد يسفر أو لا يسفر عن إنشاء شركةٍ جديدة، فإذا أسفر عن ذلك وقّع على المشروع ممثّلو الشّركات المنقسمة، وإذا لم يسفر عن ذلك وقّع عليه ممثّلو الشّركة أو الشّركات المُنقسمة وممثّلو الشّركات الدامجة[1].

بالإضافة إلى أنّه نصّ على البيانات التي يجب أن يتضمّنها مشروع الاندماج والمتمثّلة في ما يلي :

1- أسباب الاندماج أو الانفصال وشروطه.

2- تواريخ قفل حسابات الشّركات المعنية، المُستعملة لتحديد شروط العملية.

3- تعيين وتقديم الأموال والدّيون المقرّر نقلها للشّركات المُدمجة أو الجديدة.

4- تقرير روابط مبادلة الحصص.

5- المبلغ المحدّد لقسط الإدماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه.[2]

وحرصًا على التّقييم الفعلي للشّركات خصوصًا ذمّتها المالية، وبعد أن يقدّم مجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة حسب الأحوال مشروعَ الإدماج وملحقاتِه لمندوبي الحسابات إن وُجدوا لكلّ واحدةٍ من الشّركات المساهمة في العملية قبل خمسةٍ وأربعين يومًا على الأقلّ من انعقاد جمعية الشّركاء أو المساهمين المدعوين للنّظر في هذا المشروع[3]، أوكل المشرّع الجزائري مهمّة تقييم الشّركات سيما أصُولها إلى خبيرٍ متخصّصٍ هو محافظ الحسابات الذي يتولّى إعداد تقرير مبادلة الأسهم أو حصص الشّركات، حيث يقوم بتقييم أصولها وإيجاد معامل المبادلة وفقًا للمعايير المتّفق عليها، وهذا لاستخراج حقوق الشّركاء أو مساهمي الشّركة المُندمجة في رأس مال الشّركة الدّامجة أو الجديدة[4]، لذلك يمكن

---

[1] أنظر: حسني المصري، المرجع السابق ص 163.

[2] أنظر: الفقرة الثّانية من المادّة 747 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 1374.

[3] أنظر: انظر المادّة 750 من الأمر 75- 59 المتضمن القانون التجاري، المرجع نفسه، ص1375.

[4] أنظر: بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، المرجع السابق، ص 254.

لمندوبي الحسابات الاطّلاع على كافّة المُستندات المفيدة لدى كلّ شركةٍ معنية[1]. كما يقوم مندوبو الحصص بتقدير الحصص المقدّمة خصوصًا بأنّ مبلغ رأس المال الصّافي الذي قدّمته الشّركات المُدمجة يساوي على الأقلّ مبلغ رأس مال الشّركة المُدمجة أو الجديدة النّاتجة عن الإدماج[2].

3-شهر مشروع الاندماج و وضعه تحت تصرّف الشّركاء

إنّ عمليّة الاندماج من شأنها أن تغيّر أو تعدّل كافّةَ الأنظمة للشّركات الدّاخلة في الاندماج، إذ يترتّب عليه انقضاء الشّركة أو الشّركات المُندمجة وزوال شخصيّتها المعنوية وانتقال ذمّتها المالية إلى الشّركة الدّامجة أو الجديدة ، وحصول مساهمي الشّركة المُندمجة على أسهم في الشّركة الدّامجة أو الجديدة بدلاً من أسهمهم في الشّركة المُندمجة، زيادةً على هذا يترتّب على عملية الاندماج زيادة رأسمال الشّركة الدّامجة أو تأسيس شركةٍ جديدةٍ يتكوّن رأسمالها من صافي أصول الشّركات المُندمجة[3]، هذا التّغيّر والتّعديل الحاصل للشّركات في أنظمتها بسبب عملية الاندماج يجب أن يكون الغير الذين يهمّهم على علمٍ به، لذلك نجد التّشريعاتِ المقارنة بما فيها المشرّع الجزائريّ قد أوجب شهر ونشر مشروع عقد الاندماج، ويظهر ذلك في نصّ المادّة 748 من القانون التّجاريّ، والتي تنصّ على ما يلي: "يُوضع مشروع العقد بإحدى مكاتب التّوثيق للمحلّ الموجود به مقرّ الشّركات المُدمجة والمُستوعبة.

ويكون محلّ نشرٍ بإحدى الصّحف المُعتمدة لتلقّي الإعلانات القانونيّة "[4].

حيث يجب على الشّركات المُوقّعة على مشروع الاندماج نشر المشروع بإحدى الصُّحف المعتمدة لتلقّي الإعلاناتِ القانونيّة ويقصد بها المشرّع هنا جريدة الإعلانات القانونيّة، وهو الأمر الذي أوجبه المشرّع الفرنسيّ الذي أوجب النّشر في جريدة الإعلانات القانونيّة التي تصدر في دوائر مراكز إدارتها؛ وفضلاً عمّا تقدّم فإنّ نشر المشروع في جريدة الإعلانات القانونيّة يتضمّن غرضَ واسمَ كلٍّ من الشّركات الدّامجة والمُندمجة ومركز إدارتها وشكلها ومبلغ رأس مالها ورقم قيدها في كلٍّ من السّجل التّجاريّ والمركز الوطني للإحصاء والدّراسات الاقتصادية، وعند اللّزوم عرض الشّركة

[1] أنظر: المادّة 751 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم،المرجع السابق،.ص 1375.
[2] أنظر: المادّة 753 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، المرجع نفسه،ص 1375.
[3] أنظر: بن نولى زرزور، المرجع السابق، ص107 .
[4] أنظر: المادّة 748 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 1374.

الجديدة النّاتجة عن الاندماج واسمها ومركز إدارتها وشكلها القانونيّ ومبلغ رأس مالها والمبلغ الذي زاد به رأس مال الشّركات الدّامجة القائمة فضلاً عن البيانات التي يتضمّنها النّشر في جريدة الإعلانات القانونيّة [1].

ولعلّ الغايةَ من نشر مشروع الاندماج وشهره هو إعلام الغير، فضلاً عن الشّركاء أو المساهمين بأسس الاندماج، لذلك نجد المشرّع الجزائريّ حرص على إشهار مشروع الاندماج وشهره وذلك ليعلم بالاندماج وشروطه كلّ من يعنيه الأمر قبل حدوثه كدائني الشّركة وأصحاب السّندات، وأصحاب التّأسيس والمساهمين أنفسهم[2]، ومنه يمكن الاحتجاج به تجاه الغير.

ثانيا: الآثار القانونيّة لعمليات الاندماج

تثير عملية اندماج الشّركات التّجارية عدّةَ مسائلَ قانونية، هي: الوقت الذي ينتج فيه العقد آثاره (1)، مع ضرورة التّطرّق إلى جملة الآثار التي تثيرها هذه العملية القانونيّة في مواجهة الشّركات الدّاخلة في عملية الاندماج المذكورة من جهة (2)، وفي مواجهة الغير من جهةٍ ثانية (3).

1- الوقت الذي ينتج فيه عقد الاندماج أثره

إنّ الوقت الذي ينتج فيه الاندماج أثره تجاه الشّركاء والمساهمين ليس نفسه الوقت الذي ينتج فيه تجاه الغير، مع مراعاة الصّورة التي جاء فيها الاندماج، هل هي اندماجٌ بالضمّ أو بالمزج.

فأمّا بالنّسبة للشّركاء أو المساهمين فتجب التّفرقة بين ما إذا كان الاندماج بطريق الضمّ وما إذا كان بطريق المزج، ففي طريقة الضّمّ يرتّب عقد الاندماج آثاره بمجرّد الموافقة على عملية الاندماج من قِبل جماعة الشّركاء أو الجمعية العامّة غير العادية للمساهمين في كلٍّ من الشّركة أو الشّركات المندمجة و الشّركة الدّامجة، فالموافقة بالنّسبة للشّركة المُدمجة تعني الموافقة على مشروع الاندماج وحلّ الشّركة، أمّا بالنّسبة للشّركة الدّامجة فتعني الموافقة على مشروع الاندماج وزيادة رأس مال الشّركة، بينما لا يرتّب عقد الاندماج بطريق المزج أثره إلاّ بتمام تأسيس الشّركة الجديدة وذلك بقيدها في السّجلّ التّجاري لأنّنا في هذه الحالة بصدد ظهور شخصٍ معنويٍّ جديدٍ مستقلٍّ عن الأشخاص

[1] أنظر: حسني المصري، المرجع السابق، ص 168، 169 .
[2] أنظر: بن نولى زرزور، المرجع السابق، ص 83.

المكوّنين له، فالشّركة الجديدة لا تكتسب شخصيّتها المعنوية قبل قيدها في السّجل التّجاري، وبالتّالي لا تكون لها أهلية اكتساب الحقوق وتحمّل الالتزامات[1]، وهذا وفق القواعد العامّة لتأسيس الشّركات التّجارية[2].

وبالنّسبة للغير، فعقد الاندماج لا يرتّب أثره إلاّ من تاريخ آخر إجراءٍ من إجراءات الشّهر وهذا ما يعكس أهمّيةَ نشر مشروع أو عقد الاندماج بإحدى الصّحف القانونيّة المُعتمدة، وذلك حتّى يمكن الاحتجاج به تجاه الغير وبالتّالي يكون عقد الاندماج قد رتّب أثره القانونيّ.

2- آثار الاندماج تجاه الشّركاتِ المعنية بعملية الاندماج

تختلف الآثار القانونية للاندماج تجاه الشّركاتِ المعنية بعملية الاندماج بحسب الصّورة التي اتّخذها الاندماج ، فإذا كنّا أمام حالة اندماج شركةٍ أو أكثر بأخرى هنا تنتهي الشّخصيّة المعنوية للشّركة المُندمجة ويترتّب بعد هذا الانتهاء زوال السّلطة من يمثّلها قانوناً وعدم استطاعتها بأيّ تصرّفٍ قانوني، أو الدّخول في تعاقداتٍ جديدةٍ باسمها فيما يتعلّق بحقوقها والتزاماتِها ويبقى الشّركاء محتفظون بصفتهم شركاء في الشّركة المُدمجة[3]، كما يترتّب عن الاندماج – زيادةً عن انتهاء الشّخصيّة المعنوية للشّركة المندمجة- انتقال ذمّتها المالية بصفةٍ كاملة، وهذا ما جاء في نصّ المادّة 744 من القانون التّجاري[4]، ويشمل هذا الانتقال كافّةَ العناصر المكوّنة للذّمة المالية من أصولها، كالعقاراتِ والمنقولاتِ والحقوق العينية وخصومها كالدّيون والتّعهّدات، فيتمّ نقلها بقوّة القانون حتّى وإن لم ينصّ عليه عقد الاندماج[5]. وفيما يخصّ انتقال ديون الشّركة المُدمجة، فقد تكلّم المشرّع عنها في نصّ المادّة 76 من أحكام القانون التّجاريّ، حيث تصبح الشّركة مدينةً لدائني الشّركة المُدمجة في محلّ ومكان تلك دون أن يترتّب عن هذا الحلول تجديدٌ بالنّسبة للدّائنين[6]، فالشّركة الدّامجة تحلّ محلّ الشّركة المُدمجة في تسديد ديونها.

---

[1] أنظر: حسنى المصري، المرجع السابق، ص 236،237 .

[2] أنظر: المادّة 549 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 1374.

[3] أنظر: عبد الجبّار علي محمّد المشهداني، مبرّرات اندماج الشّركات وآثاره القانونيّة في القانون العراقي والمقارن ، قسم القانون – كلّية التّراث الجامعة مجلّة كلّية التّراث الجامعة، العدد الثّامن، ص 138.

[4] حيث جاء في نصّ المادّة 744 من القانون التّجاريّ في فقرتها الثّانية ما يلي: "...كما لها أن تقدّم ماليتها لشركاتٍ موجودةٍ تساهم معها في إنشاء شركاتٍ جديدةٍ بطريقة الإدماج و الانفصال ".

[5] أنظر: بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، المرجع السابق، ص 257.

[6] أنظر: المادّة 756 من الأمر 75- 59 المتضمن القانون التّجاريّ المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 1375.

كما أقرّ المشرّع الجزائريّ في المادّة 757 من القانون التّجاريّ مبدأ استمرار عقود الإيجار التي كانت الشّركة المُدمجة قد أبرمتها كمستأجرٍ كي تستفيد منها الشّركة الدّامجة، غير أنّ المشرّع قد منح للمؤجّر الأماكنَ المُؤجّرةَ للشّركات المُدمجة أن يقدّموا معارضةً على الاندماج في أجلٍ 30 يوم ابتداءً من نشر مشروع عقد الاندماج بإحدى الصُّحف المُعتمدة لتلقّي الإعلانات القانونية [1].

ملاحظة: إنّ الإحالة التي جاءت بها المادّة 757 من القانون التّجاريّ فيما يخصّ الأجل المحدّد للمعارضة من قِبل مؤجّري الأماكن للشّركة المُدمجة هي إحالةٌ خاطئة، فبدل أن تحيلنا إلى نصّ المادّة 736 الفقرة الثّانية أحالتنا إلى المادّة 736 الفقرة الثّانية، والتي تتكلّم عن البُطلان ولعلّه سهوٌ من المشرّع الجزائريّ أو خطأٌ شكليٌ نتمنّى أن يتمّ تداركه.

وتبقى النّقطة البارزة في آثار الاندماج هي حلّ الشّركة المُدمجة دون أن يؤدّي ذلك إلى تصفية وقسمة موجوداتها، حتّى يتسنّى نقل ذمّتها المالية نقلاً شاملاً إلى الشّركة الدّامجة، هذا خلافًا لما جاءت به القواعد العامّة في حلّ الشّركات التّجارية.

3- آثار الاندماج تجاه الغير

بالرجوع إلى نصّ المادّة 756 من القانون التّجاريّ نجد أنّ المشرّع الجزائريّ قد أعطى حمايةً لمصالح الدّائنين، فبمجرّد حلول الشّركة الدّامجة أو الجديدة محلّ الشّركة المُندمجة تصبح مدينةً لدائني الشّركة المندمجة في محلّ ومكان تلك دون أن يترتَب عن هذا الحلول تجديدٌ بالنّسبة لهم وهذا في حدّ ذاته حمايةٌ لجماعة الدّائنين، وبالنّسبة لأصحاب الحقوق الخاصّة والذين يظهرون في أصحاب شهادات الاستثمار وحاملي السّندات، فإنّ وضعهم القانونيّ يتحدّد بحسب ما إذا كانت الشّركة المُندمجة قد عرضت على جمعياتِهم الخاصّة مشروعَ الاندماج أو عرضت عليهم سداد حقوقهم، فإذا كانت الشّركة قد عرضت عليهم سداد حقوقهم فلا يرتّب عليهم الاندماج أيّ أثر، خلافًا لِما لو عرض عليهم مشروع الاندماج، فإنّه في حالة موافقتهم عليه ينتقلون بنفس صفاتهم إلى الشّركة الدّامجة أو الجديدة، أمّا إذا رفضوا الاندماج فلهم الحقّ في اللّجوء إلى القضاء للمطالبة باستيفاء حقوقهم، أمّا بالنّسبة لدائني الشّركات المُندمجة خصوصًا فإنّ لهم الحقّ في تقديم معارضةٍ على الاندماج إذا كانت ديونهم قد نشأت قبله[2].

[1]- أنظر: المادّة 757 و 756 الفقرة 2 والمادة 748 من الأمر 75- 59، المرجع السابق، ص 1374، 1375.
[2]- أنظر: سامي بن حملة، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، المرجع السابق، ص 258.

المطلب الثّاني: التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية

علاوة على الاندماج، يمثّل التّجمّع ذو الغاية الاقتصادية الصّورة الثّانيةَ للتّركيز الاقتصاديّ بإنشاء شخصٍ معنويٍ جديدٍ، فهو شكلٌ قانونيٌّ جديدٌ جاء لمواكبة التّغيّرات والتّطوّرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي الذي شهد سيطرةً كبيرةً من قِبل الشّركات ذات الرّأس مال الكبير بالأخصّ الشّركات متعدّدة الجنسيات وشركات الأموال بالإضافة للشّركة القابضة، حيث كان أوّل ظهورٍ له في فرنسا تحت مسمّى التّجمّع للمصلحة الاقتصادية G I E،فقد نصّ عليه المشرّع الفرنسيّ أوّل مرّةٍ سنة: 1967م بموجب الأمر رقم 67-821 الصّادر في 23 سبتمبر 1967م ومن ثمّ أخذت به الدّول الأوربية تحت تسمية التّجمّع الأوروبي للمصلحة الاقتصادية[1]. أمّا بالنّسبة للمشرّع الجزائريّ فقد أخذ الفكرة من القانون الفرنسيّ ونظّمها بموجب القانون التّجاريّ من خلال المرسوم التّشريعيّ 1993م، وذلك بعد التّغيّرات التي شهدها الاقتصاد الوطني،حيث أدرج التجمعات ضمن الكتاب الخامس من القانون التجاري في الفصل الخامس منه كإطار قانوني جديد يسمح للأشخاص المعنوية في ظل احتفاظهم باستقلاليتهم بالتعاون[2]، وأمام هذا الاهتمام الواسع من قِبل التّشريعات بما فيها المشرّع الجزائريّ بهذا الشّكل القانونيّ الجديد كان علينا محاولة إعطائه صورةً من النّاحية القانونيّة من خلال تحديد الإطار المفاهيمي **(الفرع الأول)**، وكيف يتمّ تأسيس هذا التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: مفهوم التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية

مع نهاية الثّمانينيّات وتحوّل الجزائر من الاقتصاد المسيّر إلى الاقتصاد الحرّ وفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديّين لممارسة التّجارة في إطار المنافسة الحرّة، قام المشرّع الجزائريّ بتنظيم عملية التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة ضمن فصلٍ كاملٍ في المرسوم التّشريعي 93-08[3]، ولمّا كان التّجمّع ذو الغاية الاقتصادية يشكّل أحد أهمّ عمليات التّركيز الاقتصاديّ التي تعبر عن ظاهرة لجوء المؤسّسات المتوسّطة والصّغيرة

---

[1] أنظر: أكير تسعديت، النّظام القانونيّ للتّجمّع وفقًا لأحكام القانون التّجاريّ، الموادّ من 796 إلى 799 مكرّر من المرسوم التّشريعيّ قم 93- 08 ، مذكّرةٌ لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر،2011- 2012 ص 06.

[2] أنظر: ليلى حدوم، قانون الشركات التجارية مدعم باعمال تطبيقية، برتي للنشر، الجزائر، 2022، ص 205.

[3] أنظر: الفصل الخامس المُعنون ب: " التّجمّعات " من المرسوم التّشريعيّ رقم 08/93 المتمّم للقانون التّجاري، المرجع السابق.

للتّلاحم والتّكتّل من أجل ضمان بقائها في السّوق وجب تعريفه **(أولا)** ثمّ تحديد طبيعته القانونيّة **(ثانيا)**.

أولا: تعريف التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية

التّجمّعات ذات الغاية الاقتصادية ظاهرةٌ اقتصاديةٌ اهتمّت بها غالبية التّشريعات القانونيّة لذلك لا بدّ من إبراز موقف التّشريعات المقارنة تُجاه هذه الظّاهرة فيما يخصّ مسألة تعريفها، والتي من بينها المشرّع الجزائري(1)، وذلك قبل الخوض في التّعريفات الفقهية(2).

1- التّعريف التّشريعي للتجمع ذي الغاية الاقتصادية

تكلّم المشرّع الجزائريّ في شأن التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية بموجب المرسوم التّشريعيّ رقم 93- 08 المتضمّن القانون التّجاري من خلال نصّ المّادة 796 " يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسّسوا فيما بينهم كتابيا، ولفترةٍ محدّدةٍ تجمّعًا لتطبيق كلّ الوسائل الملائمة لتسهيل النّشاط الاقتصاديّ لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النّشاط وتنميته ".

يُلاحظ هنا أنّ المشرّع الجزائريَّ لم يعطِ تعريفًا واضحًا للتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية، وإنّما بيّن لنا الشّكل الذي يكون عليه التّجمّع، فالتّجمّع هو الذي يتأسّس بوجود شخصين معنويين أو أكثر ويكون مكتوبًا ولمدّةٍ محدّدة، غير أنّه يُلاحظ في تعريف المشرّع الجزائريّ للتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية أنّه استبعد الأشخاصَ الطّبيعيّين من إمكانية تأسيسهم لتجمّعاتٍ اقتصادية، عكس المشرّع الفرنسيّ الذي سمح من خلال المادّة 01 من الأمر رقم 821/67، للأشخاص الطّبيعيّين أو الأشخاص المعنويّين بتأسيس التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية[1]، رغم هذا الاختلاف بين المادّتين 796 من القانون التّجاريّ الجزائريّ والمادّة 01 من الأمر 821/67 من القانون الفرنسيّ إلاّ أنّهما يسعيان لتحقيق الهدف نفسه من إنشاء التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية وهو خدمة الاقتصاد الوطني، وتطوير نتائجه الاقتصادية وتنميتها، إضافةً إلى خلق توازن في السّوق بين جميع المؤسّسات الاقتصادية.

و بهذا يكون المشرّع الجزائريّ بإنشائه هذه الآليةَ القانونيّةَ الاقتصاديّةَ الحديثة قد فتح المجالَ أمام المؤسّساتِ الصّغرى والمتوسّطة من أجل التّعاون والتّكتّل لمواجهة المنافسة في الأسواق بتحقيق تركيزٍ اقتصاديٍّ قانونيٍّ بعيدٍ عن الممارسات المقيّدة للمنافسة.

[1] أنظر: أكير تسعديت، المرجع السابق، ص 14.

2- التّعريف الفقهي للتجمع ذي الغاية الاقتصادية

في ظلّ عدم وجود تعريفٍ قانونيٍّ للتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية في التّشريع الجزائريّ والفرنسيّ، فإنّ فقهاء القانون والاقتصاد وأثناء محاولة وضع تعريفٍ له وقعوا في خلافٍ كبير فمنهم من ربط تعريفه بتعريف فكرة التّركيز الاقتصاديّ، ومنهم من فصله عنها.

ربط كثيرٌ من الفقهاء تعريف التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة بتعريف فكرة التّجمّع الاقتصاديّ.

كما نجد تعريفاتٍ أخرى جاءت أكثر شمولية، ذلك أنّها أخذت بالمفهوم الموسّع لفكرة التّركيز الاقتصاديّ، حيت شملت جميع مظاهر التّقارب والاتّحاد بين المنشآت الاقتصادية والتي من بينها التّجمّعات ذات المنفعة الاقتصادية، ومنها من اعتبرها "تعبيرًا عن التّطوّر أو نتيجة التّطوّر التي تؤدّي إلى النّموّ النّسبيّ أو المُطلق للوحدات في إطار المجموعة التي تنتمي إليها" في حين عرّفها آخرون بأنّها "حركةٌ تؤدّي إلى تكوين وحداتٍ اقتصاديةٍ تتوسّع وتنمو بكيفيةٍ تدريجية"، والمُلاحَظ أنّ التّعريفَ الأوّل هو تعريفٌ مجرّدٌ وعامٌّ يشمل التّركيزَ للوحدات الاقتصادية وغير الاقتصادية، أمّا التّعريف الثّاني فإنّه لا يعدو أن يكون معاينةً لنتيجة التّركيز الاقتصادي[1].

والملاحظ عمومًا أنّ هذه التّعريفاتِ ركّزت على إعطاء مفهومٍ لفكرة التّركيز الاقتصاديّ أكثرَ من التّجمّع ذي المنفعة الاقتصاديّة والذي هو يُعتبر مجرّد جزءٍ من هذه الأخيرة لا غير، أي أنّه يُعتبرُ نوعًا من أنواع التّركيز الاقتصاديّ التي تؤدّي إلى زيادة حجم الوحدات الاقتصادية أو أحد وسائله وأشكاله.

من هذا المنطلق نجد تعريفاتٍ أخرى حاولت ضبط مفهومه بدقّةٍ أكثر، منها من اعتبرته" تجمّعًا لعددٍ من الأشخاص بصفةٍ مؤقّتةٍ بين أشخاصٍ معنويّين يُعطى لهم الحقّ في الاحتفاظ بالشّخصيّة المعنوية، سواءٌ شخصيّةً فرديةً أو جماعية، والمسؤولية فيه تضامنيةٌ تبدأ بالتّعويض من أموال التّجمّع ثمّ تنتقل على الأموال الفردية في حالة عدم كفاية الدَّين[2].

---

[1] أنظر: طارق عبد الرّحمان كميل، اندماج الشّركات التّجارية وفق أحكام قانون المنافسة الإماراتي مجلّة الحقوق، المجلّد12، العدد: 1، كلّية الحقوق جامعة العين، 2018م، ص 159.

[2] أنظر: حسن محمّد هند، مدى مسؤولية الشّركة الأمّ عن ديون شركتها الوليدة في مجموعة الشّركات مع إشارةٍ خاصّةٍ للشّركات متعدّدة القوميات. ديوان دار النّشر، مصر1997، ص 53.

عُرّف أيضًا أنّه " تكتّلٌ بين شخصين معنويين على الأقلّ من خلال عقدٍ مكتوبٍ محدّد المدّة يُبرم بينهم وفق إجراءاتٍ حدّدها القانون، ولا يكون غرضه تحقيق الرّبح بطريقةٍ مباشرةٍ وإنّما يهدف إلى تكاتف الجهود المادّية والبشرية للشّركات المنضوية تحت لوائه وتركيز رؤوس الأموال قصد تحقيق مصالح اقتصاديةٍ مشتركةٍ لهذه الشّركات، والتّجمع يكتسب الشّخصيّة المعنوية بمجرّد قيده في السّجل التّجارّي والأعضاء المنتمون إليه يسألون بالتّضامن عن ديونه"[1].

أمّا الفقه الفرنسيّ، فقد عرّفه بأنّه "كيانٌ اقتصاديٌّ مُكوّنٌ من مجموعةٍ من عدّة شركاتٍ أي إنّه في الواقع اندماجٌ لعدّة شركاتٍ يملكها شخصٌ اعتباريٌّ أو شخصٌ طبيعيّ".[2]

3-الفرق بين التّجمّع وبعض الأنظمة المشابهة له

قد يتلاقى التّجمّع ذا الغاية الاقتصاديّة مع كثيرٍ من الأنظمة في المعنى ما يجعله عرضةً للتّداخل معها، وعلى رأس هذه الأنظمة نجد مجمّع الشّركات والشّركة والجمعية.

أ- الفرق بين التّجمّع ومجمّع الشّركات:

يتّفق التّجمّع ومجمّع الشّركات في مجموعةٍ من النّقاط ويختلف في مجموعةٍ أخرى أيضا، أمّا عن النّقاط التي يتّفق فيها فتتمثّل في:

- كلاهما يُعتبران صورةً من صور التّركيز الاقتصاديّ الحديث حيث أنّ كلًّا منهما يتكوّن من مجموعةٍ من الشّركات تشكّل فيما بينها وحدةً اقتصاديةً غرضها تحقيق مصلحة كلّ شركةٍ من هذه الشّركات، مع احتفاظ كلٍّ منها بشخصيّتها القانونية وذمّتها المالية المستقلّة.[3]

- يهدف التّكتّل الاقتصاديّ الذي ينشأ عن المجمّع والتّجمّع لدعم القدرات التّنافسية لمختلف الوحدات الاقتصاديّة المشكّلة له من خلال تكاملها رأسيًا أو أفقيا، وكذا تضافر جهودها بإبرام عمليّاتٍ ماليةٍ بينها[4]، كما أنّ الأعمال التي يمارسها كلٌّ من مجمّع

---

[1] أنظر: أكرم فراحتيه ، هارون أوروان، التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية كآليةٍ للتّركيز الاقتصاديّ- دراسةٌ على ضوء المرسوم التّشريعيّ 93- 08، مجلّة الأستاذ الباحث للدّراسات القانونيّة والسّياسية، المجلّد6، العدد1، جامعة محمّد بوضياف المسيلة، جوان2021، ص 810.

[2] Un Groupe de sociétés correspond à use «entitéé conomiqueforme par un ensemble deplasterenterprises.» IlSnagItendrealitad'un rapprochement de plasterssocietiesdétentes par use personnel morale ourusepersonnel physique. Clément Maguey‹Le Groupe de sociétés, définition et avantagestructures 2021:‹Article disponible sur le site :ttps://agicap.com/fr/article/groupe de sociétés.

[3] أنظر: أكرم فراحتيه ، هارون أوروان، التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية كآليةٍ للتّركيز الاقتصاديّ،المرجع السابق، ص 810.

[4] أنظر: إيمان رتيبة شويطر، التّجمّعات ذات المنفعة الاقتصاديّة في القانونين الجزائريّ والفرنسي، مذكّرة ماجستير في الحقوق كلّية الحقوق جامعة قسنطينة، الجزائر سنة 2005، ص 30.

الشّركات والتّجمّع ذي المنفعة الاقتصاديّة تكون ذات طبيعةٍ تجارية، كما أنّ كلاهما يخضع لأحكام القانون التّجاري[1].

وبالنّسبة للنّقاط التي يختلف فيها، فتتمثّل في:

– التّجمّع يشكّل كياناً قانونيًّا قائمًا بذاته ومستقلًّا شكليًا عن الوحدات الاقتصاديّة المكوّنة له، ويرجع سبب ذلك في تمتّعه بالشّخصيّة المعنوية التي يكتسبها من تاريخ قيده في السّجل التّجاريّ ويترتّب على ذلك تمتّعه بكلّ المزايا التي تترتّب عن اكتساب الشّخصيّة المعنوية، فله ذمّةٌ ماليةٌ مستقلّةٌ عن ذمم الشّركات المكوّنة له، وله أهليةٌ كاملةٌ في التّعاقد والتّقاضي، كما أنّ له موطناً مستقلاً ومُمثّلاً قانونيًّا يتولّى إدارته، والذي قد يكون شخصًا طبيعيًّا أو معنويا، أمّا مجمّع الشّركات فليس له أيّ كيانٍ قانوني، وإنّما هو عبارةٌ عن وحدةٍ اقتصاديةٍ كوّنتها مجموعةٌ من الشّركات المستقلّة قانوناً عن بعضها، إلاّ أنّها تخضع لخطّةٍ استراتيجيّةٍ مركزيةٍ واحدةٍ تحدّدها الشّركة التي تأتي على رأس المجمّع والتي يُطلق عليها تسمية الشّركة القابضة، وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ وحدةٍ من هذه الوحدات لها ذمّتها المالية المستقلّة عن الشّركة القابضة وعن باقي الشّركات التّابعة والعكس صحيح، كما أنّه لكلّ شركةٍ موطنها وجنسيتها الخاصّة بها[2].

– كما أنّهما يختلفان في الآليات القانونيّة لإنشاء كلّ واحدةٍ منهما، فبينما ينشأ التّجمّع عن طريق عقدٍ مكتوبٍ يُبرم ما بين الوحدات المتكتّلة[3] يتمّ نشره وقيده في السّجلّ التّجاريّ ويتضمّن مجموعةً من البيانات الإلزامية المُحدّدة بموجب القوانين والتّنظيمات[4]، ينشأ مجمّع الشّركات بوسيلةٍ مختلفةٍ تمامًا تتمثّل في سيطرة الشّركة القابضة على الشّركات التّابعة باستعمال وسائل وأدواتٍ مستمدّة من قانون الشّركات[5].

– كما نلاحظ أنّهما يختلفان من حيث الغرض، فالتّجمع لا يكون غرضه تحقيق الرّبح بطريقةٍ مباشرة[6]، وإنّما يهدف لتكاتف الجهود المادّية والبشرية للشّركات المنضوية تحت لوائه وتركيز رؤوس الأموال قصد تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة لهذه الشّركات[7]، أمّا مجمّع الشّركات فهو يهدف إلى تحقيق الرّبح وذلك من خلال استثمار الشّركة القابضة

---

[1] أنظر: أكير تسعديت، المرجع السابق، ص، 38.
[2] أنظر: أكرم فراحتيه، هارون أوروان، المرجع السابق، ص811.
[3] أنظر: المادّة 11 من المرسوم التّشريعيّ 93- 08 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع السابق، ص 55.
[4] أنظر: المادّة: 11 من المرسوم التّشريعيّ 93- 08 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع نفسه، ص 55.
[5] أنظر: المادّة: 729 إلى 732 من الأمر 75- 59 المتضمن القانون التجاري، المرجع السابق، ص 1373.
[6] أنظر: المادّة: 11 من المرسوم التّشريعيّ 93- 08 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع نفسه، ص56.
[7] أنظر: المادّة: 11 من المرسوم التّشريعيّ 93- 08 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع نفسه، ص 56.

أموالَها، سواءٌ عن طريق شركاتِها التّابعة فقط، أو من خلال مشاركتها هذه الشّركاتِ النّشاطَ الاقتصاديّ.

– يختلف نظام المسؤولية للمجمّع عن نظام المسؤولية داخل التّجمّع، فهذا الأخير تكون الشّركات المكوّنة له مسؤولةً عن ديونه مسؤوليةً شخصيّة تضامنيةً وغير محدودةٍ ما لم يوجد اتّفاقٌ سابقٌ بينهم يقضي بعكس ذلك، بينما نجد أنّ الشّركاتِ المكوّنة للمجمّع لا تكون مسؤولةً عن ديون والتزاماتِ بعضها البعض، فلكلّ واحدةٍ منها حقوقها والتزاماتها، فدائنو إحدى الشّركاتِ التّابعة لا يُعتبرون دائنين للشّركة القابضة، كما أنّ إفلاس إحدى شركاتِ المجمّع لا يستتبعه إفلاسٌ باقي الشّركات، إلاّ في بعض الحالات الاستثنائية التي أقرّ فيها التّشريع والقضاء امتداد مسؤولية إحدى الشّركاتِ لشركاتٍ أخرى داخل المجمّع.

– ونجد في الأخير أنّ هذين النّظامين يختلفان أيضًا من حيث الإخضاع الضّريبيّ، فبينما يخضع مجمّع الشّركات لنظامٍ جبائيٍ خاصّ، نجد أنّ التّجمّع لا يخضع بالضّرورة للضّريبة وذلك لأنّه لا يسعى لتحقيق الرّبح بطريقةٍ مباشرة[1].

ب– تمييز التّجمّع عن الشّركة:

كما أن مجمّع الشّركات يتّفق التّجمّع مع الشّركة، ويختلف معها في عدّة نقاط، أمّا التي يتّفق معها فتتمثّل في:

– **الشّركة والتّجمّع كلاهما عقد،** يشتركان في الطّبيعة التّعاقدية، إذ لا يمكن تأسيس كلٍّ منهما دون عقد، كما أنّ كلاهما يخضع لنفس الشّروط في التّكوين، بمعنى نفس الشّروط الموضوعية العامّة والخاصّة وكذا الشّروط الشّكلية، إذ نجد أنّ عقد الشّركة عقدٌ كتابي[2] وإلاّ كان العقد باطلاً والشّيء نفسه بالنّسبة للتّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة، فالمادّة 796 كانت صريحة، إذ أنّ التّجمّع يؤسّس كتابيًا بالإضافة إلى شرط القيد في السّجلّ التّجاريّ والإشهار في الجريدة الرّسمية للإعلانات القانونية[3].

– **يشتركان أيضًا في طبيعة النّشاط المُمارس،** فكلاهما يُمارس نشاطًا تجاريًا واقتصاديًّا ولديهما تقريبًا الهدف والغاية نفسها، خاصّةً بعد تعديل المادّة 416 ق.م، وأيضًا يتّفقان من حيث القانونُ الذي يخضع له كلٌّ من الشّركة والتّجمّع، فهما مُنظّمان في إطار القانون

[1] أنظر: أكرم فراحتيه، هارون أوروان، المرجع السابق، ص 812.
[2] أنظر: المادّة: 545 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري، المرجع السابق، ص 1358.
[3] أنظر: المادّة: 11من المرسوم التشريعي 93-08 المتضمن تعديل القانون التجاري، ص 56.

التّجاريّ، وقد يخضعان للقواعد العامّة التي نقصد بها قواعدَ القانون المدنيّ في بعض المسائل العامّة، مثل شروط التّكوين[1].

أمّا عن نقاط الاختلاف فتتمثّل في:

– **من حيث الهدف:** يختلف التّجمّع عن الشّركة من حيث الهدفُ الذي أنشئَ لأجله كلٌّ منهما، فإذا كانت الشّركة قد أُنشئت للبحث عن أرباح مادّية تُقسّم على شركائها وفقًا لحصّة كلِّ شريك، فإنّ المادّة الأولى من الأمر 1967، والمادّة 796 من القانون التّجاريّ قرّرتا أنّ التّجمّع يُؤسّس من أجل السّماح لعدّة أشخاصٍ بالدّفاع عن مصالحهم الاقتصاديّة المشتركة فهم يلزمون بتطبيق كلّ الوسائل الملائمة لتسهيل نشاطهم الاقتصاديّ أو تطويره وتحسين نتائجه، أي مردوديّته، وبالتّالي فالتّجمّع لا يهدف إلى تطوير وتحسين نتائجه أي مردوديته ، وبالتّالي فهو لا يهدف لتحقيق فوائدَ لحسابه الخاصّ، بل لحساب أعضائه.

– **من حيث رأس المال:** يمكن إنشاء التّجمّع ذو الغاية الاقتصاديّة دون رأس مال، وبالتّالي دون حصص، فلقد أجاز المشرّع الجزائريّ من خلال المادّتين 1/799، والمادّة 1/ 2 من الأمر 1967م تأسيس الشّركة دون رأس مالٍ خلافًا لما هو الحال عليه في الشّركات أين تشكّل الحصص المكوّنة لرأس المال ركنًا جوهريًا للانعقاد[2].

– **الشّركة تُعتبر تجاريةً بحسب الشّكل** إلاّ في حالاتٍ ضيّقة، كشركة المحاصة التي تعُتبر تجاريةً بحسب الموضوع، لكنّ التّجمّع يُعتبر تجاريًا بحسب الموضوع، لكنّ التّجمّع يُعتبر تجاريًا بحسب الموضوع، وقد تقوم الشّركة على الاعتبار المالي كشركةٍ ذات المسؤولية المحدودة وشركة المساهمة والتّوصية بالأسهم، فالأهمّية تعود إلى الحصص المقدّمة من قِبل الشّريك الذي يكون مسؤولاً في حدود حصّته المُقدّمة، لكنّ التّجمّع يكون دائمًا مبنيًا على الاعتبار الشّخصيّ والمسؤولية فيه مسؤوليةٌ تضامنيةٌ غير محدودة.

ج– تمييز التّجمّع عن الجمعية:

تتّفق الجمعية مع التّجمّع في أنّ التّجمّع ذو الغاية الاقتصاديّة يشبه الجمعية من حيث أنّ كلاهما يتمتّع بالشّخصيّة المعنوية وبالأهلية القانونية وبالتّالي وجود كيانٍ قانونيٍّ مستقلٍّ عن الأشخاص المكوّنين له، كذلك في أنّ كلاهما لا يسعيان لتحقيق الرّبح الذي تتميّز به الشّركات، خاصّةً الشّركات التّجارية.

---

[1] أنظر: فراحتيه أكرم، أوروا هارون، المرجع السابق، ص 813.

[2] أنظر: فراحتيه أكرم، أوروا هارون، المرجع نفسه، ص 813.

في حين يختلفان من حيث الأشخاصُ المكوّنون له، حيث يتشكّل التّجمّع من الأشخاص المعنوية عكس الجمعية التي تتشكّل من الأشخاص الطّبيعية، وكذا من حيث النّظامُ القانونيّ الخاضع له، فتخضع الجمعية لقانون المنافسة أو قانون الجمعيات، أمّا التّجمّع فيخضع للقانون التّجاري، كذلك نجد التّجمّع لم يمنعه القانون من تحقيق الرّبح على عكس الجمعية التي لا تسعى لتحقيق الرّبح وممنوعة من ذلك قانونا[1].

ثانيا: الطّبيعة القانونيّة للتّجمّع ذي المنفعة الاقتصادية

تتحدّد الطّبيعة القانونيّة للتّجمّع من خلال خصائصه المميّزة له باعتباره شكلاً قانونيًا جديدًا أدرجه المشرّع الجزائريّ في الفصل الخامس المُعنون ب «التّجمّعات"من الكتاب الخامس المعنون ب «الشّركات التّجارية"، ومن خلال أحكام هذا الفصل تتّضح الطّبيعة القانونيّة على أنّه ذو طبيعةٍ عقديةٍ وأن نشاطه قد يكون إمّا تجاريًا أو مدنيا.

1-الطّابع العقدي للتّجمّع ذو الغاية الاقتصادية

لقد أكّد المشرّع الجزائري صراحةً على الطابع العقدي للتجمع ذي الغاية الاقتصادية في نصّ المادّة 1/797ق. ت والتي جاء فيها أنّه" يحدّد عقد التّجمّعات تنظيم التّجمع مع مراعاة أحكام هذا القانون ويتمّ إعداده كتابيا..." وكذا المادّة 789ق، ت التي جاء فيها "يجب أن ينصّ عقد التّجمّع..."، هذه الطّبيعة العقدية نتج عنها عدّة خصائص:

أنّ عقد التّجمّع يجب أن يكون مكتوبًا ويكون بين أشخاصٍ معنويّين فقط، بمعنى أنّ التّجمّع لا يمكن أن يكون شفهيًا وهو الحكم نفسه الذي تضمّنته المادّة L251-8 من القانون التّجاريّ الفرنسي[2]، كما أنّ المشرّع أكدّ على أنّ التّجمّع لا يكون إلاّ بين الأشخاص المعنويّين وفقًا لنصّ المادّة 796ق.ت، وهذا على العكس من المشرّع الفرنسيّ الذي أجاز التّجمّع بين الأشخاص الطّبيعيّين والمعنويّين حسب ما جاء في المادّة L251-1 من القانون التّجاريّ الفرنسي.

أنّ عقد التّجمّع ذو طابعٍ مرنٍ وشخصيّ: ويُقصد بالمرونة أنّ القواعدَ المنظّمة للتّجمّع هي قواعد مكمّلة، لأنّ المشرّع قد منح أعضاءَ التّجمّع حريّةً كبيرةً في وضع ما يناسبهم من بنود وشروط تكوين عقد التّجمّع دون قيد، وهذا بدوره يقودنا للطّابع الشّخصيّ

[1] أنظر: القانون رقم 12- 06 المؤرخ في 10 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، ج. ر. ج. ج عدد:62، 15 يناير 2012.

[2] réticule L251- أنظر: 8 «Le contracta de groupin d'intérêt économique de termineorganization du groupin sous réserve des dispositions du présent chapitre. Il Etable par script ».

الذي يعبّر عن الاعتبار الشّخصيّ الذي يقوم عليه التّجمّع على غرار شركات الأشخاص وبالتّحديد شركاتِ التّضامن وبالأخص في الأحكام المتعلّقة بالمسؤولية والتّسيير والإدارة[1].

على أنّه – وإن اعتبرنا التّجمّع عقدًا– فإنّه عقدٌ من نوعٍ خاصٍّ يختلف عن العقود الأخرى كونُ أعضائه تجمعهم مصلحةٌ مشتركةٌ وهي تسهيل وتحسين النّتائج الاقتصادية، عكس العقد أين تتعارض مصلحة أطرافه بحكم طبيعة العلاقة التّعاقدية التي تجمع بينهم، بالإضافة لوجود نية الانضمام للتّجمع التي لا نجدها في العقود المسمّاة أو العقود الأخرى، وكذا إمكانية تقديم الحصص وغيرها من النّقاط المميّزة بين العقود وعقد التّجمّع، هذا من جهة، ومن جهةٍ ثانيةٍ فإن التّجمّع لا يُعتبر عقدًا بصورةٍ نهائيةٍ ومطلقة، ذلك أنّه قد يكون للتّجمّع نوعٌ من النّظام وهذا الذي يظهر أولاً من ناحية السّير والتّنظيم فهو يخضع لقواعدَ تنظيميةٍ تسيّره، وكذلك توزيع السّلطات بين أعضائه وتحديد النّظام الدّاخلي له.

2– الطّابع المدني والتّجاريّ للتّجمّع

إنّ استقراء مختلف القواعد القانونيّة التي تنظّم التّجمّع يظهر لنا أنّ طبيعةَ عمله قد تكون تجاريةَ كما قد تكون مدنية.

أ– التّجمّع ذو الطّابع التّجاريّ

نظّم المشرّع التّجمّعاتِ في القانون التّجاريّ وأخضعها للقيد في السّجل التّجاريّ من خلال فرضه على التّجمّع التّسجيل في السّجل التّجاريّ من أجل إكتساب الشّخصيّة المعنوية، وهذا ما جاء في نصّ المادّة 799مكرر ق. ت "يتمتّع التّجمّع بالشّخصيّة المعنوية وبالأهلية التّامّة ابتداءً من تاريخ تسجيله في السّجل التّجاري...". وكذا فرض المسؤولية التّضامنية لأعضائه تجاه الغير[2] كلّ هذه المميّزات تضفي الصّفةَ التّجارية على أعمال التّجمّع.

ب– التّجمّع ذو الطّابع المدني

ومن جهةٍ أخرى نجد أنّ التّجمّع لا يكون هدفه تحقيق الرّبح واقتسامه، كما يمكن أن يؤسّس بدون رأسمالٍ ولا يمكن تمثيل حقوق أعضائه بواسطة سنداتٍ قابلةٍ للتّداول، بالإضافة إلى أنّه يمكن تحويل جمعيةٍ يكون موضوعها متناسبًا مع

[1] أنظر: المادّة 11 من المرسوم التشريعي 93-08 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع السابق، ص 56.
[2] أنظر: الموادّ 799مكرّر، 799مكرّر1، المعدلة بموجب المادة 11 من المرسوم التشريعي 93-08، المرجع السابق، ص 56.

هدف التّجمّع إلى تجمّعٍ دون أن يؤدّي ذلك إلى حلّ أو تأسيس شخصٍ معنويٍ جديد، وهذا يعزّز أنّ أعمالاً لتجمّعٍ يمكن أن تكون مدنية.

وبالتّالي، يظهر لنا أنّ قيد التّجمّع في السّجلّ التّجاريّ هدفه أن يكتسب الشّخصيّة المعنويةَ فقد لا يُكسبه الطّبيعةَ التّجارية فقط، بل إنّ طبيعته مرتبطةٌ بغرضه وطبيعة الأعمال التي يقوم بها، فقد يقوم بالأعمال المدنية، وبالتّالي يكون غرضه مدنيًا فتكون طبيعته مدنية، كما يمكنه القيام بالأعمال التّجارية ويمارسها على وجه الاعتياد فيكون غرضه تجاريًا وطبيعته القانونية تجارية[1].

الفرع الثّاني: إجراءات تأسيس التّجمّع

حتّى يتمّ تأسيس التّجمّع لا بدّ من توافر مجموعةٍ من الأركان والشّروط **(أولا)** إذا ما تخلّفت يترتّب عنها جزاءاتٌ مدنية **(ثانيا)**.

أولا: مقوّمات تأسيس التّجمّع

بإعتبار أن التجمع ذي الغاية الاقتصادية هو عقد، فإنه لا ينشأ إلا بتوافر مجموعةٍ من الأركان التي يجب أن تتوفر في جميع، ويشترط كذلك تواجد مجموعة من الشّروط التي فرضها القانون.

1- أركان التّجمّع

إنّ الطّبيعة العقدية للتّجمّع تجعل قيامه يتطلّب أركانَ موضوعيةً عامّة والتي تتطلّبها كلّ العقود**(أ)**، إضافةً إلى أركان موضوعية خاصّة تفرضها الطّبيعة الخاصّة للتّجمّع **(ب)**

أ- الأركان الموضوعية العامة للتجمع ذي الغاية الاقتصادية

والمقصود بها تلك الأركان التي تشترك فيها كلّ العقود، وهي الرّضا، المحلّ والسّبب، فالرّضا لا بدّ أن يكون موجودًا وخاليًا من العيوب، ويُقصد بوجود الرّضا اقتران الإيجاب مع القَبول، أي اقتران إيجاب بعض الأعضاء مع قبول البعض الآخر[2] بإرادتهما الحرّة، أي لا بدّ من توافُر الإرادة عند أطراف العقد وهو ما يُعرف في القواعد العامّة بمبدأ سلطان الإرادة. هذا من جهة، كما يجب أن يكون الرّضا خاليًا من العيوب: الغلط والإكراه والتّدليس[3] من جهةٍ ثانية، أمّا بالنّسبة للأهلية فهي خاضعةٌ للقواعد العامّة المتعلّقة

[1] أنظر: سعيد يوسف السّباتي، قانون أعمال الشّركات. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.، 2004، ص 306.
[2] أنظر: المادّة 59 من الأمر 75-58 المتضمن القانون المدني، المرجع السابق، ص 993.
[3] أنظر: الموادّ من 86 إلى 90 من الأمر 75- 58، المرجع نفسه، ص 994، 995.

بأهلية الشّخص المعنويّ[1]. أمّا المحلّ، فإنّه وفقًا للقواعد العامّة يجب أن يكون معيّنًا أو قابلاً للتّعيين وممكنًا غير مستحيل، وأيضًا مشروعًا بمعنى غير مخالفٍ للنّظام العامّ والآداب العامّة، وبالنّسبة للتّجمّع فإنّه وبالرّجوع إلى نصّ المادّة من المرسوم التّشريعيّ 93-08 نجده يهدف لتطبيق كلّ الوسائل الملائمة لتسهيل النّشاط الاقتصاديّ لأعضائه وتطوير وتحسين نتائج هذا النّشاط وأعضائه، كما سبق الذّكر، وحتّى يكون المحلّ معيّنًا لا بدّ أن يرتبط نشاط التّجمّع بالنّشاط الاقتصاديّ وأن يكون لصيقًا بموضوع أعضائه[2]، فنشاطه ما هو إلاّ امتدادٌ لنشاط أعضائه، وانعدام أحد هذه الشّروط يؤدّي إلى بطلان التّجمّع بطلانًا مطلقا.

وبالنّسبة للسّبب فإنّه أيضًا لا يخرج عن القواعد العامّة، أي يجب أن يكون مشروعًا وغير مخالفٍ للنّظام العامّ، فإن كان الأصل في التّجمّع هدفًا لتحسين النّتائج الاقتصاديّة لأعضاء التّجمّع والتّعاون والتّكامل الذي يقع بين الأشخاص المعنويّينَ للتّجمّع، أي أنّ هدفه يجب أن يكون تحسين النّشاط الاقتصاديّ وليس المنافسة غير المشروعة، لأنّ ذلك يكون مخالفًا للقانون وغير مشروعٍ وبالتّالي يُبطل عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة[3].

أ- الأركان الموضوعية الخاصّة للتّجمّع:

إضافةً للأركان الموضوعية العامّة لا بدّ من توافر أركانٍ موضوعيّةٍ خاصّة، تتطلّبها طبيعة التّجمّعات، والتي أدرجها المشرّع الجزائريّ في القانون التّجاريّ وشبّه تقريبًا تلك الأركانَ المتطلّبة في عقد الشّركة، مع بعض الاختلافاتِ الخاصّة في بعض أركانه لتتماشى مع خصوصيّة التّجمّع، وهذه الأركان هي:

- **تعدّد الأعضاء وطبيعتهم:** حيث نجد أنّ المشرّع الجزائريّ لم يحدّد حدًّا أقصى لعدد الشّركاء في التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية، وإنّما حدّد الحدّ الأدنى لعدد الشّركاء وهو شخصان فما فوق، كما اشترط أن يكون أعضاء التّجمّع أشخاصًا معنويّين لا طبيعيّين، وهذا كلّه حسب نصّ المادّة 796 من المرسوم التّشريعيّ93-08 التي تنصّ على ما يلي: " يجوز لشخصين معنويّين أو أكثر أن يؤسّسا فيما بينهما كتابيا، ولفترة محدودةٍ تجمّعا ...".

---

[1] أنظر: الموادّ 50 و51 من الأمر 75- 58، المرجع نفسه، ص 992.

[2] Francis Lefebvre. Memento droit des affaires (societiescommercials). Edition Francis Lefebvre. France.2003. P1330

[3] أنظر: أكريت تسعديت، المرجع السابق، ص 51.

يُفهم من الفقرة الأولى من نصّ المادّة أعلاه نقطتان، الأولى أنّ تأسيس التّجمّع يجب أن يتضمّن وجودَ عُضوين على الأقلّ وإلاّ فإنّ ركن التّعدّد لا يتحقّق وبالتّالي لا يتأسّس التّجمّع، فركن التّعدّد حسب نصّ المادّة 796 هو ركنٌ جوهريٌّ في تأسيس التّجمّع، والنّقطة الثّانية أنّ المشرّعَ الجزائريَّ اشترط أن يكون أعضاء التّجمّع أشخاصًا معنويّينَ لا طبيعيّين، أي أنّ من له الحقّ في تكوين تجمّعٍ اقتصاديٍّ هم الأشخاص المعنويّيون فقط، وهذا خلافًا للمشرّع الفرنسيّ الذي أعطى الحقَّ في تشكيل التّجمّعات الاقتصاديّة للأشخاص المعنويّين والطّبيعيّين على حدٍّ سواء[1]، وهو يعبّر في الوقت ذاته عن الخصوصيّة التي يمتاز بها هذا الرّكن عنه في الشّركات.

-**نية التّعاون:** وهذا الرّكن يعبّر هو الآخر عن خصوصية التّجمّع بالنّسبة للشّركات، فإذا كانت الشّركات المدنية أو التّجارية تتميّز بنية المشاركة فإنّ نية التّعاون هي التي تميّز التّجمّعاتِ فأعضاء التّجمّع يتعاونون باستعمال كلّ الطّرق والوسائل الملائمة لتطوير النّشاط الاقتصاديّ وتحسين نتائج هذا النّشاط، وهذا ما يُفهم من العبارة المذكورة في نصّ المادّة 796 ق.ت "أن يؤسّسوا فيما بينهم"، ويبدو الفرق بين المشاركة والتّعاون من أنّ أعضاء التّجمّع لا يشتركون لا في تكوين رأسماله بتقديمهم الحصص ولا في اقتسام الأرباح، ذلك أنّ التّجمّع قد يُؤسّس دون رأسمالٍ وفقًا للمادّة 1/699 ق م.

-**تقديم الحصّة وتكوين رأس مالِ التّجمّع**

إذا كانت هذه الحصص عنصرًا أساسيًا في تكوين الشّركة، فإنّها ليست كذلك في تكوين التّجمّع، حيث أنّ المشرّع الجزائريَّ في المادّة 1/699 ق.ت على غرار المشرّع الفرنسيّ قد جعل منها ركنًا اختياريًا في تأسيسه، بحيث نصّ على أنّ التّجمّع ذا المنفعة الاقتصاديّة يمكن أن يُؤسّس دون رأسمال، ولعلّ السّبب في هذه الحرّية يرجع لرغبة المشرّع في تشجيع الأشخاص المعنويّين الاقتصاديّة على الإقبال على مثل هذه التّجمّعات نظرًا لما تحقّقه من منافعَ على الحياة الاقتصادية، كما يمكن أن يتّفق أعضاء التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة على تأسيسه برأس مالٍ ويكون ذلك في العقد التّأسيسي من خلال تقديم حصصٍ نقديةٍ لتحسين خزينة التّجمّع أو عينيةٍ من أجل تقويته ماديّا، وسواءٌ كانت هذه الحصص مقدّمةً على سبيل الانتفاع أو التّمليك[2]، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى انّ الحصص التي يقدّمها أعضاء التّجمّع حالَ اتّفاقهم على تأسيس التّجمّع برأس مالٍ هي ذات

[1] أنظر: إيمان رتيبة شويطر، المرجع السابق، ص 78.
[2] أنظر: إيمان رتيبة شويطر، المرجع نفسه، ص51.

طابعٍ شخصيّ، بمعنى أنّه لا يمكن التّنازل عليها من حساب شخصٍ إلى شخصٍ آخر، أو تمثيل حقوق أعضائه بواسطة سنداتٍ قابلةٍ للتّداول، وإذا وُجد شرطٌ بخلاف ذلك يُعتبر كأن لم يكن وهذا ما نصّت عليه المادّة 799 ق.ت.

- اقتسام الأرباح وتحمّل الخسائر:

فحسب الفقرة الثّانية من نصّ المادّة 799 ق.ت فإنّ التّجمّع لا يؤدّي من تلقاء نفسه إلى تحقيق الفوائد والأرباح واقتسامها وهذه خصوصيّةٌ أخرى تميّزه عن الشّركات التي تهدف للمضاربة والسّعي وراء تحقيق الرّبح، إلاّ انّه قد يتصوّر أن يحقق التّجمّع أرباحًا بصفةٍ عرَضيةٍ فهنا تُقسّم الأرباح فورًا على الأعضاء وفق مقتضيات العقد أو بالتّساوي في حالة سكوته، وقد يُتّفق على تذخيرها من أجل تحسين سير التّجمّع [1] فالتّجمّع ليس موضوعه تحقيق الرّبح واقتسامه، وإنّما هدفه تسهيل النّشاط الاقتصاديّ لأعضائه وتطويره والتّحسين من نتائجه، وعليه فإذا كان هدف التّجمّع تحقيق الرّبح فإنّه يخرج عن موضوع التّجمّع القانونيّ، وبالتّالي موضوع التّجمّع غير المشروع.

2-شروط التّجمّع إنشاء التجمع ذي الغاية الاقتصادية

والمقصود هنا تحديدًا الشّروط الشّكلية التي اشترطها المشرّع لتشكيل التّجمّع باعتبار أنّ التّجمّع من العقود الشّكلية، بحيث يشترط المشرّع لقيامها إفراغها في شكلٍ قانونيّ، فهو ليس من العقود الرّضائية، وهذه الشّروط تتمثّل في الكتابة **(أ)** والشّهر **(ب)**.

أ- كتابة عقد التجمع ذي الغاية الاقتصادية

نصّت المادّتان 796 و797 على ضرورة كتابة عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة وإفراغه في قالبٍ شكليٍ معيّنٍ حتّى ينعقد مثله مثل الشّركات التّجارية، فالكتابة تعدّ ركنًا أساسيًا في التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة، وهذا راجعٌ لقيمة التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة والعمل الذي يقدّمه أعضاء التّجمّع والنّتائج المترتّبة عن هذا العقد، فهو يدفع بظهور شخصٍ معنويٍّ جديدٍ مستقلٍّ عن الأشخاص الذين ساهموا في إنشائه، ويكون هذا العقد المكتوب بمثابة القانون الأساسيّ الذي يتمّ الرّجوع إليه كلّ مرّة ويمكن كذلك لغير المتعامل مع هذا الشّخص المعنويّ الجديد الاطّلاع عليه قبل إبرام أيّ تصرّف، فهو فيما بعد يصبح وسيلةَ إثباتٍ بعدما كان وسيلةً للانعقاد[2].

---

[1] أنظر: إيمان رتيبة شويطر، المرجع السابق، ص 51.

[2] أنظر: أكرم فراحتيه، هارون أوروان، المرجع السابق، ص 821.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ المشرّع الجزائريّ لم ينصّ صراحةً على نوع الكتابة، ويبدو من خلال الموادّ المنظّمة للتّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة أنّه لم ينصَّ على الكتابة الرّسمية، وإنّما ترك المجالَ واسعًا ليشمل الكتابة الرّسميةَ والعُرفيّة، تاركًا المجال لإرادة الأطراف المكوّنة للتّجمّع بتحديد نوع الكتابة. هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فالتّجمّع لا يشترط تحريره أمام موثّق، إلاّ أنّه منطقيًا من المُستحسن إفراغ عقد التّجمّع في قالبٍ رسميٍ قياسًا على أحكام المادّة 545 ق م والتي تقضي بضرورة إثبات الشّركة في عقدٍ رسمي، وإلاّ كانت باطلة. فإذا كانت الشّركة تشترط الرّسميةَ والتي قد تكون أحد أعضاء التّجمع، فمن غير المنطقّي ألاّ تشترط الرّسميةَ في عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة، ومادام عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة يُشهر فإنّه من المُستحسن أن يكون مكتوبًا بشكلٍ رسمي.

كما أنّ هذا العقدَ المكتوبَ يتضمّن مجموعةً من البيانات التي قد تكون إجباريةً نصَّ عليها المشرّع، كما قد تكون اختياريةً يتّفق عليها الأطراف.

والبيانات الإجبارية، والتي جاءت في القانون التّجاريّ، وفي المرسوم التّنفيذيّ رقم 95-438[1]، وتتمثّل في:

– **تسمية التّجمّع:** وهي التي يختارها الأعضاء بكلّ حرّية، ويجب أن تكون متبوعةً بعبارة " تجمّعٌ ذو منفعةٍ اقتصاديةٍ أو الرّمز (GIE) وذلك لتمكين الغير من معرفة شكل الشّخص المعنويّ الذي يتعاملون معه وطبيعته القانونيّة.

– **اسم الشّركة أو موضوعها والشّكل القانونيّ وعنوان المقرّ أو المركز الرّئيسي لها ورقم قيدهم في السّجلّ:** فلا بدّ أن يتضمّن العقد البياناتِ الخاصّة لكلّ الأعضاء، سواءٌ كانوا أشخاصًا طبيعيّين أو معنويّين، تجّارًا أم غير تجّار، مقدّمين لحصصٍ ماليةٍ أو عينية...، عنوانه التّجاري محلّه

– **مدّة التّجمّع:** بحيث يشترط المشرّع أن يؤسّس التّجمّع لمدّةٍ محدّدةٍ تتماشى مع الهدف الذي يرغب في تحقيقه، وإذا لم يكن هذا الأجل كافٍ أمكن تمديده بقرارٍ من جمعية الأعضاء.

[1] أنظر: مرسومٌ تنفيذيٌ رقم 95- 483 المؤرّخ في: 11 ديسمبر 1995م، المُتضمّن تطبيق أحكام القانون التّجاريّ المُتعلّقة بشركات المساهمة والتّجمّعات ، ج. ر. ج. ج عدد: 77، 17 ديسمبر 1995، ص3.

– **موضوع التّجمّع:** بحيث يجب على الأعضاء تحديد موضوع تجمّعهم في العقد الذي يربطهم والذي لا بدّ أن يتماشى مع الهدف المُراد تحقيقه من وراء هذا التّجمّع

– **عنوان مقرّ التّجمّع:** وذلك باعتبار أنّ التّجمّع شخصٌ معنويٌ وأنّ نشاطه كنشاط الشّركة وجب أن يكون مُحدّدا، والمقرّ بالنّسبة له كالموطن بالنّسبة للشّخص الطّبيعي، فإنّ الأجهزة العاملة لحساب التّجمّع لا يمكن أن تتواجد بمكانٍ آخر غير هذا المقرّ.

أمّا البيانات الاختيارية فهي متروكةٌ للأطراف، فعادةً ما يتّفق أعضاء التّجمّع على إضافة بعض الشّروط في القيد وذلك لضمان حسن سير التّجمّع.

ب– شهر عقد التجمع ذي الغاية الاقتصادية

ونقصد به القيدَ في السّجل التّجاري والنّشر، أمّا القيد فقد أكّدت عليه المادّة 40 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 95–483، بحيث لا بدّ من تسجيل عقد التّجمّع في المركز الوطني للسّجل التّجاريّ، وبالرّجوع إلى القانون رقم: 04–08 المتعلّق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية نجده يقصد بالتّسجيل في السّجلّ التّجاريّ كلّ قيدٍ أو تعديلٍ أو شطب[1]، فالتّسجيل هنا يُقصد به طلب القيد في السّجل التّجاريّ، أمّا فيما يخصّ الوثائقَ التي تُودَع لدى المركز الوطني للسّجلّ التّجاريّ فقد نصّت عليها المادّة 41 من المرسوم التّنفيذيّ السّابق الذّكر، وهي:

– نسختان من عقد التّجمّع

– نسختان من عقود تعيين المسيرين، والأشخاص المكلفين بمراقبة التسيير و الأشخاص المكلّفين بمراقبة الحسابات عند الاقتضاء. تُودع هذه الوثائق وقتَ طلب التّسجيل كأقصى أجلٍ وذلك لتصنّف في ملحق السّجلّ التّجاري أمّا فيما يخصّ العقودَ أو المداولاتِ أو القراراتِ التي تُعدّل عقد التجمّع أو الوثائق المُلحقة به، أو العقود والوثائق التي تُودع فيما بعد، تُسلّم للمركز الوطنيّ للسّجلّ التّجاريّ بُغيةَ تصنيفها في المُلحق، ويجب أن يتمّ هذا الإيداع في أجل شهرٍ واحدٍ ابتداءً من تاريخ هذه العقود أو المداولات أو القراراتِ الخاضعة لها. وهكذا تتمّ عملية تسجيل التّجمّع في المركز الوطنيّ للسّجلّ التّجاريّ ومنه يصبح التّجمّع متمتّعًا بالشّخصية المعنوية وبالأهلية التّامّة لممارسة نشاطاتِه، حيث يصبح له ممثّلٌ قانونيٌّ وذمّةٌ ماليةٌ مستقلّة، وهذا ما يُعرف بآثار اكتساب الشّخصيّة المعنوية.

[1] أنظر: المادّة 5 من القانون 08- 04 المُؤرّخ في27 جمادي الثانية 1425، الموافق، 14 غشت، 2004، المُتعلّق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج. ر. ج.ج عدد: 52، 18أوت 2004، ص 5.

ج- نشر عقد التجمع ذي الغاية الاقتصادية

نشر عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية يكون في النّشرة الرّسمية للإعلانات القانونية كوسيلةٍ إعلاميةٍ للغير حتّى يكون له وجودٌ قانونيٌ ويمكن لأعضائه الاحتجاج به تجاهَ الغير، ونصّ المشرّع الجزائريّ على هذا الإجراء بموجب نصّ المادّة 797 من القانون التّجاريّ، التي أحالت مسألة النشر للمرسوم التّنفيذيّ رقم: 95-438 الذي بيّنت موادّه كيفيةِ النّشر.

ثانيا: جزاء تخلّف أركان عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية

رغم أنّ المشرّع الجزائريَّ جعل معظمَ قواعد تنظيم التّجمّع قواعدَ مكمّلة، بحيث ترك المجال واسعًا في تنظيمه لإرادة أعضائه، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ عدم احترام القواعد المنظّمة للتّجمّعات يظلّ دون جزاءٍ قانوني، بل يترتّب عليه البطلان كجزاءٍ مدنيٍ يختلف هذا البطلان حسب الرّكن المتخلّف، فقد يكون بطلانًا مُطلقًا وهو البطلان الذي يجعل العقد كأن لم يكن (01) أو نسبيًا وهو البطلان الذي يكون العقد فيه قابلا للبطلان (02) أو حتّى يكون بطلانا خاصّا (03).

1-البطلان المُطلق:

يُقصد بالبطلان المُطلق انعدام العقد وزوال أثره، بحيث يرجع الأطراف إلى الحالة الأولى التي كانوا عليها قبل التّعاقد ــ كما أنّه يحقّ لكلّ ذي مصلحةٍ التّمسكُ به، سواءٌ كان من الغير أو من الأعضاء، ويجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولا يزول هذا النّوع من البطلان بالإجازة[1]، وتسقط الدّعوى وتتقادم بمضيّ 15 سنةً من وقت إبرام العقد[2]، كما أنّ العقد الباطل لا يتقادم بطلانه، لأنّه لم ينعقد فضلاً عن أنّه مخالفٌ للنّظام العامّ أو الآداب العامّة، فهو غير موجودٍ قانونًا ممّا يجعله في حكم المعدوم، بحيث لا ينتج أيّ آثارٍ قانونيةٍ وللمحكمة أن تقرّر البطلانَ المطلقَ وأن تحكم به من تلقاء نفسها دون أن يطلب ذلك من له مصلحةٌ في ذلك[3]، ويتحقّق البُطلان المُطلق في التّجمّع في الحالاتِ الآتية:

---

[1] تُعرّف الاجازة بأنّها "عملٌ قانونيٌ تتمّ بالإرادة المنفردة للمتعاقد الذي تقرّر الإبطال لمصلحته لإزالة العيب الذي كان يهدّد صحّة العقد، سواءٌ تمّ ذلك بصورةٍ صريحةٍ أو ضمنية، ويُشترط فيها أن يكون العقد قابلًا للإبطال وعلم المتعاقد بهذه القابلية وزوال العيب المُبطل للعقد"، انظر: محمّد السّعيد جعفور، إجازة العقد القابل للإبطال في القانون المدني، رسالة ماجيستر، الجزائر، 1986، ص 90.

[2] أنظر: المادّة 102 من الأمر 75- 58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المرجع السابق، التي تنصّ على ما يأتي: " تسقط دعوى البطلان بمضي 15 سنةً من وقت إبرام العقد"

[3] أنظر: علي سليمان، النّظريّة العامّة للالتزام، مصادر الالتزام في القانون المدنيّ الجزائريّ، الطّبعة السّادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص 77.

– في حال انعدام التّراضي لعدم تطابق الإرادتين، أو لعدم استيفاء الإرادة للعناصر الجوهرية (إرادةٌ غير كاملة) وكذا في حال عدم مشروعية المحلّ والسّبب، فإذا كان محلّ التّجمّع أو كان سببه غير مشروعٍ أي مخالفًا للنّظام العامّ والآداب العامّة، كان التّجمّع باطلا، كذلك الحال في حالة انعدام المحلّ أي إذا كان أعضاء التّجمّع ذي المنفعة الاقتصاديّة لا يمارسون أصلاً نشاطًا اقتصاديا [1].

– في حال الإخلال بالأركان الموضوعية الخاصّة، والمقصود هنا في حال انعدام تعدّد الأعضاء وانتفاء نية التّعاون، ففي الحالة الأولى وحسب المادّة 796 ق.ت: فإذا كان المشرّع لم يحدّد حدًّا أقصى لتأسيس عقد التّجمّع، فإنّه اشترط لقيامه اجتماع عضوين على الأقلّ، فإذا تخلّف أحدٌ انعدم التّجمّع ويصبح العقد باطلاً بطلانًا مطلقا، أمّا في حالة انتفاء نية التّعاون وباعتباره ركنًا نفسيًا مفترضًا يعبّر عن حالةٍ إراديةٍ تدلّ على رغبة كلّ عضوٍ في إنشاء شخصٍ معنويّ، وبالتّالي هذه النّية ضروريّةٌ لتأسيس التّجمّع وسيره يكون العقد منعدمًا لفقدانه هذا الرّكن.

02- البطلان النّسبي:

البُطلان النسبيّ هو البُطلان الذي لا يجوز التّمسّك به إلاّ من قِبل الشّخص الذي تقرّر البطلان لمصلحته ولا يمكن أن تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها، كما أنّه لا يزول بالإجازة الصّريحة أو الضّمنية، وبمعنًى آخر: يكون العقد باطلاً بطلانًا نسبيا أو قابلاً للإبطال إذا كان رضاء المتعاقد مشُوبًا بعيبٍ من عيوب الرّضاء: كالغلط، و التّدليس، والإكراه أو كان ناقص الأهلية، وعلى عكس البطلان المُطلق فإنّ البُطلان النّسبيّ تلحقه الإجازة ويسقط بالتّقادم، فالعقد ينعقد صحيحًا ما لم يطعن في صحّته المتعاقد الذي كان رضاه مَعيبا[2]، والشّيء نفسه بالنّسبة لعقد التّجمّع، فإنّ البُطلان النّسبيَّ يتحقّق في حالة ما إذا شاب أحد الأعضاء عيبٌ من عيوب الرّضا التي نصّ عليها القانون المدنيّ في المواد من 81 إلى 91، وهي الغلط والإكراه والتّدليس، كونُ التّجمّع قائمًا على الاعتبار الشّخصيّ كشركة التّضامن، فإنّ حُكم البُطلان يمتدّ أثره إلى جميع الأعضاء، ممّا قد يؤدّي إلى انحلال التّجمّع ما لم ينصّ عقده التّأسيسيّ على خلاف ذلك.

---

[1] Yves Guyon et Georges Choureau. Opacity. P P 86,87

[2] أنظر: محمّد صبري السّعدي، الواضح في القانون المدني، النّظريّة العامّة للالتزامات، مصادر الالتزام العقد والإرادة المنفردة، دراسةٌ مقارنةٌ في القوانين العربيّة، دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2009م، ص 248.

03- البُطلان الخاصّ:

وسُمّي بالبطلان الخاصّ لأنّه ذو طبيعةٍ خاصّة، فلا هو بطلانٌ مُطلق لأنّ المحكمةَ لا تستطيع أن تقضي به من تلقاء نفسها، ولا هو بالبطلان النّسبيّ لأنّ التّمسّك به جائزٌ لكلّ ذي مصلحة، كما أنّه يمكن تصحيحيه، وبالنّسبة للتّجمّع فإنّه يتحقّق في حال عدم توفّر الشّروط الشّكلية:

حالة عدم توفّر الكتابة أو الشّهر، بحيث يجوز للغير التّمسّك بالبطلان لعدم الكتابة أو الشّهر طالما أنّ المحكمة لا يمكنها أن تقضي بالبطلان من تلقاء نفسها، كما يجوز للغير الذي له مصلحةٌ أن يتمسّك بإبقاء الشّركة حمايةً للثّقة والائتمان والعمل على إثباتها بكافّة وسائل الإثبات.

وتسري على التّجمّع الأحكام المتعلّقة بالشّركات التّجارية، فيجوز تصحيح البطلان بكتابة عقد التّجمّع أو شهره، ويزول البطلان عندها إذا تمّ الإجراء قبل الحكم بالبطلان ولو في يوم النّظر في الدّعوى ووجب على القاضي الحكم بانقضاء الدّعوى لزوال سببها[1]، كما أنّ المحكمة لا تنظر في الدّعوى قبل مدّة شهرين ابتداءً من تاريخ طلب افتتاح الدّعوى.[2]

[1] أنظر: المّادة 735 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري، المرجع السابق، ص 1373.
[2] أنظر: المادّة 736 من الأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري، المرجع نفسه، ص 1373.

المبحث الثّاني: التّركيز الاقتصاديّ دون إنشاء شخصٍ معنويّ

يتحقّق التّركيز الاقتصاديّ بتكتّل مجموعةٍ من الوحدات الاقتصاديّة الرّاغبة في تحقيق أهدافٍ مشتركة، مثل القدرة على المنافسة من أجل البقاء في السّوق، هذا التّكتّل يترتب عليه إنشاء كيانٍ قانونيٍّ جديدٍ نتيجةَ تكتّل هذه الوحدات كما سبق أن رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، وقد لا يترتب عليه ظهور شخص معنوي جديد حيث تبقى تلك الوحدات محتفظة بشخصيها القانونية، ويشكل مجمع الشركات النموذج الأمثل لهدا الشكل من أشكال التركيز الاقتصادي **(المطلب الأول)**، كما تعتبر المؤسسة المشتركة كذلك شكلا من أشكال التركيز الاقتصادي الذي تبقى فيها الوحدات المكونة لها محتفظة بشخصيتها القانونية**(المطلب الثّاني)**، وسوف تتمّ دراسة شكلين من أشكال التّركيز الاقتصاديّ وفقًا للقواعد العامّة المنظّمة لهما.

المطلب الأول: مجمّع الشّركات

يُمثّل مجمّع الشّركاتِ أحد آلياتِ التّركيز الاقتصاديّ، فهو وسيلةٌ قانونيةٌ للعولمة سواءٌ في جانبها الاقتصاديّ أو القانوني[1]، فمجمّع الشّركات من النّاحية القانونية يمثّل إحدى الوسائل البسيطة لاتّحاد رؤوس الأموال وذلك من خلال توحيد القرارات الدّاخلية للوحدات المكوّنة للمجمّع والسّيطرة على قرارات مجلس إدارة الشّركات التّابعة لها وجعلها تتلاءم والسّياسةَ العامّةَ للمجمّع كما أنّ لجوء الشّركاتِ للعمل في إطار المجمّع هو بقاؤها محافظةً على شخصيّتها المعنوية، لأنّ عضوية الشّركة في المجمّع لا تؤدّي إلى زوال شخصيّتها المعنوية ولا الإنقاص من استقلاليتها القانونية[2]، أمّا من النّاحية الاقتصادية فتجدر الإشارة إلى أنّ مجمّعَ الشّركاتِ يحقّق الوحدةَ القائمة بين الشّركاتِ المُرتبطة نموًّا اقتصاديّا طويل المدى، والزّيادة في حجم المشروعات وتطوير التّخصّص ووفرة الإنتاج، فضلاً عن أنّه يوفّر الدّعمَ الماليَ للشّركات المرتبطة مع بعضها في إطار المجمّع[3]، لذلك و أمام هذه الأهمية وجب التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمجمّع الشّركات **(الفرع الأول)**، وتلك البنية الدّاخلية المكوّنة له **(الفرع الثّاني)**.

---

[1] أنظر: رسول شاكر محمود البياتي، النّظام القانونيّ للشّركة القابضة، رسالة ماجستير، كلّية القانون، جامعة بابل، العراق، 2004م، ص 14.

[2] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات،المرجع السابق، ص 54، 55.

[3] أنظر: فاطمة رزق مصطفى، النّظام القانونيّ لتجمّع الشّركات، دار الجامعة الجديدة للنّشر، 2020، ص 371.

الفرع الأول: مفهوم مجمّع الشّركات

يُعدّ مجمّع الشّركات ظاهرةً اقتصاديةً حديثةً صارت محلّ اهتمام مختلف الدّارسين، لذلك أضحى التّطرّق لجانبها المفاهيمي أمرًا مهمّا، نظرًا للمميّزات التي يمتاز بها خاصّةً من حيث العلاقة التي تربط الوحداتِ المكوّنة له **(أولا)**، وكذا الأسُس القانونيّة التي يقوم عليها هذا المجمّع **(ثانيا)**.

أولا: تعريف مجمّع الشّركات

بالرّجوع إلى تعريف مجمّع الشّركات نجد أنّ معظمَ التّشريعات المقارنة تختلف في تعاطيها مع ظاهرة المجمّع، فبينما ذهب البعض منها إلى التّدخّل من أجل وضع قواعدَ قانونية تفصيلية تحكم هذه الظّاهرة، اتّجه البعض الآخر إلى الاكتفاء بتبيان معالمها وإعطائها مواصفاتِها، كما تجاهلتها بعض التّشريعات تماما، وهذا ما أتاح المجال للفقهاء من أجل وضع تعريفٍ للمجمّع. وبالرّجوع إلى التّشريع الجزائريّ، فإنّه لم يضع قانونًا خاصًّا يحكم مجمّع الشّركاتِ بصورةٍ تفصيليّةٍ وإنّما نجد العديد من القواعد القانونيّة المستقلّة الموزّعة في مختلف فروع القانون التي يمكن أن نطبّقها على المُجمّع[1]، فالقانون التّجاريّ الجزائريّ لم يعط تعريفًا واضحًا لمُجمّع الشّركات، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ باعتبار أنّ المشرّع قليلاً ما يتطرّق للتّعاريف، لذلك اكتفى بتبيان الأسس التي يقوم عليها، إمّا من خلال نسبة المساهمة وإمّا من خلال مفهوم الرّقابة، فالاستقلال القانونيّ لشركاتِ المجمّع، بالإضافة إلى خضوع هذه الشّركات للرّقابة[2]. علاوةً على القانون التّجاريّ تطرّق القانون الجبائي لتعريف المجمّع من خلال نصّ المادّة 38 من قانون المالية لسنة: 2022 المُعدّلة لأحكام المادّة 138 مكرّر من قانون الضّرائب المباشرة والرّسوم المماثلة، والتي حرّرت كما يلي: " يُقصد بمجمّع الشّركات: كلّ كيانٍ اقتصاديٍّ مكوّنٍ من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلّةٍ قانونا، تُدعى إحداها "الشّركة الأمّ، " والتي تحكم الشّركات الأخرى المُسمّاة "الشّركات الأعضاء" تحت تبعيتها لامتلاكها المباشر لنسبة: 90% أو أكثرَ من رأسمال الشّركة، والتي لا يكون رأسمالها مُمتلكًا كلّيًا أو جزئيًا من طرف هذه الشّركات أو بنسبة: 90% أو أكثرَ من طرف شركةٍ أخرى يمكنها أخذ طابع الشّركة الأمّ.

---

[1] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشّركات، مجلّة صوت القانون، جامعة خميس مليانة،الجزائر، العدد: 04، 2015، ص 141.

[2] أنظر: الموادّ 729 و 731 المعدلة بموجب المادة 17 من الأمر رقم: 96- 27 المؤرخ في 28 رجب 1417، الموافق 09 ديسمبر1996، يعدل ويتمم القانون التجاري، ج. ر. ج. ج عدد 77، 11 ديسمبر 1996، ص 06.

يجب أن تكون العلاقات بين الشّركاتِ الأعضاء في المجمّع في المفهوم الجبائي مُسيّرةً أساسًا وفق أحكام القانون التّجاريّ"[1].

ما يمكن ملاحظته في التّعريف التّشريعيّ لمجمّع الشّركاتِ أنّ مفهومَ الشّركاتِ التّابعة الوارد في القانون التّجاريّ يختلف عن مفهوم الشّركات التّابعة في القانون الجبائي، فإذا كان القانون الأول يجعل من المُجمّع والشّركات التّابعة له عبارةً عن تكتّل شركتين أو أكثر مهما كان شكلها القانونيّ وخضوعها لرقابة الشّركة القابضة عن طريق تملّك هذه الأخيرة لنسبة من رأسمالها ولو بشكلٍ مباشر، فإنّ مفهومَ المُجمّع أو الشّركة التّابعة يختلف في القانون الجبائي، حيث يُقصد به تجمّع شركتين أو أكثرَ تُسمّى الأولى: الشّركة الأمّ وهي بالضّرورة شركةٌ ذات أسهمٍ تخضع باقي الشّركات الأخرى لرقابتها بامتلاكها مباشرة 90% من رأسمالها، والتي فرض عليها القانون أن تكون هي الأخرى شركات ذات أسهم[2]، فالقانون التّجاريّ لم يشترط نوعًا معيّنًا من الشّركات في حينٍ أنّ القانون الجبائي حصر شكل الشّركاتِ في شركة المساهمة فقط، كما حدّد نسبة امتلاك الشّركة القابضة 90% من رأسمال الشّركة التّابعة امتلاكًا مباشرا، وهذا ما لم يحدّده القانون التّجاريّ[3].

بالرّجوع إلى التّشريعات المقارنة نجد أنّ معظم الدّول لم تضع تنظيمًا قانونيًا خاصًّا لمجمّع الشّركات كالمشرّع الفرنسيّ الذي رخّص الاستجابةَ للعديد من المشروعات القانونية المُقدّمة للبرلمان والحكومة الفرنسيّة بوضع قانونٍ خاصٍّ ومستقلٍّ لمجمّع الشّركات، حيث أنّ أوّل المشروعاتِ تلك الصّادرة عن حكومة Vichy في 04 مارس 1943م، وعلى الرّغم من عدم قبول المشرّع الفرنسيّ المطالبَ والمشاريعَ القانونيّةَ المُقدّمة له، إلاّ أنّه لم يتجاهل تلك الظّاهرة تماما، حيث نصّ على ضرورة ترجمة الوحدة الاقتصاديّة القائمة بين الشّركة المُهيمنة والشّركة الخاضعة للسّيطرة إلى نصوصَ قانونية، فقام بوضع مجموعةٍ من القواعد القانونيّة المتناثرة في العديد من فروع القانون[4].

---

[1] أنظر: المادّة 38، القانون رقم: 21- 16 المؤرّخ: في 25 جمادى الأول عام: 1443 الموافق 30 ديسمبر 2021م المتضمّن قانون المالية لسنة: 2022، ج ر ج ج، عدد: 100، 30 ديسمبر 2021م، ص 17.

[2] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشّركات، المرجع السابق، ص 149.

[3] أنظر: رابح بن زارع، شروط تطبيق النّظام الجبائي لمجمّع الشّركات في التّشريع الجزائريّ، مجلّة التّواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة عنابة، الجزائر، العدد: 38، جوان 2014، ص 256.

[4] أنظر: فاطمة رزق مصطفى، المرجع السابق، ص 30، 31.

في ظلّ الاختلاف التّشريعيّ في معالجة ظاهرة مجمّع الشّركات وعدم وجود قانونٍ محدّدٍ وواضحٍ ينظّم هذه الظّاهرة، وذلك لأنّها أقرب للواقع الاقتصاديّ أكثر منه القانونيّ، فقد انعكس على الفقه الذي حاول بدوره تعريف ظاهرة مجمّع الشّركات بالرغم من صعوبة ضبطها في تعريفٍ دقيقٍ وشامل، فقد عرّفها البعض بأنّها: " مجموعة الشّركات، قد تختلف عن بعضها البعض من حيث الغرض غير أنّها تتميّز بميزة التّكامل، بحيث تشكّل الشّركة القابضة مع شركاتِها التّابعة مشروعًا اقتصاديًّا كبيرًا ترعاه الشّركة القابضة"[1].

فهذا التّعريف قد ركّز وأبرز صفة الكيان والوحدة الاقتصاديّة التي تشكّلها شركات المجمّع. وركّز البعض الآخر على إبراز المقوّمات الدّاخلية للمُجمّع وعلى الخصوص عنصري الرّقابة والسّيطرة الممارسين من طرف الشّركة القابضة على الشّركات التّابعة، فالمُجمّع حسبهم هو: " خضوع مجموعةٍ من الشّركات تمارس نشاطًا اقتصاديًّا متطابقا، متكاملاً أو متشابهًا لإدارةٍ اقتصاديةٍ موحّدةٍ ورقابةٍ على ذممها المالية بواسطة إحدى الشّركات تأتي على رأس المجمّع وتُسمّى عادةً بالشّركة القابضة التي تباشر سيطرتها على الشّركات التّابعة للمجمّع نفسه، من خلال السّيطرة على ملكية أسهم هذه الشّركات"[2].

انطلاقًا ممّا سبق يمكن تعريف المجمّع على أنّه: " عبارةٌ عن وحدةٍ اقتصاديّةٍ مكوّنةٍ من شركتين أو أكثر، تُدعى إحدى هذه الشّركات بالشّركة القابضة، بينما يُطلق على باقي الشّركات تسمية الشّركة التّابعة، بحيث تكون كلّ شركةٍ من هذه الشّركاتِ مستقلّةً قانونًا عن الأخرى، غير أنّها تشكّل فيما بينها وحدةً اقتصاديةً واحدةً وذلك عن طريق علاقة التّبعية التي تفرضها الشّركة القابضة على الشّركات التّابعة باستعمال أساليبَ مستمّدةً من قانون الشّركات والتي يكون مصدرها الأساسيّ مساهمة الشّركة القابضة في رأسمال الشّركات التّابعة، سواءٌ بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، إذ يمكّنها ذلك من فرض رقابتها على هذه الشّركات بحكم القانون أو الواقع أو الاتّفاق"[3].

---

[1] أنظر: معتصم حسن أحمد الغوشة، مدى استقلال الشّركة التّابعة عن الشّركة القابضة: دراسةٌ مقارنةٌ بين القانونين الأردني والانجليزي، رسالة دكتوراه في القانون الخاصّ، كلّية الدّراسات القانونيّة العليا، جامعة عمان العربية، الأردن، 2007، ص 10.

[2] أنظر: محمود سمير الشّرقاوي، المشروع متعدّد القوميات والشّركة القابضة كوسيلةٍ لقيامه، مجلّة مصر المعاصرة، مجلّد: 06، العدد: 162، القاهرة 1975، ص 143.

[3] أنظر: هارون أوروان، الإطار القانونيّ لمجمّع الشّركات، المرجع السابق، ص 80.

ثانيا: العناصر القانونيّة لقيام مجمّع الشّركات

إنّ أهمّ ما تمّ استخلاصه من محاولة تعريف ظاهرة مجمّع الشّركات هو أنّه بالرّغم من الاختلاف الذي دار حول تعريفها إلاّ أنّنا وجدنا إجماعًا على بعض العناصر التي لا يمكن لمجمّع الشّركات أن يقوم دونها، وهي:

1: الاستقلال القانونيّ لمجمّع الشّركات

يُعدّ الاستقلال القانونيّ للشّركات المكوّنة لمجمّع الشّركات الميزةَ الأساسيةَ التي يقوم عليها المُجمّع، فالشّخصيّة القانونية للشّركات تظلّ قائمةً ومستقلّةً عن الشّخصيّة المعنوية للشّركة القابضة، مرتّبةً بذلك آثارها القانونية.[1]

إنّ الاستقلالَ القانونيَّ لشركاتِ المجمّع يعني أنّ كلّ شركةٍ لها كيانٌ قانونيٌّ خاصٌّ بها، لا يؤثّر ولا يتأثّر بأيّ شكلٍ من الأشكال، سواءٌ القواعد الموضوعيّة أو الإجرائية التي تخضع لها الشّركة من الشّركات الأخرى للمجمّع، سواءٌ من حيث إنشاؤها أو كيفية سيرها أو في طرق انقضائها.[2]

و لعلّ التّناقضَ الذي يظهر بين تبعية الشّركات التّابعة للشّركة القابضة والاستقلالية القانونيّة لشركاتِ المجمّع أكدّه حكم محكمة النّقض الفرنسية الصّادر في: 03 جويلية 1948م على استقلالية الذّمم المالية لشركاتِ المجمّع، حيث جاء فيه ما يلي: " إنّ الذّمّة المالية لكلّ شركةٍ لا تتأثّر في أنّ الشّركتين تمارس رقابةً وتوجيهًا يديرهما الأشخاص أنفسهم، وأنّ إحدى الشّركتين تمارس رقابةً وتوجيهًا على الشّركة الأخرى لكونها مساهمة فيها، كما أنّ الرّقابة من قِبل الشّركة القابضة لا تُعدّ رقابة في مواجهة الغير طالما أنّ الشّركةَ ذات منشأٍ صحيحٍ من النّاحية القانونية ولها استقلالها القانوني"[3].

2: خضوع شركات المجمّع لرقابة الشّركة القابضة

يُعدّ خضوع شركاتِ المجمّع لرقابة الشّركة القابضة الرّكيزةَ الأساسيةَ والمعيارَ الفعليَّ لوجود مجمّع الشّركات[4]، فلولا هذه الرّقابة المُخوّلة للشّركة القابضة في مواجهة

---

[1] أنظر: حسنة بركات، مجمّع الشّركات في القانون التّجاريّ الجزائريّ والمقارن، ماجستير في القانون الخاصّ، فرع قانون الأعمال، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009م، 2010، ص 15.

[2] أنظر: مُفيدة لمزيري، هيكلة مجمّع الشّركات في التّشريع الجزائري، مجلّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلّد: 05، العدد: 01، 2010، ص 210.

[3] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمّع الشّركات، المرجع السابق، ص 144.

[4] أنظر: هارون أوروان، المرجع نفسه، ص 157.

الشّركات التّابعة لها لما وُجد مجمّعُ الشّركات، لذلك حتّى نكون أمام مُجمّع الشّركات لا بدّ من وجود نية السّيطرة من الشّركة القابضة على الشّركات التّابعة لها[1].

تُعتبر الشّركة مراقبةً لشركةٍ أخرى عندما تمتلك بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ جُزءًا من رأسمالها يخوّل لها أغلبيةَ الأصوات في جمعيات هذه الشّركة، أو عندما تملك وحدها أغلبية الأصوات بموجب اتّفاق مع باقي الشّركاء الآخرين أو المساهمين بشرط أن لا يخالف هذا الاتّفاق مصالح الشّركة، أو عندما تتحكّم في الواقع بموجبِ حقوق التّصويت التي تملكها في قرارات الجمعيات العامّة لهذه الشّركة[2]، فالرّقابة إمّا أن تكون مُستمدّةً بموجب القانون أو الاتّفاق أو ظاهرة من الواقع فتُسمّى الشّركة التي تراقب شركةً أو عدّةَ شركاتٍ بالشّركة القابضة.

الفرع الثّاني: مكوّنات مجمّع الشّركات

يُعدّ مجمّع الشّركات عبارةً عن عدّة وحداتٍ اقتصاديةٍ تتمثّل الأولى منهما في الشّركة الأمّ أو الشّركة القابضة كما سمّاها القانون التّجاريّ الجزائريّ **(أولا)**، أمّا الوحدة الثّانية فتتمثّل في الشّركات التّابعة لها كما سمّاها بذلك القانون التّجاريّ الجزائريّ **(ثانيا)**.

أولا: الشّركة القابضة

تعتبر الشركة القابضة أو الشركة الأم وحدة متحكّمةٍ في مجمّع الشّركات التي تسيطر على الشركات التابعة المكونة معها لمجمع الشركات، حيث تسيطر على أسهم الشركات التابعة أو التحكم بالتصويت في الشركة[3]، ولعل السبب في اختلاف تسميتها هو عدم وجود تعريف متفق عليه بين الفقهاء وكذا التشريعات المقارنة **(1)**، الأمر الذي قد يؤدي كذلك في الاختلاف حول الشكل القانوني لهذه الشركة **(2)**

1-تعريف الشركة القابضة

لم تتّفق التّشريعات المعاصرة على وضع مفهومٍ موحّدٍ للشّركات القابضة ممّا أدّى إلى الاختلاف في تسميتها[4]، حيث يعبَّر عن هذه الشّركة بتعبيراتٍ متعدّدةٍ فيستعمل أحيانًا تعبير الشّركة الأمّ للتّدليل على الشّركة التي ساهمت في تأسيس شركةٍ أخرى خاضعةٍ

---

[1] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمّع الشّركات، المرجع السابق، ص 145.

[2] أنظر: المادّة 731، المعدلة بموجب المادة 17 من الأمر 96- 27 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع السابق، ص 18.

[3] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمّع الشّركات، المرجع السابق، ص 143.

[4] أنظر: قصيّ محمّد سليمان بن عبد الرّحمن، مدى مسؤولية الشّركة القابضة عن الشّركة التّابعة، رسالة ماجستير في القانون التّجاري، كلّية القانون، قسم القانون الخاصّ، جامعة اليرموك، 2010م، ص 08.

لسيطرتها تسمّى الشّركةَ الوليدة، ومن ثمّة كان مصدر السّيطرة هو تملُّك جزءٍ في رأسمال الشّركة الوليدة، ويُستعمل أحيانًا أخرى تعبير الشّركة المُسيطرة للتّدليل على شركةٍ تسيطر على شركةٍ أخرى نتيجةَ تملُّك الأولى لجزءٍ من رأسمال الثّانية[1]، ويُستخدم تعبير الشّركة القابضة وهو المصطلح الذي تبنّاه المشرّع الجزائري[2]. و عليه لا يوجد تعريفٌ متّفقٌ عليه للشّركة القابضة، لذا نجد من الفقهاء من يعرّفها بأنّها: " الشّركة التي لها سيطرةٌ معيّنةٌ على شركةٍ أخرى تُسمّى الشّركة التّابعة، بحيث تستطيع الأولى أن تقرّر من يتولّى إدارة الشّركة التّابعة، أو أن تؤثّر على القراراتِ التي تتّخذها الهيئة العامّة للشّركة، وتختلف الوسائل التي تستخدمها الشّركة القابضة في إحكام قبضتها على الشّركة أو الشّركات التّابعة "[3]، إنّ هذا التّعريف ركّز على فكرة أنّ الشّركة القابضة هي التي تسيطر سيطرةً معيّنةً على الشّركة التّابعة، فيما ذهب البعض الآخر إلى التّركيز على العلاقة بين الشّركة القابضة والشّركات التّابعة لها، وذلك من خلال مقدرة الشّركة القابضة على تعيين أعضاء مجلس إدارة الشّركة التّابعة والتّأثير على قراراتها، فعرّفها بأنّها "الشّركة التي يكون لها وحدها أغلبية الأصوات بمقتضى اتّفاقٍ مع باقي المساهمين بشرط عدم الإضرار بمصلحة الشّركة"[4].

وبالرّجوع إلى التّشريعات المقارنة نجد من يعرّف الشّركة القابضة، ونجد كذلك من لم تعرّفها بل بيّنت الحالات التي نكوّن فيها الشّركة وحدةً متحكّمةً في مجمّع الشّركات، فالمشرّع الإنجليزيّ مثلا، ومن خلال قانون الشّركات لم يعرّف الشّركةَ القابضةَ بل بيّن الوسائل التي تتبعها الشّركة للسّيطرة على شركةٍ أخرى حتّى تصبح الشّركة قابضة، وهي:[5]

- **حالة السّيطرة على الأصوات:** وهي الحالة التي تمتلك فيها الشّركة (أ) أغلبية حقوق التّصويت في الشّرك.ة (ب).

- **حالة السّيطرة على الإدارة:** وهي الحالة التي تكون فيها الشّركة (أ) شريكًا في الشّركة (ب) وتستطيع الأولى أن تعيّن أو تعزل أغلبية المديرين.

---

[1] أنظر: جعفر إبراهيم بني عيسى، النّظام القانونيّ للشّركة القابضة في القانون الأردني، رسالة ماجستير في القانون، كلّية الدّراسات الفقهية والقانونية جامعة آل البيت، الأردن، 2013، ص 08.

[2] أنظر: المادّة 731 المعدلة بموجب المادة 17 من الأمر 96- 27 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع السابق، ص 18.

[3] أنظر: سامي فوزي محمّد، الشّركات التّجارية، الأحكام العامّة والخاصّة، دراسةٌ مقارنة، ط 5، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، ص 2010، ص 563 .

[4] أنظر: قصيّ محمّد سليمان بني عبد الرّحمان، المرجع السابق، ص 09- 10.

[5] أنظر: فوزي محمّد سامي، المرجع السابق، ص 564.

– **حالة السّيطرة العقدية:** وهي التي تكون فيها الشّركة (أ) شريكًا في الشّركة (ب) وتسيطر لوحدها أو بموجب اتّفاقٍ مع آخرين في الشّركة (ب)على أغلبية حقّ التّصويت في الشّركة (ب).

في حينٍ نجد المشرّع الفرنسيَّ عرّفها: "كلّ شركةٍ تحوز بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ جزءًا من رأس مال شركةٍ أخرى، بحيث يخوّل لها أغلبية الأصوات في الجمعية العمومية لهذه الشّركة."[1]

كذلك المشرّع الأردنيّ هو الآخر عرّف الشّركةَ القابضة، وذلك من خلال قانون الشّركات الأردنيّ الجديد والمُعنون ب "الشّركة القابضة" في المواد (204–207)، فعرّفتها المادّة 204 بقولها: " الشّركة القابضة شركة مساهمة عامّة تقوم بالسّيطرة المالية والإدارية على شركةٍ أو شركاتٍ أخرى تُدعى الشّركات التّابعة بواحدةٍ من الطّرق الآتية:

– أن تملك أكثر من نصف رأس مالها.

– أن يكون لها سيطرةٌ على تأليف مجلس إدارتها.

أمّا بالنّسبة للمشرّع الجزائري، ومن خلال القانون التّجاريّ وبالضّبط نصّ المادّة 731 منه نلاحظ أنّه ساير المشرّع الإنجليزيَّ من خلال بيان الوسائل التي من خلالها يُطلق على الشّركة اسم الشّركة القابضة دون إعطائها تعريفًا واضحًا ودقيقا، وتُعدّ الشّركة قابضةً ومراقبةً لشركةٍ أخرى:[2]

– عندما تمتلك بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ جزءًا من رأسمالها يخوّل لها أغلبية الأصوات في الجمعيّات العامّة لهذه الشّركات.

– عندما تملك وحدها أغلبية الأصوات في هذه الشّركة بموجب اتّفاقٍ مع باقي الشّركاء الآخرين أو المساهمين، على ألاّ يخالف هذا الاتّفاق مصالح الشّركة.

– عندما تتحكّم في الواقع، بموجب حقوق التّصويت التي تملكها في قراراتِ الجمعيات العامّة لهذه الشّركة.

حسب المشرّع الجزائري، فإنّ الشّركة التي تراقب شركةً أو عدّةً شركاتٍ هي شركةٌ قابضةٌ ولكن هذه الرّقابة لا تكون إلاّ إذا امتلكت شركةً بصفةٍ مباشرةٍ أو غير

[1] أنظر: قصيّ محمّد سليمان بني عبد الرّحمان، المرجع السابق، ص10.

[2] أنظر: المادّة 731 المعدلة بموجب المادة 17 من الأمر 96- 27 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع السابق، ص 18.

مباشرةٍ جزءًا يتعدّى 40 بالمائة من حقوق التّصويت، ولا يحوز أيّ شريكٍ أو مساهمٍ آخرَ بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ جزءًا يفوق جُزءها.

عموما، ومن خلال التّعريفاتِ السّابقة نستنتج أنّ الشّركة القابضةَ لم تُضبط في تعريفٍ واضحٍ ودقيق، لكن اتّضحَ لنا أنّه حتّى نكون أمام شركةٍ قابضةٍ لا بدّ من اجتماع عنصرين متلازمين هما: تمتّع الشّركة بالشّخصيّة المعنوية والسّيطرة على الشّركات التّابعة لها.

2- الشّكل القانونيّ للشّركة القابضة

لا تشكّل الشّركة القابضة شكلاً جديدًا من الشّركات بالنّسبة لتلك الشّركات المعروفة في التّشريعات، فهي كأيّ شركةٍ أخرى ذات شخصيّةٍ معنويةٍ تتمتّع بأهلية التّملّك، وتصلح بالتّالي أن تكون شركةً قابضة، لذلك فإنّه كقاعدةٍ عامّةٍ يجوز للشّركة القابضة أن تتّخذ أيّ شكلٍ من أشكال الشّركات المذكورة في قانون الشّركات، إلاّ إذا حدّد القانون للشّركة القابضة شكلاً معيّنا[1]. غير أنّه بالرّجوع إلى التّشريعات المقارنة فقد اختلفت نظرتها للشّكل القانونيّ للشّركة القابضة، حيث نجد أنّ بعض التّشريعات قد جعلت من الشّركة القابضة شكلاً يُضاف إلى باقي الشّركات المعروفة في القانون التّجاري، كما يُوجد جانبٌ آخر من التّشريعات يُفرض على الشّركة القابضة شكلاً قانونيًّا مُحدّدا، وأخرى تركت المجالَ للشّركة القابضة في أن تختار الشّكلَ القانونيَّ الذي تريده[2].

يظهر موقف المشرّع الجزائريّ تجاهَ الشّكل القانونيّ للشّركة القابضة من خلال مختلف النّصوص القانونية المُنظّمة لها، حيث لا نجد في نصوص القانون التجاريّ ما يشير لشكل هذه الشّركة[3]، وهو ما يعني أنّ الشّركةَ يمكنها أن تتّخذ أيّ شكلٍ من أشكال الشّركات التّجارية التي حدّدها المشرّع الجزائريّ في القانون التّجاريّ[4].

تجدر الإشارة في هذا الصّدد أنّ القانون التّجاريّ بالرّغم من تركه كامل الحرّية في اختيار الشّكل القانونيّ للشّركة القابضة؛ إلاّ أن الخصائص القانونية لبعض أنواع

---

[1] أنظر: محمّد أحمد مفلح القرشي، تبعية الشّركة التّابعة للشّركة القابضة في قانون الشّركات الأردني، رسالة ماجستير في القانون، كلّية الدّراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت الأردن، سنة 2000م، ص 20.

[2] أنظر: هارون أوروان، الجوانب القانونية للشّركات القابضة في التّشريع الجزائريّ، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد01، عدد 01، 2017، ص 09.

[3] أنظر: المادّة 729 وما يليها من الأمر 96- 27 المتضمن تعديل القانون التجاري، المرجع السابق، ص 06.

[4] الشّركات التّجارية حسب نصّ المادّة 544 من المرسوم التّشريعيّ رقم: 93- 08 ، المرجع السابق، هي: " يحدّد الطّابع التّجاريّ للشّركة إمّا بشكلها أو موضوعها، وتُعدّ شركات التّضامن وشركات التّوصية والشّركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة تجاريةً بحكم شكلها، ومهما يكن موضوعها ".

الشّركات تفرض نفسها على الشّكل الذي تتّخذه الشّركة القابضة، فشركات الأموال وعلى رأسها شركات المساهمة تعدّ الشّكل القانونيّ الأمثل للشّركات القابضة، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع للمميّزات والخصائص التي تتّصف بها سيما ارتكازها على الاعتبار المالي للشّركاء دون أيّة مراعاةٍ للاعتبار الشّخصيّ، وهو الشّيء الذي جعل منها أداةً قادرةً على استقطاب رؤوس الأموال الدّاخلية والخارجية اللاّزمة للنّهوض بالمشروعاتِ الاقتصاديّة الضّخمة التي تعجز عن تحقيقها شركات الأشخاص نظرًا لمحدودية إمكانياتها[1]، وهذا ما جاء به القانون الجبائي الجزائريّ الذي خالف القانون التّجاريّ، كونه أعطى للشّركة القابضة شكل شركة المساهمة من خلال نصّ المادّة 138 مكرّر من قانون الضّرائب المباشرة والرّسوم المماثلة؛ فالمشرّع الجبائي الجزائريّ استثنى بشكلٍ صريحٍ باقي الشّركاتِ التّجارية المعروفة في القانون التّجاريّ من أن تكون شركةً قابضة.

ثانيا: الشّركات التّابعة للشّركة القابضة

تُعتبر الشّركة التّابعة هي الركيزة الثّانية المكوّنة لمجمّع الشّركات الذي يُعتبر أحدَ أهمّ عمليات التّركيز الاقتصادي، ولتحديد مفهوم الشّركة التّابعة لا بدّ من ضبط أهمّ النّقاط الأساسية التي تعطينا صورةً واضحةً عن هذه الشّركة بدايةً من تعريفها(1)ثمّ تحديد الشّكل الذي تأتي فيه هذه الشّركة(2)، وذلك حتّى يمكن تمييزها عن بقية المصطلحاتِ المشابهة لها(3).

1- تعريف الشّركة التّابعة

اختلفت التّشريعات بين من عرّف الشّركة التّابعةَ وبين من لم يعرّفها، وتباينت التّشريعات التي عرّفتها، ومن بينها المشرّع الجزائريّ **(أ)**، هذا الاختلاف التّشريعيّ جعل الفقه يحاول تعريف الشّركة التّابعة الذي تضاربت مواقفه في وضع تعريفٍ يشمل كلّ الوضعيّات التي تكون فيها الشّركة تابعةً للأخرى **(ب)**.

أ-التّعريف التّشريعيّ للشّركة التّابعة

بالرّجوع إلى بعض التّشريعات المقارنة كالمشرع المصريّ مثلاً نجده حاول إعطاء تعريفٍ للشّركة التّابعة من خلال قانون شركات قطاع الأعمال لسنة 1991م، بحيث اعتبرها شركةً لها شخصيّةٌ معنويةٌ يكون لإحدى الشّركات القابضة 51 بالمائة من رأسمالها على الأقلّ.[2]

---

[1] أنظر: سعد فريد العربي، الشّركات التّجارية المشرع التّجاريّ الجماعي بين وحدة القانون وتعدّد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، 2003م، ص 181.

[2] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 244.

أمّا المشرّع التّجاريّ الفرنسيّ فاعتبر الشّركةَ التّابعةَ هي الشّركة التي تحوز شركةً أخرى على أكثر من نصف رأسمالها، كما يمكن أن تعتبر الشّركة تابعةً حتّى لو انخفضت نسبة ملكية رأس المال لأقلَّ من نصف رأس المال بشرط أن تسمح ملكية ذلك للجزء من رأس المال من الحصول على أغلبية حقوق التّصويت في الجمعية العامّة للشّركة التّابعة، سواءٌ عن طريق الاتّفاق أو بحكم الواقع، أو يكون لها الحقّ في تعيين أو عزل أغلبية أعضاء هيئاتِها الإدارية أو الرّقابية[1].

أمّا المشرّع الجزائريّ، فقد نصّ في المادّة 729 من القانون التّجاريّ أنّه: "إذا كانت للشّركة أكثر من 50 % من رأسمال شركةٍ أخرى فإنّها تُعدّ الثّانية تابعةً للأولى...".

من خلال هذه المادّة المشرّع الجزائريّ لم يعرّف صراحةً الشّركة التّابعة لكنّه حدّد بدقّةٍ الوضعيةَ القانونيّةَ التي تكون فيها الشّركة موضع الشّركة التّابعة، وهذه الوضعية تتجلّى في سيطرة الشّركة على الشّركة التّابعة في أكثر من 50 % من رأسمالها.

ومنه، يظهر أنّ المشرّع الجزائريّ قد اعتبر أنّ الشّركة تُوصف بالشّركة التّابعة في الحالة التي يكون فيها أكثر من رأسمالها مملوكًا لشركةٍ أخرى وهي الشّركة القابضة كما سبق ذكره، غير أنّه وباستقراء الموادّ اللاّحقة لنصّ المادّة 729 من القانون التّجاريّ، ونخصّ بالذّكر المادّةَ 731 التي حدّدت الوضعياتِ التي تكون فيها الشّركة قابضة، بمعنى أنّنا نجد أنّ وصف الشّركة التّابعة يُطلق على الشّركة في حالاتٍ أخرى بالرّغم من عدم تحقّق ملكية أغلبية 50 +1 من رأس المال، هذه الحالات هي:

- تكون الشّركة تابعةً إذا كان لشركةٍ أخرى ملكيةُ جزءٍ من رأسمالها، سواءٌ بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، بحيث يخوّلها ذلك الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعيات العامّة لها.

- تكون الشّركة تابعةً عندما تملك شركةٌ أخرى أغلبية الأصوات فيها بموجب اتّفاقٍ مع باقي الشّركاء الآخرين أو المساهمين بشرط أن لا يخالف هذا الاتّفاق مصالح الشّركة.

- تكون الشّركة تابعةً عندما تملك شركةٌ أخرى في الواقع، وبمُوجب حقوق التّصويت التي تملكها التّحكّم في قرارات الجمعيات العامّة لها.

[1] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 254.

- تكون الشّركة تابعةً كذلك عندما تملك فيها شركةً أخرى بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ جزءًا يتعدّى 40 بالمائة من حقوق التّصويت، ولا يحوز أيّ شريكٍ أو مساهمٍ آخر بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ جزءًا أكبر من جزئها[1].

ومنه، تُعرّف الشّركة التّابعة بأنّها تلك الشّركة التي يسيطر عليها من قِبل شركةٍ أخرى تُسمّى بالشّركة الأمّ أو القابضة بشرط أن تملك أكثر من نصف رأسمالها وهو ما يُعرف بالمعيار الكمّي، وأن تربطها مع الشّركة القابضة مجموعةٌ من الأساليب الواقعية والاتّفاقية تقوم من خلالها علاقة التّبعية وهو ما يُعرف بالمعيار الكيفي، فالمشرّع الجزائريّ في تحديده لتعريف الشّركة التّابعة اعتمد على معيارين أساسيين الأوّل كمّيّ، والثّاني كيفي[2].

ب-التّعريف الفقهي للشّركة التّابعة

ثار خلافٌ فقهيٌ حول وضع تعريفٌ مُوحّدٌ ودقيقٌ للشّركة التّابعة، ويمكن القول أنّ هذا الخلاف يرجع لاختلاف الزّاوية التي ينظر منها كلّ فقيهٍ إلى ظاهرة مجمّع الشّركات، بالأخصّ للشّركة التّابعة، فنجد البعض من الفقه يتعرّض لتعريف الشّركة التّابعة في سياقٍ تمييزه بين الشّركة التّابعة وبين فروع الشّركات، وعليه نجد تعريفه يرتكز على عنصر الاستقلال القانونيّ للشّركة التّابعة وما يترتّب عنه من تمتّع الشّركة التّابعة بشخصيّة قانونية وذمّةٍ ماليةٍ مستقلّة[3] ونجد البعض الآخر من الفقه وضع تعريفًا للشّركة التّابعة على أساس العلاقة القانونية بين الشّركة القابضة والشّركة التّابعة من حيث مدى مسؤولية الشّركة القابضة عن التّصرّفات التي تقوم بها شركتها التّابعة، فتعريفهم هنا يرتكز على العلاقة القانونية والاقتصاديّة بين الشّركة القابضة والتّابعة[4].

من خلال وجهات النّظر السّابقة للفقهاء نلاحظ أنّها لا تختلف في ضرورة قيام علاقة التّبعية بين الشّركة القابضة والشّركة التّابعة التي ينبغي أن يقوم عليها تعريف الشّركة التّابعة، غير أنّ الاختلاف بينهم يكمن في المعايير التي تحقّق بها هذه العلاقة، حيث يرى البعض أنّ معيار التّبعية هو معيار تنظيميّ بحت، والبعض الآخر يراه معيارًا تعاقديا، والبعض الآخر يراها معيارًا مزدوجًا يجمع بين المعيارين التّنظيميّ والتّعاقديّ[5].

---

[1] انظر: المادّة 731 المعدلة بموجب المادة 17 من الأمر 96-27 المتضمن تعديل القانون التجاري،ص 06..

[2] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 259.

[3] أنظر: انظر: حسام عيسى، الشّركات المتعدّدة القوميات دراسةٌ في الأوجه القانونية للتّركز الرّأسمالي المعاصر، المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، د ط، ص 55.

[4] أنظر: فاطمة رزق مصطفى، النّظام القانونيّ لتجمّع الشّركات، المرجع السابق، ص 52.

[5] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 261.

على إثر هذا الاختلاف الظّاهر بين الفقهاء ظهر لنا تعريفان للشّركة التّابعة، الأوّل واسعٌ اعتبر الشّركة التّابعةَ هي كلّ شركةٍ تكون خاضعةً اقتصاديًّا لشركةٍ أخرى أيًّا كانت أداة التّبعية ووسيلة تحقيقها، سواءٌ كان ذلك عن طريق المساهمة في رأس المال أو حصل ذلك بموجب علاقةٍ تعاقدية[1]، والثّاني تعريفٌ ضيّقٌ مفاده أنّ الشّركة التّابعةَ هي الشّركة التي تؤسّسها وتسيطر عليها شركةٌ أخرى، بمعنى أنّ هذا التّعريف ركّز على تلك الشّركة التي تؤسّسها وتسيطر عليها ماليًا شركةٌ أخرى، فالتّأسيس وفقًا لهذا الرّأي شرطٌ أساسيٌ لوجود الشّركة التّابعة، فالشّركة التّابعة ليست إلا جزءًا من الذّمّة المالية للشّركة الأمّ التي قامت بتأسيسها، إلاّ أنّ لها ذمّةً ماليةً مستقلّة[2].

وعليه، يبقى أقرب تعريفٍ للشّركة التّابعة دقّةً وشموليةً هو ذلك التّعريف الذي ساقه الدّكتور محمّد حسين إسماعيل، بحيث عرّفها بأنّها: " الشّركة التي تخضع للسّيطرة المالية المباشرة أو غير المباشرة والمستقرّة لشركةٍ أخرى مستقلّة عنها قانونا، وتنتج السّيطرة المالية عن تملّك الشّركة القابضة وشركاتِها التّابعة نسبة مؤثّرة من أسهم أو حصص رأسمال الشّركة الأولى"[3]، ذلك أنّ هذا التّعريف اشتمل على كلّ عناصر السّيطرة المباشرة وغير المباشرة للشّركة القابضة على الشّركة التّابعة في إطار ما يُعرف بعلاقة التّبعية.

2-الشّكل القانونيّ للشّركة التّابعة

الشّركة التّابعة لا تتّخذ شكلاً معيّنًا من أشكال الشّركات التّجارية المعروفة في معظم التّشريعات المقارنة، سواءٌ شركات الأموال مثل شركة المساهمة أو شركات الأشخاص مثل شركة التّضامن، وإنّما تتّخذ أيّ شكلٍ من أشكال الشّركات، فهي مجرّد صفةٍ تتّصف بها الشّركة في حال توفّر شروط معيّنةٍ لعلّ أهمّها هو علاقة التّبعية بين الشّركة القابضة والشّركة التّابعة المبنية على خضوع الشّركة التّابعة لرقابة الشّركة القابضة[4].

---

[1] أنظر: فاطمة رزق مصطفى، المرجع السابق، ص 58.

[2] أنظر: يحي عبد الرّحمان رضا، الجوانب القانونية لمجموعة الشّركات عبر الوطنية، دار النّهضة العربية، القاهرة 1994م، ص 50.

[3] أنظر: حسين إسماعيل محمّد، الشّركة القابضة وعلاقتها بالشّركة التّابعة في مشروع قانون الشّركات الأردني والقانون المقارن، ط 1، الأردن 1990م، ص 22.

[4] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 264.

وبالرّجوع لموقف بعض التّشريعات المقارنة حول الشّكل القانونيّ للشّركة التّابعة، فقد ترك التّشريع الفرنسيّ والمصريّ للشّركة الأمّ حرّية اختيار الشّكل القانونيّ لشركاتِها التّابعة[1].

المشرّع الجزائريّ من جانبه فصّل في مسألة الشّكل القانونيّ للشّركة التّابعة، حيث جاء في نصّ المادّة 73 من القانون التّجاريّ ما يلي: " إذا كانت لشركةٍ أكثر 50% من رأسمال شركةٍ أخرى تعدّ الثّانية تابعةً للأولى."، يُفهم من نصّ المادّة أنّ المشرّع الجزائريّ لم يحدّد شكلاً من أشكال الشّركاتِ التّجارية المعروفة التي يجب أن تكون عليه الشّركة التّابعة و إنا ترك ذلك للشركة القابضة.

ومن بين الآثار المترتّبة عن تحديد الشّكل القانونيّ للشّركة التّابعة، تحديد مدى مسؤولية الشّركة القابضة عن الشّركة التّابعة، إمّا مسؤوليةً تضامنيةً غير محدودةٍ أو مسؤوليةً محدودةً بقدر حصّتها ما يلحقها من آثارَ أخرى[2].

3-تفرقة الشّركة التّابعة عن المصطلحاتِ المشابهة لها

الشّركة التّابعة كما سبق القول هي تلك الشّركة التي تخضع للسّيطرة المالية المباشرة أو غير المباشرة لشركةٍ أخرى مستقلّةٍ عنها قانوناً من خلال تملّكها لنسبةٍ قانونيةٍ معيّنةٍ من رأسمالها، الأمر الذي يجعلها تتشابه مع بعض المفاهيم المشابهة لها مثل فروع الشّركات التّجارية **(أ)** وكذا الشّركة المُشتركة **(ب)**.

أ- تمييز الشّركة التّابعة عن فروع الشّركات التّجارية

عادةً ما تلجأ الشّركات التّجارية خاصّةً الأجنبيّة منها لإنشاء فروع تابعةٍ لها، هذا الفرع لا يكون مستقلاً عن المركز الرئيسيّ للشّركة وإنّما هو جزءٌ منه لا يكتسب الشّخصيّة القانونية، يقوم بتسييره مديرٌ يتمّ تعيينه من طرف إدارة المركز الرّئيسيّ للشّركة، يُبرم التّصرّفات و يتعامل مع الغير باسم المركز الرّئيسيّ للشّركة ولحسابه، كلّ هذا بهدف تسهيل عملية التّواصل بين المركز الرّئيسيّ للشّركة وبين عملائه، وكذا تحقيق الغاية الاقتصاديّة بأسرع وقت[3].

---

[1] أنظر: فاطمة رزق مصطفى، المرجع السابق، ص 70.

[2] أنظر: ميشال جرمان، المطوّل في القانون التّجاريّ ل جورج ريبير ورميو روبلو، الجزء الأوّل- أنظر: المجلّد الثّاني، الشّركات التّجارية، ط الأولى 2008م، ص 180: التّفريق الأساسي بين شركات الأشخاص وشركات الأموال هو أنّ الشّركاء في الأولى يعرف بعضهم بعضًا ويتعاقدون بالنّظر للعامل الشّخصي ويتعهّدون شخصيًّا وتضامنيًّا وليس في وسعهم التّنازل عن حصصهم دون رضا الجميع، مثل شركاتِ التّضامن التي تمثّل نموذجًا لهذه الشّركات، أمّا الثّانية فشخصيات الشّركاء لا يُبالى بها، ويؤمّن كلّ شريكٍ تقديمًا وهو ليس ملزمًا إلاّ بما يُقابل هذا التّقديم، ويتلقّى سهمًا قابلاً للتّداول، وتُباع السّندات، وتنتقل من يدٍ إلى يد، وتمثّل شركة المساهمة النّموذجَ الأحسنَ لهذه الشّركات.

[3] انظر: عماد الشّربيني، موقف المشرّع المصريّ من المشروعات متعدّدة القوميات، ص 243، 244.

أمّا في الواقع فيتمّ اللّجوء إلى أسلوب الفرع على المستوى المحلّي، خاصّةً في وقتنا الحالي، بالمقابل تراجع اعتماد الشّركات على إنشاء فروع في دول أجنبية[1]، والسّبب فقي ذلك أنّ الدّولة التي يُمارس فيها الفرع نشاطه على إقليمها تعامله معاملةَ المستثمر الأجنبيّ باعتباره جزءًا لا يتجزّأ من المركز الرّئيسيّ للشّركة الأصل، في حينٍ تُعتبر الشّركة التّابعة شركةً وطنية، وذلك لأنّها تأسّست على إقليمها وبالتّالي فإنّها تكتسب جنسيّتها ولا تكتسب جنسيّة الشّركة القابضة لأنّها مستقلّةٌ في نشأتها عنها[2].

الشّركة التّابعة والشّركة الفرع هما أحد الوسائل التي تعتمدها الشّركات الكبرى في مشاريع استثمارها، فهما يتشابهان في العديد من الأوجه من بينها التّبعية الاقتصاديّة، غير أنّه توجد مجموعةٌ من الفروق الجوهرية تجعل من الشّركة التّابعة والشّركة الفرع لكلٍّ منهما نظامًا قانونيًّا خاصًّا به، فالشّركة التّابعة تتمتّع بالشّخصيّة المعنوية المستقلّة بمعنى أنّها تبقى مستقلّةً عن الشّركة القابضة، بينما الفرع لا يتمتّع بالشّخصيّة المعنوية المستقلّة ولا بالذّمة المالية المستقلّة ولا موطن ولا جنسيّة، فهو جزءٌ تابعٌ للشّركة الأصلية[3].

ب- تمييز الشّركة التّابعة عن الشّركة المُشتركة

الشّركة المُشتركة هي ذلك المشروع الذي ينشئه مجموعةٌ من الأشخاص الطّبيعيّين والمعنويّين العامّين أو الخواصّ، سواءٌ كانوا أجانبَ أو محلّيّين، يقوم على تضافر الجهود المادّية والبشرية والتّقنية للأشخاص المكوّنين له بهدف تحقيق مصالحَ اقتصادية مشتركة قائمة على المساهمة المالية المتساوية لكلّ الأشخاص المكوّنين لها، يكون فيه لكلّ طرفٌ المساهمة المالية نفسها، هذا ما يجعل من رقابة الشّركة المشتركة موزّعةً بالتّساوي بين كلّ الأطراف المشاركة[4] الأمر الذي يجعل تسييرها بنظام الأغلبية أمرًا مستبعدا، حيث أنّ إجماع كلّ الأطراف ضروريٌّ لاتّخاذ القراراتِ الصّادرة عنها[5].

---

[1] يرى في هذا الصّدد الدّكتور محمّد شفيق أنّ: " الاستثمار بإنشاء الفروع في الدّول الأجنبيّة كان أسلوبًا دائمًا حتّى الثّلاثينيّات من هذا القرن، ولا يزال متّبعًا في بعض وجوه الاستثمار كعمليّات البنوك والتّأمين ... ولكنّ المنشآت – سيما الصّناعيّة منها – تفضّل عليه في الوقت الحاضر إنشاء الشّركاتِ الوليدة لما لها من مزايا "، للمزيد أنظر: عماد الشّربيني، المرجع السابق، ص 244.

[2] أنظر: علي ضاري خليل، التّنظيم القانونيّ للشّركة القابضة: دراسةٌ مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون الخاصّ، كلّية القانون، جامعة بغداد 2006م، ص 175.

[3] أنظر: فوزي محمّد سامي، المرجع السابق، ص 540.

[4] أنظر: أنيس بن صالح القاضي، النّظام القانونيّ للشّركة القابضة- دراسةٌ مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاصّ، كلّية الحقوق، اليمن، 2004م، ص 83.

[5] أنظر: حسين إسماعيل محمّد، المرجع السابق، ص22.

تشترك الشّركة المشتركة مع الشّركة التّابعة في العديد من النّقاط، ولعلّ أبرزها يتعلّق بالاستقلال القانونيّ للأشخاص المكونين لهما، حيث أنّ لكلٍّ من الشّركة التّابعة والشّركة المشتركة استقلالهما القانونيّ، غير أنّ هذا لا يعني أنّه ليس هناك أوجه اختلافٍ بين هذين الشّركتين أبرزها وجه السّيطرة المفروض على الشّركة التّابعة من قِبل الشّركة القابضة.

وعلية فالفرق الجوهريّ بين الشّركة التّابعة والشّركة المشتركة هو نسبة السّيطرة على كلّ القراراتِ المتّخذة من قِبل الشّركة، حيث أنّ الرّقابة التي تمارسها الشّركة القابضة على الشّركة التّابعة تُعدّ أهمّ ركنٍ يعطيها تلك الصّفةَ ويجعل منها المُهيمن الوحيدَ على كلّ القرارات الصّادرة عنها، هذه الرّقابة تستمدّها الشّركة القابضة من خلال مساهمتها المتميّزة في رأس مال الشّركة التّابعة[1]، وهذا عكس الشّركة المشتركة التي يتساوى الشّركاء في المراكز القانونيّة، حيث تكون نسبة مساهمتهم في رأس مال الشّركة متساوية، ومنه يكون التّسيير موزّعًا بينهم بالتّساوي بعيدًا عن الانفراد بالرّقابة والسّيطرة على الشّركة.

بالرّغم من الاستقلال القانونيّ الذي تتمتّع به الشّركة التّابعة، يبقى عنصر السّيطرة النّاتج عن استحواذ الشّركة القابضة على أغلبية رأس مال الشّركة التّابعة، جعل هذه الأخيرة تخضع لرقابة الشّركة القابضة ومن ثمّ السّيطرة عليها من خلال الانفراد باتّخاذ القرارات، وهو الأمر غير الموجود في كلٍّ من الشّركة الفرع والشّركة المشتركة.

[1] أنظر: هارون أوروان، الإطار المفاهيمي لمجمع الشركات، المرجع السابق، ص 274.

المطلب الثّاني: المؤسّسة المشتركة

لم يعد التّجمع ذو الغاية الاقتصادية والاندماج ومجمّع الشّركات الوسائل الوحيدة التي يتحقّق من خلالها التّركيز الاقتصادي، بل يوجد إلى جانبها المؤسّسة المشتركة التي أصبحت تشكّل إحدى الآليات الحديثة للتّركيز الاقتصادي، والتي يتمّ اللّجوء إليها من أجل دخول السّوق الاقتصاديّة والقدرة على المنافسة فيها، فهذه الآلية هي الأخرى أصبحت محلّ إقبالٍ للمؤسّسات الصّغيرة وكذا المؤسّسات المتعثّرة التي فشلت في تحقيق أهدافها التي أُنشئت من أجلها.

إنّ المؤسّسة المشتركة مفهومٌ حديثُ النّشأة أفرزته الحياة الاقتصاديّة بعد التّطوّر الذي عرفه مفهوم التّركيز الاقتصاديّ الذي اعتبر المؤسّسة المشتركةَ إحدى صوره الحديثة.[1]

إنّ فهم المؤسّسة المشتركة كما ينبغي لا يمكن أن يتمّ إلاّ من خلال إبراز أهمّ النّقاط الأساسية التي تعطي الدّارس والقارئ صورةً واضحةً عن مفهوم المؤسّسة المُشتركة من ناحية **(الفرع الأول)**، و ذكر أهمّ الصّفات التي تميّزها عن غيرها من الأساليب الأخرى للتّركيزات الاقتصاديّة من ناحيةٍ أخرى، ممّا يسمح لأيّ فردٍ بتقييمها من خلال إبراز أهمّ المزايا التي تبرز خصوصيّتها، والعيوب التي تظهر جوانب النّقص فيها**(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: مفهوم المؤسّسة المشتركة

تُعتبر المؤسّسة المشتركة إحدى أوجه وآليات تكوين التّركيزات الاقتصاديّة، فهي طريقةٌ مستحدثةٌ لإبرام عمليات التّركيز الاقتصادي، فمتى أنشئت وفق الشّروط المحدّدة في القانون لتؤدّي تبعًا لذلك بصفةٍ دائمةٍ جميعَ وظائف المؤسّسات الاقتصادية المستقلّة كنّا أمام مؤسّسةٍ مشتركة، ومن هذا المنطلق اقتضت دراسة مفهوم المؤسّسة المشتركة ذكر تعريفاتِها وأهمّ الأهداف التي أنشئت من أجلها **(أولا)**، والتّطرّق كذلك لشروط إنشاء هذه المؤسّسة **(ثانيا)**.

أولا: تعريف المؤسّسة المشتركة وأهدافها

إنّ المكانة المهمّة التي أصبحت المؤسّسة المشتركة تحتلّها في السّوق والدّور الذي تلعبه في النّهوض بالاقتصاد، قد جعلت من وضع تعريفٍ للمؤسّسة المُشتركة أمرًا

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 191.

ضروريًّا و مسألةً لا غنًى عنها (1) زيادةً على إبراز أهمّ الأهداف التي أُنشئت من أجلها هذه المؤسّسة (2).

1: تعريف المؤسّسة المُشتركة

تعريف المؤسّسة المُشتركة يتطلّب التّطرّق له من زاويةٍ قانونية، غير أنّه وفي ظلّ غياب التّعريف التّشريعيّ لهذه العملية (أ) وجب التّطرّق لتعريف المؤسّسة المُشتركة من زاوية الفقه (ب).

أ: غياب التّعريف التّشريعيّ للمؤسّسة المُشتركة

لم يعرّف المشرّع الجزائريّ في المادّة 15 من الأمر 03- 03 المتعلّق بالمنافسة المؤسّسةَ المشتركة، وإنّما اكتفى في نصّ المادّة 15 الفقرة الثّالثة منه، على إدراجها ضمن الوسائل أو الأشكال التي يتحقّق من خلالها التّركيز الاقتصاديّ[1]، حيث جاء فيها: " يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:

1).....

2).....

3) أُنشئت مؤسّسةٌ مشتركةٌ تؤدّي بصفةٍ دائمةٍ جميعَ وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديةٍ مستقلّة"[2].

إن سكوت المشرع الجزائري عن تعريف المؤسّسة المُشتركة في قانون المنافسة والقانون التجاري، علاوة على الصّياغة الغامضة التي جاءت بها معالجتها التشريعية في نص المادّة 15 من الأمر رقم 03-03 المتعلّقَ بالمنافسة المعدّلَ والمتمّم، قد جعل هذه الدراسة تتطرّق لتعريف المؤسّسة المشتركة كما جاءت في كتابات الباحثين وغيرهم من الدّارسين للقانون.

ب: تعريف المؤسّسة المُشتركة فقهًا

توجد هناك العديد من التّعريفات الفقهية للمؤسّسة المشتركة، نذكر منها ما يأتي:

التّعريف الأول: "بأنّها علاقة تجمّع مؤسّستين مستقلّتين أو أكثر تهدف لتقديم تسهيلاتٍ أو خدماتٍ لمؤسّسةٍ معيّنةٍ من أجل تحقيق مصلحةٍ اقتصاديّةٍ مشتركةٍ لمدّةٍ زمنيةٍ محدّدة،

---

[1] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المؤسّسة المشتركة ودواعي مراقبة مجلس المنافسة لها، مجلّة الاقتصاديّات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد: 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017م، ص 11.

[2] أنظر: المادّة 15، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.

وتنشأ هذه المؤسّسة من خلال تحويل رؤوس أموالٍ مملوكةٍ لمؤسّستين أو أكثر لهذه المؤسّسة من أجل إنشاء مشروعٍ اقتصاديٍّ جديد"[1].

التّعريف الثّاني: "يُطلق اصطلاح المؤسّسة المشتركة على المؤسّسة المراقبة من قِبل مؤسّستين أو أكثر مستقلّة اقتصاديًّا عن بعضها البعض، ولها عدّة أشكال، مؤسّساتٌ مشتركةٌ للبحث والتّنمية، تهدف لتحقيق التّبادل و الاشتراك في الخبرات الفنّية والتّكنولوجية، مؤسّساتٌ مشتركةٌ للإنتاج، تسمح بتحقيق اقتصاديّاتِ الحجم من خلال الزّيادة في الإنتاج وتخفيض تكلفته، مؤسّساتٌ مشتركةٌ دولية، تسمح للمؤسّسات الأجنبية بدخول السّوق الوطني، من خلال تسهيل المفاوضات والشّكليات الإدارية"[2].

التّعريف الثّالث: كما عُرّفت المؤسّسة المشتركة بأنّها: المؤسّسة التي يتمّ إنشاؤها من طرف مؤسّستين أو مجموعتين متنافستين عادةً من أجل تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ في مجال البحث أو التّطوير أو في مجال الإنتاج الصّناعي، وغالبًا ما تُوضع هذه المؤسّسة (الفرع) تحت رقابة الشّركتين الأمّ بالتّساوي، حيث تمتلك كلّ شركةٍ أمٍّ من الشّركتين نصف أسهم المؤسّسة المشتركة وكذا حقوق الانتخاب في جمعية المؤسّسة المشتركة"[3].

2: أهداف المؤسّسة المشتركة

تتجلّى أهداف المؤسّسة المشتركة في جملةٍ من الأهداف، نذكر منها: التّعاون بين المؤسّسات المستقلّة (أ)، والتّمركز في السّوق (ب)، أو اقتسامها (ت).

أ: خلق تعاون بين المؤسّسات المنشئة للمؤسّسة المُشتركة

غالبًا ما يتمّ تأسيس مؤسّسةٌ مشتركةٌ من قِبل مؤسّستين مستقلّتين بهدف التّعاون بينهما لبسط هيمنتها الاقتصاديّة على السّوق المعينة، مع الحدّ من المُنافسة بينهما[4]، أو بغية تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ من خلال تجميع القوى وتقسيم المخاطر والتّقليل من الأعباء، وذلك بالرّغم من تحويل ملكية جزءٍ أو كلٍّ من حقوقها أو التزماتها القانونية.

ب: تمركز المؤسّسات المنشئة للمؤسّسة المُشتركة في السّوق

قد تلجأ المؤسّسات النّاشطة في السّوق للتّكتّل مع بعضها البعض عن طريق إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ بينهما، ممّا يسمح لها بتجميع وسائلها وقدراتها التّكنولوجيّة والمالية من

---

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 89.
[2] أنظر: جلال مسعد، المرجع السابق، ص199.
[3] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المرجع السابق، ص 09، 10.
[4] أنظر: نادية لأكلي، قانون المنافسة، محاضراتٌ موجّهةٌ لطلبة السّنة الأولى ماستر تخصّص قانون خاصّ، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، السّنة الجامعية 2019/ 2020م، ص 49.

أجل التّمركز في السّوق كشريكٍ اقتصاديٍّ مسيطرٍ على هذه الأخيرة، خاصّةً في مواجهة المنافسة الخارجية، فإنشاء المؤسّساتِ المُشتركة يُعتبر الوسيلةَ الأمثل للوصول إلى هذه الغاية، لأنّها تسمح بنقل التّكنولوجيا وتعزيز البحث والتّطوير.

ت: اقتسام المؤسّسات المُنشئة للمؤسّسة المُشتركة للسّوق

قد تؤسّس المؤسّسات المستقلّة المؤسّسة المشتركة بهدف اقتسام الأسواق، ممّا يؤدّي إلى تقييد المنافسة بالنّسبة لباقي المؤسّسات المتواجدة في السّوق، لذلك يخضع هذا النّوع من التّجمّعات لرقابة مجلس المنافسة بهدف ضبط السّوق.

ثانيا: شروط قيام المؤسّسة مشتركة

إنّ المؤسّسة المشتركة لا تعتبر شكلاً من أشكال التّركيز الاقتصاديّ بمجرّد إنشائها، بل يجب أن تتوفّر فيها مجموعة الشّروط القانونيّة التي نصّت عليها الفقرة الثّالثة من المادّة 15 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة، وهي : إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ من قِبل المؤسّسات المستقلّة(1)، بصفةٍ دائمةٍ (2) تجعلها تمارس وظائفها بالطّريقة التي تمارس بها المؤسّسات الاقتصاديّة المستقلّة (3).

1: إنشاء مؤسّسة مشتركةٍ من قِبل مؤسّسات مستقلّة

لقد عبّرت الفقرة الثّالثة من المادّة 15 من الأمر 03-03 على شرط الإنشاء المذكور بقولها: " يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:.....3) **أنشئت مؤسّسةٌ مشتركةٌ** تؤدّي بصفةٍ دائمةٍ جميع وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديّةٍ مستقلّة"، وهذا ما جعل هذه الفقرة تثير الملاحظاتِ الآتية:

الملاحظة الأولى: تتعلّق بالمؤسّساتِ المنشئة للمؤسّسة المُشتركة، وفيها استوجبت الفقرة المذكورة ضرورة قيام مؤسّستين بإنشاء مشروعٍ مشتركٍ حتّى يخضع لنطاق الرّقابة على التّركيز[1]، وهنا رغم إقصاء البعض لعمليّات التّعديل الهيكلية للمؤسّسات المُشتركة القائمة من قِبل من نطاق مفهوم التّجميع الاقتصادي[2]، إلاّ أنّ جانبًا من الفقه قد وسّع من مفهوم إنشاء المؤسّسة المشتركة ليشمل وضعيّاتٍ قانونيةً مختلفة، لا تقتصر فقط على حالة إحداث مؤسّسةٍ جديدة، وإنّما تمتدّ لتشمل عمليّاتِ إعادة الهيكلة التي تطرأ على مؤسّساتٍ موجودةٍ في السّوق، ومثال ذلك هو قيام مؤسّستين أو أكثر مستقلّتين بإنشاء مؤسّسةٍ

[1] أنظر: جلال مسعد، المرجع السابق، ص 199.
[2] أنظر: شمس الدّين بشير الشّريف، سميحة لعقابي، المرجع السابق، ص 552.

مشتركةٍ تتولّى إنجازَ نشاطاتٍ جديدة، وذلك بأن تقدّم كلّ واحدةٍ منها أصولًا كانت تملكها من قبل بصفةٍ مستقلّة[1].

غير أنّه، وبالرّغم من إنشاء المؤسّسة المُشتركة فإنّها لا تشكّل تركيزًا اقتصاديا، إلاّ إذا كانت تمارس بصفةٍ دائمةٍ نشاطًا اقتصاديًّا مستقلاّ.

الملاحظة الثّانية: تتعلّق بعلاقة المؤسّسة المُشتركة بالتّركيز الاقتصادي، وفيها أشار معظم الدّارسين إلى اعتبار المؤسّسة المشتركة شكلاً خاصًّا من أشكال التّعاون بين المؤسّسات وهي وسيلةٌ متعدّدةُ المهامّ والوظائف، حيث تعطي لمؤسّسيها حقّ متابعتها، وتطبيق مختلف الأهداف[2].

الملاحظة الثّالثة: تتعلّق بأهمّية شرط إنشاء المؤسّسة المشتركة من قِبل مؤسّساتٍ مستقلّة، وفيها أشار أحد الدّارسين لأهمّية هذا الشّرط في تمييزه المؤسّسةَ المشتركةَ عن حالات التّركيز الأخرى، المتمثّلة في وسائل الرّقابة التي تنتج من خلالها إدارة مؤسّسة مشتركة وممارسة الرّقابة عليها، فضلاً عن تمييزها عن الرّقابة المُشتركة التي تمارس على شركةٍ أو مشروعٍ اقتصاديٍّ موجودٍ مُسبقا[3].

الملاحظة الرّابعة: تتعلّق بحالات إنشاء مؤسّسةٍ مشتركة، فحالتها الأولى تقضي باستخدام العلاقاتِ التّنظيمية لخلق علاقةٍ مركّبةٍ بين المؤسّسات فتنشأ علاقاتٌ متساويةٌ بين مجموعةٍ من المؤسّسات من جهة، وعلاقاتُ تبعيةٍ مشتركة بينها وبين مؤسّسةٍ أخرى تقوم بتأسيسها، كما توجد حالةٌ ثانيةٌ قد تنشأ فيها المؤسّسة المشتركة بين مجموعةٍ من الشّركات علاقات ارتباطٍ في تأسيس المؤسّسة، ترتبط بهذه المجموعاتِ بعلاقاتِ تبعيةٍ مشتركةٍ ومتساويةٍ ويتمّ ذلك عن طريق مساهمة الشّركات في تأسيس المؤسّسة المشتركة[4].

2: إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ بصفةٍ دائمة

لقد عبّرت الفقرة الثّالثة من المادّة 15 من الأمر 03-03 على شرط الدّيمومة المذكور بقولها: " يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:.....3) أنشئت مؤسّسةٌ مشتركةٌ

---

[1] أنظر: سامية مولفي ، التّجمّعات الاقتصاديّة - دراسةٌ في ظلّ قانون المنافسة الجزائريّ، شهادة الماجستير، جامعة يوسف بن خدّه، كلّية الحقوق، الجزائر، سنة 2015م، ص 63.

[2] أنظر: منصور داود، الآليات القانونيّة لضبط النّشاط الاقتصاديّ في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمّد خيضر بسكرة، 2016/2015م، ص 5.

[3] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 200.

[4] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش ، المرجع السابق، ص 19.

تؤدّي **بصفةٍ دائمةٍ** جميع وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديّةٍ مستقلّة"، وهذا ما جعل هذه الفقرةَ تثير الملاحظات الآتية:

أ: الملاحظة الأولى تتعلّق بمفهوم الدّيمومة التي لم يعرّفها المشرّع الجزائريّ في نصّ الفقرة المذكورة أعلاه، وهذا ما جعل أحد الدّارسين يعرّف شرط الدّيمومة بضرورة تأدية المؤسّسة المُشتركة لجميع وظائف المؤسّسة الاقتصاديّة بصفةٍ دائمة، بمعنى أنّه لا تُمارس هذه الوظائف بصفةٍ متقطّعة، أو لمدّةٍ محدودةٍ أو لمدّةٍ قصيرةٍ جدّا[1].

ب: الملاحظة الثّانية تتعلّق بعدم تحديد المشرّع الجزائريّ في الفقرة المذكورة أعلاه مدّةً زمنيةً معيّنةً تُقاس بها الدّيمومة المرجوّة في نصّ المادّة 15 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة[2]، وبهذا يكون المشرّع الجزائريّ قد استلزم استمراريّة المؤسّسة المُشتركة التي تمّ إنشاؤها من طرف مؤسّستين أو أكثر، حيث تقوم المؤسّسة المُشتركة بإدارة نشاطها الاقتصاديّ على سبيل الدّوام حتّى تعدّ كعملية تركيزٍ اقتصاديّ، لذلك استلزم الفقه شرط ممارسة النّشاطاتِ الاقتصاديّة بصفةٍ مستمرّةٍ ولفترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ كشرطٍ لإخضاع المشروعاتِ المشتركة لنطاق الرّقابة على هذه الصّورة من صور التّركيز الاقتصاديّ[3].

3: ممارسة المؤسّسة المشتركة للوظائف بصفةٍ مستقلّة

لقد عبّرت الفقرة 03 من المادّة 15 من الأمر 03-03 على شرط الإنشاء بقولها:" يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:..3) أنشئت مؤسّسةٌ مشتركةٌ تؤدّي بصفةٍ دائمةٍ **جميعَ وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديّةٍ مستقلّة**"، وهذا ما جعل هذه الفقرة تثير الملاحظاتِ الآتية:

أ- الملاحظة الأولى: تتعلّق بمفهوم الممارسة التّامّة للوظائف بصفةٍ مستقلّة، والتي أشار إليها المشرّع الجزائريّ في الفقرة المذكورة أعلاه من خلال عبارة " **جميع وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديّةٍ مستقلّة** "، إلاّ أنّه لم يضع معيارًا محدّدًا يوضّح من خلاله شرط الممارسة التّامّة، وهي المسألة التي أجابت عنها اللّجنة الأوروبية من خلال إحدى قراراتِها المتعلّقة بمفهوم الممارسة التّامّة للمؤسّسة المشتركة بقولها: أنّ المؤسّسة وبمناسبة ممارسة نشاطها في السّوق يجب أن تؤدّي فيه الوظائف العاديةَ الممارسة من طرف المؤسّسات الأخرى الموجودة في هذا السّوق، ومن أجل القيام بذلك بات على المؤسّسة المشتركة أن تملك تأطيرًا شخصيًّا يخضع لنشاطاتها الدّورية، ومرتبطًا بجميع

[1] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المرجع السابق، ص 20.
[2] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المرجع نفسه، ص 20.
[3] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 203.

مواردها الضّروريّة في اصطلاح التّمويل، الشّخصيّة والأصول (المادّية والمعنوية) من أجل ممارسة نشاطاتِها بشكلٍ دائمٍ في داخل المنطقة المتوقّعة في هذا الصّدد والملائمة للمؤسّسة المشتركة[1].

ب-الملاحظة الثّانية: تتعلّق بالرّقابة على المؤسّسة المشتركة، وفيها نشير إلى فكرةٍ مفادها بالرّغم من أنّ المشرّع لم ينصّ صراحةً على الرّقابة على المؤسّسة المشتركة، إلاّ أنّ مفهوم الرّقابة لا يختلف عن حالات الرّقابة المنصوص عليها في المادّة 16 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة، والتي تنصّ على ما يلي" يقصد بالمراقبة المذكورة في الحالة 2 من المادّة 15 أعلاه، المراقبة النّاتجة عن قانون العقود أو عن طرقَ أخرى تعطي بصفةٍ فرديةٍ أو جماعيةٍ حسب الظّروف الواقعة إمكانيةَ ممارسة النّفوذ الأكيد والدّائم على نشاط مؤسّسة، سيما فيما يتعلّق بما يأتي:

1- حقوق الملكية أو حقوق الانتفاع على ممتلكات مؤسّسةٍ أو على جزءٍ منها.

2- حقوق أو عقود المؤسّسة التي يترتّب عليها النّفوذ الأكيد على أجهزة المؤسّسة من ناحية تشكيلها أو مداولاتها أو قراراتها."[2]

ج-الملاحظة الثّالثة: تتعلّق بطبيعة الوظائف التي تباشرها المؤسّسة المشتركة، حيث لم يحدّد المشرّع الجزائريّ في المادّة الذكورة أعلاه المقصودَ بالوظائف التي تباشرها هذه المؤسّسة الاقتصادية[3]، غير أنّه وبالرّجوع إلى نصّ المادّة الثانية الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة نجدها تنصّ صراحةً على طبيعة الأنشطة التي تمارسها المؤسّسة بقولها: " يطبّق هذا الأمر على نشاطاتِ الإنتاج والتّوزيع والخدمات بما فيها تلك التي يقوم بها الأشخاص العموميّون، إذا كانت لا تندرج ضمن إطار ممارسة صلاحيّاتِ السّلطة العامّة، أو أداء مهامّ المرفق العامّ"، كما عبّرت الفقرة الأولى من المادّة الثّالثة من ذات الأمر على هذه الأنشطة عند تعريفها المؤسّسةَ بقولها: " المؤسّسة: كلّ شخصٍ طبيعيٍّ أو معنويٍّ أيًّا كانت طبيعته يمارس بصفةٍ دائمةٍ نشاطاتِ الإنتاج أو التّوزيع أو الخدمات"، الأمر الذي يجعلنا نخلص إلى اقتصار مفهوم المؤسّسات المشتركة في القانون الجزائريّ على تلك المؤسّسات التي تقوم بنشاطاتِ الإنتاج أو التّوزيع أو الخدمات دون غيرها من المؤسّسات الأخرى.

---

[1] أنظر: منصور داود، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر،المرجع السابق، ص 58.

[2] أنظر: المادّة 16، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.

[3] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المرجع السابق، ص 21.

الملاحظة الرّابعة: تتعلّق بالهدف من الوظائف التي تباشرها المؤسّسة المشتركة، وفي هذا الإطار أشار أحد الدّارسين إلى أنّ ممارسة الأنشطة الاقتصاديّة الدّاخلة في غرض المؤسّسة ينبغي أن لا يكون بهدف تنسيق النّشاط التّنافسيّ بين المؤسّسات الأمّ التي تبقى مستقلّة[1]، لأنّه لو قيل عكس ذلك لكان غرض هذه المؤسّسة يتناقض مع الهدف الأساسيّ الذي أنشئت من أجله المؤسّسة المشتركة، وهو تعزيز التّعاون بين المؤسّسات المنشِئة (الأمّ).

الملاحظة الخامسة: تتعلّق بالاستقلالية في ممارسة الوظائف من قِبل المؤسّسة المشتركة، وهنا يقصد بالاستقلالية استقلالية هذه المؤسّسة وظيفيًا عن المؤسّسات المنشِئة لها أي أن تكون لها القدرة على أن تمارس وظائفها في السّوق بنفسها دون تدخّلٍ من المؤسّسات الأمّ وهذا ما يجعل هذه المؤسّسةَ المشتركة في وضعية استقلالٍ اقتصاديٍّ فقط دون القانوني، لأنّ هذا الأخير لا مجال للحديث عنه طالما أنّ المؤسّسةَ المشتركةَ تخضع لرقابة المؤسّسة الأمّ ولنفوذها فيما يتعلّق بقراراتِها الإستراتيجيّة[2].

الفرع الثّاني: تمييز المؤسّسة المُشتركة وتقييمها

تُعتبَر المؤسّسة المُشتركة شكلًا من أشكال التّركيز الاقتصاديّ الذي تلجأ إليه مختلف الكيانات المستقلّة وغير المستقلّة من أجل القدرة على المنافسة في السّوق الاقتصادية، مثلها مثل بقيّة أشكال التّركيز الاقتصاديّ، كالاندماج والتّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة ومجمّع الشّركات، كما تشترك المؤسّسات المشتركة مع هذه الأشكال من التّركيز الاقتصاديّ في العديد من الجوانب سيما من حيث الغايةُ التي أنشئت من أجلها هذه الكيانات أو الأشكال، كما أنّها تختلف عنها في الكثير من الجوانب الأخرى، الأمر الذي استلزم إبراز أوجه التّمايز بين المؤسّسات المُشتركة وبقيّة أشكال التّركيز الاقتصاديّ**(أولا)**، وذلك من أجل معرفة مكانة المؤسّسة المشتركة في السّوق الاقتصاديّة وتقييمها من خلال إبراز مختلف المزايا التي تظهرها بالشّكل اللاّئق، والعيوب التي تظهر مواطن النّقص فيها **(ثانيا)**.

[1] أنظر: سعاد بريك، حنان بويلاتيتان، المرجع السابق، ص 51.
[2] أنظر: شمس الدّين بشير الشّريف، سميحة لعقابي، قانون الضّبط الاقتصاديّ، دار الهدى، 2021م، ص 202.

أولا: تمييز المؤسّسة المُشتركة عن بقية أشكال التّركيز الاقتصاديّ

سيتمّ التّطرّق في هذا الخصوص إلى تمييز المؤسّسات المشتركة عن كلّ الأشكال المكوّنة للتّركيز الاقتصادي، وعلى رأسها الاندماج(1)، ثمّ التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة(2)، ثمّ مجمّع الشّركات(3).

1: تمييز المؤسّسة المشتركة عن الاندماج

لتمييز المؤسّسة المُشتركة عن الاندماج ينبغي التّطرّق لأوجه التّلاقي(أ)، وأوجه الاختلاف الموجودة بينهما(ب).

أ: أوجه تلاقي المؤسّسة المشتركة بالاندماج

تلتقي المؤسّسة المشتركة بالاندماج من عدّة أوجهٍ من بينها: وحدة الطّبيعة القانونيّة الخضوع لرقابة مجلس المنافسة.

1-وحدة الطّبيعة القانونية: تلتقي المؤسّسة المُشتركة بالاندماج في كونهما يمثّلان أحد أهمّ أشكال التّركيز الاقتصادي، وهذا ما نصّت عليه المادّة 15 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة التي نصّت على ذلك بقولها: " يتمّ التّجميع في مفهوم هذا الأمر إذا:

1) اندمجت مؤسّستان أو أكثر كانت مستقلةً من قبل.

2) حصل شخصٌ أو عدّة أشخاصٍ طبيعيّين لهم نفوذٌ على مؤسّسةٍ على الأقلّ، أو حصلت مؤسّسةٌ أو عدّة مؤسّساتٍ أو جزءٍ منها، بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، عن طريق أخذ أسهمٍ في رأس المال أو عن طريق شراء عناصرَ من أصول المؤسّسة أو بموجب عقدٍ أو بأيّ وسيلةٍ أخرى.

3) أنشئت مؤسّسةٌ مشتركةٌ تؤدّي بصفةٍ دائمةٍ جميع وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديّةٍ مستقلة"[1].

2- الخضوع لرقابة مجلس المنافسة

تشترك المؤسّسة المُشتركة بالاندماج في خضوعهما لرقابة مجلس المنافسة متى توافرت فيهما الشّروط المنصوص عليها في المادّتين 17 و18 من الأمر03-03 الذي أوجب على أصحاب كلّ تجميعٍ من شأنه المساس بالمنافسة، سيما بتعزيز وضعيّة هيمنة مؤسّسةٍ على سوقٍ ما، في حالة ما إذا تجاوز هذا المساس إلى تحقيق حدّ يفوق 40% من المبيعاتِ والمشترياتِ المُنجزة في سوقٍ معيّنةٍ بضرورة تقديمه لمجلس المنافسة الذي ينبغي عليه أن يبتّ في ذلك في أجل ثلاثة أشهر[2].

[1] أنظر: المادّة 15 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.
[2] أنظر: المادّتين17 و 18 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.

ب: أوجه اختلاف المؤسّسة المُشتركة عن الاندماج

تختلف المؤسّسة المُشتركة عن الاندماج من عدّة جوانب، نذكر منها: التّمتّع بالشّخصيّة القانونيّة، والاستقلالية.

1-التّمتّع بالشّخصيّة القانونيّة: لا يترتّب على إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ وجود شخصٍ معنويٍ جديد، وهذا بخلاف اندماج المؤسّسات أو الشّركات الذي يترتّب عنه ظهور شخصٍ معنويٍ جديد، سواءٌ كان هذا الاندماج بالمزج أو بالضّمّ. وهو الرّأي الذي ذهبت إليه الأستاذة أيفون شيميناد حينما رأت أنّ الاندماج لا يؤدّي إلى زوال الشّركة المندمجة حتّى وإن كان يؤدّي إلى زوال شخصيّتها المعنوية فهي تظلّ محتفظةً بوجودها وتستمرّ في إطار الشّخصيّة المعنوية للشّركة الدّامجة أو الشّركة الجديدة[1].

2- الاستقلالية: يُناط باستقلالية المؤسّسة المشتركة ممارستها مهامّها ووظائفَها بصفةٍ مستقلّةٍ عن غيرها من المؤسّسات، ويكون ذلك بتأديتها لجميع وظائف المؤسّسة الاقتصاديّة بصفةٍ طبيعيةٍ وعاديةٍ مثلها مثل تلك الممارسة من طرف منافسيها في السّوق[2]، أمّا في مواجهة المؤسّسات الأمّ فإنّ المؤسّسةَ المشتركةَ تبقى خاضعةً لرقابة هذه المؤسّسات كونُها هي المنشِئة لها، الأمر الذي يجعل من استقلاليّتها استقلاليةً نسبية، أمّا في اندماج الشّركاتِ فتجدر الإشارة إلى عدم وجود أيّة استقلاليةٍ كونُ الشّركات المندمجة قد فقدت شخصيّتها القانونيّةَ لصالح الشّركة الجديدة المُدمجة التي أصبحت تتمتّع باستقلاليةٍ تامّةٍ في مواجهة باقي الشّركات الأخرى.

2: تمييز المؤسّسة المُشتركة عن التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة

لتمييز المؤسّسة المُشتركة عن التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة ينبغي التّطرّق إلى أوجه التّلاقي(أ)، وأوجه الاختلاف الموجودة بينهما(ب).

أ: أوجه التّلاقي بين المؤسّسة المُشتركة والتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية

-1- وحدة الطّبيعة القانونية: يشكّل التّجمّع ذو الغاية الاقتصاديّة شكلًا من أشكال التّركيز الاقتصاديّ مثله مثل المؤسّسة المُشتركة، فكلاهما يندرج ضمن أشكال التّركيز الاقتصاديّ المنصوص عليها في المادّة 15 من الأمر 3-03 المذكور سابقا.

[1] أنظر: حسني المصري، المرجع السابق، ص32.
[2] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المرجع السابق، ص 21.

2- تشترك المؤسّسة المُشتركة مع التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية في وحدة الهدف الذي أنشئت من أجله، فالمؤسّسة المُشتركة تهدف لخلق ذلك التّعاون بين المؤسّسات المنشئة لها من أجل السّيطرة على السّوق والقدرة على منافسة المؤسّسات الأخرى، وهو الهدف نفسه الذي أسّس من أجله التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة، حيث نصّت المادّة 11 من المرسوم التّشريعيّ 93-08 المعوّضة للموادّ من 796 إلى 799 من الأمر 75- 59 على هذا الأمر صراحةً بقولها: "يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسّسا فيما بينهما كتابيا، ولفترةٍ محدودةٍ تجمّعًا لتطبيق الوسائل الملائمة لتسهيل النّشاط الاقتصاديّ لأعضائها أو تطويره وتحسين هذا النّشاط وتنميته"[1].

3- الخضوع لرقابة مجلس المنافسة

تشترك المؤسّسة المشتركة بالتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية من حيث خضوعهما لرقابة مجلس المنافسة كما نصّت على ذلك المادّتان 17 و 18 من الأمر 03-03.

ب- أوجه اختلاف المؤسّسة المشتركة عن التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية

تختلف المؤسّسة المشتركة عن التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية من حيث: إنشاؤهما لشخصٍ معنويٍّ جديد، وتمتّعهما بالاستقلالية.

-1- تختلف المؤسّسة المشتركة عن التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية من حيث قدرتهما على إنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد، كونُ المؤسّسة المشتركة شخصًا معنويًا جديدًا غير أنّه لا يتمتّع بالشّخصيّة المعنوية التي تضفي عليها الاستقلالية القانونية، أمّا التّجمّع ذو الغاية الاقتصادية فهو كيانٌ جديدٌ يتمتّع بالشّخصيّة القانونية التي آلت إليه بمجرّد إبرام عقد تجمّع ذي الغاية الاقتصادية.

-2- إنّ الاستقلالية التي تتمتّع بها المؤسّسة المشتركة هي استقلاليةٌ نسبيةٌ كون قراراتها تبقى خاضعةً لرقابة المؤسّسات الأمّ التي قامت بإنشائها، وهذا على عكس التّجمع ذي الغاية الاقتصادية الذي يترتّب عن وجوده شخصٌ معنويٌ جديدٌ مستقلٌّ عن الأشخاص المعنويّين الذين قاموا بتأسيسه.

3- تمييز المؤسّسة المُشتركة عن مجمّع الشّركات

لتمييز المؤسّسة المُشتركة عن مجمّع الشّركات ينبغي التّطرّق لأوجه التّلاقي(أ)، وأوجه الاختلاف الموجودة بينهما(ب).

[1] أنظر: المادّة 11، المرسوم التّشريعيّ 93- 08، المرجع السابق، ص 55.

أ- أوجه التّلاقي بين المؤسّسة المُشتركة ومجمّع الشّركات

وتتمثّل في نقاطٍ كثيرة، أبرزها:

-1- **وحدة الطّبيعة القانونية:** مجمّع الشّركات كما سبق التّطرّق له في المادّة 15 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة هو أحد أبرز أشكال التّركيز الاقتصاديّ مثله مثل المؤسّسة المُشتركة المنصوص عليها في المادّة نفسها.

-2- **وجود غايةٍ واحدةٍ بين المؤسّسة المُشتركة ومجمّع الشّركات:** مثلهم مثل بقية المشروعات الاقتصادية التي تهدف لفرض نفسها في السّوق من خلال هذا التّكتّل الذي تفرضه عليها المنافسة في السّوق.

-3- **الخضوع لرقابة مجلس المنافسة:** تشترك المؤسّسة المشتركة بمجمّع الشّركات من حيث خضوعهما لرقابة مجلس المنافسة كما نصّت على ذلك المادّتان 17 و 18 من الأمر 03-03، كما أنّ المؤسّسة المشتركة ومجمّع الشّركات كلاهما يبقى خاضعًا لرقابة الشّركة الأمّ أو المؤسّسة الأمّ بالرّغم من ظهورهما ككياناتٍ جديدة في السّوق الاقتصادية.

-4- لا يترتّب عن المؤسّسة المُشتركة ومجمّع الشّركاتِ ظهور شخصٍ جديدٍ عكس ما هو عليه الحال في التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية، واندماج الشركات.

ب- أوجه الاختلاف بين المؤسّسة المُشتركة ومجمّع الشّركات

تتميّز المؤسّسة المُشتركة على مجمّع الشّركات في نقاط عديدة، نذكر منها:

-1- **من حيث المساهمة في رأس مال الشّركة المُنشأة:** تكون المساهمة في المؤسّسة المُشتركة بالتّساوي من قِبل المؤسّسات المُستقلّة المُنشِئة لها، على عكس مجمّع الشّركات التي تملك فيه شركةٌ مساهمةٌ ماليةٌ أكثر من النّصف تسمح لها من ممارسة السّيطرة الحاسمة طالما أنّ الشّركاتِ المؤسّسة تمارس الرّقابة عليها[1].

-2- **من حيث العناصر المكوّنة لكلٍّ من المؤسّسة المُشتركة ومجمّع الشّركات،** عند الرّجوع إلى العناصر المكوّنة للمؤسّسة المُشتركة نجد أنّ المشرّع تكلّم عن ثلاثة شروط، وهي إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ تؤدّي **بصفةٍ دائمةٍ** جميعَ وظائف مؤسّسةٍ اقتصاديةٍ **مستقلّة،** بينما يرتكز مجمّع الشّركاتِ في قيامه على عنصرين، هما: الاستقلال القانونيّ للكياناتِ المشكّلة لمجمّع الشّركات، وخضوع شركات المجمّع لرقابة الشّركة القابضة، بالإضافة

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 195.

إلى أنّ مجمّع الشّركات يتكوّن من شركتين إحداهما تُسمّى الشّركةَ القابضة، والأخرى تُسمّى الشّركة التّابعة.

3- من حيث الاستقلالية: أكّدت اللّجنة الأوروبية في النّقطة 93 من تعليمتها الصّادرة سنة 2008م على أنّ المؤسّسة المشتركةَ تكون في حالة ممارسةٍ تامّة، ومن ثمّة مستقلّةٌ اقتصاديًا من وجهة نظرٍ وظيفية، لا يعني أنّها تتمتّع بالاستقلال فيما يتعلّق باتّخاذ قراراتِها الإستراتيجيّة[1]، وهذا ما يجعلها تختلف عن مجمّع الشّركات الذي لا يتمتّع لا باستقلاليةٍ اقتصاديةٍ ولا باستقلاليةٍ قانونية.

ثانيا: تقييم المؤسّسة المُشتركة

إذا كان إنشاء المؤسّساتِ المُشتركة يحقّق العديد من المزايا للمؤسّسات الأمّ، حيث يسمح لها بتوحيد وتعبئة مواردها الاقتصادية، ومن ثمّة زيادة تنافسيتها وقوّتها الاقتصادية في السّوق، فإنشاء المؤسّساتِ المشتركة دائمًا ما يتمّ كوسيلةٍ لتجميع القوى وتقليل المخاطر والأعباء وتحقيق جملةٍ من المزايا الأخرى[2](1)، إلاّ أنّها قد تتضمّن أخطارًا مستقبليّةً على المنافسة تظهر أساسًا على صعيد تغيير بنية السّوق، وما قد ينجرّ عنه من ظهور وضعيّاتٍ احتكاريةٍ أو الهيمنة، لذلك أخضعها المشرّع لنطاق رقابة مجلس المنافسة، من أجل الحدّ من العيوب التي تظهر نتيجة إنشاء هذه المؤسّسات (2).

1- مزايا المؤسّسة المشتركة

تتيح عملية التّركيز الاقتصاديّ بواسطة إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ مزايا عديدة، نذكر منها:

أ-الميزة التّنافسية للمؤسّسة المشتركة: يُقصد بالميزة التّنافسية هي كلّ عنصرِ تفوّقٍ للمؤسّسة يتمّ تحقيقه في حالة إتباعها إستراتجية معيّنةً للتّنافس، ممّا يجعل المؤسّسةَ تتمتّع بقدرةٍ أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحدّ من أثر التّهديدات[3]، لذلك تلجأ المؤسّسات للتّكتّل في شكل مؤسّسةٍ مشتركةٍ وذلك من أجل القدرة على منافسة بقيّة المؤسّسات الأخرى الموجودة في السّوق.

---

[1] أنظر: شمس الدّين بشيرالشّريف، سميحة لعقابي، قانون الضّبط الاقتصاديّ، المرجع السابق، ص 202.

[2] أنظر: علي غربي، مجلس المنافسة كآليةٍ لمراقبة التّجميعات الاقتصاديّة، مجلّة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 35، جامعة زيان عاشور بالجلفة 2018م، ص 144.

[3] أنظر: وسيلة بن سعد، تقييم المؤسّسة ودوره في تحقيق ميزةٍ تنافسية، مذكّرة ماجستير في علوم التّسيير، جامعة جيلالي اليابس،سيدي بلعباس، الجزائر، سنة: 2015م، ص 92.

ب-تحقيق التّحالف والتّعاون بين المؤسّسات المستقلّة: هذه المِيزة تعني إحلال التّعاون محلّ المنافسة التي قد تؤدّي إلى خروج أحد الأطراف من السّوق، فالتّحالف يؤدّي لبسط المؤسّساتِ المُشتركة سيطرتَها على قطاعٍ اقتصاديٍّ معيّن، والسّيطرة على أسواقٍ معيّنة، مع الحدّ من المنافسة بينها وتحقيق مطالبها المُشتركة على قدم المساواة، مع المحافظة على استقلالها القانونيّ والاقتصاديّ[1].

ج-تجنّب الإجراءات المعقّدة لطريقة الاندماج:

تُتيح المؤسّسة المُشتركة للمشروعاتِ تحقيق التّركيز دون حاجةٍ إلى اللّجوء لوسائل الاندماج وما يصاحبها من إجراءاتٍ معقّدة، بالإضافة إلى أنّها تحقّق للمشروعاتٍ ميزةَ لا مركزية الإدارة وتحديد المسؤولية عن نشاط المشروع، لأنّها وإن كانت مرتبطةً وتابعةً من حيث النّشاطُ الاقتصاديّ، إلاّ أنّها مستقلّةٌ قانونًا عن بعضها البعض كأشخاص اعتباريّين[2].

د-توفير الموارد البشرية

يرى البعض أنّ المؤسّساتِ المشتركة توفّر اليد العاملةَ المُؤهّلة التي تسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التّنافسية، سيما مع عدم استجابة القنوات التّعليمية في الدّول النّامية للحاجات الحرفية والمهنية للشّركات، لذلك تطلّب الأمر تحالفاتٍ إستراتيجية بين عدّة شركاتٍ أو بينها وبين منظّمةٍ حكوميةٍ معيّنةٍ لإنشاء معاهدَ أو مراكز تعليم وتدريبٍ للموارد البشرية[3].

2- عيوب المؤسّسة المُشتركة

بالرّغم من المزايا الإيجابية التي تترتّب عن إنشاء المؤسّسة المشتركة، إلاّ أنّ هذا لا يجعلها تخلو من بعض العيوب، ونذكر منها:

أ- صعوبة إدارة المؤسّسة المُشتركة: يرجع سبب صعوبة إدارة المؤسّسة المُشتركة إلى عدم الاتّفاق على توزيع المسؤولية الإدارية، ودرجة استقلال المؤسّسة عن الأطراف المشاركة فيه، والتّغيير الكمّيّ لأنصبة الشّريك، بحيث يُعتبر ذلك بمثابة مقدّمةٍ للاستيلاء على المؤسّسة فضلاً عن المنازعاتِ النّاشئة عن سياسة توزيع الأرباح و اختلاف وجهاتِ

[1] أنظر: محمّد شريف كتّو، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائريّ، دراسةٌ مقارنة بالقانون الفرنسيّ، رسالة دكتوراه في القانون، فرع قانون الأعمال، كلّية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2003- 2004م، ص 211..

[2] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 90 .

[3] أنظر: محمّد عدنان بن الضّيف، عبير مزغيش، المرجع السابق، ص 11.

نظرهم لوضعية السّوق، كلّ هذا يجعل من المؤسّسة المُشتركة معابةً من ناحية إدارتها، ولعلّ السّبب الأوّل في ذلك هو عدم وجود استقلال قانوني تامٍّ للمؤسّسة المُشتركة عن المؤسّسات الأمّ[1].

ب- عدم رقابة المساهمين في المؤسّسات المُنشأة على المؤسّسة المُشتركة: وذلك بسبب الاستقلال القانونيّ الموجود بين المؤسّسات المنشِئة والمؤسّسة المُنشأة، لأنّ هذه الأخيرةَ كما سبق القول تتمتّع بالاستقلال الوظيفيّ دون الاستقلال القانونيّ.[2]

ج- محدودية مسؤولية المؤسّسات المنشِئة (الشّركة الأمّ): حيث أنّ دائني المؤسّسة المُشتركة لا يمكنهم الرّجوع على المؤسّسات المنشِئة بسبب المسؤولية المحدودة لهذه الشّركات حيث استقرّ القضاء على عدم مسؤولية المؤسّسات المنشِئة للمؤسّسات المشتركة، لأنّها من الناحية القانونية مستقلّةٌ عنها، وأنّ المؤسّسة المُشتركة تلزم بموجب قرارات أجهزتها وليس بقرارات أجهزة المؤسّساتِ المنشِئة(الأم)[3].

بالرجوع إلى قانون المنافسة الجزائري نجد أن أشكال التركيز الاقتصادي حددتها المادة 15 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة، هذه الأشكال يخضع كل واحد منها لنظام قانوني حدده لها القانون التجاري، وقد قسم الباحث هذه الأشكال إلى قسمين، الأول هو تركيز اقتصادي بإنشاء شخص معنوي جديد، والثاني تركيز اقتصادي دون أنشاء شخص معنوي جديد.

يتميز التركيز الاقتصادي بإنشاء شخص معنوي جديد بإزالة الشخصية القانونية للوحدات المكونة له تمهيدا لظهور شخص معنوي جديد ومن بين أهم هذه الأشكال نجد التجمع ذي الغاية الاقتصادي الذي عرفته المادة 796من المرسوم التّشريعيّ رقم 93-08 المتضمّن القانون التّجاري بأنه" يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسّسوا فيما بينهم كتابيا، ولفترةٍ محدّدةٍ تجمّعًا لتطبيق كلّ الوسائل الملائمة لتسهيل النّشاط الاقتصاديّ لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النّشاط وتنميته ".كما نجد شكا ثاني يتمثل في اندماج الشركات التجارية والذي نظمه المشرع الجزائري هو الأخر بموجب المرسوم التشريعي 93-08 المتضمن القانون التجاري سواء كان هذا الاندماج بالضم أو المزج.

---

[1] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 91.
[2] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع نفسه، ص 91 .
[3] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع نفسه، ص 91 .

على عكس التركيز الاقتصادي بإنشاء شخص معنوي جديد فإن التركيز الاقتصادي دون إنشاء شخص معنوي جديد يتميز بتكتل الوحدات الاقتصادية دون أن يؤثر هذا التكتل على شخصيتها المعنوية حيث تبقى محتفظة بشخصيتها القانونية طيلة عملية التكتل ومن بين أهم صوره نجد مجمع الشركات الذي يعتبر وحدةٍ اقتصاديّةٍ مكوّنةٍ من شركتين أو أكثر، تُدعى إحدى هذه الشّركات بالشّركة القابضة، بينما يُطلق على باقي الشّركات تسمية الشّركة التّابعة، بحيث تكون كلّ شركةٍ من هذه الشّركاتِ مستقلّةً قانونًا عن الأخرى، غير أنّها تشكّل فيما بينها وحدةً اقتصاديةً واحدةً وذلك عن طريق علاقة التّبعية التي تفرضها الشّركة القابضة على الشّركات التّابعة باستعمال أساليبَ مستمّدةً من قانون الشّركات والتي يكون مصدرها الأساسيّ مساهمة الشّركة القابضة في رأسمال الشّركات التّابعة، كما تعد المؤسسة المشتركة كذلك أحد أهم صور التركيز الاقتصادي دون إنشاء شخص معنوي جديد فهي المؤسّسة التي يتمّ إنشاؤها من طرف مؤسّستين أو مجموعتين متنافستين عادةً من أجل تحقيق أهدافٍ مشتركةٍ وغالبًا ما تُوضع هذه المؤسّسة تحت رقابة الشّركتين الأمّ بالتّساوي، حيث تمتلك كلّ شركةٍ أمٍّ من الشّركتين نصف أسهم المؤسّسة المشتركة وكذا حقوق الانتخاب في جمعية المؤسّسة المشتركة.

عموما، ظاهرة التركيز الاقتصادي ظاهرة حديثة فرضتها الحياة الاقتصادية على الوحدات الاقتصادية المنفردة التي عجزت عن تحقيق أهدافها ومسايرة كبرى الشركات العالمية داخل الأسواق سواء الداخلية منها أو الخارجية، التي تلجأ إلى توحيد الإمكانيات المالية منها والبشرية لتحقيق أهدافها.

ومن خلال دراستنا لهذه الظاهرة من جانبها المفاهيمي بداية من محاولة إبراز أهم المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الظاهرة، وكذا تلك التعريفات الفقهية التي حاول الفقهاء وضعها لعمليات التركيز الاقتصادي والمعالجة التشريعية لهذه خاصة موقف المشرع الجزائري اتجاه هذه الظاهرة، ومحاولة تحديد وضبط الأشكال القانونية التي يتخذها التركيز الاقتصادي سواء كان في شكل تجمع ذي غاية اقتصادية أو اندماج شركات تجارية أو مجمع شركات أو مؤسسة مشتركة.

خلصنا في هذا الباب إلى أن التركيز الاقتصادي أصبح يحتل مكانة أساسية في الحياة الاقتصادية فهو أصبح الوسيلة الأنسب لتحقيق التعاون والتكافل من اجل احتلال مكانة أساسية في السوق المعنية، لذا نجد العديد من الشركات التجارية لجأت لتركيز فيما بينها غية السيطرة على السوق من تحولها من وحدات اقتصادية صغيرة إلى وحدات اقتصادية كبيرة قادرة على القيام بمشاريع عملاقة تحقق التقدم الاقتصادي وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتمكينه من مواجهة المنافسة الأجنبية.

بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه التركيز الاقتصادي في الحياة الاقتصادية للدول خاصة النامية منها، إلا أنه يشكل خطر على المنافسة الحرة داخل الأسواق وهو الأمر الذي تفطنت له مختلف التشريعات بما فيها المشرع الجزائري حيث وضعت نظام مراقبة على عمليات التركيز الاقتصادي أو ما يعرف بنظام الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي وهو الجانب الثاني لهذه الدراسة التي خصص لها باب بعنوان الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي.

الباب الثّاني:
الرّقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي

الباب الثّاني: الرّقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي

إنّ اللّجوء إلى عمليّات التّركيز الاقتصاديّ من قِبل الشّركات التّجارية، يُعتبر عنصرًا أساسيًا في تحريك الاقتصاد الوطنيّ لأيّة دولةٍ كانت، وتمكينها من منافسة الشّركات الأجنبية، فهو يعدّ من أهمّ الوسائل المؤدّية إلى القوّة الاقتصادية لأنّها تعود بالفائدة على المؤسّسات المعنية، هذا من النّاحية الدّاخلية، ومن النّاحية الخارجية قد تساهم عمليّات التّركيز الاقتصاديّ هي الأخرى بمركزها في تطوير اقتصاد الدّولة، لأنّ هذه الأخيرةَ تعتمد في عمليّة التّنمية الاقتصاديّة على قوّة هذه المؤسّسات داخل السّوق.

إنّ القوّة الناتجة عن عمليّات التّركيز الاقتصاديّ قد تشكّل خطرًا على المنافسة الحرّة في السّوق، لما يترتّب عنها من تعديلٍ لبنية هذه العمليّات، فتؤدّي إلى تخفيض عدد المتنافسين في السّوق فتتأثّر مصلحة باقي المؤسّسات الاقتصادية، الأمر الذي قد يحفّز الاستغلال التّعسّفيَّ للسّوق والهيمنة عليها، وفي ظلّ هذا التّوسّع الواسع لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ وحفاظًا على توفير جوٍّ تنافسيٍّ خالٍ من الهيمنة داخل السّوق الوطنية، وجب فرض رقابةٍ قانونيّةٍ على عمليات التّركيز الاقتصاديّ هذه، وذلك للحيلولة دون تقييد المنافسة بفعل هذه العمليّات والموازنة بين مصلحة المؤسّسات المُجتمعة ومصلحة المتنافسين في السّوق، الأمرُ الذي جعل من موضوع الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّة نقطةً مهمّةً وجب تنظيمها باعتبارها أسلوبٍ للتّنمية الاقتصادية، وبالرّجوع إلى القانون الجزائريّ نجده قد خصّ عمليّاتِ التّركيز الاقتصاديّ باهتمامٍ كبيرٍ بدايةً من أوّل قانونٍ للمنافسة لسنة 1995م، والمتمثّل في الأمر 95-06 المتعلّق بالمنافسة والذي كرّس مبدأ الحرّية التّنافسية في السّوق، غير أنّ هذا الأمر لم يضع أحكامًا للرّقابة على هذه العمليات، وهو الأمر الذي تداركه المشرّع في الأمر رقم 03-03 المتعلّق بالمنافسة، الذي خصّ فيه موضوع الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصادي بفصلٍ خاصٍّ هو الفصل الثّالث من أحكام الباب الثّاني من الأمر المذكور، وذلك تحت مسمّى: التّجميعات الاقتصادية، ليكرّس هذا الأمر أوّل نظامٍ قانونيٍّ للرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ في الجزائر[1]، وهذا هو الأمر الذي استوجب التّطرّق لموضوع الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ من حيث إطارها المفاهيمي **(الفصل الأوّل)**، وإطارها الإجرائي **(الفصل الثّاني)**.

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 38.

الفصل الأول:

مفهوم الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصادي

الفصل الأول: مفهوم الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصادي

ينشأ التّركيز الاقتصاديّ بوسائلَ متعدّدة تجعله يأخذ أشكالاً قانونيةً مختلفة[1]، حيث لا يعتبر هذا التّركيز في حدّ ذاته شكلاً قانونيًّا خاصًّا يخضع لنظامٍ وقواعدَ خاصّةٍ به، وإنّما هو تجمّعٌ اقتصاديٌّ بين طاقاتٍ اقتصاديةٍ يختلف نظامها القانونيُّ حسب العلاقة القانونية التي تربط بين المؤسّسات الاقتصاديّة[2] بمعنى أنّه يخضع للنّظام القانونيّ للشّكل الذي يتّخذه.

والهدف من وراء إنشاء عمليات التركيز الاقتصادي هو فرض شخصيتها داخل السوق والسيطرة عليه، والقدرة على منافسة كبرى الشركات سواء ما تعلق منها بشركات داخلية أو أجنبية، غير أنه و أثناء سعي هده العمليات لتحقيق هدفها فإنها قد تمس بالنظام القانوني للمنافسة من خلال تجاوز تلك المبادئ التي رسمتها التشريعات كالمساس مثلا بمبا حرية المنافسة التي أقرته معظم التشريعات التي تتبنى نظام الاقتصاد الحر.

لذلك سعت مختلف الدول ومن بنها الجزائر إلى وضع نظامًا قانونيًّا خاصًّا يتعلّق بمراقبة عمليّات التّركيز الاقتصاديّ التي من شأنها الحدّ من الهيمنة على السّوق، وتجاوز الحدود القانونيّة التي رسمها القانون في سبيل تنظيم سوق المنافسة.

كغيرها من الدول الجزائر هي الأخرى سعت لتنظيم الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي من خلال قوانينها المتعاقبة بداية من أو ل قانون للمنافسة 95-06 الملغى، وصولا إلى الأمر 03-03 المعدل والمتمم هذا الأخير أظهر فيه المشرع الجزائري اهتمامه الواسع بعمليات التركيز الاقتصادي وضوابط ممارسة الرقابة عليها.

موضوع الرقابة على عمليات التركيز في الجزائر يمكن التطرق إليه من جانبين، الجانب الأول هو شروط تطبيق الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي و الجهة المخول لها قانونا ممارسة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي **(المبحث الأول)**، والجانب الثاني وهو إجراءات ممارسة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي وأهم المسائل المتعلقة بها ، التطرق إلى هذين الجانبين سوف يتم من خلال تحليل نصوص الأمر 03-03 المعدل والمتمم والنصوص القانونية المتعلقة به **(المبحث الثاني)**.

---

[1] للاطّلاع على أشكال التّركيز الاقتصاديّ انظر: الفصل الثّاني من الباب الأوّل من هذه الأطروحة.

[2] أنظر: منصور داود، المرجع السابق، ص 32.

المبحث الأول: شروط تطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ

تختلف شروط تطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ باختلاف النُّظم القانونية وهذا هو الأمر الذي جعل المشرّع الجزائريَّ يشترط لتطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ ضرورة توافر شروطٍ نصّ عليها قانون المنافسة في المادّتين 17 و 18 منه، حيث نصّت المادّة الأولى منهما على أنّ: " كلّ تجميعٍ من شأنه المساس بالمنافسة، سيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسّسةٍ على سوقٍ ما، يجب أن يقدّمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبتّ فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر"، و أضافت الثّانية كيفيةَ تطبيق أحكام المادّة 17 بقولها: " تطبّق أحكام المادّة 17 أعلاه، كلّما كان التّجميع يرمي إلى تحقيق حدٍّ يفوق 40% من المبيعات أو المشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة"[1].

من خلال نصّ المادّتين السّابقتين يتبيّن أنّ تطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ لا يتمّ بمجرّد تكوين التّجمّع في حدّ ذاته، وإنّما لا بدّ من توافر شرطين أساسيين هما: المساس بالمنافسة **(المطلب الأوّل)**، وتجاوز العتبة القانونيّة للمبيعات والمشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة نسبة 40% **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل: شرط المساس بالمنافسة

لا تعدّ عمليات التّركيز الاقتصاديّ محظورةً في الأصل، وهذا خلافًا للاتّفاقات وحالات التّعسّف في وضعيّة الهيمنة أو التّعسّف في وضعيّة التّبعية الاقتصادية[2]، غير أنّ المشرّع الجزائريّ قد أخضع عمليّات التّركيز الاقتصاديّ التي من شأنها المساس بالمنافسة إلى نظام الرّقابة المنصوص عليه في قانون المنافسة، إذ اعتبر مساس عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بالمنافسة شرطًا لتطبيق الرّقابة عليها، غير أنّ السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: هل مساس التّركيز الاقتصاديّ بالمنافسة يُعدّ شرطًا لممارسة الرّقابة عليها أم أنّه يُعدّ شرطًا لمنح التّرخيص لإنشائها ؟.

من خلال مضمون نصّ المادّة 17 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة يُفهم أنّ شرط المساس بالمنافسة قد يكون شرطًا لمنح التّرخيص بإنشاء التّركيز الاقتصاديّ؛ وهو الأمر الذي يُفهم من ظاهر المادّة، كما قد يكون شرطًا لإخضاع عمليّات التّركيز

[1] أنظر: المادّتان 17 و 18، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 28.
[2] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص66.

الاقتصاديّ للرّقابة القانونيّة عليها، لذلك سيتمّ التّطرّق في هذا المطلب لمفهوم المساس بالمنافسة من جهةٍ أولى (الفرع الأوّل)، و كيفيات تقديره من جهةٍ ثانية (الفرع الثّاني).

الفرع الأول: مفهوم شرط المساس بالمنافسة

يُعدّ المساس بالمنافسة حسب ما جاء بنصّ المادّة 17 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة شرطًا أساسيًا لتطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ[1]، لذلك فإنّ لتحديدَ مفهوم المساس بالمنافسة أهمّيةٌ كبيرة، حيث يتوقّف على أساسه إخضاع عمليّات التّركيز الاقتصاديّ لنطاق الرّقابة القانونيّة من عدمها، وللتّكلّم عن مفهوم المساس بالمنافسة كشرطٍ لتطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ من عدمها وجب تحديد المعنى القانونيّ للمساس بالمنافسة ومعرفة إن كان يُوجد تعريفٌ قانونيٌّ له أم لا (أولا)، ومن ثمّ تحديد المعايير التي وضعها المشرّع الجزائريّ من أجل تقدير التّعدّي على المنافسة(ثانيا).

أولا: معنى شرط المساس بالمنافسة

تنصّ المادّة 17 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة على: "كلّ تجميعٍ من شأنه المساس بالمنافسة سيما بتعزيز وضعية هيمنةٍ مؤسّسةٍ على سوقٍ ما، يجب أن يقدّمه أصحابه لمجلس المنافسة الذي يبتّ فيه في أجل ثلاثة(3) أشهر"[2]، الأمر الذي دلّ على أنّ المشرّع الجزائريّ لم يعط تعريفًا لشرط المساس بالمنافسة، وإنّما بيّن الحالة التي تشكّل فيها عمليّات التّركيز الاقتصاديّ مساسًا بالمنافسة، وهذه الحالة تظهر عندما يؤدّي التّركيز إلى إنشاء أو تعزيز وضعية الهيمنة على السّوق، فالمساس بالمنافسة كشرطٍ لتطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ حسب المشرّع الجزائريّ يتمّ عن طريق فرض وضعية الهيمنة على السّوق من قِبل أصحاب عمليّات التّركيز الاقتصادي، وهذا هو الأمر الذي اقتضى منّا وجوب تحديد المكان الذي تُمارس فيه عمليّات التّركيز الاقتصاديّ من جهةٍ (1) وتحديد وضعية الهيمنة في السّوق كصورةٍ من صور المساس بالمنافسة من جهةٍ ثانية (2)، وتحديد مقاييس وضعية الهيمنة في السّوق من جهةٍ ثالثة (3).

---

[1] نصّت المادّة 17 على ما يلي: " كلّ تجميعٍ من شأنه المساس بالمنافسة، سيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسّسةٍ على سوقٍ ما، يجب أن يقدّمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبتّ فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر".

[2] أنظر: المادّة 17، من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص28.

1- تحديد معنى السّوق المعنية

يُقصد بالسّوق عمومًا في مفهوم الأمر المنظّم للمنافسة في الجزائر" كلّ سوقٍ للسّلع أو الخدمات المعنية بممارساتٍ مقيّدة للمنافسة، وكذلك التي يعتبرها المستهلك مماثلةً أو تعويضية، سيما بسبب مميّزاتها وأسعارها والاستعمال الذي خصّصت له، و المنطقة الجغرافية التي تعرض المؤسّسات فيها السّلع أو الخدمات"[1]، فالسّوق المعنية حسب نصّ هذه المادّة هو ذلك الفضاء الذي تلتقي فيه العروض والطّلبات أو الخدمات القابلة للاستبدال، والتي يعتبرها المشترون أو المستعملون كبديلة فيما بينهم، فمعيار المبادلة يشكّل العنصر الأساسيّ في تعريف السّوق المعنية، بمعنًى آخر، فإنّ مدى قابلية السّلع أو الخدمات للاستبدال يكتسي أهمّيةً بالغةً في تحديد هذه السّوق[2].

2- تحديد المقصود بوضعية الهيمنة

عرّفت المادّة 3 الفقرة 2 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة وضعيةَ الهيمنة على أنّها تلك " الوضعية التي تمكّن مؤسّسةً ما من الحصول على مركز قوّةٍ في السّوق المعني من شأنها عرقلة قيام منافسةٍ فعليةٍ فيه وتعطيها إمكانيةَ القيام بتصرّفاتٍ منفردةٍ إلى حدٍّ معتبرٍ إزاء منافسيها أو زبائنها أو مموّنيها...". و عليه تكون في وضعية هيمنةٍ كلّ مؤسّسةٍ تتواجد في موضعٍ يسمح لها بأن تلعب دورًا رئيسيًّا في السّوق المعني للسّلع والخدمات، دون أن يكون بمقدرة أيّ منافسٍ آخرَ توفير بدائلَ معتبرة سواءٌ للزّبائن أو مورّدي المؤسّسة المتواجدة في هذه الوضعية[3].

3- مقاييس تحديد وضعية الهيمنة في السّوق

لا يمكن تحديد وضع الهيمنة لعمليّاتِ التّركيز الاقتصاديّ أو أي عونٍ اقتصاديٍّ إلاّ من خلال تحديد ومعرفة المقاييس القانونية التي تحدّد وضعية الهيمنة في السّوق، لذلك فإنّه بالرّجوع إلى نصّ المادّة 07 من الأمر 03 -03 المتعلّق بالمنافسة فقد حدّدت الحالات التي تتحقّق من خلالها وضعية الهيمنة، وذلك بقولها: " يُحظر كلّ تعسّفٍ ناتجٍ عن وضعية هيمنةٍ على السّوق أو احتكارٍ لها أو على جزءٍ منها قصد:

- الحدّ من الدّخول في السّوق أو في ممارسة النّشاطات التّجارية فيها.

---

[1] أنظر: المادّة 3، الفقرة 2، من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص26.

[2] أنظر: تيورسي محمّد، الضّوابط القانونية للحرّية التّنافسية في الجزائر، دار هومة للنّشر، ط الثّانية، س 2015، ص 247.

[3] أنظر: ناصري نبيل، مذكّرةٌ الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، س 2004، ص 80.

– تقليص أو مراقبة الإنتاج أو منافذ التّسويق أو الاستثمار أو التّطوّر التّقني.

– اقتسام الأسواق أو مصادر التّموين.

– عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السّوق بالتّشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار ولانخفاضها.

– تطبيق شروط غير متكافئةٍ للخدمات نفسها تجاه الشّركاء التّجاريّين، ممّا يحرمهم من منافع المنافسة.

– إخضاع إبرام العقود مع الشّركاء لقبولهم خدماتٍ إضافيةً ليس لها صلةٌ بموضوع هذه العقود، سواءٌ بحكم طبيعتها أو حسب الأعراف التّجارية."[1]

هذه الحالات المذكورة في نصّ المادّة أعلاه تُعتبر أحد أهمّ حالات وضعية الهيمنة التي تُعتبر هي الأخرى صورةً من صور المساس بالمنافسة التي إذا قامت بها عملية التّركيز في السّوق تُعتبر عملٍ محظورٍ قانوناً يستوجب خضوعها لرقابة مجلس المنافسة.

ثانيا: دراسة المساس بالمنافسة كشرطٍ لخضوع التّركيز الاقتصاديّ للرّقابة القانونية

بالرّجوع إلى نصّ المادّة 17 من الأمر03–03، نجد أنّ المشرّع الجزائريَّ قد بيّن أنّ خضوع عمليّات التّركيز الاقتصاديّ للرّقابة القانونية من قِبل الجهات المحدّدة قانونا لا بدّ أن يكون قد مسّ بالمنافسة، غير أنّ هذه المادّة تجانب المنطق القانوني، لأنّه لا يمكن ترك مسألة تقدير مدى المساس المحتمل لأيّ عملية تركيز اقتصاديٍ بالمنافسة لأطرافها تبعًا لرؤيتهم الذّاتية خاصّةً وأنّ الأمر المتعلّق بالمنافسة لم يحدّد المعايير التي على أساسها يقدّر المساس بالمنافسة، وعليه كان على المشرّع الجزائريّ أن يعتبر المساسَ بالمنافسة من عدمه شرطًا موضوعيًّا لمنح التّرخيص بالتّركيز وليس شرطًا لإخضاعه للرّقابة، وهذا على غرار ما كرّسه المشرّع الفرنسيّ بمقتضى نصّ المادّة 430 من التّقنين التّجاري الفرنسي، ذلك أنّه يكفي لقابلية عملية التّركيز الاقتصاديّ للرّقابة أن يلتزم أصحابها بطلب التّرخيص من مجلس المنافسة، هذا الأخير لا يمنح التّرخيصَ بعملية التّركيز الاقتصاديّ إلاّ بعد التّحقّق من عدم مساسها بالمنافسة[2]. فالمشرّع الجزائريّ، ومن خلال ظاهر نصّ المادّة 17 من الأمر المتعلّق بالمنافسة تكلّم عن شرط المساس بالمنافسة، لكن قبل ذلك وما يُستنتَج من محتوى المادّة نفسها أنّه لا بدّ من توفّر شرطٍ ثانٍ وهو طلب التّرخيص الذي يقدّمه الأطراف المعنيّون حتّى يُمنح لهم التّرخيص بالتّجميع من قِبل السّلطة المختصّة[3].

---

[1] أنظر: المادّة 07 من الأمر 03 - 03 المتعلّق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 27.

[2] أنظر: شمس الدّين بشير الشّريف، سميحة لعقابي، رقابة التّجميعات الاقتصاديّة كآليةٍ قانونيةٍ لوقاية النّظام العامّ التّنافسي، مجلّة الاجتهاد القضائي المجلّد13، العدد: 25، سنة 2021، ص 553.

[3] جاء في نصّ المادّة 19 من الأمر 03- 03 ما يلي: "يمكن لمجلس المنافسة أن يرخّص بالتّجميع أو يرفضه بمقرّرٍ معلّل، بعد أخذ رأي الوزير المكلّف بالتّجارة " إذا، فالجهة المخوّلة قانونًا بمنح التّرخيص بالتّجميع ومراقبته هي مجلس المنافسة.

الفرع الثّاني: تقدير المساس بالمنافسة

على غرار باقي التّشريعات الحديثة المنظّمة لقانون المنافسة خصّ المشرّع الجزائريّ سلطة الرّقابة على السّوق الاقتصادية في الجزائر، المتمثّلة أساسًا في مجلس المنافسة بمسألة تقدير المساس بالمنافسة، وذلك من خلال عملية الإخطار التي تعرّض عليه من قِبل الجهات المخوّلة قانونا، حيث يقوم حينها بتقدير ما إذا كانت عملية التّركيز المعروضة أمامه تشكّل مساسًا بالمنافسة أم لا، ولذلك تمّ التّساؤل في هذا الخصوص عن كيفية تقدير المساس بالمنافسة **(أولا)**، وتحديد المعايير المُعتمدة من قِبل مجلس المنافسة في ذلك **(ثانيا)**.

أولا: تقدير المساس بالمنافسة

لم يبيّن المشرّع الجزائريّ في نصّ المادّة 17 من الأمر 03-03 المتضمّن قانون المنافسة كيفية تقدير المساس بالمنافسة، وإنّما اكتفى بالإشارة للصّور التي تشكّل مساسًا بالمنافسة، وهي وضعية الهيمنة في السّوق المعنية التي قد تفرزها عمليّات التّركيز الاقتصاديّ.[1] وبالتّالي فإنّ مجلس المنافسة هو الجهة التي خوّلها المشرّع السّلطةَ التّقديريةَ في تحديد مدى المساس بالمنافسة، كونُ هذا الأخير قد خوّله المشرّع صلاحياتٍ واسعةً في بحث مثل هذه الحالات التي من شأنها أن تشكّل خطرًا على حرّية المنافسة التي جاء القانون لحمايتها، فالتّمعّن في نصّ المادّة 17 المذكورة والعباراتِ المستخدمة فيها يدلّ على أنّ المساس بالمنافسة جاء بشكلٍ عامّ كما دلّت على ذلك عبارة " لاسيما "، كما أنّ عبارة "المساس بالمنافسة" تحمل عدّة مظاهرَ سواءٌ من النّاحية الاقتصادية أو النّاحية القانونية، فهي مفهومٌ واسعٌ يضمّ مختلف أشكالَ وصور التّصرّفاتِ التي من شأنها المساس بالمنافسة، كذلك ما يبيّن أنّ لمجلس المنافسة السّلطةَ التّقديرية في تقدير مدى المساس بالمنافسة هو سلطته في منح التّرخيص لإنشاء عملية التّركيز الاقتصاديّ، طبعًا يكون هذا بعد دراسة وتحقيق دقيقين يقوم بهما المجلس.[2]

ثانيا: معايير تقدير المساس بالمنافسة

لم يتطرّق المشرّع الجزائريّ للمعايير التي يعتمد عليها مجلس المنافسة من أجل تقدير المساس بالمنافسة الذي تفرزه عمليّات التّركيز الاقتصاديّ، فالوضع بالنّسبة لمسألة

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على عمليّات التّركيز، المرجع السابق، ص 74.
[2] أنظر: المادّة 19 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص28.

تقدير المساس بالمنافسة تبقى لمجلس المنافسة السّلطة التّقديرية المطلقة في اعتماد معاييرَ ومؤشّراتٍ يراها ضروريّةً من أجل معرفة وتقدير التّعدّي على المنافسة[1].

تجدر الملاحظة أنّ المشرّع الجزائريَّ لم يبيّن معاييرَ تقدير المساس بالمنافسة، غير أنّه أعطى صورةً من صور المساس بالمنافسة وهي وضعية الهيمنة على السّوق، هذه الأخيرة حدّد لها مقاييس قانونية يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان العون الاقتصاديّ (عملية التّركيز الاقتصاديّ) في وضعية هيمنةٍ أم لا، ومن ثمّ هل مسّ بالمنافسة الحرّة في السّوق أم لا[2].

هذا، وقد لعبت سلطات المنافسة على المستوى الأوروبي دورًا فاعلاً في وضع أهمّ هذه المعايير وهو ما انعكس على التّنظيم الأوروبي للتّركيز الاقتصاديّ، خلافًا لقانون المنافسة الفرنسيّ الذي ترك ذلك لسلطة المنافسة، ومن بين أهمّ المعايير التي اعتمدتها سلطات المنافسة الأوروبية لمعرفة الآثار التي تنتج عن عملية التّركيز، نجد منها: بحث تركيبة وهيكلة السّوق الوضع الدّولي، خصائص ومميّزات التّوزيع، كما تأخذ سلطات المنافسة بعين الاعتبار حصّة السّوق وحجم الحصّة التي يمتلكها أطراف عمليّة التّركيز الاقتصاديّ في السّوق إلى جانب حجم حصص باقي المنافسين الموجودين في السّوق نفسه[3].

رغم هذه المجهودات من قِبل السّلطات الأوروبية من أجل وضع مؤشّراتٍ تحدّد كيفية تقدير المساس بالمنافسة ووضع معايير لها، إلاّ أنّ مختلف التّشريعات بما فيها المشرّع الجزائريّ والفرنسيّ قد أعطت السّلطة التّقديريةَ الواسعة لمجلس المنافسة في تقدير مدى مساس نشاط عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بالمنافسة.

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ، المرجع السابق، ص 79.

[2] أنظر: المادّة الثّانية، من المرسوم التّنفيذي 2000- 314 المُلغى بموجب نصّ المادّة 73 من الأمر 03- 03 المتعلّق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 15.

[3] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصادي، المرجع السابق، ص 79.

المطلب الثّاني: تجاوز حدّ العتبة القانونيّة

جميع الأنظمة التّشريعية من أجل مراقبة التّجميعات الاقتصادية، فإنّها تخضعها لعتبةٍ قانونيةٍ من أجل تمييز درجة تجميع الطّاقات الاقتصادية، وقانون المنافسة الجزائريّ لم يخرج عن هذه القاعدة[1]، حيث نصّ في المادّة 18 من الأمر 03-03 على هذه العتبة بقوله: " تطبّق أحكام المادّة 17 أعلاه كلّما كان التّجميع يرمي إلى تحقيق حدٍّ يفوق 40% من المبيعات أو المُشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة "، وهذا ما يُطلق عليه معيار حدّ الحصّة في السّوق الذي اعتمد عليه المشرّع الجزائريّ والمشرّع التّونسي والمغربي **(الفرع الأول)**، كما يمكن أن تُقاس القوّة الاقتصاديّة للتّجميعات الاقتصاديّة بالاعتماد على معيار حدّ رقم الأعمال الذي اعتمد عليها القانون الأوروبي والفرنسيّ والأمريكي[2] **(الفرع الأول)**.

الفرع الأوّل: حدّ الحصّة في السّوق

إلى جانب شرط المساس بالمنافسة من قِبل عمليات التّركيز الاقتصادي، فإنّ هذه الأخيرة لا تخضع لرقابة مجلس المنافسة إلاّ إذا تجاوزت الحدَّ القانونيَّ المنصوص عليه في المادّة 18 من الأمر 03-03 والمُقدّر بنسبةٍ تتجاوز 40% من المبيعات أو المُشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة، بمعنى حصّة العون الاقتصاديّ المعني بالتّركيز في السّوق.

ويُقصد بمعيار الحصّة في السّوق تلك الحصّة التي يحوزها العون الاقتصاديّ مقارنةً بالحصّة التي يحوزها العون الاقتصاديّ الآخر الموجود في السّوق[3]، ويُطلق عليها كذلك القيمة النّسبية لأنّها تأخذ بعين الاعتبار مسألتين نسبيتين: الأولى تتعلّق بتقدير حصّة السّوق التي تسيطر عليها أطراف عمليّة التّركيز، والثّانية تتعلّق بتحديد حصّة السّوق التي ينشأ فيها التّركيز. وهذا هو الأمر الذي جعل المعالجة التّشريعيّة لمعيار الحصّة في السّوق تثير جملةً من المسائل الظّاهرة **(أولا)**، والمسائل الخفية التي كان ينبغي على المشرّع الجزائريّ مراعاتها عند تقنينه لنصّ المادّة 18 المذكورة أعلاه **(ثانيا)**.

---

[1] أنظر: منصور داود، المرجع السابق، ص 32.
[2] أنظر: جلال مسعد، المرجع السابق، ص 213.
[3] أنظر: نبيل نصري ، المرجع السابق، ص 87.

أولا: المسائل الظّاهرة في معالجة معيار الحصّة في السّوق

إنّ اعتمادَ المشرّع الجزائريّ في الأمر 03- 03 المتعلّق بالمنافسة على نسبةٍ تتجاوز 40 % من المبيعات والمُشتريات من السّلع والخدمات داخل السّوق في تحديد نسبة العتبة القانونيّة التي على أساسها يتمّ إخضاع عمليّات التّركيز الاقتصاديّ لرقابة مجلس المنافسة تجعلنا نسجّل جملةً من الملاحظات القانونيّة المتعلّقة بهذه النّسبة، وهي:

الملاحظة الأولى: اعتبار معيار الحصّة في السّوق معيارٌ كمّي

يبرز من نصّ المادّة 18 من الأمر المتعلّق بالمنافسة أنّه لا تخضع لرقابة مجلس المنافسة سوى التجمعات الاقتصاديّة التي تفوق عتبة 40% من المبيعات أو المُشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة، وعليه يظهر أنّ المشرّع الجزائري قد اعتمد على معيارٍ كمّيٍّ يقوم على تحديد عتبة المراقبة بنسبةٍ معيّنةٍ من حصّة السّوق التي يرمي أطراف التّركيز الاقتصاديّ إلى تحقيقها والتي حدّدها ب40% من المبيعات أو المُشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة[1].

الملاحظة الثّانية: انسجام معيار الحصّة في السّوق مع مبدأ حرّية التّجارة والصّناعة

تبدو عتبة 40% من المبيعات أو المُشتريات المُنجزة في السّوق على قدرٍ من المعقولية والانسجام مع مبدأ حرّية التّجارة والصّناعة، حيث من شأنها الموازنة أو المصالحة بين متطلَّبَي منح أكبر قدرٍ من الحرّية للأعوان الاقتصاديّين في تجميع طاقاتِهم الاقتصاديّة للاستفادة من مزايا التّجميع، ووقاية السّير التّنافسيّ للأسواق من الأخطار التّنافسية التي قد تتضمّنها هذه التّجميعات[2].

الملاحظة الثّالثة: تتعلّق بصعوبات تحديد نسبة الحصّة في السّوق

إنّ بلوغ نسبة 40% من المَبيعات أو المُشتريات المُنجزة في سوقٍ معيّنة، المعتمد عليها من قِبل المشرّع الجزائري، وإن كان معيارًا أساسيًا لمعرفة أنّ عمليّة التّركيز الاقتصاديّ تؤدّي إلى المساس بالمنافسة، فإنّها تخلق صعوبةً من النّاحية العملية بسبب جمع المعطيات التي يرتكز عليها، الأمر الذي جعل بعض التّشريعات ومن بينها التّشريع

[1] أنظر: شمس الدّين بشير الشّريف، سميحة لعقابي، رقابة التّجميعات الاقتصادية كآليةٍ قانونيةٍ لوقاية النّظام العامّ التّنافسي، المرجع السابق ص 554.

[2] أنظر: شمس الدّين بشير الشّريف، سميحة لعقابي، رقابة التّجميعات الاقتصادية كآليةٍ قانونيةٍ لوقاية النّظام العامّ التّنافسي، المرجع نفسه، ص 202.

الفرنسيّ يقوم بالتّخلّي عن هذا المعيار بعد صدور قانون 15 ماي 2001م المتعلّق بالضّبط الاقتصاديّ الجديد وتبنّي معيار رقم الأعمال[1].

ثانيا: المسائل الخفية في معالجة معيار الحصّة في السّوق

إنّ المعالجة التّشريعيةَ لمعيار الحصّة في السّوق في الأمر 03- 03 المتعلّق بالمنافسة هي معالجةٌ غير واضحةٍ في الكثير من الجوانب، لأنّ المشرّع الجزائريَّ قد ألغى بموجب المادّة 73 من الأمر المذكور المرسوم التّنفيذيَّ رقم 2000-315 الذي حدّد في موادّه مقاييسَ تقدير مشاريع التّجميع أو التّجميعات، حيث نصّت المادّة الثّانية منه على ما يلي: " تقدّر مشاريع التّجميع أو التّجميعات على الخصوص، حسب المقاييس الآتية:

- حصّة السّوق التي يحوزها كلّ عونٍ اقتصاديٍّ معنيٍ بعمليّة التّجميع.
- حصّة السّوق التي تمسّها عملية التّجميع.
- آثار عملية التّجميع على حرّية اختيار المموّنين والموزّعين أو المتعاملين الآخرين.
- النّفوذ الاقتصاديّ والمالي النّاتج عن عملية التّجميع.
- حصّة الواردات من سوق السّلع والخدمات نفسها"[2]، كما أضافت المادّة الثّالثة من المرسوم نفسه معيارًا آخرَ لتحديد قيمة الحصّة في السّوق، وهو وضع مقارنةٍ بين رقم أعمال العون الاقتصاديّ وبين بقية المتعاملين الاقتصاديّين الموجودين في السّوق نفسها بقولها: " تحدّد حصّة السّوق بالعلاقة الموجودة بين رقم أعمال كلّ عونٍ اقتصاديٍّ معنيٍ متدخّل في السّوق نفسه، ورقم الأعمال العامّ لهؤلاء الأعوان الاقتصاديّين"[3].

رغم أنّ المشرّع الجزائريّ قد قام بإلغاء موادّ المرسوم التّنفيذيّ المذكور أعلاه، إلاّ أنّه لم يقم في مقابل ذلك بتعويض موادّ هذا المرسوم المُلغى، الأمر الذي حتّم علينا الرّجوعَ لموادّ هذا المرسوم من أجل تحديد المقاييس التي ينبغي على أساسها تقدير مشاريع التّركيز الاقتصادي تقديرًا موضوعيا[4]، والخروج تبعًا لذلك بجملةٍ من الملاحظات القانونيّة، نذكرها على الشّكل الآتي:

---

[1] أنظر: شمس الدّين بشير الشّريف، سميحة لعقابي، المرجع السابق، ص 202.

[2] أنظر: المادّة 02 من المرسوم التّنفيذي 2000- 315، مؤرّخٌ في 16 رجب عام 1421 الموافق 14 أكتوبر سنة 2000م، يحدّد مقاييس تقدير التّجميع أو التّجميعات، ج..ر.ج.ج، العدد: 61، 2000، ص 16.

[3] أنظر: المادّة 03 من المرسوم التّنفيذي 2000- 315، المرجع نفسه، ص 16.

[4] أنظر: داود منصور، المرجع السابق، ص 44.

الملاحظة الأولى: تتعلّق بعلاقة العون الاقتصاديّ بالسّوق

يُفهم من مضمون المادّة الثّانية من المرسوم التّنفيذي رقم 2000- 315 المُلغى بموجب المادّة 73 من الأمر 03-03 أنّ المشرّع قد وضع من خلالها مقاييسَ تتعلّق بعلاقة العون الاقتصاديّ بالسّوق، حتّى يمكن بواسطتها تحديد نسبة حصّة العون الاقتصاديّ في السّوق، وذلك من أجل إخضاعه لرقابة مجلس المنافسة، وتتمثّل هذه المقاييس في ما يلي:

- مقياس حصّة السّوق التي يحوزها كلّ عونٍ اقتصاديٍّ معنيٍ بعملية التّجميع، حيث أنّ لهذا المقياس دورٌ مهمٌّ في معرفة قيمة المشروع الاقتصاديّ ومدى قدرته على التّأثير على سوق المنافسة، ومن ثمّ إمكانية خضوع هذا التّجميع للرّقابة من عدمها.

- حصّة السّوق التي تمسّها عملية التّجميع: تشكّل حصّة السّوق مقياسٌ مهمٌّ في معرفة الحصّة التي يحوزها المتعامل الاقتصاديّ، و ذلك من خلال مقارنة الحصّة الإجمالية الموجودة في السّوق مع حصّة العون الاقتصاديّ المعني بالرّقابة.

- آثار عملية التّجميع على حرّية اختيار الممـوّنين والموزّعين أو المتعاملين الآخرين: يُعتبر اختيار المموّنين وجميع المتعاملين الاقتصاديّين في السّوق مقياسٌ مهمٌ في تحديد نسبة الحصّة في السّوق الخاصّة بالعون الاقتصاديّ المعني بالرّقابة، ذلك لأنّ عملية التّركيز الاقتصاديّ تقلّص من حرّية اختيار المموّنين والموزّعين في اختياراتِهم الاقتصاديّة داخل السّوق.

- النّفوذ الاقتصاديّ والمالي النّاتج عن عملية التّجميع: بمجرّد إنشاء التّكتّل الاقتصاديّ ودخوله السّوق المعنية، فإنّ معدّل نفوذه الاقتصاديّ والمالي يرتفع، لذلك يتمّ النّظر في معدّل هذا النّفوذ ومقارنته مع الحدّ المسموح به في السّوق.

- تطوّر العرض والطّلب على السّلع والخدمات المعنية بالتّجميع: في هذا الخصوص يُعتبر العرض والطّلب على سلع وخدماتِ العون الاقتصاديّ مقياسًا مهمًّا في تحديد مدى سيطرة هذا العون على السّوق، فإذا تجاوزت قيمة العروض والطّلبات المذكورة النّسبة المحدّدة في المادّة 18 من الأمر 03-03 ، فإنّ العون الاقتصاديّ يكون في حالة هيمنةٍ على السّوق، وهو ما يجعله خاضعًا لرقابة مجلس المنافسة.

- حصّة الواردات من سوق السّلع والخدمات نفسها: إذا كانت قيمة السّلع والخدمات التي يورّدها التّكتّل الاقتصاديّ مرتفعةً إلى الحدّ الذي يجعلها تتجاوز نسبة 40% مقارنةً بقيمة

الواردات التي يقدّمها نفس المتعاملون الاقتصاديّون أنفسهم في السّوق نفسها، ففي هذه الحالة يكون العون الاقتصاديّ في وضعية هيمنةٍ على السّوق، أمّا إذا كانت قيمة هذه الواردات لا تتجاوز النّسبة المذكورة فإنّ المتعاملَ الاقتصاديَّ لا يكون في وضعية هيمنةٍ على السّوق، وبالتّالي لا يجوز إخضاعه لرقابة مجلس المنافسة.

الملاحظة الثّانية: تتعلّق بعلاقة العون الاقتصاديّ وبقية العملاء الاقتصاديّين في السّوق

يُلاحظ من نصّ المادّة الثّالثة من المرسوم التّنفيذيّ رقم 2000-315 الذي ألغاه المشرّع الجزائريّ بموجب المادّة 73 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة، أنّ هذه المادّة تنصّ على كيفية تقدير حصّة السّوق، وذلك من خلال العلاقة الموجودة بين رقم أعمال كلّ عونٍ اقتصاديٍّ معنيٍ متدخّلٍ في السّوق نفسه، ورقم أعمال بقية الأعوان الاقتصاديّين في السّوق ذاته، فمضمون هذه المادّة قد وضّح بصورةٍ صريحةٍ مقياسًا من مقاييس تحديد حصّة السّوق التي يجب على العون الاقتصاديّ عدم تجاوزها، ومن ثمّ خضوعه لرقابة مجلس المنافسة[1]، متى كان هناك تفاوتٌ كبيرٌ بنسبةٍ تتجاوز 40% من قيمة مبيعات ومشتريات السّلع والخدمات التي تظهر رقم أعمال العون الاقتصاديّ ورقم أعمال بقية المتعاملين الاقتصاديّين الآخرين، ما يترتّب عنه تبعًا لذلك خضوع عملية التّركيز الاقتصاديّ لرقابة مجلس المنافسة، وفقًا للشّروط والإجراءات والمواعيد المحدّدة في الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة.

من خلال الملاحظات السّابقة المتعلّقة بمعيار الحصّة في السّوق كحدٍّ من حدود تلك العتبة القانونية التي اعتبرها المشرّع من بين الشّروط التي لا يمكن لعملية التّركيز الاقتصاديّ تجاوزها، يمكن القول أنّ المشرّع الجزائريّ بإلغائه المرسوم التّنفيذيّ رقم 2000-315 وعدم تعويض موادّه في المادّة 18 أو مادّةٍ تليها من الأمر 03 -03 المتعلّق بالمنافسة، خلق نوعًا من الصّعوبة في كيفية تقدير نسبة 40 بالمئة، زيادةً على أنّه لم يعتمد على المعيار الثّاني وهو معيار رقم الأعمال الذي يُعتمد في بعض التّشريعات في تقدير ما إذا كانت عمليّة التّركيز الاقتصاديّ تجاوزت الحدّ القانونيَّ لحصّة السّوق أم لا.

تطبيق معيار الحصّة في السّوق يبقى معيارًا صعبًا في تقدير مدى مساس عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بالمنافسة في السّوق لأنّه يبقى معيارًا نسبيًا يستلزم التّأكّد من تجاوز مشاريع التّركيز الاقتصاديّ نسبةَ 40 بالمائة من حجم المبيعات أو المشتريات، أو بالنّسبة

[1] أنظر: المادّة 3، المرسوم التّنفيذي رقم 2000- 315، المرجع السابق، ص 16.

لأعضاء التّركيز الاقتصاديّ الذي يقع على عاتقهم الإخطار بعمليّاتهم التي تتجاوز العتبةَ القانونية، وهذا لما تتطلّبه السّوق المعنية من دقّةٍ في حساب نصيب المؤسّسات الاقتصاديّة المتجمّعة مقارنةً بمنافسيها، وهذا أمرٌ صعبٌ خاصّةً في ظلّ انتشار الأسواق الموازية في الجزائر ممّا يزيد من صعوباتِ تحديد السّوق من طرف مجلس المنافسة للوقوف على مدى مساس عمليّات التّركيز الاقتصاديّ للمنافسة[1]، الأمر الذي جعل معظم التّشريعات تتبنّى معاييرَ أخرى في تقدير مدى مساس التّكتّلات الاقتصاديّة للمنافسة من بينها معيار رقم الأعمال.

الفرع الثّاني: حدّ رقم الأعمال

بالإضافة إلى معيار الحصّة في السّوق المُعتمد من قِبل المشرّع الجزائري، تعتمد بعض التّشريعات ومن بينها التّشريع الفرنسيّ على معيار رقم الأعمال من أجل ضبط عمليّات التّركيز المتجاوز للحدود القانونيّة التي من شأنها المساس بالمنافسة وخلق وضعياتِ هيمنة في السّوق.

يُعدّ رقم الأعمال بمثابة الحدّ الذي تخضع عنده عملية التّركيز الاقتصاديّ للرّقابة المنصوص عليها في التّشريعات المقارنة بما فيها المشرع الجزائري، فرقم الأعمال يُعتبر معيارًا مهمًّا في تحديد الحصّة التي تمتلكها عمليّة التّركيز الاقتصاديّ في السّوق، لذا وجب تعريف رقم الأعمال وإبراز كيفية تحديده **(أولا)** هذا الأخير وبالرّغم من نصّ مختلف التّشريعات عنه إلاّ أنّ المشرّع الجزائريَّ استبعده **(ثانيا)**.

أولا: تعريف رقم الأعمال و تحديده

رقم الأعمال معيارٌ مهمٌّ في تحديد عمليات التّركيز الاقتصاديّ التي تمسّ بالمنافسة وتخلق وضعيةَ هيمنةٍ في السّوق المعنية، فوضع تعريف لرقم الأعمال **(1)** وتبيان كيفية تحديده **(2)** يساهم وبشكلٍ واضحٍ في ضبطٍ دقيقٍ لعملية التّركيز الاقتصاديّ.

1- تعريف رقم الأعمال

يُقصد برقم الأعمال "المبالغ المحصّلة من عملية بيع السّلع أو المبالغ المُحصّلة من مجموع الخدمات المقدّمة والمُحقّقة خلال السّنة المالية المنصرمة التي تعادل مجموع النّشاطات العادية التي يقوم التّجميع بما فيها تلك المبالغ التي تمثّل خصومات البيع إضافةً إلى الرّسم على القيمة المُضافة و الرّسوم الضّريبيّة الأخرى المُرتبطة برقم الأعمال، و

[1] أنظر: زهرة مالح، المرجع السابق، ص 135.

بالتّالي يتمثّل رقم الأعمال في المبلغ الصّافي المحصّل عليه من المبيعات أو الخدماتِ المُحقّقة خلال السّنة المالية المنصرمة التي تعادل مجموع النّشاطات العادية مخصومًا منها خصومات البيع والأسعار المتّفق عليها ومبالغ الرّسوم الضّريبيّة المدفوعة المتّصلة برقم الأعمال"[1] .

يُفهم من خلال هذا التّعريف أنّ عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بمجرّد بلوغها سقف رقم أعمالٍ معيّن يتمّ خضوعها لرقابةٍ من قِبل الهيئات المختصّة، والأخذ بهذا المعيار يكون استنادًا لنُسخ الحصيلة المالية الثّلاثة الأخيرة المؤشّر عليها من محافظ الحسابات، أو من النّسخة الأخيرة إذا كان تأسيس المؤسّسة أو المؤسّسات المعنية لا يتجاوز ثلاث سنوات[2].

ومنه، تتجلّى أهمّية معيار رقم الأعمال في تسهيل عملية إنشاء عمليّات التّركيز الاقتصادي، فكلّما ارتفعت قيمة أو حجم رقم الأعمال كان من السّهل إنشاء عمليّات التّركيز الاقتصادي، وبالمقابل كلّما انخفضت قيمة رقم الأعمال فإنّ عمليّة إنشاء عمليّات التّركيز الاقتصاديّ تتقيّد وتصبح صعبة[3].

أهمّية معيار رقم الأعمال في تحديد مدى مساس عمليّات التّركيز الاقتصاديّ للمنافسة جعلت غالبية التّشريعات تتبنّاه وتعتمد عليه، ومن بين هذه التّشريعات نجد:

– **التّشريع الفرنسي:** في بداية الأمر أخذ المشرّع الفرنسيّ بازدواجية الحدّين في تحديد مدى تجاوز العتبة القانونية والمساس بالمنافسة وذلك بمُوجب نصّ المادّة 38 من القانون الصّادر سنة 1986م المنظّم للمنافسة، فأخذ بمعيار حصّة السّوق المتمثّل في 25 بالمائة من إجمالي المبيعات في السّوق، أو المُشتريات في السّوق المحلّي، أو جزء جوهر منه (معيار حدّ السّوق المعنية)، ومعيار حدّ رقم الأعمال الذي يخضع عمليّات التّركيز الاقتصاديّ الذي تبلغ قيمتها سبع (7) مليارات فرنك فرنسي، سواءٌ بلغت نسبة 25 بالمائة من حجم السّوق أم لا[4]، غير أنّ المشرّع الفرنسيّ في تنظيمه الجديد لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ من خلال القانون 2001–420 الصّادر في: 15 ماي 2001م المتعلّق بالقانون التّجاريّ الفرنسيّ تخلّى عن معيار النّسبة المئوية بمعنى أنّه استبعد الحدّ المتعلّقَ

[1] أنظر: جلال مسعد زوجة محتوت، المرجع السابق، ص216.
[2] أنظر: صورية قابة، الآليات القانونية لحماية المنافسة، أطروحةٌ لنيل شهادة الدّكتوراه علوم في القانون الخاصّ، جامعة الجزائر1، كلّية الحقوق، سنة 2017م، ص 69.
[3] أنظر: سامي بن حملة، الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 88.
[4] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 105.

بالحصّة في السّوق واعتمد على معيارٍ واحدٍ وهو رقم الأعمال الذي أقرّ أنّ عمليات التّركيز الاقتصاديّ تخضع للتّرخيص إذا حقّقت المؤسّسة أو المؤسّسات الأطراف في التّجميع الاقتصاديّ رقم أعمالٍ إجماليٍ يفوق 150 مليون أورو خارج الرّسوم، أو أن تحقّق مؤسّستان على الأقلّ رقم أعمالٍ في فرنسا يفوق 50 مليون أورو خارج الرّسوم، فجاء في نصّ المادّة 430 الفقرة 2 من القانون التّجاري الفرنسيّ على أنّ عمليّات التّركيز الاقتصادي تخضع للرّقابة إذا توافرت أحد الشّروط الثّلاثة:

– أن يكون رقم الأعمال الكلّيّ العام بعد خصم الضّرائب لمجموع الشّركات أو مجموعات الأشخاص الطّبيعيّين أو المعنويّين المشاركين في العملية، يجاوز 150 مليون أورو.

– أن يكون إجمالي رقم الأعمال المتحقّق في فرنسا، بعد خصم الضّرائب لاثنين على الأقلّ من الشّركات أو مجموعات الأشخاص الطّبيعيّين أو المعنويّين المعنيين أكثر من 50 مليون أورو.

– ألاّ تخضع الصّفقة لنطاق اللاّئحة الأوروبية رقم 139–2003[1] .

يُلاحظ على التّنظيم الجديد للمشرّع الفرنسيّ فيما يخصّ إخضاع عمليّات التّركيز الاقتصاديّ للرّقابة القانونية أنّه قام بإلغاء الحدّ المتعلّق بحصّة السّوق وعدم الاعتماد عليه كشرطٍ لتطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ والاكتفاء بحدٍّ واحدٍ وهو رقم الأعمال، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى قام بتخفيض حدّ رقم الأعمال.

– **التّشريع المصري:** لم يتضمّن القانون المصريّ تنظيمًا شاملاً لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ، فقد اكتفى القانون المصريّ بإلزام الأشخاص الذين يتجاوز رقم أعمالهم السّنويّ ميزانية مائة مليون جنيه بإخطار جهاز المنافسة. ومن ثمّ فقد أخذ المشرّع المصريّ بالنّهج القائم على تحديد بداية الخضوع للرّقابة التّشريعية على أساس رقم الأعمال، وليس على أساس حصّة السّوق، ويبدو أنّ القانونَ المصري لم يتضمّن أي صلاحياتٍ لجهاز المنافسة في مواجهة عمليّات التّركيز الاقتصادي، مهما كان أثره على السّوق، لأنّه لم يتضمّن آليةً دقيقةً يوضّح من خلالها مصير الإخطار المتعلّق بالعملية، وسلطات جهاز المنافسة من حيث القبول أو الرّفض، ولا يتعدّى الالتزام بالإخطار أكثر من مجرّد إحاطةٍ لجهاز المنافسة بالتّصرّف الذي تمّ[2].

---

[1] أنظر: زهرة مالح، المرجع السابق، ص 136.

[2] أنظر: أسامة فتحي عبادة يوسف، المرجع السابق، ص 107.

المبحث الثاني: الجهة المختصّة في رقابة عمليات التركيز الاقتصادي

يُعتبر الضّبط مفهومًا حديثا في القانون الجزائري، نظرًا لأصوله الليبرالية الأنجلوسكسونية وهو نفس الشّيء بالنسبة للقانون الفرنسي والأوروبي عمومًا، والذي لم يتبين مفهوم الضّبط انطلاقًا من السّبعينات، حيث يرتكز مفهوم الضّبط عمومًا على فكرة التّوازن وهو يهدف إلى تصحيح مساوئ السّوق من خلال مجموع القواعد التي تحكم ضبط القطاعات التي لا يمكنها ضمان توازنها بنفسها، وهو قانون يتكفل بتكوين التوازنات الكبرى ومراقبتها والمحافظة عليها،فهو عمومًا يرتكز على فكرة التوازن، و يهدف في النّظرية الاقتصادية الليبرالية إلى تصحيح مساوئ السّوق، ومحو نقائصه فهو نوعٌ من أنواع التدخل الخارجي عن السّوق، يعيد النظر في فكرة توازنه التلقائي بين أهداف اقتصادية متعلقة بحماية المنافسة، باعتبارها أداةً ليبرالية لسير السّوق، وأهداف غير اقتصادية كحماية المستهلك[1].

من بين أشكال الضّبط الاقتصادي نجد ضبط المنافسة الذي يتميّز بطابعه العام ، حيث يشمل كلّ قطاعات النّشاط الاقتصادي بما فيها تلك التي تخضع لاختصاص سلطة ضبط قطاعي [2] أمّا عن أهدافه، فتتمثل في الحفاظ على النّظام العام الاقتصادي في بُعده التّنافسي[3]، من خلال الحدّ من الممارسات المقيدة للمنافسة والرقابة على التّجمعات الاقتصادية، وعليه فإنّ عملية الرّقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي يضطلع بها مجلس المنافسة، باعتباره سُلطة الضّبط التي تسهر على تطبيق قانون المنافسة وحماية السّوق من المُمارسات المقيدة للمنافسة في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، حيثُ تنصّ المادة الأولى من قانون المنافسة على أنّه " يهدف إلى تحديد شروط ممارسة المنافسة في السّوق وتفادي كلّ ممارسة مقيدة للمنافسة و مراقبة التجميعات الاقتصادية، قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المستهلكين"[4]، في ظلّ هذا المكانة التي يحتلها مجلس المنافسة في قانون الضّبط الاقتصادي، والدور الكبير الذي يلعبه في خلق توازن في السّوق ، كان لابدّ لنا من التّكلم عن الإطار التّنظيمي لهذا المجلس **(المطلب الأول)**، ومن ثَمّ التّكلم عن الدّور الذي يلعبه في مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي **(المطلب الثاني)**.

---

[1] أنظر: وليد بوجملين، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، دار بلقيس، الجزائر، ص 22.

[2] الضبط القطاعي هو شكل من أشكال الضبط الاقتصادي تتولاه سلطات ضبط خاصة يستهدف تحقيق التوازن داخل السوق الحرة بين المتطلبات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

[3] أنظر: شمس الدين بشير الشريف، سميحة لعقابي، قانون الضبط الاقتصادي، المرجع السابق، ص111.

[4] أنظر: المادة الأولى، الأمر 03- 03 المرجع السابق، ص 26.

المطلب الأول: مجلس المنافسة جهة مختصّة في رقابة عمليات التركيز الاقتصادي

يُعتبر مجلس المنافسة من بين أهمّ سلطات الضّبط التي أسندت لها مهمّة ضبط السّوق، جاء في إطار تبني الدّولة الجزائرية لنظام اقتصادي جديد، يقوم على عدم تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية والتّوجه نحو اقتصاد السّوق.

أستحدث المشرع الجزائري مجلس المنافسة مع أو قانون للمنافسة وذلك بموجب الأمر 95- 06 من أجل تدعيم النّظام الجديد الذي تبناه المشرع الجزائري، من خلال ضبط السّوق وحماية مبادئ ومقومات النّظام العام الاقتصادي في مجال المنافسة، بما يعكس أهداف قانون النافسة وسياسة المنافسة المنتهجة من قبل السّلطات العمومية[1].

وعرّف مجلس المنافسة في ظلّ الأمر 95-06 غموضًا في بعض المسائل المتعلقة بتنظيمه كتلك المتعلّقة بطبيعته القانونية وتشكيلته التي طرحت العديد من التساؤلات، لأنّه غلب عنها الطّابع القضائي، لذلك جاء الأمر 03-03 الذي ألغى الأمر 95-06 وأعطى الوضُوح التّام لتنظيم مجلس المنافسة، غير أنّه عرف تعديل مرتين الأولى سنة 2008 بموجب القانون 08-12، والثانية سنة 2010 بموجب الأمر10-05، ومن بين الاختصاصات التي منحت لمجلس المنافسة بموجب هذه القوانين والتّعديلات هي مراقبة التّجمعات الاقتصادية.

لذلك نجد تنظيم مجلس المنافسة مرّ بمراحل زمنية عكست حرص المشرع الجزائري على تطوير وتنظيم هذه السّلطة، بداية من مسألة تشكيلة وتسيير هذه السّلطة**(الفرع الأول)**، وصولاً إلى محاولة تحديد طبيعتها القانونية **(الفرع الثّاني)**.

الفرع الأول: تشكيل مجلس المنافسة وسيره

تولّى المشرّع الجزائري تنظيم هذه الهيئة عن طريق نصوص قانونية من الأمر رقم 03-03 المعدل والمتمم التي حدّدت تشكيلة المجلس **(أولا)**، إلى جانب المرسوم التنفيذي 11-241 المتعلّق بتنظيم مجلس المنافسة و الذي بيّن من خلاله كيفية سير مجلس المنافسة[2]**(ثانيا)**.

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، قانون المنافسة، دراسة على ضوء التشريع الجزائري وفق آخر التعديلات ومقارنة بالتشريعات المنافسة الحديثة، نوميديا للطباعة والنشر، 2016، ص 130، 131.

[2] أنظر: المرسوم التنفيذي 11- 241 المؤرخ في 08 شعبان 1432، الموافق 10 يوليو 2011، يحدد تنظيم مجلس المنافسة وسيره،ج.ر.ج.ج، العدد: 39، 13 يوليو 2011.

أولا: تشكيلة مجلس المنافسة

بالرّجوع إلى أحكام القانون 08-12 المعدل والمتمم لبعض أحكام الأمر03-03 لاسيّما المادتين 10 و 12 منه نجد أن تشكيل مجلس المنافسة يتكوّن من أعضاء مجلس الإدارة (1) وفئة المقررون[1](2).

1- فئة أعضاء المجلس

هم اثنا عشر (12) عضوًا يمثلون مجلس إدارة مجلس المنافسة، نصّت عليهم المادة 10 من القانون 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة ينتمون إلى الفئات التالية:[2]

أ – ستة (6) أعضاء يُختارون من ضمن الشّخصيات والخبراء الحائزين على الأقل شهادة، الليسانس أو شهادة جامعية مماثلة وخبرة مهنية مدة ثماني (8) سنوات على الأقل في المجال القانوني و أو الاقتصادي، والتي لها مؤهلات في مجال المنافسة والتوزيع والاستهلاك، وفي مجال الملكية الفكرية.

ب – أربعة (4) أعضاء يُختارون من ضمن المهنيين المؤهلين الممارسين أو الذين مارسوا نشاطات ذات مسؤولية والحائزين على شهادة جامعية، ولهم خبرة مدة خمس (5) سنوات على الأقل في مجال الإنتاج والتّوزيع و الحرف، والخدمات والمهن الحرّة.

ج – عضوان (2) مؤهلان يمثلان جمعيات حماية المستهلكين.

يمارس فئة الأعضاء وظائفهم بصفة دائمة، ويتم تعيين رئيس المجلس ونوابه وبقية الأعضاء بموجب مرسوم رئاسي، وتنتهي مهامهم بالأشكال نفسها أي بمرسوم رئاسي[3]، يُختار رئيس مجلس المنافسة من ضمن أعضاء الفئة الأولى، كما يختار نائباه من ضمن أعضاء الفئة الثانية و الثالثة على التّوالي، حيث يتمّ تجديد عهدة أعضاء مجلس المنافسة كل أربع (4) سنوات في حدود نصف أعضاء كل فئة من الفئات المذكورة في المادة 24 من الأمر 03-03[4].

---

[1] أنظر: المادتين 10 و11 من القانون 08- 12 المعدل والمتمم للأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 12.

[2] أنظر: المادة 10 من القانون 08- 12 المعدلة والمتممة للمادة 24 من الأمر 03- 03 المتضمن قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 12.

[3] أنظر: المادة 11 من القانون 08- 12 المعدلة والمتممة للمادة 25 من الأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 12.

[4] أنظر :المادة 24، المرجع نفسه، ص 12.

من خلال مقارنة مع قوانين المنافسة السّابقة بداية من أول قانون للمنافسة وهو الأمر 95-06 مرورًا بالأمر 03-03 وصولاً إلى أخر تعديل وهو القانون 10-05 المتعلّق بالمنافسة نلاحظ ما يلي:

الملاحظة الأولى:

تغيرت تشكيلة مجلس المنافسة مع التّطور التّشريعي الذي عرفه قانون المنافسة، فبعدما كانت تشكيلة مجلس المنافسة في الأمر 95-06 تضم اثني عشر(12) عضوًا، من بينهم خمسة (5) قضاة الأمر الذي جعل هذه التّشكيلة شبه قضائية[1]، جاء الأمر 03-03 السّاري المفعول حاليًا المتضمن قانون المنافسة، الذي قلّص عدد أعضاء مجلس المنافسة إلى تسعة (9) أعضاء، مقلصًا معه عدد القضاة إلى اثنين (2) فقط بعدما كان في القانون السّابق خمسة (5) قضاة، بالمقابل رفع عدد المختصّين إلى سبعة (7) أعضاء يُختارون من ضمن الشّخصيات المعروفة بكفاءتها القانونية أو الاقتصادية أو في مجال المنافسة والتوزيع والاستهلاك، من ضمنهم عضو يختار بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالداخلية[2]، غير أنّ هذه التّشكيلة لم تدم طويلاً، فقد تغيرت في إطار التّعديل الذي مس الأمر 03-03، أين تم رفع أعضاء مجلس المنافسة إلى اثني عشر (12) عضو[3].

الملاحظة الثانية:

تشكيل مجلس المنافسة أصبح يغلب عليه طابع الخبرة والتّخصص، خلافًا لما كان عليه في السّابق، أين كانت تشكيلة مجلس المنافسة يغلب عليها الطّابع القضائي الأمر الذي كان قد جعل منها هيئة شبه قضائية أكثر من سلطة إدارية مستقلة.

الملاحظة الثالثة:

مدّة تعيين أعضاء مجلس المنافسة في تعديل 2008، غير محدّدة على أن يتمّ تجديد نصف أعضائه من كل فئة كل أربعة(4) سنوات، خلافًا لما كان عليه الوضع في الامر03-03 المعدل والمتمم عندما كانت مدّة التّعيين الأعضاء محدّدة بخمس (5) سنوات قابلة للتجديد[4]، أين قام المشرع بتقليص مدة عهدة الأعضاء من خمس سنوات إلى مدة أربعة سنوات أين يتم التجديد في حدود نصف الأعضاء.

---

[1] أنظر: المادة 29 من الأمر 95- 06 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 18.
[2] أنظر: المادة 24 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.
[3] انظر: المادة 10 من القانون 08- 12 المعدل والمتمم للأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 12.
[4] أنظر: سامي بن حملة، قانون المنافسة، المرجع السابق، ص133.

2- فئة المقرّرون

المقرّرون ويطلق عليهم كذلك هيئة التّحقيق لأنّهم هم الذين يباشرون التّحقيق في القضايا التي يسندها لهم مجلس المنافسة[1]، نصّت عليهم المادة 12 من القانون 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة بقولها:" يعين لدى مجلس المنافسة أمين عام ومقرر عام وخمسة(5) مقررين بموجب مرسوم رئاسي، ويجب أن يكون المقرر العام والمقررون حائزين على الأقل شهادة الليسانس أو شهادة جامعية مُماثلة وخبرة مهنية لمدّة خمس (5) سنوات على الأقل تتلاءم مع المهام المخولة لهم طبقًا لأحكام هذا الأمر".

فيما يخص مهام المقررة فقد نصت الفقرة الأولى من المادة 50 من الأمر 03-03 المعدلة والمتمّمة بموجب المادة 25 من القانون 08-12 على أنّ مهمة المُقرر هي التّحقيق في القضايا التي يسندها إليهم مجلس المنافسة وما يتبعها من إجراءات قانونية[2]، كما يمكن للمُقرر المشاركة في أعمال المجلس من خلال تقديم ملاحظات شفوية أثناء جلسات المجلس دون الحق أن يكون له الحق في التصويت[3]

وظيفة المُقرر تصنف حسب وظيفة مدير الدّراسات في الوزارة، أمّا عن الفئة التي يعين منها المقرر، فيختار من بين القضاة من السّلك القضائي أو من مجلس المحاسبة أومن الموظفين ذوي رتبة متصرف وخبرة مهنية قدرها عشرة (10) سنوات على الأقل، كما يوظّف المقرر على أساس الشّهادة من بين حائزي اللّيسانس أو حائزي شهادة معادلة لها، مع اكتساب خبرة مهنيّة بعد الحصول على الشّهادة مدّتها عشرة (10) سنوات لها علاقة بنشاط مجلس المنافسة[4].

من خلال استقراء النّصوص المذكورة سابقًا التي تكلّمت عن فئة المقررين، حيث سجّلنا جملة من الملاحظات حول هذه الفئة:

---

[1] أنظر: المادة 25 من القانون 08- 12 المعدلة والمتممة للمادة 50 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 14.

[2] أنظر: المواد 50،51،52 على التوالي من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 31، هذه المواد تكلمت عن إجراءات التحقيق التي يقوم بها المقرر وسوف يأتي الحديث عن التحقيق بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

[3] أنظر: المادة 26 فقرة الأخيرة من الأمر03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 13.

[4] أنظر: المادة 12 و 13 من المرسوم الرئاسي رقم 96- 44 المؤرخ في 26 شعبان عام 1416 الموافق ل 17 جانفي سنة 1996، يحدد النظام الداخلي لمجلس المنافسة، ج ر، العدد 6، 1996، ص 05.

الملاحظة الأولى: تتعلّق بطريقة تعيين المقـرر العـام والمقـررون، فبعـد مـا كـان رئـيس مجلس المنافسة هو الذي يعين هذه الفئة[1]، أصبح المقررون بمـا فـيهم المقـرر العـام يعينـون بموجب مرسوم رئاسي، وهذا وفقًا للأمـر 03- 03 المعـدل والمـتمّم، والـذي ألغـى الأمـر 95- 06[2]، الأمر الذي يطرح التّساؤل حول الجهة التي يتّبعهـا المقـررون هـل هـي مجلـس المنافسة أو السّلطة التنفيذية، بالرّغم من أن مجلس هو سلطة إدارية مستقلة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بعدد المقررين اللّـذين حـدّدهم الأمـر 03- 03 المعـدل والمـتمم ب مقرر عام وخمسة (5) مقررون، خلافًا للأمر السّابق رقـم 95- 06 الملغـى الـذي لـم يحـدّد عدد المقررون، بالإضافة إلى أنّ الأمر الملغى لم يتكلم على المقرر العـام وهـو مـا جـاء بـه الأمر 03- 03 الذي تكلم على المقرر العام[3].

الشّيء الذي يعكس اهتمام المشرع بهـذه الفئـة، المكوّنـة لجلـس المنافسـة وتنظيمهـا وفقًا لما يتماشى والمهام التي أسندت لها.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بمهام فئة المقررون،عند الرّجـوع للنّظـام الـدّاخلي لمجلـس المنافسـة المنصوص عليه بالمرسوم الرئاسي رقـم 96- 44 نجـد فـي المـادة 20 منـه إحالـة إلـى المواد 78 إلى 81 من الأمر رقم 95- 06 وهذا الأمر تـمّ إلغـاؤه بموجـب الأمـر 03- 03 المعدل والمُتمم، لذلك لابدّ من تعديل هذه المادة أو النظام ككل حتـى يتماشـى والأمـر سـاري المفعول، كما يلاحظ أنّ المقرر العام لم يعد لهم الحـق فـي المشـاركة فـي أشـغال المجلـس، مثلما كان عليه الحال في الأمر السّابق.

ثانيًا: سير مجلس المنافسة

حدّدت القوانين المتعلّقة بالمنافسة كيفية سير مجلـس المنافسـة، بدايـة مـن الأمـر 03- 03 حيث يُشرف رئيس مجلس المنافسة على عمـل المجلـس وتنظيمـه، كمـا يضـطلع علـى القضايا المرفوعة إليه وفقـا للمرسـوم 11- 241 المعـدل والمـتمم، وكـذلك وفقـا لنظامـه الدّاخلي الذي بين كيفية تقـديم الإخطـارات وطلبـات الآراء أمـام المجلـس وبـاقي الطلبـات ومرفقاتها، فضلاً عن طلبات إبداء رأي مجلس المنافسـة فـي إطـار الاستشـارة، إلـى جانـب الإخطارات المتعلقة بالتّجمعات، هذا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى بـيّن النّظـام الـدّاخلي للمجلس كيفية تطبيق أحكام قـانون المنافسـة وقواعـد و إجـراءات التّحقيـق التـي يجريهـا

[1] أنظر: المادة 37 من الأمر 95- 06 المتعلق بالمنافسة الملغى بموجب الأمر03- 03، المرجع السابق، ص 19.
[2] أنظر: المادة 12 من القانون 08- 12 المعدل والمتمم للأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص12.
[3] أنظر: المادة 26 من القانون 08-12، المرجع نفسه، ص 12.

مجلس المنافسة، وكيفية تنظيم جلساته والمداولات و اتّخاذ القرارات[1]، غير أنّ دراسة سير مجلس المنافسة في هذه النّقطة سوف تقتصر على الأجهزة الإدارية التي تتولى تسيير مجلس المنافسة، أمّا عن إجراءات سيره سوف يتمّ التّفصيل فيها في الفصل الثّاني في إطار إجراءات الرقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي.

بالرّجوع إلى المرسوم الرئاسي رقم 96- 44 الذي يحدّد النّظام الدّاخلي لمجلس المنافسة، و المرسوم التنفيذي رقم 15- 79 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 11- 241 الذي يحدّد تنظيم مجلس المنافسة وسيره نجد أنّ المشرع الجزائري بين الأجهزة التي تسهر على سير مجلس المنافسة، بداية من رئاسة مجلس المنافسة التي لها الحرّية الكاملة في اختيار الطاقم المسير للمجلس **(1)**، الأمانة العامّة **(2)**، الهيئات الإدارية المكونة للمجلس **(3)**.

1- رئاسة مجلس المنافسة

لقد تضمن المرسوم الرئاسي رقم 96- 44 الذي يحدد النّظام الدّاخلي في مجلس المنافسة في فصله الأول تنظيم مجلس المنافسة ومصالحه ومن بينها رئاسة المجلس، فمن خلال نص المادة 2 منه التي نصّت على ما يلي: " مجلس المنافسة مؤسّسة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي.

ويتوافر على الوسائل المالية التي تلائم مهامه.

رئيس مجلس المنافسة هو الآمر بالصرف الرئيسي.

يرفع مجلس المنافسة تقريرًا سنويًا إلى رئيس الجمهورية و إلى الهيئة التّشريعية."، كما نصّت المادة الثالثة من نفس المرسوم على أنّه: يمكن مجلس المنافسة أن ينظم دراسة الملفات المعروضة عليه في إطار لجنة مصغرة".

وفي هذه الحالة، يرأس اللجنة، رئيس مجلس المنافسة أو أحد نائبيه وتضم على الأقل عضوا واحدًا من الأصناف المذكورة في المادة 29 من الأمر رقم 95- 06 .

يحدّد الرّئيس، عند الاقتضاء، عدد اللّجان، ويُعين أعضاء مجلس المنافسة في كلّ منها."

وأضافت المادّة الرّابعة منه:" يتولى رئيس الإدارة العامّة لمصالح مجلس المنافسة وفي حالة حدوث مانع له يخلفه أحد نائبيه".

ويمارس السّلطة السّلمية على جميع المستخدمين."

[1] أنظر: سامي بن حملة، قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 136.

من خلال استقراء النّصوص القانونية المذكورة أعلاه، نلاحظ أنّ مجلس المنافسة يقوم بتسييره وتنظيمه رئيس مجلس المنافسة بمساعدة نائبيه في حالة مانعِ له، حيث أعطاه المشرّع الجزائري جملة من الصّلاحيات تساهم في السّير الحسن لمجلس المنافسة من بينها:

– رئاسة مجلس المنافسة فهو الآمر بالصّرف الرّئيسي.

– يقوم بالمصادقة على التّقارير السّنوية التي ترفع لرئيس الجمهورية وإلى الهيئة التشريعية[1]

– يرأس اللّجان المصغّرة التي يمكن لمجلس المنافسة أن ينظمها لدراسة الملفات المعروضة أمامه، كلجان، ويعيّن عند الاقتضاء عدد اللّجان، ويعين أعضاء مجلس المنافسة في كلّ منها[2].

– كما يتولّى رئيس مجلس المنافسة الإدارة العامّة لمصالح مجلس المنافسة، ويمارس السّلطة السّلمية على جميع المستخدمين[3].

وعليه فإنّ لرئيس مجلس المنافسة الحريّة في اختيار الأشخاص المكلفة بالإدارة العامّة، وتسيير المجلس وهذا ما أكّدته المواد سابقة الذكر، فرئيس مجلس المنافسة هو الرّجل الأول القائم على تسيير المجلس[4]، تجدر الملاحظة بخصوص نص المادة الثالثة من المرسوم الرّئاسي المتعلّق بالنظام الداخلي لمجلس المنافسة أنّ الإحالة التي جاءت فيها هي إحالة خاطئة وغير منطقية، لأنّه حاليًا لا يتم العمل بالأمر 95– 06 المتعلق بالمنافسة، لأنّه ملغى بموجب الأمر 03– 03 المعدل والمتمم، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تعديل النّظام الدّاخلي لمجلس المنافسة.

2– الأمانة العامّة

بالإضافة إلى رئيس مجلس المنافسة ونوابه يوجد داخل مجلس المنافسة طاقم من الموظفين يسهرون على تسييره الإداري، هذا الطّاقم هو الأمانة العامّة للمجلس[5]، تتكون

[1] أنظر: المادة 02 من المرسوم الرئاسي 96- 44، المرجع السابق، ص01.
[2] أنظر: المادة 03، المرجع نفسه، ص 01.
[3] أنظر: المادة 04، المرجع نفسه، ص 01.
[4] أنظر: حسين شرواط، قانون المنافسة على ضوء الأمر 03- 03 المعدل والمتمم بالقانون: 08- 12 المعدل والمتمم بالقانون: 10- 05 ووفقا لقرارات مجلس المنافسة، د ط، سنة 2012، دار الهدى، الجزائر، ص48.
[5] أنظر: كحال سلمى، مجلس المنافسة وضبط النشاط الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، المرجع السابق، 2009- 2010، ص 27.

الأمانة العامّة من الأمين العام للمجلس وهو الذي يترأسها **(أ)**، وتضمّ كذلك كلّ من مديرو المصالح **(ب)** والأعوان الإداريون والتقنيون و أعوان الخدمات **(ج)**.

أ- الأمين العام: يُعين الأمين العام بموجب مرسوم رئاسي[1]، ويُختار الأمين العام لهذه الوظيفة إمّا عن طريق إلحاق قضاة من السّلك القضائي أو من مجلس المحاسبة وموظفون لهم رتبة متصرف وخبرة مهنية قدرها عشر(10) سنوات على الأقل، وإمّا عن طريق التّوظيف على أساس الشّهادات من بين حائزي الليسانس أو حائزي شهادة معادلة لها، مع اكتساب خبرة مهنية بعد الحصول على شهادة مدتها عشر (10) سنوات لها علاقة بنشاط مجلس المنافسة[2] ، أو أمّا عن دوره في مجلس المنافسة، فقد نصّت المادة الخامسة من المرسوم الرئاسي رقم 96- 44 المتعلّق بالنظام الداخلي لمجلس المنافسة " ينسق الأمين العام ويراقب أنشطة المصالح التي تتكون من:

- مصلحة الإجراءات،
- مصلحة الوثائق و الدراسات والتعاون،
- مصلحة التسيير الإداري والمالي،
- مصلحة الإعلام الآلي."

يُلاحظ أنّ الأمين العام في ظلّ القانون الجديد المتعلّق بالمنافسة لم يتمتع بصلاحيات وهذا عكس ما كان عليه في الأمر الملغى 95- 06 المتعلّق بالمنافسة أين كانت له صلاحيات أوسع[3].

ب- مديرو المصالح: يُوجد على مُستوى مجلس المنافسة أربعة مصالح، وعلى رأس إدارة كلّ مصلحة يوجد مدير يعيّنه رئيس مجلس المنافسة بموجب قرار[4]، هذا الأخير هو الذي يتولّى الإدارة العامّة لهذه المصالح[5]، وتتمثل هذه المصالح في:

- **مصلحة الإجراءات:** تتكفّل بالبريد وإعداد الملفات ومتابعتها في جميع مراحل الإجراءات، وفي هذا الإطار تبلغ وتراقب احترام الآجال والانتظام المادي لتوفير الوثائق المقدمة للمناقشة، كما تسهر على حسن سير عملية اطّلاع الأطراف على الملفات

---

[1] أنظر: المادة 12، القانون 08- 12 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص12، كان الأمين العام لمجلس المنافسة في السابق يعين من قبل رئيس مجلس المنافسة، حيث نصت المادة 37 من الأمر 95- 06 الملغى المتعلق بالمنافسة على أنه: " يعين رئيس مجلس المنافسة الأمين العام والمقررون".

[2] أنظر: المادة 13، المرسوم الرئاسي 96- 44، المرجع السابق، ص02.

[3] تنص المادة 38 من الأمر 95- 06 الملغى على انه: " يكلف الأمين العام بالإدارة العامة وسير أعمال مجلس المنافسة، كما يكلف بتسجيل العرائض وضبط الملفات والوثائق وحفظها وتحرير محاضر الأشغال وإيداع مداولات مجلس المنافسة ومقرراته، كما يقوم بكل الأعمال المسندة إليه من طرف رئيس مجلس المنافسة".

[4] أنظر: المادة 06، المرسوم الرئاسي 96- 44، المرجع السابق، ص 05.

[5] أنظر: المادة 04، المرجع نفسه، ص 04.

وحفظها، كما تتولّى كتابة جلسات مجلس المنافسة وتحضير تنظيمها، وبهذه الصّفة توجّه الاستدعاءات وتوزّع قرارات مجلس المنافسة و آراءه وتراجعها قبل إرسالها إلى الوزير المكلف بالتّجارة للنشر في النشرة الرّسمية للمنافسة[1].

مصلحة الوثائق والدراسات والتعاون: تتولى هذه المصلحة جمع الوثائق الإعلامية المتّصلة بنشاط مجلس المنافسة وتوزيعها على مصالحه، كما تنجز الأبحاث لحساب مجلس المنافسة أو تكلف من ينجزها، تسير برامج التعاون الوطنية والدولية وتقوم بحفظ الأرشيف الخاص بالمجلس[2]

مصلحة التّسيير المالي والإداري: هذه المصلحة تسير مستخدمي مجلس المنافسة و وسائله المادية، كما تقوم بتحضير الميزانية وتنفذها.[3]

– **مصلحة الإعلام الآلي:** تتكفل مصلحة الإعلام الآلي بتسيير وسائل الإعلام الآلي في مصالح مجلس المنافسة[4].

ما يمكن ملاحظته هو أنّ هذه المصالح تمارس عملها تحت رقابة الأمين العام لمجلس المنافسة، وهذا ما أكّدته المادة الخامسة من المرسوم الرئاسي 96– 44 بقولها: " ينسق الأمين العام و يراقب أنشطة المصالح "، وهذا بغرض تحسين وتنظيم سير مجلس المنافسة من أجل القيام بالمهام المخولة له قانوناً.

ج– **الأعوان الإداريون والتّقنيون و أعوان الخدمات:** إن مجلس المنافسة كغيره من الإدارات يتشكّل من مصالح كما سبق القول، تضم هذه المصالح مجموعة من أمناء مصالح ورؤساء المصالح، المحاسبون وتقنيو الإعلام الآلي ويكونون تحت وصاية رئيس مجلس المنافسة[5].

الفرع الثاني: الطّبيعة القانونية لمجلس المنافسة

مع أوّل قانون للمنافسة في الجزائر لم تكن الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة واضحة بدليل المادة 16 من الأمر 95– 06 الملغى التي كانت تنصّ كما يلي:" ينشأ مجلس المنافسة يكلف بترقية المنافسة وحمايتها، يتمتّع مجلس المنافسة بالاستقلال الإداري والمالي" لم تبين الطّبيعة القانونية لمجلس المنافسة بشكلٍ واضحٍ، ومع صدور الأمر 03–

[1] أنظر: المادة 07، المرسوم الرئاسي 96- 44، المرجع السابق، ص 05.
[2] أنظر: المادة 08، المرجع نفسه، ص 05.
[3] أنظر: المادة 09، المرجع نفسه، ص 05.
[4] أنظر: المادة 10، المرجع نفسه، ص 05.
[5] أنظر: حسين شرواط، المرجع السابق، ص 50.

03 حاول المُشّرع إزالة هذا الغُموض من خلال نص المادة 23 منه، التي جاءت كما يلي: " تنشأ لدى رئيس الحُكومة سلطة إدارية تُدعى في صلب الموضوع مجلس المنافسة، تتمتّع بالشّخصية القانونية والاستقلال المالي."

لكن الأمر 03- 03 لم يحدّد بشكلٍ واضح الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة، خاصّة من ناحية استقلالية هذه الهيئة الإدارية، فحسب المادة المذكورة أعلاه مجلس المنافسة هو سُلطة إدارية دون ذكر ما إن كانت مستقلة أم لا، وهو الأمر الذي تداركه التّعديل الحاصل سنة 2008 من خلال القانون 08- 12 ومادته التاسعة التي عدّلت أحكام المادة 23 من الأمر 03- 03 والتي جاء نصّها كما يلي: " تنشأ سلطة إدارية مستقلة تدعى في صلب النص مجلس المنافسة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، توضع لدى الوزير المكلف بالتجارة..."

فهذا النّص جاء استجابة للتّحولات التي شهدتها الحياة الاقتصادية التي تتطلب تكييف القوانين وتسهيلها بما يخدم ويشجّع حرية التّجارة والصّناعة واستبعاد القوانين العقابية الشّديدة، والتنظيم الإداري الصارم والمباشر للشؤون الاقتصادية، ممّا يقتضي إيجاد مجلس المنافسة ليكون متابعًا لقضايا المنافسة ويطبق العقوبات الملائمة لها في حالة وُجود مُمارسة مقيدة للمنافسة أو وجود تجميع غير مرخص به[1] ، وإفادة السّلطات العمومية برأيه في مجال سياسة المنافسة ،" يُبدي مجلس المنافسة رأيه في كلّ مسألة ترتبط بالمنافسة إذا طلبت الحكومة منه ذلك."[2].

رغم أنّ مجلس المنافسة يتمتع بالصّلاحيات الواسعة لقمع المخالفات التي تقيد المنافسة، فإنّه لا يعتبر من الهيئات القضائية، ولا من الهيئات الإدارية التقليدية حيث اعتبره المشرع سلطة إدارية مستقلة" **تنشأ سلطة إدارية مستقلة**" **(أولا)** بمعنى أنّ مجلس المنافسة له الاستقلالية الكاملة دون تبعية لأيّ سُلطة من السُلطات الثلاثة المعروفة،غير أنّ عبارة " **توضع لدى الوزير المكلف بالتّجارة** " تطرح التّساؤل حول مدى استقلالية هذا المجلس خاصّة في ظلّ تراجع استقلالية سلطات الضّبط**(ثانيا).**

[1] أنظر: المادة 34 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 29.
[2] أنظر: المادة 35، المرجع نفسه، ص 30.

أولا: مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة

قبل صُدور الأمر 03-03 المعدّل والمتمم، كان هناك جدل فقهيّ وقانوني واسع، زاد من حدّته خلو الأمر 95-06 الملغى والمتعلّق بالمنافسة من أي نصّ يسمح بتحديد الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة،الأمر فتح النقاش حول مدى اعتبار مجلس المنافسة هيئة قضائية أم هو سلطة إدارية مستقلة،فقد نصّت المادة 2/25 من الأمر 95-06 الملغى على " تكون قرارات مجلس المنافسة قابلة للطّعن فيها بالاستئناف أمام المجلس القضائي لمدينة الجزائر الفاصل في المواد التجارية..."،وأضافت المادة 3/34 من نفس الأمر "...جلسات مجلس المنافسة علنية..."[1] الأمر الذي يوحي بأنّ المجلس هيئة قضائية من الدّرجة الأولى إذ أن الاستئناف لا يلحق إلا الأحكام الصّادرة من أول درجة،[2] كما أنّ علنية الجلسات هي من بين أحد المبادئ التي يقوم عليها القضاء[3].

لكن بعد صدور الأمر03-03المعدل والمتمم حسم المشّرع النقاش الدّائر حول الطّبيعة القانونية لمجلس المنافسة حيث صرّح من خلال المادة 23 منه على أنّ مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة وذلك بنصها على ما يلي :" تنشأ سلطة إدارية مستقلة تدعى في صلب هذا النّص " مجلس المنافسة" تتمتع بالشّخصية القانونية والاستقلال المالي..."، ضف إلى ذلك أنّ المادة 3/63 من هذا الأمر اقتصرت على ذكر عبارة " قابلة للطّعن" دون لفظ "الاستئناف "،كما أكّدت المادة 3/28 على "عدم علنية" جلسات المجلس خلافًا لما هو معمول به في المحاكم[4]، وبهذا حسم المشرع موقفه حول الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة فهو سلطة **(1)** إدارية **(2)** مستقلة **(3)**.

1- مجلس المنافسة سلطة

اعتبرت المادة 23 من قانون المنافسة مجلس المنافسة سلطة، من حيث أنّه لا يعتبر مجرّد هيئة استشارية، بل يمتلك سلطة هامّة في مجال اتّخاذ القرارات، وهذه السّلطة كانت في الأساس تدخل ضمن اختصاصات السّلطة التنفيذية، فبعدما كان الضبط

---

[1] أنظر: علي غربي، مجلس المنافسة كآلية لمراقبة التجمعات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، ص 140.

[2] أنظر: عبد الرحمان بربارة، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ط 1، منشورات بغدادي، الجزائر، 2009،ص 25.

[3] أنظر: المادة 7 من القانون رقم 08- 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ل 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج، عدد: 21، 23 أفريل 2008.

[4] أنظر: المواد 23، 38، 63، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق.

الاقتصادي للأسواق، يدخل في مهام وزارة التّجارة، جاء مجلس المنافسة مكانها، وأصبح هو السّلطة المختصة بمنع كل أشكال التّلاعب بنظام السّوق الحر، الذي يمكن أن يتجسد من خلال الاتفاقات المقيدة للمنافسة أو التّعسف في الهيمنة على السّوق وغيرهما، وأيضًا يقوم بمراقبة التّجميعات الاقتصادية، وذلك حتى لا يؤدي إلى إنشاء أوضاع احتكارية تقضي على المنافسة[1].

2: مجلس المنافسة هيئة إدارية

إنّ الطّابع الإداري الذي يميّز مجلس المنافسة لا يثير أيّ لبسٍ، لأنّ المشرّع الجزائري، قد نصّ صراحةً على ذلك من خلال العبارة الواردة في نص المادة 23 من الأمر 03-03 المعدّل والمتمم السّالفة الذكر : " توضع لدى الوزير المكلف بالتّجارة "، وهذا على خلاف بعض السّلطات الإدارية المستقلة الأخرى، التي اكتفى المشرع الجزائري بوصفها سلطات ضبط مستقلة، كلجنة ضبط ومراقبة عمليات البورصة، وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن الطّابع الإداري الذي يميزها[2].

يترتب على اعتبار مجلس المنافسة سلطة إدارية أثار هامّة، حيث تنصّ المادة 34 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم على ما يلي : " يتمتع مجلس المنافسة بسلطة اتّخاذ القرار ..." هذه القرارات الصّادرة عنه هي قرارات إدارية صادرة عن جهاز إداري[3].

كما أنّ الطّعن في قرارات مجلس المنافسة، باعتبارها قرارات إدارية يفترض أن يكون أمام القاضي الإداري، غير أنّه تمّ إحالة الاختصاص تارةً إلى جهة القضاء العادي ممثلة في الغرفة التّجارية لمجلس قضاء الجزائر، إذا كان القرار متعلّق بممارسة مقيدة للمنافسة وذلك حسب المادة 63 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم التي تنص: " تكون قرارات مجلس المنافسة قابلة للطعن أمام مجلس قضاء الجزائر الذي يفصل في المواد التجارية"[4]، وتارةً أخرى إلى القضاء الإداري ممثلاً في مجلس الدولة فيما يخص القرارات الصّادرة عن المجلس في مجال التجميعات الاقتصادية حيث نصت المادة 19 من الأمر السابق المتعلق بالمنافسة على ما يلي: " يمكن الطعن في قرارات رفض التجميع أمام مجلس الدولة"[5]

---

[1] أنظر: الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 64.
[2] أنظر: سلمى كحال، المرجع السابق، ص 37.
[3] أنظر: المادة 34 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 29.
[4] أنظر: المادة 63، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 32.
[5] أنظر: المادة 19، المرجع نفسه، ص 28.

3: مجلس المنافسة مستقل

تكلّمت على استقلالية مجلس المنافسة صراحة المادة 23 من الأمر 03-03 سالفة الذكر بقولها : " تنشأ سلطة إدارية مستقلة تدعى في صلب النص " مجلس المنافسة "تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ..." ، فيقصد بالاستقلالية هنا لمجلس المنافسة من النّاحية القانونيّة عدم خضوعه للسّلطة الرئاسية و للوصاية الإدارية، بمعنى آخر عدم خُضوعه لأيّة رقابة سُلميّة أو وصاية، غير أنّ هذه الاستقلالية وإن كانت مقررة قانونًا تثير بعض الشّكوك التي تحدّ منها، وهذا ما يدفعنا لتساؤل حول مدى استقلالية هذا المجلس.

ثانيا: مظاهر تراجع استقلالية مجلس المنافسة

يُعتبر عنصر الاستقلالية من بين أهمّ خصائص سلطات الضبط الاقتصادي بما فيها مجلس المنافسة، والذي يسمح لها بأداء المهام الموكلة إليها دون ضغوطات من السّلطة التنفيذية، لكن وباستقراء نصوص قانون المنافسة والتّمعن فيها نجد تراجع عنصر الاستقلالية لهذه السّلطة، ومن بين أهم المظاهر التي تدل على ذلك هو إنشاء مجلس المنافسة لدى الوزير المكلف بالتّجارة **(1)**، و تعين أعضائه من قبل السّلطة التنفيذية **(2)**، إضافة إلى عدم اختصاص مجلس المنافسة بوضع نظامه الداخلي وميزانيته**(3)**.

1- إنشاء مجلس المنافسة لدى الوزير المكلف بالتّجارة

بمناسبة إلغاء الأمر 95- 06 المتعلق بالمنافسة واستبداله بالأمر 03- 03 لسنة 2003، فإنّه تم وضع مجلس المنافسة لدى رئيس الحكومة، ثم بعد مرور خمس سنوات تمّ تعديل الأمر 03- 03 بموجب القانون 08- 12 المتضمن قانون المنافسة، ليصبح مجلس المنافسة مرتبطًا بالوزير المكلف بالتّجارة. الأمر الذي يجعلنا نرى أن استقلالية مجلس المنافسة نسبية بسبب ممارسة السلطة التنفيذية لبعض التأثير على أعمالها من خلال الوزير المكلف بالتجارة أو أحد ممثليه[1].

نُلاحظ أنّ التمثيل الدّائم لممثل وزارة التجارة بصفة خاصّة والسّلطة التنفيذية بصفة خاصّة يعكس نوع من الرقابة على أعمال مجلس المنافسة، بالرغم أنّ دورهم يقتصر على المشاركة فقد في أشغال المجلس دون أن يكون لهم الحق في التّصويت، الأمر الذي جعل البعض يرى أنّه لا ينبغي إنكار استقلالية مجلس المنافسة لمجرد وضعه لدى هيئة

[1] أنظر: المادة 26 الفقرة الثانية من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 29.

تابعة لسلطة التنفيذية، لأنّه لا يخضع لأيــة رقابــة رئاســية أو وصــائية تجعلــه تابعًــا لأيّــة وزارة، كما أنّه قد يكون السّبب من إلحــاق مجلــس المنافســة بــالوزارة هــو يتعلــق بقواعــد الميزانية.[1]

لكن من خلال المادة 27 من الأمر المتعلق بالمنافسة التــي نصّــت علــى أنّــه: " يرفــع مجلس المنافسة تقريرًا سنويًا عن نشاطه إلــى الهيئــة التشــريعية، وإلــى رئــيس الحكومــة و إلى الوزير المكلف بالتّجارة، يعلن التقرير بعد شــهر مــن تبليغــه إلــى السّــلطات المــذكورة أعلاه، وينشر في الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشّــعبية، كمــا يمكــن نشره كلّه أو مستخرجات منه في أيّ وسيلة من وسائل الإعلام الأخرى."

نلاحظ أنّ رفع التّقرير السّــنوي للــوزير المكلــف بالتّجــارة إجــراء إلزامــي يعكــس التّدخل من قبل السّلطات في عمل مجلس المنافسة الأمر الــذي يحــدّ مــن اســتقلالية المجلــس، فإجراء رفع تقرير سنوي من قبل مجلــس المنافســة للــوزير المكلــف بالتّجــارة هــو بمثابــة رقابة من هذا الأخير على أعمال مجلس المنافسة.

2- تعيين أعضاء مجلس المنافسة من قبل السّلطة التنفيذية

يُعتبر تعيين أعضاء مجلس المنافسة من قبل ممثلو السّلطة التنفيذية أحد المظاهر الأساســية التي تجعل استقلالية مجلس المنافسة استقلالية نسبية، ممّا يوضّح تبعية المجلس من هــذه الناحيــة للسّلطة التنفيذية، فبعدما كان أعضاء مجلس المنافسة في الأمر 95- 06 يعينون من قبــل رئــيس الدولة باقتراح مشترك بين الوزير المكلف بالعدل والوزير المكلف بالتجارة، أصبحت اليوم مســألة تعيينهم تتم عن طريق رئيس الجمهورية الذي له صلاحية تعيينهم وكذا إنهاء مهامهم[2].

3- عدم اختصاص مجلس المنافسة بوضع نظامه الداخلي وميزانيته

يُعد وضع القانون الداخلي لأيّة مؤسّسة أو هيئة إدارية بنفسها أحد أهمّ المظاهر التي تجســد استقلاليتها بعيدًا عن أيّة تبعية لأيّ سلطة، فمجلس المنافسة كان في ظلّ الأمر 95- 06 هو الذي يتولى اقتراح نظامه الداخلي بناءً على اقتراح من قبل رئيسه، وبعد مصادقة المجلس عليه[3]، الأمر الذي كان يعكس صلاحية مجلس المنافسة في وضع نظامه الداخلي بكلّ استقلالية وحرية.

---

[1]Voir :ZOUAMIA RACHID, Les Autorités Administratives Indépendantes Et Régulation Économique, Revue IDARA,N 2, 2004, p36 .

[2] أنظر: المادة 24 من الأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 28 .

[3] تنص الفقرة الثانية من المادة 34 من الأمر 95- 06 الملغي المتعلق بالمنافسة على أن: " يحدد النظام الداخلي لمجلس المنافسة بمرسوم رئاسي بناءا على اقتراح من رئيس مجلس المنافسة وبعد مصادقة مجلس المنافسة علية ".

غير أنّ هذه الصّلاحية لم تستمر مع الأمر 03- 03 المعدل والمتمم بالقانون 08- 12 المتعلق بالمنافسة أين أصبح اختصاص وضع نظام مجلس المنافسة من صلاحيات السّلطة التّنفيذية، وهذا بموجب نص المادة 32 منه والتي جاءت كما يلي: "يحدد القانون الأساسي و نظام أجور أعضاء مجلس المنافسة بموجب مرسوم "[1]، لذلك فإنّ عدم اختصاص مجلس المنافسة بوضع نظامه الداخلي تراجع استقلالية مجلس المنافسة كسلطة إدارية مستقلة، وهذا عكس بعض السّلطات الإدارية المستقلة التي لها الاستقلالية الكاملة في وضع نظامها الداخلي كلجنة تنظيم ومراقبة[2]، عمليات البورصة وسلطة ضبط البريد والمواصلات[3].

تجدر الملاحظة أنّ النّظام الدّاخلي لمجلس المنافسة هو المرسوم الرئاسي رقم 96- 44 الذي تمّ وضعه في ظلّ الأمر الملغى 95-06 المتعلق بالمنافسة، بمعنى أنّ النّظام الداخلي الحالي صدر وفق المادة 24 من الأمر 95- 06 سابقة الذكر، وهذا ما يتناقض مع أحكام المادة 32 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، وهو الأمر الذي تداركته السلطة المختصة بإصدار نظام داخلي جديد لمجلس المنافسة بموجب القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013، حتى يتماشى ونصوص الأمر رقم 03- 03 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة.

[1] أنظر: المادة 32، الأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص13.
[2] أنظر: المادة 19 مكرر، القانون رقم 03- 04 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فيفري 2003، يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة،ج.ر.ج.ج، العدد: 11، 19 فيفري 2003، ص 20.
[3] أنظر: المادة 20، القانون رقم 2000- 03 المؤرخ في 5 جمادي الأولى عام 1421 الموافق 5 أوت سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، ج. ر. ج. ج، العدد: 48، 6 أوت 2000، ص 09.

المطلب الثاني: رقابة مجلس المنافسة على عمليات التّركيز الاقتصادي

يعتبر اللّجوء إلى التّركيز الاقتصادي طريقة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني والنّهوض به من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية[1]، غير أنّه بالمقابل يتطلّب الحفاظ على الجو التّنافسي في السّوق الوطنية التّدخل بتنظيم عمليات التّركيز الاقتصادي من خلال وضع آليات قانونية لمراقبتها[2].

عند قراءة نصوص قانون المنافسة المتعلّقة بعمليات التركيز الاقتصادي، نجد أنّ المُشرّع الجزائري لم يمنع عمليات التركيز التي تؤدي إلى تطوير السوق والاقتصاد الوطني، لكنه في حقيقة الأمر يمنع عمليات التركيز الاقتصادي التي تؤدي إلى تعزيز وضعية هيمنة في السّوق وتقييد المنافسة فيها[3]، ومن أجل ضبط السّوق وعدم المساس بالمنافسة فرض المشرّع الجزائري وكذا مختلف التّشريعات رقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، أعطيت صلاحية مُمارستها لمجلس المنافسة كاختصاصٍ أصيل لهذه السّلطة **(الفرع الأول)**، وذلك حسب نص المادة 17 من الأمر 03- 03 المعدل والمُتمم والتي جاءت كما يلي: " كلّ تجميع من شأنه المساس بالمنافسة، و لاسيما تعزيز وضعية هيمنة مؤسّسة على سوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبت فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر"[4]، ومنه فإنّ مجلس المنافسة هو الجهة المخولة قانونًا بالتّرخيص لإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي، غير أنّ المشرّع الجزائري نصّ بموجب نفس القانون على ما يخول هذا الاختصاص للحكومة، التي بإمكانها التّرخيص بعمليات التّركيز الاقتصادي، وفقًا لشروط محدّدة قانونًا، وهو الأمر نفسه بالنّسبة لبعض سلطات الضّبط القطاعية، التي اعترف لها المُشرع الجزائري بموجب نصوصها التأسيسية بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي،[5] وذلك يرجع لحيوية هذه القطاعات و التّداخل الموجود بينها وبين مجلس المنافسة في بعض الاختصاصات، الأمر الذي يثير التساؤل حول الحدود القانونية لاختصاص مجلس المنافسة في رقابة عمليات التركيز الاقتصادي، وبتعبير آخر هل هناك سلطات أخرى خول لها قانون المنافسة الجزائري سلطة منح الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي؟ **(الفرع الثاني)**.

---

[1] أنظر: محمد تيوسي، الضوابط القانونية للحرية التنافسية، دار هومة، الجزائر، د ط، 2013، ص 233.

[2] Cliquennois Martine, Droit Public Economique, Ellipses, France,2001, p10.

[3] Blaise Jean Bernard, Droit Des Affaires, Dalloz, France, 1998, p 99.

[4] أنظر: المادة 17، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص28.

[5] أنظر: شعبان العايب، دور مجلس المنافسة بمراقبة التجميعات الاقتصادية في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد: 12، 2016، ص 106.

الفرع الأول: رقابة عمليات التركيز الاقتصادي اختصاص أصيل لمجلس المنافسة

جاء في قانون المنافسة أنّ " كـلّ تجميـع مـن شـأنه المسـاس بالمنافسـة، و لاسـيّما تعزيز وضعية هيمنة مؤسّسة على سوق ما، يجب أن يقدمـه أصـحابه إلـى مجلـس المنافسـة الذي يبت فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر."

وعليه الرّقابة علـى عمليـات التّركيـز الاقتصـادي هـي اختصـاص أصـيل وثابـت لمجلس المنافسة الذي يسهر على عدم حيازتها علـى قـوة سـوقية معتبـرة، تجعلهـا تكتسـب مركّز قوة في السّوق يؤثر على المنافسة، لذلك اشترط قانون المنافسة علـى كـلّ تجميـع مـن شأنه المساس بالمنافسة الحُصُول على ترخيص مُسبق مـن قبـل مجلـس المنافسـة، وهـو مـا يُعد في نظر القانونيين بمثابة رقابة قبلية علـى عمليـات التّركيـز الاقتصـادي، وهـي تمثـل طريقة من طرق الرّقابة **(أولا)**، المُلاحظ من هذه الجهة أنّه لا توجـد أيّـة إشـكال فـي كـون أنّ نظام الرّخصة هو بمثابة رقابة قبليـة علـى مشـاريع التّركيـز، غيـر أنّ الإشـكال يثـور حول ما بعد منح الرّخصة لعمليات التّركيز وفق شـروط وتعهـدات وعـدم التـزام أصـحابها بها، بمعنى آخر كيـف يـتم مراقبـة عمليـات التركيـز الاقتصـادي بعـد حصـولها علـى الترخيص؟ الأمر الذي يستوجب على المشرع ضرورة خلـق آليـة جديـدة تراقـب عمليـات التّركيز الاقتصادي بعد حصولها علـى التّـرخيص، فهـو بحاجـة إلـى رقابـة بعديـة علـى عمليات التركيز الاقتصادي **(ثانيا)**.

جدير بالبيـان، أنّ الغـرض مـن رقابـة مجلـس المنافسـة علـى عمليـات التّركيـز الاقتصادي ليس حظر هذه العمليات كما هـو الحـال بالنّسـبة للممارسـات المقيـدة للمنافسـة، التي تعتبر مُمارسات محظورة لـذاتها[1]، أمّـا عمليـات التركيـز الاقتصـادي هـي عمليـات مشروعة تدخل ضمن مبادئ قانون المنافسة، ومبـدأ حرّيـة التّجـارة التـي يكفلـه الدّسـتور[2]، ورقابة مجلس المنافسة ما هي إلا حماية للمنافسة مـن الأخطـار التـي تنشـأ مـن وراء هـذه التكتلات الاقتصادية على السّوق.

[1] أنظر: عبد الخالق هواين، وردة سالمي، نطاق تدخل مجلس المنافسة الجزائري للرقابة على التجميعات الاقتصادية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد: 02، 2022، ص 04.

[2] أنظر: المادة 61، المرسوم الرئاسي رقم 20- 442، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، العدد: 82، 30 ديسمبر 2020، ص 16.

أولا: الرقابة القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي

انطلاقًا من المادة 17 من الأمر 03- 03 سابقة الذكر، تخضع عمليات التركيز الاقتصادي للتّرخيص المسبق قبل إنشائها تكريسًا للطّابع القبلي للرقابة، فالرّقابة على عمليات التركيز الاقتصادي تتم كأصل عام قبل إنشائها، أي قبل أن تنتج عملية التركيز أثارها، ومنه تظهر الحكمة والغاية التي وضع من أجلها نظام الرقابة، حتى يتم تفادي الآثار السّلبية للتركيز على حرية المنافسة وضبط السّوق[1].

وقد لجأ المُشرّع الجزائري لفرض الرقابة القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي، ليس لأنّها محظورة أو لأنّ الرّقابة على عمليات التركيز الاقتصادي ليس لها طابع عقابي مثل الأحكام المنظمة للمُمارسات المنافية للمنافسة، وإنّما لها طابع وقائي يقوم على رد أيّة أثار سلبية قد تقع بسبب هذا التركيز في السّوق.

ويُعد التّرخيص إجراء قانوني يجسد به مجلس المنافسة رقابته القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي، فكل عملية تركيز توفرت فيها الشّروط المذكورة سابقًا في المادة 17 و 18 من الأمر 03- 03 يجب أن يقدم أصحابها طلب ترخيص بالعملية، مصحوب بالوثائق المطلوبة وهذا وفقًا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 05- 219 المتعلق بالتّرخيص لعمليات التجميع[2]، لمجلس المنافسة الذي يقوم بدراسة الطلب بشكل دقيق ومفصل، و وفقًا لإجراءات سوف يتم التّطرق إليها بالتّفصيل في الفصل الثّاني من الباب الثّاني من هذه الدّراسة، بداية من الإخطار إلى غاية صدور القرار بالترخيص.

وعليه الرّقابة القبلية على عمليات التركيز، تتجسد في إجراء طلب التّرخيص الذي من خلاله يباشر مجلس المنافسة مراقبة عمليات التركيز، وفقًا لشروط وإجراءات قانونية، ولكن ماذا بعد حصول عمليات التركيز الاقتصادي على الترخيص هل هناك رقابة بعدية أم لا ؟

ثانيا: الحاجة إلى اعتماد رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي

في الأمر 03- 03 المتعلّق بالمنافسة تكلم المُشرّع الجزائري على عمليات التركيز التي تم إنجازها بدون ترخيص من مجلس المنافسة الذي بين إجراءات متابعتها والعقوبات المقرّرة عليها[3]، في سكت على عن إمكانية متابعة التّجميعات التي ثبت مساسها بالمنافسة

[1] أنظر: سامي بن حملة، قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 109.
[2] أنظر: المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم 05- 219 المؤرخ في 15 جمادي الأولى 1426 الموافق 22 يونيو 2005، ج.ر.ج.ج، العدد 43، 22 يونيو 2005، ص 05.
[3] أنظر: المادة 61، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 32.

بعد أن تمّ التّرخيص لها دون أن تساهم في تحقيق التّطور الاقتصادي المطلوب، الأمر الذي يستدعي فرض رقابه بعدية من قبل المشرع الجزائري، ويقصد بالرقابة البعدية في هذا الإطار تلك الرقابة التي يمارسها مجلس المنافسة على عمليات التركيز الاقتصادي بعد حصولها على التّرخيص و دخولها السّوق[1].

وتظهر أهمية الرقابة البعدية على عمليات التركيز الاقتصادي عندما يخطأ مجلس المنافسة عند البداية في تقدير الآثار السّلبية المحتملة لعملية التركيز التي لا تظهر إلا بعد دخولها السّوق، الأمر الذي يستدعي فرض لرقابة بعدية **(1)** غير أنّ الدّعوى لمثل هذه الرقابة لابُدّ من ربطها بضوابط قانونية لضمان فعالية هذه الرقابة من جهة و عدم عرقلة نشاط المؤسّسات المعنية بالتركيز من جهة أخرى **(2)**.

1- مبررات الاعتماد على رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي

تُوجد مُبررات كثيرة تستدعي لجوء المشرع الجزائري لتبني رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي بعد الرّقابة القبلية التي تبنّتها نصوص قانون المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز، ولعلّ أهمّ النقاط التي تؤدي إلى اعتماد رقابة بعدية نجد:

أ-الطابع الاحتمالي لمساس التّجميع بالمنافسة:

منح الترخيص من عدمه لعمليات التركيز الاقتصادي، يكون مبني على معطيات ترتبط بتركيبة السوق المعنية كحجم الحصة في السوق ورقم الأعمال الذي يتم حسابهم بالتقدير النسبي، إضافة لوجود عوامل أخرى كدخول متنافسين جدد إلى السوق أو خروجهم منها، مما يعني أن صحة توقعات مجلس المنافسة حول مساس عمليات التركيز الاقتصادي من عدمها بالمنافسة توقعات نسبية تتغير من حين إلى آخر.

زيادة على ما تقدم فإنّ ترخيص مجلس المنافسة لعملية التّجميع أو رفضها يبنى على أساس المعلومات و الوثائق المقدّمة من الأطراف المعنية، لأنّ مجلس المنافسة يركز أثناء تقديره لمدى مساس عملية التركيز الاقتصادي بالمنافسة على المعلومات المقدمة من طرف المؤسّسات المعنية بالتركيز[2]، على هذا الأساس قد تلجأ المؤسّسات لتضخيم

---

[1] أنظر: عبد الخالق هواين، وردة سالمي، نطاق تدخل مجلس المنافسة الجزائري للرقابة على التجميعات الاقتصادية، المرجع السابق، ص 583.

[2] تنص الفقرة الثانية من المادة 8 من القانون 08- 12 المعدل والمتمم للأمر 03- 03 على:"...بالإضافة إلى ذلك، لا يطبق الحد المنصوص عليه في المادة 18 أعلاه على التجميعات التي يمكن أن يثبت أصحابها أنها تؤدي لا سيما إلى تطوير قدراتها التنافسية أو تساهم في تحسين التشغيل أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السوق...".

الحصيلة الاقتصادية لتفادي رفض مجلس المنافسة التّرخيص لعملياتهم، خاصّة في ظلّ عدم وجود آليات لرقابة التّجميع بعد حصولهم على التّرخيص[1]، وبالتّالي إذا كانت المعلومات و الوثائق التي بني عليها القرار مجلس المنافسة غير دقيقة، فمن المؤكد أن تقدير مجلس المنافسة لمدى مساس التّجميع بالمنافسة من عدمه سوف يشوبه الخطأ، الأمر الذي يدفع بأهمية السّماح بإجراء رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي، وهذا ما أكدته " قضية Eurotunnel – Seafrace حيث تعود وقائع هذه القضية إلى تاريخ 04 مايو 2012، عندما تقدمت شركة Eurotunnel بعرض لشراء أصول شركة النقل البحريSeafrace، التي كانت قد وضعت قيد التّصفية من طرف محكمة باريس التّجارية، قامت بعدها الأطراف المعنية بإخطار سلطة المنافسة في فرنسا، على أساس أنّ عرض الشّراء أعلاه يشكل مشروع تجميع عن طريق الحصول على المراقبة الحصرية لأصول شركة Seafrace، الأمر الذي من شأنه التأثير على تركيبة سوق المواصلات البحرية في كلّ من فرنسا و بريطانيا، على إثر ذلك قرّرت سلطة المنافسة في فرنسا التّرخيص لهذه العملية بعد التزام شركة Eurotunnel بتعهدات من شأنها تخفيف الآثار السّلبية للتّجميع على المنافسة في السّوق المعنية "[2]، غير أنّ لجنة المنافسة في بريطانيا سابقًا وسلطة المنافسة والأسواق حاليًا قرّرت " إجراء تحقيق لاحق لقرار سلطة المنافسة في فرنسا انتهى بفرض تدابير تصحيحية ضد شركة Eurotunnel، على أساس أنّ عملية التّجميع هذه تؤدي بصفة شبه أكيدة إلى خروج الشركة المنافسة DFDS/LD من السوق، الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة Eurotunnel، على سوق المواصلات البحرية بين بريطانيا وفرنسا، ويسمح لها برفع أسعار خدماتها "[3].

مثال هذه القضية يؤكد لنا، أنّ الرّقابة البعدية التي أجرتها سلطة المنافسة والأسواق البريطانية هي التي سمحت بالفهم الجيد لتركيبة السّوق وتطورها في المستقبل، وهو الأمر الذي عجزت عن اكتشافه سلطة المنافسة في فرنسا، ذلك أنّها اعتمدت على رقابة قبلية فقط، فالرّقابة البعدية لها أهمية كبيرة في التقدير الجيد لتركيبة السّوق وضبطها.

.

[1] أنظر: عبد الخالق هواين، وردة سالمي، المرجع السابق، ص 584.

[2]Autorité De La concurrence, décision n 12 DCC 154 du 7 novembre 2012 relative a la prise de contrôle exclusif d'actifs de la société Seafrace par la société Groupe Eurotunnel.
. www.autoritedelaconcurrence.fr

[3] أنظر: عبد الخالق هواين، وردة سالمي، المرجع السابق، ص 584.

ب- عجز أحكام الرقابة القبلية على عمليات التّركيز الاقتصادي عن ضبط السّوق

عجز أحكام الرقابة القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي من بين أبرز المبررات التي جعلت بعض الدول تتبنى نظام الرقابة البعدية على عمليات التركيز الاقتصادي، كون الأولى لا يمكن تطبيقها بعد حصول عملية التركيز الاقتصادي على الترخيص هذه الأخيرة من شأنها أن تمس بالمنافسة، فكيف تتم متابعتها؟

هنا يجب النظر إلى نظام الرقابة المطبق على عمليات التركيز الاقتصادي، فالتشريعات التي تتبنى نظام الرقابة القبلية مثل المشرع الجزائري، فإنه يتم متابعة هذه العمليات طبق لأحكام الممارسات المنافسة للمنافسة و دون المساس بهياكل عملية التركيز، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي السبب في نشأة التركيز، وهو الأمر الذي لا يعطي تلك الفعالية في ضبط السوق، على اعتبار أن العقوبات المفروضة على مثل هذه الحالات تقتصر على الغرامات المالية فقط التي لا تشكل عامل ردع مقارنة مع الأرباح المحصل عليها جراء المساس بالمنافسة[1].

إن هذا السبب جعل بعض التشريعات المقارنة تعتمد على آلية الرقابة البعدية على عمليات التركيز الاقتصادي من أجل الحد من التجاوزات التي قد تقوم بها عمليات التركيز المرخص لها، كما تجبر المؤسسات المعنية بالتركيز على الالتزام بتقديم المعلومات الكافية الصحيحة التي تثبت حقيقة قوتها داخل السوق، ومدى تأثيرها على المنافسة، وذلك خوفا من تعرضها إلى عقوبات قاسية تصل إلى درجة تفكيك عملية التركيز.

2- ضوابط وضع رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي

فرض رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في ضبط السوق والحد من تلك التجاوزات التي قد تحصل بسبب عمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها مسبقا، غير أن فرض رقابة بعدية على هذه التكتلات الاقتصادية يجب أن يكون وفق ضوابط قانونية تحد من الآثار السلبية لهذا النوع من الرقابة وذلك من أجل ضمان استقرار المؤسسات المكونة لعملية التركيز، ومن بين أهم هذه الضوابط هو أن لا يتم تحريك إجراءات الرقابة إلا في حالة حدوث سلوك يدفع إلى تحريك إجراءات الرقابة **(أ)**، بالإضافة إلى ضابط تقليص وتحديد المدة التي تتم فيها

[1] أنظر: عبد الخالق هواين، وردة سالمي، المرجع السابق، ص 584.

الرقابة **(ب)**، كما يعتبر ضابط الموازنة بين المخالفة والعقوبة المقررة لها من بين أهم الضوابط التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية الرقابة البعدية **(ج)**.

أ- وجوب وجود إجراء يحرك إجراءات الرقابة البعدية

المراد من هذا الضابط عدم السماح بمباشرة إجراءات الرقابة إلا بعد حدوث سلوك مخالف للمنافسة الحرة، فالتشريعات التي تعتمد على هذا النوع من الرقابة لم تعد تفرض رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي إلا في حالة ارتكاب هذه الأخيرة سلوك من شأنه المساس بالمنافسة، بعدما كانت تسمح للجهات المختصة بالتدخل على مستوى هيكل السوق دون أن تكون هناك سلوكيات تبرر هذا التدخل، كما أن الاعتماد على الرقابة البعدية على عمليات التركيز الاقتصادي يستوجب السماح لعمليات التركيز التي لم تتجاوز الحد القانوني بإمكانية إجراء إخطار اختياري، مما يسمح لمجلس المنافسة بإجراء تقدير مسبق لأثر هذه العملية على المنافسة، وتفادي بذلك الخضوع المفاجئ للرقابة البعدية وعقوباتها القاسية[1].

ب- تقليص وتحديد مدة إجراء الرقابة البعدية:

إن تقليص وتحديد المدة التي يمكن أن تمارس فيها الرقابة، من شأنه المساهمة في استقرار الوضع القانوني للمؤسسات المكونة لعملية التركيز الاقتصادي، فيجب عند تطبيق هذه الرقابة أن تكون المدة محددة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية و أن تكون إجراءات هذه الرقابة قصيرة، ذلك أن طول مدة الرقابة يجعل المؤسسات المعنية بها تعيش فترة من القلق ولا استقرار قبل أن تصدر نتائج هذه الرقابة، الأمر الذي قد يؤثر على نشاطاتها داخل السوق.

ج- ضابط الموازنة بين المخالفة والعقوبة المقررة

يهدف هذا الضابط إلى مراعاة مبدأ الموازنة بين المخالفة والعقوبة، فالسبب الذي يبرر عدم تبني بعض التشريعات المقارنة نظام الرقابة البعدية على التركيز الاقتصادي هو تلك العقوبات الهيكلية التي تتعرض لها هذه المؤسسات المنشأة لعملية التركيز الاقتصادي و التي قد تؤدي إلى انقضائها.

يظهر من الناحية المنطقية أن منع عملية التركيز الاقتصادي أسهل عمليا من إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إنشاء التجميع، كما أن محاولة العودة إلى تركيبة السوق السابقة لإنشاء التركيز قد تكون مستحيلة، خاصة في حالة إفلاس المؤسسات وخروجها

[1] أنظر: عبد الخالق هواين، وردة سالمي، المرجع السابق، ص 584.

من السوق نتيجة عدم قدرتها على منافسة عملية التركيز، وبالتالي فزوال هذه الأخيرة لن يؤدي بالضرورة إلى عودة هذه المؤسسات إلى السوق المعنية[1].

لذلك يجب عند تطبيق الرقابة البعدية ضرورة مراعاة ضابط الموازنة بين المخالفة والعقوبة، بمعنى آخر السماح بتطبيق هذه الرقابة وعند توقيع العقوبة يجب مراعاة مدى خطورة المخالفة، وكذا نسبة مساهمة عملية التركيز الاقتصادي في الاقتصاد الوطني فلا يعقل فرض عقوبة هيكلية على عملية تركيز اقتصادي تساهم في تطور الاقتصاد الوطني حيث يجب مراعاة المصلحة العامة.

أمام ضرورة الاعتماد المشرع الجزائري على نظام الرقابة البعدية على عمليات التركيز الاقتصادي من أجل التحكم أكثر في ضبط هذه التكتلات داخل السوق والحد من سلبياتها، لابد من الاعتماد عليها وفق ضوابط تخدم كل من عمليات التركيز الاقتصادي وكذا بقية المؤسسات المنافسة داخل السوق.

الفرع الثّاني: حدود مراقبة مجلس المنافسة للعمليات التركيز الاقتصادي

مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي والترخيص لها اختصاص أصيل لمجلس المنافسة بموجب نص المادة 19 من الأمر 03-03 التي تنص على أنه: "يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل، بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة، ويمكن أن يقبل مجلس المنافسة التجميع وفق شروط من شأنها تخفيف أثار التجميع على المنافسة.

كما يمكن المؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة..."[2]، لكن عند الرجوع إلى نص المادة 21 من نفس الأمر نجدها قد منحت هذا الاختصاص كذلك للسلطة التنفيذية من خلال نصها الآتي: " يمكن أن ترخص الحكومة تلقائيا، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو بناء على طلب من الأطراف المعنية، بالتجميع الذي كان محل رفض من مجلس المنافسة، وذلك بناءا على تقرير الوزير المكلف بالتجارة و الوزير الذي يتبعه القطاع المعني بالتجميع."

إن النصوص السابقة في الفقرة أعلاه، تدل على تدخل السلطة التنفيذية في اختصاصات مجلس المنافسة **(أولا)**، كما نجد أن المشرع في إطار الأخذ بازدواجية

[1] أنظر: المادة 19، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.
[2] أنظر:عبد الخالق هواين، وردة سالمي، المرجع السابق، ص 589.

الضبط الاقتصادي من خلال ضبط تنافسي[1] يتولاه مجلس المنافسة، وضبط قطاعي[2] تتولاه سلطات ضبط خاصة اعترف لها المشرع بموجب نصوصها التأسيسية بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي التي تنتمي لمجالها نظرا لحيوية هذه القطاعات الأمر الذي يعني تدخل سلطات الضبط في اختصاصات مجلس المنافسة **(ثانيا)**.

أولا: تدخل السلطة العامة للترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي

تهدف عملية الرقابة على التركيز الاقتصادي إلى ضمان وجود منافسة شرعية وشريفة داخل السوق وكذا حماية المتعامل الاقتصادي والمستهلك على حد سواء، وقد منح المشرع الجزائري هذا الاختصاص لمجلس المنافسة، الذي يمارس اختصاصه بوسيلتين هما سلطة التحقيق بناءا على الإخطار وسلطة اتخاذ القرار، ويمارس مجلس المنافسة الرقابة من خلال سلطة منح الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي التي هي اختصاص أصيل له[3].

كاستثناء منح المشرع الجزائري السلطة العامة وفق أحكام نص المادة 21 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم اختصاص منح الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، حيث جاء نص المادة كما يلي: " يمكن أن ترخص الحكومة تلقائيا، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو بناء على طلب من الأطراف المعنية، بالتجميع الذي كان محل رفض من مجلس المنافسة، وذلك بناءا على تقرير الوزير المكلف بالتجارة و الوزير الذي يتبعه القطاع المعني بالتجميع"، وعليه فالمشرع الجزائري خول للسلطة التنفيذية اختصاص منح الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي الذي هو اختصاص أصيل لمجلس المنافسة ويكون هذا الترخيص في شكلين:

1-الترخيص التلقائي

يمكن للسلطة العامة أن ترخص من تلقاء نفسها لعملية التركيز الاقتصادي الذي كانت محل رفض من قبل مجلس المنافسة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، ويقصد

[1] يقصد بالضبط التنافسي:"ذلك الضبط الذي يتولاه مجلس المنافسة، ويتميز من ناحية بطابعه الأفقي حيث يطبق على كافة القطاعات بما فيها تلك الخاضعة لاختصاص سلطات الضبط القطاعي، ومن ناحية ثانية بطابعه البعدي، حيث يتدخل من حيث الأصل بصفة بعدية لحماية المنافسة ، من خلال قمع سلوكيات الأعوان الاقتصاديين المنافية لها".

[2] يقصد بالضبط القطاعي: " هو ذلك الضبط الذي تتولاه سلطات ضبط خاصة ويتميز من ناحية بطابعه المحدود، حيث يطبق فقط على بعض القطاعات الاقتصادية، ومن ناحية ثانية، بطابعه القبلي، حيث يتدخل من حيث الأصل بصفة قبلية لمرافقة انفتاح الاحتكارية على المنافسة، ويستعمل لهذا الغرض أدوات متنوعة تطال على حد سواء بنية المؤسسات وسلوكياتها " ، أنظر في شأن التعريفين السابقين: بشير الشريف شمس الدين، لعقابي سميحة، قانون الضبط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 226.

[3] أنظر: المادة 19 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم المرجع السابق، ص 28.

بالمصلحة العامة هنا ذلك مدى مساهمة عملية التركيز الاقتصادي في خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني، غير أن معيار المصلحة العامة هو معيار مرن غير مضبوط يجب على المشرع التدخل بوضع ضوابط إجرائية تخص تدخل السلطة العامة في مجال مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي.

2-الترخيص بناءا على طلب

يمكن كذلك للسلطة العامة أن ترخص لعمليات التركيز الاقتصادي بناءا على طلب المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي في حالة وجود مصلحة خاصة، مثلما نصت عليه المادة 21 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم. وهو ما يوضح أن المراقبة (الترخيص) تحرك من قبل الوزير المكلف بالتجارة و الوزير الذي يتبعه القطاع المعني بالتركيز عند وجود مصلحة عامة، أو بناءا على طلب من الأطراف المعنية عند وجود مصلحة خاصة، يمكن بذلك تجاوز قرار المجلس بالرفض بواسطة تقديم تقرير للحكومة التي تمثل سلطة الدولة موزعة على الوزارات بواسطة طلب مشترك بين وزير التجارة والوزير الذي يتبعه القطاع المعني بعملية التركيز[1].

ثانيا: تدخل سلطات الضبط القطاعية في مجال مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي

خلافا لقانون الضبط الذي يتسم بطابعه القطاعي والذي يحصر مجال اختصاص سلطة الضبط في قطاع تداخلها، على غرار قطاعات البريد والاتصالات[2]، الغاز والكهرباء[3]، التأمينات[4]، البنوك[5]، فإن قانون المنافسة يتميز بطابعه الأفقي العام الذي جعل مجال تطبيقه يشمل كل قطاعات النشاط الاقتصادي[6]، ومنه جاء نص المادة 34 من الأمر 03-03 الذي منح الاختصاص الواسع لمجلس المنافسة بما يلي: " يتمتع مجلس المنافسة بسلطة اتخاذ القرار والاقتراح وإبداء الرأي بمبادرة منه أو كلما طلب منه ذلك، في أي

[1] أنظر: شعبان العايب، المرجع السابق، ص 107.
[2] أنظر: القانون رقم 2000- 03 المؤرخ في 5 جمادي الأولى عام 1421 الموافق 5 أوت سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، ج. ر.ج. ج، العدد: 48، 06 أوت 2000.
[3] أنظر: القانون رقم 02 - 01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فيفري سنة 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج ر.ج ج، عدد:08، 06 فيفري 2002.
[4] أنظر: الأمر رقم 95- 07، المرجع السابق، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06- 04، المرجع السابق.
[5] أنظر: الأمر 03- 11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، ج ر.ج ج، عدد:52، 27 أوت 2003.، يتمم بالأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 أوت سنة 2010، يتمم الأمر رقم- 11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض،ج ر.ج ج، العدد:50، 01 سبتمبر 2010. وقد الغي هذا الأمر بموجب المادة 166 من القانون رقم 23- 09 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 جويلية سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي. ج.ر.ج.ج، العدد: 43، 27 يونيو 2023.
[6] أنظر: وليد بوجملين، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2015، ص 92.

مسألة أو أي عمل أو تدبير من شأنه ضمان السير الحسن للمنافسة وتشجيعها..."، يمكن تفسير هذه المادة على أن اختصاص مجلس المنافسة يمتد لجميع القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك المسائل التابع لسلطات ضبط قطاعية متعلقة بالمنافسة، الطبيعة الأفقية والعامة لاختصاص مجلس المنافسة أنشأت تداخل الاختصاص بينه وبين سلطات الضبط القطاعي في مجال حماية المنافسة الأمر الذي يستوجب على المشرع تحديد اختصاص هذه الأخيرة وبشكل دقيق يحترم الاختصاص المانع لمجلس المنافسة في مجال حماية النظام العام التنافسي[1].

حسب ما جاء في نص المادة الأولى من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، تعتبر الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي تعتبر اختصاصا أصيلا لمجلس المنافسة[2]، غير أن المشرع منح بموجب بعض قوانين الضبط القطاعية هذا الاختصاص لسلطات الضبط في قطاعات مختلفة، الأمر الذي يخلق تداخل في الاختصاص ينتج عنه فوضى في توزيع الاختصاص بين مجلس المنافسة وهذه السلطات خصوصا ،انه يخلق نوعا من التنازع بين الهيئتين[3].

بالرجوع إلى بعض قوانين الضبط القطاعي نقرأ أن هناك اختصاصا موازيا لاختصاص مجلس المنافسة في مختلف مجالات تدخل مجلس المنافسة خاصة تلك المتعلقة بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مظاهر التداخل بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعي في مجال مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي (1)، وما هي أهم النتائج المترتبة عن تنظيم هذه العلاقة المتداخلة بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية (2).

1- مظاهر تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية

منح المشرع الجزائري لبعض سلطات الضبط القطاعي اختصاص مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي التي تتم في القطاعات المعنية بمجال تدخلها، مما ترتب على ذلك نوع من التداخل بين مجلس المنافسة كسلطة مختصة وبين هذه السلطات فنجد مثلا:

[1] أنظر: شمس الدين بشير الشريف، سميحة لعقابي، قانون الضبط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 226.

[2] تنص المادة الأولى من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم كما يلي: " يهدف هذا الأمر إلى تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق وتفادي كل ممارسات مقيدة للمنافسة ومراقبة التجميعات الاقتصادية، قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين ظروف معيشة المستهلكين ".

[3] Rachid Zouaimia ,le droit de la concurrence , Maison d'édition Belkeise, p 195.

أ- في القطاع المصرفي

يعتبر الاندماج أحد أشكال التركيز الاقتصادي التي من شأنها الإخلال بقواعد المنافسة الحرة على مستوى القطاع المصرفي، فمن الناحية النظرية فإن قواعد قانون المنافسة يمكن تطبيقها على هذا القطاع ومن ذلك تلك الأحكام التي تعترف لمجلس المنافسة بمراقبة عمليات التركيز في هذا القطاع، باعتبار قطاع البنوك يصنف ضمن نشاط الخدمات التي تخضع لاختصاص مجلس المنافسة[1].

لكن بالرجوع إلى أحكام لأمر 03- 11 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض وبالضبط المادة 94 التي تنص على ما يلي: " يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك و المؤسسات المالية لا يمس غرض المؤسسة أو رأسمالها أو المساهمين فيها، كما يجب أن يرخص المحافظ بصفة مسبقة، بأي تنازل عن أسهم في بنك أو في مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس..."، كما تخضع كل عملية تأسيس بنك أو مؤسسة مالية، إقامة فرع بنك أو فرع مؤسسة مالية أجنبية أو اعتماد بنك أو مؤسسة مالية لترخيص من رئيس مجلس النقد و القرض[2].

يفهم من خلال ما سبق ذكره، أن المشرع الجزائري منح اختصاص مراقبة عملية التنازل عن الأسهم والتي يمكن أن تتخذ شكل من أشكال التركيز لمجلس النقد والقرض من خلال نظام الرخصة المسبقة، وهنا موطن التداخل بين اختصاص مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة الإدارية المستقلة في القطاع المصرفي ومجلس المنافسة.

ب- في قطاع الطاقة

بالرجوع إلى نص المادة 114 وخاصة المادة 115 في فقرتها 13 من القانون رقم 02 -01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، نجد أن لجنة ضبط الكهرباء والغاز هي السلطة القطاعية المختصة بضبط مجال الطاقة[3]، فالمادة المذكورة سابقا منحت

---

[1] جاء في نص المادة 02 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم ما يلي: " يطبق هذا الأمر على نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات بما فيها تلك التي يقوم بها الأشخاص العموميون، إذا كانت لا تندرج ضمن إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة أو أداء مهام المرفق العام".

[2] أنظر: المادة الأولى والثانية من النظام رقم 06- 02 مؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006، المحدد لشروط تأسيس بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك و مؤسسة مالية أجنبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 77، ص 67.

[3] نصت المادة 111 من القانون من رقم 02 -01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، المرجع السابق، على ما يلي: " تحدث لجنة ضبط الكهرباء والغاز تدعى " اللجنة " وأضافت المادة 112 من نفس القانون على أن " لجنة الضبط هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، ويكون مقرها بمدينة الجزائر".

هذه السلطة صلاحية التدخل في عمليات التركيز التي تتم بين المؤسسات الناشطة في مجال تدخلها.

غير أن الملاحظ في هذا الإطار هو عدم تطابق صياغة النص بالعربية مع النص بالفرنسية، حيث نجد نص المادة باللغة العربية نص عن مجرد إبداء سلطة ضبط الكهرباء والغاز لرأيها في مجال التركيز الذي يتم في مجالها حيث جاء نص المادة 115 في فقرتها 13 كما يلي: " إبداء الرأي المسبق في عمليات تكتل المؤسسات أو فرض الرقابة على كل مؤسسة كهربائية واحدة أو أكثر من طرف مؤسسة أخرى تمارس..."، الأمر الذي يفهم منه أن لهذه السلطة صلاحيات استشارية فقط في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، بينما نجد نص المادة باللغة الفرنسية يعطي السلطة صلاحية القرار حيث تحدثت عن الفصل أو البت بقولها: " se prononce préalablement sur les opérations de concentrations d'entreprises..."[1].

ردّ مجلس المنافسة على نص المادة السابقة الذكر، بقوله:" أن المادة 114 المذكورة أعلاه تمنح للجنة ضبط الغاز والكهرباء اختصاصا موازيا لاختصاصه العام الذي منحه له الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة، حيث تشكل هذه المادة مرادف المادة 12 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم التي تخضع كل مشروع تركيز إلى الرخصة المسبقة لمجلس المنافسة"

2-النتائج المترتبة عن تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية

يقصد بتداخل الاختصاص في هذه المسألة، هو ضبط العلاقة الوظيفية بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية التي تتميز بالغموض، وهو غموض ناتج عن تقاسم الأهداف مشتركة[2]، كون مجلس المنافسة مهمته حسب نص المادة 34 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة هي مراقبة السوق وحمايتها من الممارسة المقيدة للمنافسة، وهو الأمر نفسه بالنسبة لسلطات الضبط في مجال اختصاصها القطاعي التي هي الأخر تتولى مهمة السهر على السير التنافسي في مجال اختصاصها.

وعليه بسبب هذا التداخل في الاختصاص بين سلطات الضبط القطاعي ومجلس المنافسة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي فإن المتعامل الاقتصادي يجد

[1] أنظر: شمس الدين بشير الشريف ، سميحة لعقابي، المرجع السابق، ص228.
[2] أنظر: سهيلة دبياش، مجلس الدولة ومجلس المنافسة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر، سنة 2010، ص 494.

نفسه أمام سلطتين مختصتين في نفس القضية، خاصة و أن العلاقة الوظيفية بين السلطتين لم تحظ بالعناية الكافية من قبل المشرع الجزائري في بداية الأمر حيث لم ينظم المشرع هذه العلاقة الوظيفية في ظل الأمر الملغى رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة بالنظر إلى عدم وجود سلطات ضبط كثيرة و انحصارها في اللجنة المصرفية ومجلس النقد والقرض وكذا لجنة تقييم ومراقبة عمليات البورصة من جهة أخرى، لكن مع تزايد إنشاء سلطات الضبط ظهر أول تشريع ينظم العلاقة الوظيفية بين سلطات الضبط من خلال الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة والذي تضمن في تأشيراته القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، القانون رقم 200-03 المتعلق بالبريد والمواصلات، القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم، القانون رقم 02-01 المتعلق بالغاز والكهرباء والقانون رقم 02-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 والمتضمن إنشاء سلطة ضبط النقل[1]، وهو ما يعكس محاولة المشرع تنظيم هذه العلاقة المتداخلة التي حسب نص المادة 39 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة قد يترتب على هذا التداخل تكريس حق الخيار للمتعامل الاقتصادي في إخطار سلطة الضبط أو مجلس المنافسة **(أ)**، وهو الأمر الذي يؤدي حتما لزعزعة الاستقرار القانوني للمتعاملين الاقتصاديين **(ب)**.

أ- حق الاختيار للمتعامل الاقتصادي

يترتب على تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية الأخرى نتيجة تتعلق بمنح المتعامل الاقتصادي حق الاختيار في تقديم إخطاره للجهة التي يقدر هو خدمتها لمصلحته، الأمر الذي قد يترتب عنه تجريد مجلس المنافسة من ممارسة اختصاصه العام بضبط المنافسة في القطاعات الخاضعة لتدخل سلطات الضبط القطاعية، لان المتعامل الاقتصادي عادة ما يفضل سلطة الضبط التي يقع في مجالها عملية التركيز على حساب مجلس المنافسة، فمثلا إذا كان التجميع في المجال المصرفي فإن المتعامل يفضل إخطار اللجنة المصرفية أو مجلس النقد والقرض على حساب مجلس المنافسة، وذلك بحكم طابعها الجواري من المتعامل الاقتصادي[2].

ب- عدم الاستقرار القانوني للمتعامل الاقتصادي

يمثل زعزعة الاستقرار القانوني للمتعاملين الاقتصاديين النتيجة الثانية المترتبة عن تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية في مجال مراقبة

[1] أنظر: وليد بوجملين، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، المرجع السابق، ص 387.
[2] أنظر: شمس الدين بشير الشريف، سميحة لعقابي، قانون الضبط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 228.

عمليات التركيز الاقتصادي والترخيص لها، فمنح المتعامل الاقتصادي حق الاختيار بين إخطار مجلس المنافسة أو سلطات الضبط القطاعي المختصة مصدر لا أمن قانوني بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن الترخيص لها بالتركيز.

هذا التداخل يؤدي إلى ظهور حالات من التنازع الايجابي في الاختصاص بين هيئتين مستقلتين، هذا التنازع يؤدي بدوره إلى تناقض في القرارات الصادرة عنهما، خاصة في ظل غياب نص تشريعي يعالج هذا التنازع، وهو الأمر الذي يؤثر على عملية التركيز الاقتصادي أين قد يترتب على التنافس على الاختصاص برقابتها بين مجلس المنافسة وبعض سلطات الضبط القطاعية التي يقع في قطاعها عملية التركيز، تناقضا في القرارات الصادرة، فقد يمنح مجلس المنافسة ترخيصا لعملية تركيز اقتصادي معين كان محل رفض من سلطة الضبط القطاعي أو العكس، الأمر الذي يجعل المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي تعيش على وقع حالة من اللاإستقرار[1].

[1] أنظر: شمس الدين بشير الشريف، سميحة لعقابي، قانون الضبط الاقتصادي، المرجع نفسه، ص 229.

في ظل الأهمية الكبيرة التي تلعبها عمليات التركيز الاقتصادي من الناحية الاجتماعية وخاصة الاقتصادية وجدت مختلف التشريعات نفسها أمام معادلة مفادها المساهمة في تشجيع مثل هذه العمليات لكن وفق ضوابط وشروط قانونية تفرضها هذه الشروط تدخل ضمن ما يعرف بنظام الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي الذي انتهجه المشرع الجزائري وكثيرا من التشريعات المقارنة حفاظا على نظام المنافسة.

وعليه من أجل إخضاع عمليات التركيز الاقتصادي إلى رقابة مجلس المنافسة الذي يعد صاحب الاختصاص الأصيل في رقابة مثل هذه العمليات لابد من توافر مجموعة من الشروط الموضوعية التي نص عليها المشرع الجزائري وتتمثل هذه الشروط في أن يكون هناك شكل من أشكال التركيز الاقتصادي طبعا، بالإضافة إلى شرط المساس بالمنافسة حيث وفقا لهذا الشرط لا يمكن إخضاع عملية التركيز الاقتصادي لرقابة مجلس المنافسة إلا إذا كان هذا التركيز من شأنه أن يمس بالمنافسة وأن لا يتجاوز العتبة المحددة قانونا أو ما يعرف بالحصة داخل السوق.

غير أنه ما يلفت الانتباه في دراسة ضوابط الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي هو اعتماد المشرع على نظام الرقابة القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي وعدم اعتماده على الرقابة البعدية التي انتهجتها بعض التشريعات على غرار المشرع الفرنسي، الأمر الذي يستوجب على المشرع إعادة النظر في هذه المسألة والتوجه نحو الاعتماد على رقابة بعدية بعد تلك.

إن فرض الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بناءا على شروط موضوعية تتمثل في المساس بالمنافسة وتجاوز العتبة القانونية يتبعه وضع جملة من الشروط الإجرائية يفرضها القانون، وهو ما سوف يتم التطرق إليه في الفصل الثاني المعنون بإجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي.

الفصل الثاني:

إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي

الفصل الثاني: إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي

حفاظا على المنافسة الحرة داخل أسواقها، وضع المشرع الجزائري نظام قانوني خاص ينظم الرقابة على لعمليات التركيز الاقتصادي سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية الإجرائية؛ حيث تتسم إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بنظام قانوني خاص يختلف عن تلك الإجراءات المتبعة أمام جهات القضاء العادي، وذلك يعود إلى كون هذه الإجراءات لا يتم تحريكها أمام الجهات القضائية وإنما أما مجلس المنافسة الذي يعد سلطة إدارية مستقلة عن الجهات القضائية، وتلعب الطبيعة القانونية للقواعد القانونية المنظمة لإجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي دورا مهما في المحافظة على المنافسة داخل الأسواق وكذا حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لأن قواعدها آمرة لا يمكن لأي شخص مخالفتها؛ فهي قواعد إجرائية وجب إتباعها حتى يمكن الوصول إلى قرار يخدم كل الأطراف المتدخلة في عمليات التركيز الاقتصادي.

بالرجوع إلى الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة نجد أن المشرع الجزائري خصص جزء كبير لإجراءات الرقابة؛ بداية من الإخطار بوجود تركيز اقتصادي إلى غاية صدور قرار مجلس المنافسة وإمكانية الطعن فيه أما الجهات المختصة.

باستقراء المواد المنظمة لإجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى مرحلتين أساسين لا يمكن تقديم مرحلة على المرحلة التي تليها، المرحلة الأولى منهما تتجسد في مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي التي يقابلها في القضاء العادي رفع الدعوى، وهذه المرحلة تتم أمام مجلس المنافسة باعتباره السلطة المختصة قانونا بذلك، وتشمل مرحلة مباشرة الرقابة كل من إجراء الإخطار الذي يعد بمثابة المحرك الأساسي للإجراءات الرقابة، كما تشمل كذلك التحقيق الذي يقوم به مجلس المنافسة **(المبحث الأول)**، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة مهمة وحاسمة تتمثل في نتائج الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، والتي تتمثل في قرار مجلس المنافسة المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي الذي يحدد مصير عملية التركيز الاقتصادي المراد إنشاءه **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي

أعطى المُشرّع الجزائري لمجلس المنافسة ضمن أحكام الأمر 03/03 المعدل والمتمم المتعلّق بالمنافسة الاختصاص بالنّظر في المُمارسات المقيدة للمنافسة عمومًا والرقابة على التّركيزات الاقتصادية بوجهٍ خاص، عن طريق تزويده بكافة الضّمانات الكفيلة بتدخله عند الضّرورة وبالطّريقة الأمثل، فإذا كانت هيكلة المجلس تعتبر في حدّ ذاتها ضمانة من هذه الضّمانات فإنّ ما يفوقها أهمية هي تلك الأحكام الإجرائية التي يتّبعها الخصوم وكذا المجلس من أجل التّصدي للقضايا المطروحة أمامه وإصدار القرار المناسب، والتي يستطيع من خلالها إلزام مختلف الأطراف بإتباع قواعد المنافسة وعدم الحياد عنها.

من أجل ذلك وبغية اضطلاع مجلس المنافسة بمباشرة مهامه الرّقابية على التّركيز الاقتصادي، وضع له القانون جملة من القواعد الإجرائية تبدأ بتدخل المجلس، بعد أن تمّ إخطاره عن طريق اتّخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية من قبل الأطراف من جهة أولى **(المطلب الأول)**، ثم مباشرة إجراء مختلف التّحقيقات للتأكد من وجود مخالفة حقيقية تستوجب العقوبة من جهة ثانية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الإخطار كآلية أولية للرقابة على التركيز الاقتصادي

يقصد بالإخطار القانوني عمومًا ذلك الإجراء الذي يضطلع من خلاله مجلس المنافسة بوجود ممارسة مقيدة للمنافسة[1]، وهو يُعدّ المحرك الأساسي لكل الإجراءات المتّبعة أمام مجلس المنافسة، والإجراء الأولي الذي يبدأ منه تحريك إجراءات متابعة المخالفات التي تتدرج ضمن نطاق صلاحيته من مختلف المُمارسات المنافية للمنافسة التي قد يقوم بها التّركيز الاقتصادي أمامه[2].

ويتمتّع الإخطار بخصائص معيّنة من خلال تنوع أشكاله، بحكم أنّه يقدم من قبل أشخاص عديدة مؤهلة قانونا **(الفرع الأول)**، ومن خلال شروطه والآثار القانونية التي تنتج عنه **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: أشكال الإخطار القانونية

جاء في نص المادة 44 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بقانون المنافسة على أنّه: "يمكن أن يخطر الوزير المكلف بالتّجارة مجلس المنافسة، ويمكن المجلس أن ينظر في القضايا من تلقاء نفسه أو بإخطار من المؤسسات أو بإخطار من الهيئات المذكورة في الفقرة 02 من المادة 35 من هذا الأمر، إذا كانت لها مصلحة في ذلك".

---

[1] أنظر: حليمة قلداسني، حمزة وهاب، الوظائف الضّبطية لمجلس المنافسة الجزائري، مجلة القانون والحريات، المجلد10، العدد: 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022، ص 1023.

[2] أنظر: خيرة ساوس، سيليه حماش، تفعيل دور مجلس المنافسة في متابعة المُمارسات المقيدة للمنافسة، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، المجلد04، العدد02 ،2016، ص 73.

وتبعًا لذلك فإنّ مجلس المنافسة يباشر صلاحياته الرّقابية على التركيز الاقتصادي بعد تحريك ورفع دعوى أمامه من قبل الجهات المختصّة لديه، أو بناءً على إخطاره من قبل الجهات المذكورة في المادتين 35 و 44 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، لذلك فإنّ الإخطار تتنوع أشكاله بحسب تنوع مصادره، فهو إمّا إخطار خارجي من قبل المصالح المذكورة في المادتين 35 و44 من قانون المنافسة **(أولا)**، أو إخطار تلقائي مُوجّه مباشرة إلى مجلس المنافسة **(ثانيا)**.

أولا: الإخطار الخارجي

حدّدت المادة 44 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المصالح التي يمكن أن تقوم بإجراء إخطار مجلس المنافسة عمليات التي تكون موضوع مخالفات منافية ومضرّة للمنافسة، وهذه المصالح هي:

1-الوزير المكلّف بالتّجارة

يُعتبر وزير التّجارة الرئيس الأعلى للسّلطة المركزية في مجال التجارة وهو المسؤول الأول على ضبط السّوق وترقية المنافسة، فيتولّى في هذا الإطار إخطار مجلس المنافسة على كلّ المخالفات الواردة إليه بناءً على التّحقيقات التي قام بها الأعوان التّابعين لوزارة التجارة، أو بناءً على شكاوى المؤسّسات المتضرّرة[1].

وقد حدّدت المادة 49 من القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم الذي يُحدد القواعد المطبقة على الممارسات التّجارية، الموظفون المؤهلون للقيام بالتحقيقات ومعاينة مخالفات المُمارسات التّجارية وهم:

- ضباط وأعوان الشّرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية.
- المستخدمون المنتمون إلى الأسلاك الخاصّة بالمراقبة التّابعون للإدارة المكلفة بالتّجارة.
- الأعوان المعنيون التّابعون لمصالح الإدارة الجبائية.
- أعوان الإدارة المكلفة بالتّجارة المرتّبون في الصنف 14 على الأقل المعيّنون لهذا الغرض.

يتولى هؤلاء الموظفون في إطار التحقيق والتّحري عن المخالفات الماسّة بشفافية المنافسة، إعداد تقرير أو محضر بحسب الحالة مرفقًا بجميع الوثائق التي تشكّل ملف القضية[2]، وبعد ذلك يتم إرسالها في ستة نُسخ إلى المتفشية المركزية للتّحقيقات الاقتصادية وقمع الغش مرفقًا برسالة الإحالة التي تتضمن عرض موجز للوقائع والإشكالات القانونية المطروحة، وكذا رأي المصلحة المكلّفة بالتّحقيق الاقتصادي، ثمّ تقوم المتفشية المركزية

[1] أنظر: عادل بوجميل، مسؤولية العون الاقتصادي عن الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 109.

[2] أنظر المادة 55 من القانون 04- 02 المؤرخ في 05 جمادي الأول 1425، الموافق 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج. ر. ج. ج عدد: 41، 27 يونيو 2004، ص 10.

بدورها بإحالة الملف كاملاً على مديرية المنافسة لدى وزارة التّجارة، والتي تجري دارسة الملف سواء من حيث الموضوع أو الشّكل، وبالتّالي فإذا ما أثبتت الدّراسة مطابقة الملف شكلا وموضوعًا، تتولى التّحضير للإخطار الوزاري لمجلس المنافسة، أمّا إذا أثبتت الدراسة عيب شكلي أو موضوعي يرجع الملف إلى الهيئات التي بادرت إلى القيام بالتحقيق بقصد تصحيح العيب أو تزويد الملف بمعلومات إضافية[1].

2- المؤسّسات الاقتصادية

يمكن المؤسّسات الاقتصادية إخطار مجلس المنافسة عن أيّ ممارسة مقيدة للمنافسة، ومفهوم المؤسّسة هنا لا يتعلق فقط بالمؤسّسة المشكلة في شكل شركة، بل تمتد إلى المؤسّسات الفردية، وكذا الأشخاص الطبيعية[2]، وهذا ما أكّد عليه المشرع من خلال المادة 03 من قانون المنافسة[3].

والحقيقة أنّ حقّ الإخطار الممنوح للمؤسّسات الاقتصادية لا يخرج عن المنطق، ذلك أنّها غالبًا ما تكون الضّحية المباشرة من جراء المُمارسات المنافية للمنافسة[4]، فتضارب المصالح الاقتصادية في سوق معينة،كثيرًا ما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين المؤسّسات المتنافسة، ممّا يؤدي بالمؤسّسة المتضررة إلى التّقدم أمام المجلس لحلّ النزاع ووضع حدّ لتلك المُمارسات الماسّة بمصالحها الاقتصادية[5].

3- جمعيات حماية المستهلكين

بالرّغم من أنّ المستهلك المعني الأوّل بالعملية التنافسية، بالنّظر لما توفره لو من الاختيار بين مختلف السلع والخدمات من جهة، ومن جهة ثانية بما تحققه من خفض للأسعار، فترتفع بذلك قدرته الشرائية[6]، إلا أنّه قانونًا ليس مخولاً للقيام بعملية إخطار مجلس المنافسة باسمه، فلا يستطيع ذلك إلا بواسطة جمعية معتمدة للمستهلكين، لذلك حرص القانون على مشاركة هذه الجمعيات في محاربة المُمارسات المنافية لقواعد المنافسة الحرّة، فمنح للنقابات وجمعيات حماية المستهلكين حق إخطار مجلس المنافسة في إطار المصالح التي كلفت بالدفاع عنها، ولكن بشرط أن تكون معتمدة و مكلّفة فعلاً بالدّفاع عن المصالح التي تدّعي أنّها مهدّدة بارتكاب المُمارسات المخالفة لقانون المنافسة[7].

---

[1] أنظر: خيرة ساوس، سيليه حماش، المرجع السابق، ص 74.
[2] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص 110.
[3] جاء في المادة 03، الأمر 03- 03 المعدلة بموجب القانون 12- 08 المتعلق بالمنافسة "يقصد بالمؤسسة كل شخص طبيعي أو معنوي أيا كانت طبيعته يمارس بصفة دائمة نشاطات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد".
[4] ZOUAIMIA (R.), Droit de la régulation économique, Berti, Alger,2006, P. 94.
[5] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص 110.
[6] أنظر: سمير خمايلية، عن سلطة مجلس المنافسة في ضبط السوق، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2013، ص 63.
[7] أنظر: خيرة ساوس، سيليه حماش، المرجع السابق، ص 75.

وفي هذا الإطار يمكن لهذه الجمعيات أن تلجأ إلى إجراء خبرات ودراسات تتعلق بالاستهلاك، كما يمكن لها أن ترفع الدّعاوى أمام المحكمة المختصّة بإبطال أي التزام أو اتفاقية أو شرط تعاقدي تتعلق بالاتفاقات المنافية للمنافسة، أو التّعسف في استخدام وضعية الهيمنة على السّوق، كما يحق لها كذلك المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق المصالح المشتركة للمستهلكين، وهذا فضلاً عن إمكانية إخطار مجلس المنافسة كلمّا كان هناك مساس بالمصالح التي تكلف بحمايتها هذه الجمعيات[1].

وتجدر الإشارة أن المُشرع الجزائري قد خول أيضًا الجمعيات المهنية والنقابية صلاحية إخطار مجلس المنافسة عن المخالفات التي تمسّ النشاطات المكلفة بالتنظيم، والإضرار بمصالح الأعضاء المنخرطين فيها، كما تقوم بالحرص على تطبيق قواعد المنافسة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الذي تسهر على تأطيره[2].

4-الجماعات المحلية

لدى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) صلاحية إخطار مجلس المنافسة، باعتبارها هيئات محلية تتكفل بتنظيم السّوق المحلية، وحماية الصّالح العام على مستوى اختصاصها الإقليمي، فعند اكتشاف أعوان مصالحها المحلية لممارسات تعيق السّير الحسن للنشاطات الاقتصادية في السّوق والإخلال بحرّية المنافسة، لها أن تقوم مباشرة بإخطار مجلس المنافسة من أجل اتّخاذ الإجراءات المناسبة للتّصدي لها وإزالتها[3].

5-الجهات القضائية

أعطى المُشرّع من خلال المادة 38من القانون 03-03 للجهات القضائية الإمكانية في طلب رأي المجلس في القضايا المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة الممنوعة، بعد أن تبلّغه بها بناءً على طلبه عن طريق إرسال المحاضر والتّقارير ذات الصلة بالوقائع المرفوعة[4].

غير أنّ الأخذ بمضمون هذا الرأي أو الاستشارة أو عدم الأخذ بها فإنّ ذلك يتعلق بالأثر المترتب على قيام مجلس المنافسة باختصاصاته، وهذا الأثر ليس له علاقة باختصاص كل من المجلس أو السّلطات القضائية طالبة الاستشارة، فكلّ منهما له عمل مستقل عن الآخر وذو طبيعة خاصّة، وإن كان من المُمكن أن يؤثر العمل الاستشاري من جهة أخرى من حيث صحة القرار الصادر من السّلطة القضائية في حالة عدم دعوتها مجلس المنافسة لمباشرة عملها الاستشاري[5].

والجدير بالذكر أنّ المشرع الجزائري بالرّغم من توسيع حق الأشخاص والهيئات بإخطار مجلس المنافسة، إلا أنّه أغفل إعطاء هذا الحق لغرف التّجارة والصناعة بالرغم من احتكاكها الدائم

---

[1] أنظر: خيرة ساوس، سيليه حماش، المرجع السابق، ص 76.
[2] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص111.
[3] أنظر: عادل بوجميل، المرجع نفسه، ص 110.
[4] أنظر: المادة 38، الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 30.
[5] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص 111.

بالمؤسّسات والأعوان الاقتصاديين ودرايتها بالمشاكل التي تعيق ممارسة النشاطات الاقتصادية في السوق[1].

ثانيا: الإخطار التلقائي

منح مجلس المنافسة كسلطة ضبط كلّ الاختصاصات بهدف ضمان السّير الحسن للنشاط التّسويقي والتسويق بصفة عامّة، وإن كان الإخطار الموجّه له من طرف الفاعلين في السّوق يعتبر آليّة لرقابة هذا النشاط الاقتصادي، فإنّ المشرع أتاح لمجلس المنافسة التّدخل المباشر لمتابعة المُمارسات المقيدة للمنافسة عن طريق الإخطار التلقائي دون انتظار رفع الأمر إليه من أي كان وهذا ما جاء في الفقرة الأولى من المادة 44 من الأمر03-03 المعدل والمتمم.

يطلق على هذا الإخطار أيضًا تسمية الإخطار الذاتي[2]، ويحدث عندما يتبين لمجلس المنافسة بأنّ المُمارسات التي قامت بها المؤسسات والأعوان الاقتصاديين منافية للمنافسة، أي الحالات المتعلقة بوجود معلومات كافية حول ممارسة مقيدة للمنافسة تدخل في اختصاص المجلس ولم يتلق إخطار من الأطراف الأخرى فيحق له النظر فيها تلقائيًا دون الحاجة إلي انتظار حصول إخطار خارجي[3]، وغالبًا ما يحدث هذا النّوع من الإخطار خصوصًا:

1- في الحالات التي يخطر فيها المجلس من قبل جهات ليس لها الصّفة والمصلحة أو عندما يوسع مجال التحقيق إلى أسواق مجاورة غير معنية بالإخطار الذي تلقاه.

2- حالة رفض عريضة قدمت إليه بسبب عدم توفرها على عناصر إثبات مقنعة أو ينقصها أحد العناصر الشّكلية الواجب توفرها، ويخشى أن تفلت من المتابعة فيتم اللّجوء إلى هذا النوع من الإخطار.

3- يمكن للمجلس أن يقرّر حفظ الملف أو يتابع التّحقيق بناءً على إخطاره التلقائي في حالة سحب الإخطار من طرف المؤسّسة المخطرة أثناء التحقيق.[4]

من خلال هذه الحالات يظهر أنّ صلاحية الإخطار التلقائي تسمح للمجلس بإعطاء توجيه لسياسة المنافسة، وكذا التدخل في قطاعات وأسواق تسود فيها ممارسات مقيدة للمنافسة دون انتظار إخطاره من طرف الأشخاص المؤهلة قانونا، كما يظهر أنّ آلية الإخطار التلقائي تلعب دورًا هامًا في الرّقابة على النشاط الاقتصادي والتسويق كونها

---

[1] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص 111.

[2] أنظر: عذراء بن يسعد ، سلطة مجلس المنافسة في ضبط الاتفاقيات المقيدة للمنافسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2015- 2016، ص 186.

[3] أنظر: محند الشريف تواتي، قمع الاتفاقات في قانون المنافسة، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2006/ 2007، ص74.

[4] أنظر: صورية قابة، مجلس المنافسة، مذكرة ماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر 2002/2001، ص 60.

وسيلة تسمح بتدخل مجلس المنافسة بالسّرعة المطلوبة لوضع حدّ للممارسات الداخلة في اختصاصه والمقيدة للمنافسة الحرة، وهي آلية وإن كانت مكمّلة لآلية الإخطار من الأشخاص المؤهلين لذلك والمذكورين سابقًا، إلا أنّها تعتبر محفز لهم وكذلك رقابة غير مباشرة لهؤلاء الأشخاص والهيئات تجعلهم لا يتقاعسون عن القيام بإخطار المجلس بكلّ مخالفة لقواعد المنافسة، والتي تعتبر مقيدة للمنافسة الحرّة في التّسويق، وضمن سوق معين حسب قانون المنافسة ويترتب عنها إخضاع أكبر عدد من المُمارسات لرقابة المجلس وبسط نظرته عليها[1].

وتجدر الإشارة في هذا الصّدد أنّ محكمة استئناف باريس قد أشارت إلى أنّ مجلس المنافسة غير مقيد بشرط تعليل قراره بالإخطار التلقائي، وذكر أسباب اتّخاذه هذا القرار، لأنّ ذلك لا يعدّ مساسًا بقواعد الأنصاف التي تتطلبها المحاكمة العادلة، كما تضيف المحكمة أنّ المجلس غير مقيد بتبليغ أو نشر قرار الإخطار التلقائي، لأنّ الهدف منه فتح إجراءات المتابعة دون أن يحدث أي تكييف قانوني للأفعال[2].

وإن كان في الواقع أنّ الإخطار التلقائي بالرغم من أنّه يعتبر نوعٌ جديد في القانون الجزائري، إلا أنّ مجلس المنافسة لم يستعمل هذا الحق ولا سلطته فيه وذلك منذ نشأته إلى يومنا هذا، ورغم حضور ممارسات منافية للمنافسة في الأسواق الوطنية وفي جميع القطاعات، وبالعودة للقانون الفرنسي فهو قليل التّطبيق، وسبب ذلك يكمن في أنّ الإخطار الوزاري الذي لا يباشر إلا بعد القيام بالتّحقيق الأولي، كما أنه ذا طابع إداري أو مؤسّساتي كون أنّ مصالح التحقيقات ومديريات المنافسة تابعة في السّلم الإداري لوزير التّجارة[3].

الفرع الثاني: شروط الإخطار وآثاره

يعتبر الإخطار المرحلة الإجرائية الأولى من أجل مباشرة عملية الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي من قبل مجلس المنافسة، ويقصد به تبليغ مجلس المنافسة بوجود عملية تركيز اقتصادي قد تؤثر على المنافسة قصد تطبيق عليها الرقابة القانونية عليها[4]، فالمشرع الجزائري من خلال ما سبق، نلاحظ أنه وسع من دائرة الأشخاص المؤهلين لتقديمه، حيث لم يعد الأمر يقتصر على الأطراف المعنية بالتجميع أو الوزير المكلف بالتجارة، إنما أصبح يمتد الأمر ليشمل المؤسسات المتضررة داخل السوق وكذا الجماعات المحلية وجمعيات حماية المستهلك و الجهات القضائية، فالإخطار يشكل أولى

[1] أنظر: أحسن غربي، دور مجلس المنافسة الجزائري في مراقبة التجميعات الاقتصادية، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد 07، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2022، ص 186.

[2] ARHEL Pierre, « Activité de la cour d'appel de Paris dans le domaine des pratiques anticoncurrentielles », les petites affiches, N° 244, 2011, P 45.

[3] BLAISE Jean Bernard, Droit des affaires ،L.G.D.J, Paris, 1999, p.443.

[4] أنظر: مهدي علواش، الإخطار كإجراء قانوني لتحريك المتابعة أمام مجلس المنافسة، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد الثاني، جوان 2017، ص 38.

الإجراءات في تحريك الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، غير أنه حتى يكون هذا الإجراء صحيح لا بد من أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط القانونية **(أولا)**، وذلك من أجل إحداث الأثر القانوني **(ثانيا)**.

أولا: شروط صحة الإخطار

حتى يكون الإخطار صحيحا مرتبا لكافة آثاره القانونية مقبولا من قبل مجلس المنافسة يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط الموضوعية **(1)** والشكلية **(2)**.

1-الشروط الموضوعية

تتمثل الشروط الموضوعية فيما يلي:

أ- شرط الصفة

تعتبر الصفة من الشروط الجوهرية لقبول وتحريك الدعوى، والصفة عمومًا معناها تحديد الشخص الذي له حقّ إقامة الدعوى أو رفعها بحيث إذا رفعت من غيره عدت غير مقبولة، فالصفة هنا هي الحق في المطالبة أمام القضاء بمعني التمتع بصفة التقاضي أو السند القانوني الذي يمنح الشخص القدرة على الادعاء[1].

ويظهر شرط الصفة في الإخطار يظهر وبشكل صريح من خلال تحديد المشرع للأطراف التي يحق لها إخطار مجلس المنافسة بصفة حصرية إشارة من إلى أن كل الإخطارات التي تتم من غير الفئات المحددة بموجب المادة 44 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة ترفض لانعدام الصفة، وهو ما قام مجلس المنافسة فعلاً حيث رفض الإخطار الموجّه له من طرف مخبر " **بفيز**" لانعدام الصفة[2].

ب-شرط المصلحة:

يقصد بالمصلحة عمومًا المنفعة التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له قضائيا على طلباته كلها أو بعضها، فالمصلحة هي الضّابط القانوني لضمان جدية الدعوى وعدم خروجها عن الغاية التي رسمها القانون لها[3]، وبذات المعنى فإنّ المصلحة شرط جوهري لقبول أي إخطار من قبل مجلس المنافسة، ومهما كانت طبيعة هذه المصلحة مادية أو معنوية، وللمجلس السلطة التقديرية في تقدير توفر هذه المصلحة معدمها ومدى مشروعيتها[4].

---

[1] أنظر: عبد السلام ديب، قانون إجراءات مدنية وإدارية ترجمة للمحاكمة العادلة، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 68.

[2] أنظر: مقرر رقم 97 قرار 03 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 15جوان 1997حول إخطار مخبر" بفيزر".

[3] أنظر: عبد الوهاب بوضرسة، الشروط العامة والخاصة لقبول الدعوى بين النظري والتطبيقي. الطبعة الثاني، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 64.

[4] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص 113.

عند الرجوع للمادة 44 من قانون المنافسة التي نصت على أنه: "...ويمكن المجلس أن ينظر في القضايا من تلقاء نفسه أو بإخطار من المؤسسات أو بإخطار من الهيئات المذكورة في الفقرة2 من المادة 35 من هذا الأمر، إذا كانت لها مصلحة في ذلك "، يظهر أنها تشترط توفر المصلحة في جميع الجهات التي يمكن أن تخطر مجلس المنافسة.

كما أنّه ومن خلال المادة 06 من قانون المنافسة التي جاء كما يلي: " تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات الصّريحة أو الضّمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء جوهري منه، لا سيما عندما ترمي..."، يظهر أنّه لا يشترط في المصلحة أن تكون حالة بل يمكن أن تكون محتملة الوقوع أو مستقبلية، أي أنّ مصلحة المخطر محمية حتى ولو كانت مصلحة مستقبلية ما دام أنه هناك أدلة تثبت حقيقة مخاوفه وتدعم موقفه[1].

تجدر الإشارة أنّ المشرع لا يشترط أن تكون الصّفة أو المصلحة شخصية ومباشرة في جميع الحالات، بدليل أنّ هنالك هيئات وجهات مخولة بتمثيل غيرها والقيام مقامها في رفع الإخطار كالجمعيات المهنية، وجمعية حماية المستهلكين.[2]

ج- توفر عناصر الإثبات:

أشار المُشرع إلى هذا الشّرط في الفقرة 03 من المادة 44 من قانون المنافسة بحيث أعطى الإمكانية لمجلس المنافسة أن يصرح بموجب قرار معلل بعدم قبول الإخطار إذا ما ارتأى أنّ الوقائع المذكورة غير مدعمة بعناصر مقنعة بما فيه الكفاية، كما أشارت إليه المادة 09 من القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المنافسة[3] بقولها: " في حالة أن يكون الإخطار مرفقا بالوثائق الملحقة بهدف ا لوقوف على الوقائع والعناصر المفيدة الأخرى التي تسمح بتقييمها..."، وهو ما يؤكد على أنّ الإخطار الذي لا يقدم عناصر لإثبات الطابع المنافي للمنافسة يعتبر من طرف المجلس إخطار غير مقبول[4]ن وقد طبق هذا الأمر على القضية المرفوعة من الشّركة الوطنية للتّبغ والكبريت حيث تم رفض الإخطار المقدّم منها لعدم تقديمها الأدلة الكافية والمقنعة لمجلس المنافسة[5].

د- الاختصاص

طبقا لنص المادة 03/44 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم التي تنص: " يمكن أن يصرح مجلس المنافسة بموجب قرار معلل بعدم قبول الإخطار إذا ما ارتأى أن الوقائع المذكورة لا تدخل

---

[1] أنظر: نوال متيش، الرقابة في مجال المنافسة في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، بن يوسف بن خده، الجزائر، 20132014، ص67.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

[3] أنظر: القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المنافسة متاح على الموقع التالي:www.conseilconcurrence.dz

[4] أنظر: نوال متيش، مرجع السابق، ص78.

[5] أنظر: مقرر رقم 97 قرار 02 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 1997حول الشركة الوطنية للتبغ والكبريت.

ضمن اختصاصه"، فإنه لقبول الإخطار عموما يجب أن يكون داخلا في اختصاصات مجلس المنافسة التي حددتها المادة 2/44 من قانون المنافسة التي جاء فيها:" ينظر مجلس المنافسة إذا كانت الممارسات والأعمال المرفوعة إليه تدخل ضمن إطار تطبيق المواد 03 و 04 و80 و 82 و88 أعلاه، تستند على المادة 9 أعلاه ".

بمعنى أنّه يختص بالنّظر في القواعد والأحكام التي تنطبق على كل نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات بما فيها تلك التي يقوم بها الأشخاص العموميون والتي تقضي بمنع:

- الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقات الضمنية والصّريحة عندما تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحدّ منها أو الإخلال بها.
- التّعسف النّاتج عن وضعية الهيمنة على السّوق أو احتكارها أو جزء منها.
- إبرام عقد استئثاري يسمح لصاحبه باحتكار التوزيع في السّوق.
- عرض أسعار أو ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين مقارنة بتكاليف الإنتاج والتّحويل والتّسويق.

2: الشّروط الشكلية

وضعت المواد 07 و08 من القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013 الشروط الشكلية المتطلبة في الإخطار حتى يقع صحيحا، وهذه الشّروط تمثلت في:

أ- يكون الإخطار ضمن عريضة مكتوبة ترسل إلى مجلس المنافسة في أربع(04) نسخ ترسل إلى عنوان مجلس المنافسة، إلى السيد رئيس مجلس المنافسة، شارع محمد بلوزداد وزارة العمل، الطابق الثامن، الجزائر.

ب- يتمّ إرسال الإخطار بموجب رسالة موصى عليها مع وصل الاستلام

ج- يكون الإخطار مرفقًا بجميع الوثائق اللازمة في أربع نسخ، تحتوي على البيانات الضّرورية، من معلومات وموضوع الإخطار.

د- يجب أن تتضمن عريضة الإخطار على الأقل صفة ومصلحة صاحب الشكوى وتحديد أحكام الأمر رقم 03 – 03 التي يدعي صاحب الشّكوى أنّه تمّ خرقها، بالإضافة على عرض الوقائع التي تميز هذا الانتهاك والظروف الأخرى ذات الصّلة لاسيّما التي لها علاقة بالقطاع والمنطقة الجغرافية المعنية والمنتجات والخدمات المتأثرة والشركات المعنية وأيضا السياق القانوني والاقتصادي ذو الصلة، وأيضا هوية وعناوين الشركات أو الجمعيات التي يسند إليها صاحب الشّكوى هذه الخروق، في حالة ما إذا كان باستطاعته تحديد هويتها.

ه – يجب أن تودع الإخطارات على مستوى مديرية الإجراءات ومتابعة الملفات لمجلس المنافسة طوال أيام الدوام الرسمي من الساعة 9:00إلى الساعة 16:00 [1].

وقد أضافت المادة 4/44 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم شرط شكلي آخر يتمثل في مدّة تقادم الدعاوي المرفوعة أمام المجلس والمحددة مدتها بثلاث سنوات إذا لم يحدث بشأنها أي بحث أو معاينة، بحيث نصت على أنه: " لا يمكن أن ترفع إلى مجلس المنافسة الدعاوي التي تجاوزت مدّتها ثلاث سنوات إذا لم يحدث بشأنها أي بحث أو معاينة أو عقوبة ".

يتم تسجيل عرائض الإخطار وجميع الوثائق المرسلة إلى مجلس المنافسة أثناء التّحقيق في سجل تسلسلي ويوسم بختم[2]. وقد أضاف القرار السّابق شروط شكلية خاصّة بالتّجميع الاقتصادي ضمن المواد 17و18 والتي تمثلت في:

– يجب أن تودع الإخطارات المشار إليها في المادتين 17 و18 من الأمر رقم 03 -03، لدى مجلس المنافسة أو إرسالها عن طريق رسالة مضمونة، مع وصل استلام في أربعة (04) نسخ إلى العنوان التالي: مجلس المنافسة يقع في 42 و44 شارع محمد بلوزداد الجزائر، وزارة العمل، الطابق الثامن.

– يجب أن يتم إيداع الإشعارات أو كلّ وثيقة أخرى متعلقة بها في أيام الدّوام الرّسمي بين السّاعة التّاسعة صباحًا إلى غاية السّاعة السادسة عشر مساءً.

– تُوسم الملفات المتعلقة بالإشعارات والمنصوص عليها في المواد 17 و18 و22 من الأمر رقم 03 -03 بختم عند استلامها أو إيداعها مشيرًا إلى تاريخ استلامها من قبل مديرية الإجراءات ومتابعة الملفات.

ثانيا: الآثار المترتبة على الإخطار

ينتج عند توفر جميع الشّروط المطلوب استيفاؤها لقبول الإخطار جملة من الآثار تتمثل فيما يلي:

1-توقف مدة التقادم

توقيف مدّة التقادم المحدّدة بثلاث سنوات كما سبق الذكر، فالدّعاوي المرفوعة إلى المجلس والتي تجاوزت مدتها ثلاث سنوات دون أن يحدث بشأنها أي بحث أو معاينة أو عقوبة متعلّقة بالمنافسة، تعدّ مرفوضة شكلاً، وذلك وفقًا للمادة 44/ من قانون المنافسة.

وتجدر الإشارة أنّ المشرع الفرنسي قد حدّد حالات انقطاع الميعاد بالنّسبة للدّعاوى المتعلقة بالمُمارسات المنافية للمنافسة، والتي ترفع أمام مجلس المنافسة وهي:

---

[1] هذا على حسب القرار رقم 01 المؤرخ في 2020المعدل للقرار رقم 01المؤرخ في 2013 ، المرجع السابق، والذي ألغى الفقرة 02من المادة 07، أصبحت المديرية التي يتم إيداع طلبات الراء والإخطارات على مستواها هي مديرية الإجراءات ومتابعة الملفات لدى مجلس المنافسة بعد أن كانت تودع على مستوى مكتب النظام العام لمجلس المنافسة.

[2] أنظر:المادة 09، القرار 01 المؤرخ في 2013/07/24 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المنافسة، المرجع السابق.

– حالة تقديم الطّلب إلى الجهة القضائية لإعطاء رخصة للقيام بالبحث و التّفتيش.

– حالة تقديم شكوى إلى القضاء على أعمال موصوفة بأنّها جرائم وفقًا لقانون العقوبات وفي إطارها، تندرج اتفاقية منافية للمنافسة، في حين لا ينقطع الميعاد ويبقى ساري المفعول عندما يتعلّق الأمر بأمر تعيين مقرر[1].

2–تكييف الوقائع التي تضمنها الإخطار

قيام مجلس المنافسة بتكييف الوقائع التي تتضمنها العريضة، وفي هذه الحالة هو غير ملزم بإتباع التّكييف الذي وضعته الجهة المخطرة[2]، على أنّ المشرّع يشترط أن يبُت في مسألة التّجميع التي تمس بالمنافسة في أجل 03أشهر، خصوصًا تلك المتعلقة بتعزيز وضعية الهيمنة للتّجميع على سوق معين[3].

3–الفصل في دعوى الاخطار

بعد تكييف الإخطار يقوم المجلس في البت في دعوى الإخطار وفقًا للاحتمالات التالية:

أ– إمّا رفض الإخطار بقرار معلّل، إذا تبين أنّ الوقائع التي تضمنها لا تدخل ضمن اختصاص المجلس، أو أنّها غير مدعمة بعناصر إثبات مقنعة بما فيها الكفاية[4].

غير أنّه وفي إطار توطيد علاقات التّعاون والتّشاور وتبادل المعلومات مع سلطات الضبط، فإنّ المجلس في حال ما تبيّن له أنّ الدّعوى المرفوعة أمامه تتعلق بنشاط يكون تحت رقابة سلطة ضبط معينة عليه أن يرسل نسخة من هذا الملف إليها لإبداء رأيها فيه.

ب– أو قبول الإخطار إذا تأكد مجلس المنافسة أنّ الممارسات موضوع الإخطار تدخل فعلاً ضمن صلاحياته، وعندها تبدأ إجراءات التّحقيق.

الجدير بالذكر في هذا الإطار أن مسألة إيقاف الميعاد لم ينص عليها لا المشرع الفرنسي ولا المشرع الجزائري، وكانت موضوع رفض تطبيق مجلس المنافسة الفرنسي لغياب أساس قانوني لعمل هذا الاستثناء[5]، لكن محكمة استئناف باريس قررت عكس ذلك حيث كرّست حالات إيقاف الميعاد، وأكدت على إمكانية تطبيقه، وتستفيد منه المؤسسات التي كانت في وضعية مستحيلة لاستعمال حقّها في الإخطار[6].

---

[1] AREL Pierre, " Concurrence, règles de procédures. Recueil, Dalloz, n°19, 2001, Paris, p.20.

[2] أنظر: خيرة ساوس، سيلية حماش، المرجع السابق، ص79.

[3] أنظر: المادة 17من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 28.

[4] أنظر: المادة 44 الفقرة03 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، المرجع نفسه، ص 30.

[5] أنظر: محند شريف تواتي، المرجع السابق، ص 81.

[6] أنظر: صبرينة بن عبد الله، متابعة الممارسات المقيدة للمنافسة من طرف مجلس المنافسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2012، ص27.

المطلب الثّاني: إجراء التحقيق

بعد تأكّد مجلس المنافسة من أنّ الإخطار يستوفي كلّ الشّروط الموضوعية والشّكلية المتطلبة لوقوعه صحيحًا وتصريحه بقبول الإخطار، تأتي مرحلة ثانية من إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي تبدأ مرحلة التّحقيق فيما ورد إلى المجلس من وقائع، للتأكد من مدى مطابقة التركيز لشروط القانونية وعدم مساسه بالمنافسة الحرة، وذلك عن طريق تعيين مقرر أو أكثر من قبل رئيس مجلس المنافسة أو تعيين الأشخاص المؤهلين للتحقيق،[1] لدراسة القضية والتحقيق فيها بطريقة موضوعية[2].

يقوم المقرر أو الأشخاص المؤهلين قانونا بمهمة التحقيق عن طريق اتّخاذ مجموعة من الإجراءات، كجمع المعلومات الدقيقة حول الممارسات المعنية، والتّأكد من هوية المؤسّسات المتورطة، وكذا التّأكد من الدّور الذي لعبته كل واحدة منها، كما تسعى التحقيقات إلى جمع كل العناصر التي تسمح بتقييم آثار المُمارسات على السّير التّنافسي، وكُلّ ذلك يتمّ خلال مرحلتين أساسيتين، مرحلة التّحريات الأولية **(الفرع الأول)**، ثم إلى مرحلة التحقيق الحضوري**(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: مرحلة التّحريات الأولية

تُعد مرحلة التحريات الأولية المرحلة التي يتم فيها البحث والكشف عن مختلف الأدّلة التي تساعد على إثبات المُمارسات محلّ التحقيق، وتتطلب هذه المرحلة تضافر جهود أشخاص مؤهلة لمباشرة التّحريات اللاّزمة **(أولا)**، من خلال ما تتمتع به من سلطات وما يترتب عنها من التزامات[3] **(ثانيا)**.

الجدير بالذكر أنّ هذه المرحلة تكيف بأنّها مرحلة التّحري العادي، في إطار قانون المنافسة الجزائري خلافًا لنظيره المشرّع الفرنسي الذي قام بالتّمييز بين التّحري العادي الذي يطلق عليه بالتّحري دون إذن قضائي مُسبق، والتّحري الذي يتمّ تحت إشراف القضاء ورقابته، كون هذا التّحري يتطلب الدّخول إلى أماكن خاصّة، وهو ما نص عليه المشرع الفرنسي في القانون التّجاري الفرنسي في المادة L450-3.4

أولا: الأشخاص المؤهلة للتّحقيق

حصر الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، في البداية مهمّة التّحقيق في فئة المقررين التّابعين لمجلس المنافسة **(1)**، مع إمكانية استعانتهم بأيّ خبير أو أي شخص يمكن أن

---

[1] أسند المشرع مهّمة التّحقيق في القضايا المتعلّقة بالممارسات المقّيدة للمنافسة في ظل الأمر 03- 03 إلى المقّرر فقط، غير أنّه وّسع من خلال القانون 08- 12من نطاق الأشخاص المؤّهلين للتّحقيق في المادّة 49 منه، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في الفرع الأول من هذا المطلب.

[2] Rachid Zouaimia, " Les autorités administratives indépendantes et larégulation économique ",Diarra, 2004, P 52..

[3] أنظر: خيرة ساوس، سيليه حماش، المرجع السابق، ص 80.

يقدم معلومات في موضوع الإخطار، وإمكانية الطّلب من المصالح المكلّفة بالتّحقيقات الاقتصادية إجراء أي مراقبة، أو تحقيق أو خبرة في المسائل التي تندرج في اختصاصها، غير أنّه بصدور القانون 08- 12 المعدل والمتمم للأمر03-03 وتحديدًا في المادة 49 مكرر، أضاف الأعوان المكلفين بالتحقيق التّابعين لوزارة التّجارة والأعوان التّابعين للإدارة الجبائية، بالإضافة إلى ضباط الشّرطة القضائية (2).

1-فئة المقررين

نصّت المادة 50من قانون المنافسة على أنّه "يحقق المقرر في الطلبات والشكاوى بالمُمارسات المقيدة للمنافسة التي يسندها إليه رئيس مجلس المنافسة"، كما جاء في المادة 25 من القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013 السّابق الذكر أنّه: " يسند رئيس مجلس المنافسة إلى كل من المقرر العام والمقررين القضايا من أجل التحقيق. يضمن المقرر العام المتابعة التّنسيق والإشراف على أعمال المقررين. "

وعليه فإنّ المُشرع الجزائري يسند مهمّة التّحقيق إلى المقررين تحت إشراف ومتابعة من قبل المقرر العام، ولهم سلطات واسعة في فحص وطلب استلام الوثائق، وله أن يطلب كلّ المعلومات الضّرورية لإجراء التحقيق ذلك طبقًا للمادة 51 من الأمر نفسه، كما أنّ تعيينهم يتم بمقتضى مرسوم رئاسي[1]، ويعتبرون عناصر أساسية في المجلس، ولهم صفة دائمة فيه،حيث يعدون مساعدون مباشرون لرئيس مجلس المنافسة فلا يتلقون الأوامر إلا منه، يكلفهم بالتحقيق في العرائض باعتبار أنّ هذه المهام صلاحية خاصّة يستأثر بها[2].

كما أضافت المادة 52 من قانون المنافسة على المُقرر تحرير تقارير أوليّة تتضمن عرض الوقائع لكل المآخذ المسجلة، بالإضافة إلى تحرير محاضر تتضمن جلسات الاستماع التي قام بها وهو ما تضمنته المادة. 53 من قانون المنافس، ويتم إيداع تقرير معلّل عند اختتام التحقيق لدى مجلس المنافسة، كذلك يقوم المقررين بإبداء رأيهم وتقديم ملاحظاتهم مكتوبة من قبل الأطراف المعنية وكذا الوزير المكلف بالتجارة في تقرير معلل يودعه لدى مجلس المنافسة. كما يحضر الجلسات وأشغال المجلس دون أن يتمتع بحق التصويت.[3]

تجدر الإشارة أن الأمر 03-03 استعمل صيغة الجمع بالنّسبة لفئة المقررين، لكن دون أن تتولى هذه النّصوص تحديد العدد، إلا أنّه بعد تعديل 2008، حدد المشرع عدد المقررين وذلك في المادة 12 المعدلة والمتمم لأحكام المادة 26 من الأمر 03-03 والتي

[1] أنظر: المادة 26، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 26.
[2] أنظر: المادة 24، القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013، المرجع السابق.
[3] أنظر: المادة 54، الأمر 03- 03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 31.

تنصّ على أنّه: " يعين لدى مجلس المنافسة أمين عام ومقرر عام وخمسة 5 مقررين، بموجب مرسوم رئاسي .".

وقد اشترط المشرع على أنّه يجب أن يؤدي والمقررون اليمين بنفس الشروط و الكيفيات التي تؤدى بها من طرف المستخدمين المنتمين إلى الأسلاك الخاصّة بالمراقبة التابعين بالإدارة المكلفة بالتجارة.

2-الهيئات المذكورة في المادة 49 مكرر من قانون المنافسة

جاءت المادة 49 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم بالقانون 08-12 لتحدد الأشخاص المكلفين بالتحقيق إضافةً إلى فئة المقررين وهم: الأعوان المكلفين بالتحقيق التّابعين لوزارة التجارة **(أ)** والأعوان التابعين للإدارة الجبائية **(ب)**، بالإضافة إلى ضباط الشّرطة القضائية **(ج)**.

أ- الأعوان المكلفون بالتحقيق التابعين لوزارة التّجارة:

بحسب المادة 49 مكرر من الأمر 03-03 المتضمن قانون المنافسة والمعدل والمتمم بالقانون 12-08 فإنّه بالإضافة إلى فئة المقررين يتولى التحقيق أيضًا في الأعمال المقيدة للمنافسة بما فيها التحقيق في وجود عمليات تركيز اقتصادي ،الأعوان المكلفين بالتحقيق التّابعين لوزارة التّجارة، ويتم ذلك عن طريق المصالح الإدارية المكلفة بحماية المنافسة على مستواها والتّابعة لعدّة مديريات وعلى مستويات مختلفة، وتتمثل هذه المديريات في:

- المديرية العامّة لضبط النشاطات

نصت عليها المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 02- 454 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة[1]، وقد احتلت هذه المديرية مكانة مهمة في مجال الممارسات المنافية للمنافسة وذلك من خلال ما تتولاه من صلاحيات هامّة، أبرزها أنها تعمل السهر على السير التنافسي للأسواق، واقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي أو التّنظيمي الرامية إلى تطوير قواعد وشروط المنافسة السليمة والنزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.

- المديرية العامة للرقابة وقمع الغش

نصت عليها المادة 04 من المرسوم التنفيذي 20-454، ولهذا الجهاز اختصاص وطني دائم للتفتيش والرقابة والتقويم وله عدة مهام وصلاحيات أبرزها تحديد الخطوط العريضة للسياسة الوطنية في ميادين الجودة وقمع الغش ومكافحة المُمارسات المضادة للمنافسة والتجارة غير مشروعة، والسهر على توجيه برامج المراقبة الاقتصادية وقمع الغش وتنسيقها وتنفيذها، وانجاز كل

[1] أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 45-02 المؤرخ في 21 ديسمبر 2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، ج.ر، عدد 85 الصادر في 22ديسمبر 2002 المعدل والمتمم بموجب: المرسوم التنفيذي رقم 08/266 المؤرخ في 19 أوت 2008، ج.ر.ج.ج، العدد: 48 ، 24غشت 2008.، والمرسوم التنفيذي رقم 11/04مؤرخ في 09 جانفي 2011، ج.ر.ج.ج، العدد: 02، 11 جانفي 2011.

الدراسات واقتراح كل التدابير بغية تدعيم وظيفة المراقبة وعصرنتها، وكذا توجيه نشاطات المراقبة الاقتصادية وقمع الغش التي تقوم بها المصالح الخارجية المكلفة بالتجارة وتنسيقها وتقييمها.

– المصالح الخارجية لوزير التجارة

نص عليها المرسوم التنفيذي رقم11–09 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية في وزارة التّجارة وصلاحياتها وعملها[1]، وقد جاء هذا المرسوم على إثر إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 03–409[2]، و حددت اختصاصات هذه المصالح في القيام بالتحقيقات الولائية و الجهوية والقيام بالتنسيق معا لهياكل الأخرى المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 11/09 التي نصت على أنه: " تنظم المصالح الخارجية لوزارة التجارة في شكل: – مديريات ولائية للتّجارة.

– مديريات جهوية للتّجارة. "

ب– الأعوان التّابعين للإدارة الجبائية

بحسب المادة 49 مكرر من الأمر 03–03 المتضمن قانون المنافسة، والمعدل والمتمم بالقانون08–12 فإنّه يمكن للأعوان التّابعين لمصالح الإدارة الجبائية القيام بالتحقيقات المتعلقة بتطبيق قانون المنافسة ، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 10–299[3] الذي حدّد في قانونه الأساسي الموظفين المنتمين إلى أسلاك خاصّة بالإدارة الجبائية وتحديدًا المادة 03 منه، تعد أسلاكًا خاصّة بالإدارة الجبائية، سلك مفتشي الضّرائب، سلك مراقبي الضرائب، سلك أعوان المعاينة، سلك المحللين الجبائيين، سلك المبرمجين الجبائيين، وقد اشترط المشرع على هؤلاء الأعوان أثناء تأدية مهامهم أن يبيّنوا وظيفتهم، و أن يقدموا تفويضهم بالعمل.

ج– ضباط وأعوان الشّرطة القضائية

نصّت المادة 49 مكرر من قانون المنافسة على أنّه "علاوة على ضُباط وأعوان الشّرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية..."

يظهر من خلال هذا النّص أنّ المشرع قد أدرج ضباط وأعوان الشّرطة القضائية في فئة التي لها سلطة التحقيق في المُمارسات المنافية للمنافسة، بالإضافة إلى فئة المقررين.

وبالرّجوع إلى المادة 14 من قانون الإجراءات الجزائية نجدها أضافت 3 فئات من الأعوان وضباط الشّرطة القضائية حيث تنص: " يشمل الضّبط القضائي:

– ضباط الشرطة القضائية.

– أعوان الضبط القضائي.

---

[1] أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 09- 11 المؤرخ في 20 جانفي 2011 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة وصلاحياتها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد: 04، 23 جانفي 2011.

[2] أنظر: المرسوم التنفيذي رقم03- 09 المؤرخ في 05 نوفمبر 2003، يتضمن المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها وعملها، ج ر ج ج، العدد: 68، 09 نوفمبر 2003 (ملغى).

[3] أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 10- 299 المؤرخ في 29 نوفمبر 2010 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية، ج.ر.ج.ج، العدد: 74، 05 ديسمبر2010.

– الموظفون والأعوان المنوط بهم قانونا مهام الضبط القضائي"[1].

ثانيا: سلطات المحققين والتزاماتهم

في إطار مُمارسة الموظفين المؤهلين للتحقيق لمهامهم خَوّل لهم المشرع بموجب قانون المنافسة مجموعة من السّلطات، ورتب عليهم مجموعة من الالتزامات، وذلك لضمان شفافية التحقيق.

1-سلطات المحققين:

من أجل القيام بمهمّة التّحريات الأوليّة، يتمتع مقررو مجلس المنافسة والمحققون التّابعون لوزارة التّجارة بسلطات واسعة، للقيام حددتها المادة 51 من الأمر 03-03 والتي تنصّ أنّه:"يمكن للمقرر القيام بفحص كلّ وثيقة ضرورية للتحقيق في القضية المكلف بها دون أن يمنع ذلك بحجة السّر المهني، ويمكنه أن يطالب باستلام أيّ وثيقة حيثما وجدت ومهما تكن طبيعتها وحجز المستندات التي تساعده على أداء مهامه. وتُضاف المستندات المحجوزة إلى التّقرير وتسترجع في نهاية التّحقيق. ويمكن أن يطلب المقرر كلّ المعلومات الضّرورية لتحقيقه من أيّ مُؤسّسة أو أي شخص آخر، ويحدد الآجال التي يجب أن تسلم له فيها هذه المعلومات".

يظهر من خلال المادة أنّ سلطات المحققين تتمثل في سلطة الفحص، استلام الوثائق، وحجز المستندات الضّرورية لإجراء التّحقيق، بالإضافة إلى سلطة سماع الأطراف.

أ- سلطة الفحص واستلام الوثائق والحجز عليها:

حسب المادة 2،1/51 من الأمر 03-03 فإنّ المحققون يتمتّعون بسلطة فحص الوثائق، أو الحُصول عليها واستلامها دون أن تحديد لطبيعة هذه الوثائق ونوعيتها، كما يمكن لهم أن يوقعوا الحجز على كلّ المستندات التي تساعدهم على أداء مهامهم، دون الحصول على ترخيص قضائي وإضافتها في التّقرير إذا كانت تساعده في إنجاز التحقيق أو إرجاعها إلى المعنيين في نهاية التحقيق[2]، كما يمكنهم أن يطلبوا أي وثيقة مهما كان نوعها وحيثما وجدت، كالفواتير والدفاتر وجداول الحسابات[3]، وقد كرس المشرع الفرنسي أيضًا هذا الإجراء وذلك من خلال المادة4-452L من القانون التّجاري الفرنسي.

ب- سلطة سماع الأطراف

يفهم من المادة 53 من قانون المنافسة أن سلطة سماع الأطراف إجراء اختياري بالنّسبة للمقرر، يستعملها من أجل توضيح وتكملة المعلومات المتعلّقة بالوقائع محلّ التحقيق، وعلى إثر ذلك يقوم المقرر بتحرير محضر ليوقع فيه الأشخاص الذين استمع إليهم، وفي حالة رفضهم التوقيع فعلى المُقرر تدوين ذلك في المحضر، ويمكن الاستعانة

---

[1] أنظر: الأمر 66- 155 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 08 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، العدد: 48، 10 جوان 1966، ص 623.

[2] أنظر: عادل بوجميل، مرجع السابق، ص 115.

[3] أنظر: عادل بوجميل، المرجع نفسه، ص 114.

بمدافع أو مستشار، والجدير بالذّكر في هذا الصّدد أنّ سماع الأقوال في مرحلة التّحري والتّحقيق الأولي أي قبل تبليغ المآخذ لا تخضع لمبدأ المواجهة الحضورية بصفة تامّة، والمقرر غيرُ مُلزم بتحرير إذ يستطيع أن يستغني عن المحضر ويكتفي بتحرير عرض حال عن سماع الأقوال فقاعدة تحرير محضر في هذا المجال لا تعتبر قاعدة مطلقة[1].

2-إلتزامات المحققين

في مقابل منح المقررين سلطات واسعة في مجال البحث والتّحري عن الممارسات المنافية للمنافسة، ألقيت على عاتقهم عدّة التزامات وذلك عند اتماهم لمرحلة التحقيق الأولي، تتمثل في إعداد محاضر**(أ)** وتقارير أولية **(ب)**.

أ- إعداد المحاضر

يلتزم المقرر بتجسيد عملية بحثه في شكل محضر، يتمّ تحريره بمناسبة كلّ فعل أو بحث أو تحري يقوم به، وهذا ما أكّدته المادة 21 من النّظام الدّاخلي لمجلس المنافسة، وأشارت إلية المادة 53 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم بقولها: "وتكون جلسات الاستماع التي قام بها المقرر، عند الاقتضاء محررة في محضر يوقعه الأشخاص الذين استمع إليهم وفي حالة رفضهم التوقيع يثبت ذلك في المحضر.."، الذي يجب أن يتضمّن هويّة وصفة الموظفين الذين قاموا بالتّحقيق، كما يبين هويّة الأشخاص المعنيين بالتّحقيقات نشاطهم وعناوينهم، إثبات كلّ إجراء في محضر، كما يدون في هذه المحاضر تاريخ ومكان المعاينة وتكون مُوّقعة من طرف المحققّ ومن قبل الأشخاص المحقق معهم[2]، وفي حالة رفضهم للتوقيع يدون هذا الرفض في المحضر نفسه، وفي هذا الإطار يعاقب القانون كل شخص يعرقل إجراءات التّحقيق من خلال رفض تقديمه للوثائق اللاّزمة، أو منع المُحقّقين من دخول الأماكن أو من خلال أيّ تصرّف مُعارض لمهام المُحقّقين[3].

ت- إعداد التّقارير

إضافةً إلى إعداد المحاضر أكّدت المادة 52 من قانون المنافسة على تحرير وثيقة أخرى في مجال التّحقيق تسمى بالتقرير، بحيث يكون شاملاً وجامعًا لكلّ الإجراءات التي مرّ عليها التّحقيق وتتضمن الأفعال التي تمّ معاينتها وتكييفها وفقًا لقانون المُنافسة[4]، ويوجد نوعين من التّقارير على المُقرر إعدادهما:

---

[1] أنظر: عادل بوجميل ، مرجع السابق، ص115.

[2] أنظر: المادة 56 من القانون 02- 04 المعدل والمتمم المتعلق بالممارسات التجارية، المرجع السابق، ص 10.

[3] أنظر: المادة 54 من القانون 02- 04، المرجع السابق، ص 10.

[4] أنظر: لأكلي نادية، إجراءات التحقيق في مجال الممارسات المقّيدة للمنافسة التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07،العدد06، معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أخموك لتامنغست -الجزائر، سنة 2018، ص352.

أ- التقرير الأولي

الذي نصّت عليه صراحة المادة 52 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم بقولها: " يُحرر المقرر تقريرًا أوليًا يتضمّن عرض الوقائع وكذا المآخذ المسجلة،ويبلغ رئيس المجلس التقرير إلى الأطراف المعنية والى الوزير المكلف بالتّجارة، وكذا إلى جميع الأطراف ذات المصلحة، الذين يمكنهم إبداء ملاحظاتهم مكتوبة في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر".

ب- التّقرير النّهائي

نصت عليه المادة 54 و55من الأمر03-03 المعدل والمتمم حيث جاء في المادة الأولى أنه: " يقوم المُقرر عند اختتام التحقيق بإيداع تقرير معلل لدى مجلس المنافسة يتضمن المآخذ المسجلة، ومرجع المخالفات المرتكبة واقتراح القرار، وكذا عند الاقتضاء، اقتراح تدابير تنظيمية طبقًا لأحكام المادة 37 أعلاه".

يشّكل التّقرير الأولي ضماناً للأطراف المعنية حيث يتسنّى لها من خلاله التّعرف على وقائع القضية. ويُعزز التقرير الأولي الذي تقوم به سلطة المنافسة من حقوق الّدفاع المُعترف بها للأطراف المعنّية بما أّنه يسمح للمؤسّسات المبّلغ عنها بالاطلاع- كما سيأتي ذكره- على الوقائع المنسوبة إليها من طرف المؤسّسة المبلّغة بشكل يُمّكنها من الّدفاع عن نفسها، لذلك يُشّكل التّقرير الأولي إجراء تلتزم به سلطة المنافسة وحقا تتمتّع به الأطراف المعنّية[1].

الفرع الثاني: مرحلة التّحقيق الحضوري

بإنهاء التّحريات الأولية يمكن للمُقرر إمّا وضع حد للقضية محلّ التّحقيق إذا ارتأى عدم اختصاص مجلس المنافسة فيها ذلك لعدم توفر الوقائع وعدم وجود أسباب وأدلّة مقنعة، وهو ما أشارت إليها المادة 50من قانون المنافسة، وأمّا يقوم المقرر بالمتابعة إذا تيقّن أنّ هناك مُمارسة منافية للمنافسة، عن طريق تبليغ المآخذ **(أولاً)** ثمّ إجراءات ما بعد التبليغ **(ثانيًا)**.

أولاً: تبليغ المآخذ

جاء في المادة 52 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم على أنه: "يحرر المقرر تقريرًا أوليًا يتضمن عرض الوقائع، وكذا المآخذ المسجّلة، ويبلغ رئيس المجلس التقرير إلى الأطراف المعنية، وإلى الوزير المكلف بالتّجارة، وكذا إلى جميع الأطراف ذات المصلحة الذين يمكّنهم إبداء ملاحظات مكتوبة في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر"، وبالتّالي فإنّ تبليغ الأطراف المعنية بالمآخذ المسجّلة من قبل المقرر يعتبر إجراء ضروريًا وجوهريًا، فلا يمكن متابعة إجراءات التّحقيق على وجه سليم ما لم يتم التبليغ وفقًا للشّروط القانونية المطلوبة.

[1] أنظر: نادية لأكلي، المرجع السابق، ص 352، 353.

1-شروط للتبليغ

لم ينص المشرع الجزائري على شكل معين لإجراء التبليغ، غير أنّه عمليًا يأتي في شكل وثيقة اتّهام تتضمن التّحريات التي قام بها المحققون، من حيث موضوع ونوع المُمارسة، وتسجل المآخذ التي جُمعت ضدّ الأشخاص[1].

إن كانت صياغة المآخذ وتحريرها تقع على عاتق المُقرر كنتيجة للتّحقيقات الأولية التي قام بها، فإنّ التّبليغ يقع على عاتق رئيس المجلس[2]وذلك بواسطة رسالة مُوصى عليها مع وصل إشعار الاستلام وفي مُدة معقولة.[3]وعند صياغة التّبليغ يراعى فيه تحديد الأطراف بدقة لكي يتمكّنوا من الاحتجاج بشكلٍ مقنع في الوقت المحدد، وأيضًا تحديد موضوع الإخطار، ووصف السّوق المعنية والمُمارسات المنافية للمنافسة.[4]

2-الأطراف المعنية بالتبليغ

من خلال نص المادة 52 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم يتّضح أنّ المآخذ تبلّغ للأطراف المعنية وكذا الوزير، المُكلف بالتّجارة إلى جانب الأطراف التي لها مصلحة.[5]

يُقصد بالأطراف المعنية الأشخاص الذين يفترض فيهم إسناد المُمارسات المنافية للمنافسة إليهم، أو الأشخاص الذين يتصور اتّخاذ قرار ضدهم بتسليط الجزاءات المنصوص عليها قانونا والتي توقع عليهم، وتبلغ أيضًا إلى وزير التّجارة، وكذا إلى جميع الأطراف ذات مصلحة.

الحقيقة أنّ المشرع لم يُحدّد المقصود من الأطراف ذا ت المصلحة، إلا أنّه يمكن اعتبارهم من الغير المُرتكبين للممارسات، ويمكن للأطراف المبلغة إبداء ملاحظاتهم في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر، وذلك طبقًا للمادة 52 السّالفة الذكر.[6]

يحقّ للأطراف المبلغة الاطلاع على ملف القضية، وكذا إبداء ملاحظاتهم للرّد على المآخذ المُوجّهة إليهم والاطّلاع، ويكون طريق الحضور إلى مقرر مجلس المنافسة للاطّلاع على ملف الدّعوى وهذا ما نصّت عليه المادة 2/30 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، والتي جاء فيها: " للأطراف المعنية وممثل الوزير المكلف بالتّجارة، حقّ الاطلاع على الملف والحُصول على نسخة منه"،أمّا عن تقديم الملاحظات فطبقًا للنّظام الدّاخلي لمجلس المنافسة الجزائري، فإنّ المذكرات التي يُقدّمها الأطراف المعنية تكون في شكل ملاحظات مكتوبة، وترسل في 15 نسخةً إلى المجلس في أجل 60 يوم ابتداءً من تاريخ تبليغ المآخذ، ويمكن للرّئيس بناءً على طلب الأطراف إذا تبرر ذلك

---

[1] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص 115.

[2] تجدر الإشارة أن إجراء التبليغ في القانون الفرنسي يدخل ضمن صلاحيات المقرر العام وهو ما نصّت عليه المادةL.463- 2من القانون التجاري الفرنسي، بعدما كان هذا الإجراء من اختصاص رئيس مجلس المنافسة.

[3] أنظر: عادل بوجميل، المرجع السابق، ص115.

[4] أنظر: عادل بوجميل، المرجع نفسه، ص116.

[5] يضيف المشرع الفرنسي تبليغ المآخذ إلى محافظ الحكومة حسب المادة L463- 7 من القانون التجاري الفرنسي.

[6] وهذا خلافًا للمُشرع الفرنسي الذي نصّ على مدّة شهرين حسب ما جاء في المادة L463- 3 من القانون التّجاري الفرنسي.

بظروف استثنائية أن يُمدّد هذا الأجل إلى فترة لا تتعدى30 يوما غير قابلة للتّجديد، وهذه المُلاحظات تكون في أجلٍ لا يتجاوز 3أشهر،وفي حالة عدم احترام هذا الأجل يؤدي إلى استبعاد المذكرات والمُلاحظات من المناقشة.

ثانيًا: إجراءات ما بعد تبليغ المآخذ

بعد الاطلاع على مذكرات الأطراف، وبمقتضى الملاحظات المدلى بها في شأن المآخذ التي بلغوا بها، وبعد إجراء التّحقيقات الإضافية إن اقتضى الأمر، يقوم المُقرر بتحرير تقرير نهائي لعملية التّحقيق، يعرض فيه جميع الوقائع، ويسجل المآخذ النّهائية التي يتمسك بها في مواجهة الأطراف المعنية، ويقوم رئيس مجلس المنافسة بتبليغ التّقرير إلى الأطراف المعنية وإلى الوزير المكلّف بالتّجارة لإبداء ملاحظاتهم، وعلى إثر ذلك يتم إعداد الملف النّهائي وغلق التّحقيق، وتحديد تاريخ انعقاد الجلسة للفصل في القضية.

1-تحرير تقرير نهائي لعملية التّحقيق وتبليغه

نصّت المادة 54 من الأمر 03-03 على أنّه: "يقوم المقرر عند اختتام التحقيق بإيداع تقرير معلل لدى مجلس المنافسة يتضمن المآخذ المُسجلة، ومرجع المخالفات المرتكبة واقتراح القرار...".

وعليه واستنادًا على ما سبق فإنّ المُقرر لا يقوم بإعداد تقريره النّهائي إلا بعد الاطلاع على مذكرات الأطراف والملاحظات المدلى بها في شأن المآخذ المبلغ عنها، وكذا بعد كلّ التّحقيقات الإضافية، إذ يعرض المُقرر في تقريره جميع الوقائع، ويسجل المآخذ النّهائية والتي يتمسك بها في مواجهة الأطراف المعنية، ويلحقه بوثائق ومستندات أسّسَ عليها ملاحظاته[1]، ولا يشترط في المآخذ المسجّلة في التقرير النّهائي أن تكون هي نفسها المسجلة في التّقرير الأولي، إذ يمكن للمُقرر التّراجع عن بعضها إذا ما تبيّن له عناصر إثبات جديدة،إلا أنّه لا يمكن أن يتضمن التّقرير النّهائي مآخذ جديدة لم تكن محلّ تبليغ الأطراف ولم تبدي هذه الأخيرة ملاحظات بشأنها[2]. أي أنّ يقوم أولاً بتبليغ المآخذ، ثم بعد ذلك يعيد تحرير محضر أو تقرير جديد، ويعود سبب فرض هذا الالتزام على المقرر إلى تكريس مبدأ الوجاهة الذي يشكل أحد مقتضيات حقوق الدفاع[3].

ويقوم المُقرر بإيداع تقريره النّهائي لدى مجلس المنافسة، ليقوم رئيسه بتبليغه بكلّ مرفقاته إلى الأطراف المعنية وإلى الوزير المكلّف بالتّجارة وهذا ما أكّدت عليه المادة 55 من قانون المنافسة التي جاء فيها" يبلغ رئيس مجلس المنافسة التقرير إلى الأطراف المعنية وإلى الوزير المكلف بالتّجارة الذين يمكنهم إبداء ملاحظاتهم مكتوبة في أجل شهرين" فقد حدّدت هذه المادة المُهلة لإبداء هذه الملاحظات بأجلٍ شهرين قابلة للتّمديد

---

[1] أنظر: خيرة ساوس، سيليه حماش، المرجع السابق، ص84.

[2] أنظر: سلمى كحال، المرجع السابق، ص 151.

[3] أنظر: محمد الشريف كتو، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة القانون الفرنسي) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي، الجزائر، 2005، ص 324- 325 .

تحتسب ابتداءً من تاريخ تبليغ التّقرير إليها، وأضافت الفقرة الثّانية من المادة نفسها على أنّه "يمكن أن يطّلع الأطراف على الملاحظات المكتوبة المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، قبل (15) يومًا من تاريخ الجلسة"وملاحظات الأطراف تعتبر رد دفاعي لما ورد ضدّها من مآخذ في التقرير النّهائي.

2-إعداد الملف النّهائي وغلق التّحقيق

بعد انتهاء مرحلة البحث والتّحري يقوم المقرر بإعداد ملف يتضمن جميع الوثائق والمعلومات الخاصّة بالقضية موضوع الرّقابة.

يختلف الملف المكون هنا عن الملف المشكل بعد تبليغ المآخذ، حيث أنّ الملف في هذه المرحلة لا يحتوي إلا على الأوراق والوثائق التي أرسلت إلى المجلس بعد إرسال تقرير نهائي[1]، وبعد تلقي مجلس المنافسة الملف النّهائي حول القضية التي كأن تمَحلّ التّحقيق يتوجب عليه أن يتفحص ويدرس كلّ النّقاط المُتعلقة بالملف المعروض عليه بكلٍّ دقّة، حتى تتوفر لديه جميع المعلومات المتعلقة بالقضية التي سيفصل فيها، وقد خوّل المُشرع الجزائري للأطراف المعنية الحقّ في الاطّلاع على الملف النّهائي قبل خمس عشرة(15) يومًا من تاريخ الجلسة[2].

[1] أنظر: محمد الشريف كتو، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة القانون الفرنسي) المرجع نفسه، ص 326.

[2] أنظر: المادة 55 الفقرة الثانية، الأمر 03- 03 المعدل المتمم، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثاني: نتائج مباشرة الرّقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي

يقصد بآثار الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، تلك النتائج المترتبة عن مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي والتي تتمثل في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة لعمليات التركيز الاقتصادي والطعن فيها، فبعد إجراء التحقيق من قبل هيئة التحقيق المكونة من المقررون و تحت إشراف المقرر العام، يقوم هذا الأخير بتقديم تقرير مفصل لمجلس المنافسة عن عملية التركيز يتضمن كل المعطيات والمعلومات الصغيرة منها والكبيرة المتعلقة بعملية التركيز، وبناءا عن هذا التقرير يصدر مجلس المنافسة قراره حول عملية التركيز إما برفضها أو قبولها، فصدور قرار مجلس المنافسة يعد محطة نهائية في عملية الرقابة على التركيز الاقتصادي تنقسم إلى مرحلتين الأولى هي مرحلة التحضير لجلسات مجلس المنافسة وهي عبارة عن مجموعة من الشروط و الإجراءات القانونية تسبق مرحلة النطق بالقرار، بينما تتمثل المرحلة الثانية في صدور القرار من قبل مجلس المنافسة **(المطلب الأول)**.

صدور القرار المتعلق بالتركيز من قبل مجلس المنافسة مجلس المنافسة لا يعني بالضرورة تنفيذه لأنها قرارات إدارية انفرادية تترتب عليها أثار غير مرغوب فيها، الأمر الذي قد لا يعجب أحد الأطراف خاصة أصحاب عملية التركيز، الأمر الذي يجعل الأطراف غير راغبة في قرار المجلس تلجأ للجهات القضائية من أجل الطعن في قرارات مجلس المنافسة، وهذا ما نصت عليه المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة، غير أن هذه المادة طرحت إشكالات عديدة نجد أبرزها هو حصر إجراء الطعن في القرارات الرافضة لعمليات التركيز الاقتصادي فقط، لكن قبل مناقشة الإشكالات التي يطرحها إجراء الطعن المتعلقة بقرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي، لابد من التكلم عن أهم الإجراءات والشروط الواجب إتباعها خلال القيام بالطعن **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: صدور قرار مجلس المنافسة المتعلق بالرقابة على التركيز الاقتصادي

تختتم إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بإصدار مجلس المنافسة لقراره المتعلق بعمليات الرقابة على التركيز موضوع الإخطار المسبق، غير أن صدور قرار مجلس المنافسة لا يكون مباشرة ،وإنما يكون على مراحل، تتمثل المرحلة الأولى أساسا في جملة من الإجراءات التنظيمية و التحضيرية ويطلق عليها مرحلة التحضير للقرار النهائي **(الفرع الأول)**، أما المرحلة الثانية هي مرحلة صدور القرار النهائي الذي يحدد مصير عملية التركيز موضوع الإخطار**(الفرع الثاني)**، لتأتي بعد ذلك مرحلة تنفيذ القرار **(الفرع الثالث)** وهي أخر مرحلة .

الفرع الأول: مرحلة التحضير للقرار

مرحلة التحضير للقرار يقصد بها في قانون المنافسة التحضير لمداولات مجلس المنافسة ، وتتمثل هذه المرحلة في جملة من الإجراءات القانونية الواجب إتباعها من قبل مجلس المنافسة، بداية من تنظيم جلسة المداولة والاستماع للأطراف المعنية بالتجميع **(أولا)** وصولا إلى الاستعانة ببعض الآراء المسبقة قبل اتخاذ القرار**(ثانيا)**.

أولا: تنظيم جلسات المجلس وشروط صحتها

في هذه النقطة نتطرق إلى كيفية انعقاد جلسات مجلس المنافسة وفق لقانون المنافسة وكذا النظام الداخلي لمجلس المنافسة، كما سوف نتطرق إلى أهم ضمانات التقاضي الممنوحة لأصحاب عمليات التركيز الاقتصادي الذين تقدموا بطلباتهم أمام مجلس المنافسة.

1: تنظيم جلسات الاستماع وشروط صحتها

بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 11- 241 المؤرخ في 8 شعبان عام 1432 الموافق 10 يوليو سنة 2011 والذي يحدد تنظيم مجلس المنافسة وسيره، نجد أن انعقاد جلسات المجلس وسيره يتم وفقا لأحكام المواد 28 إلى 30 و المادة 55 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة، فنصت هذه المواد على ما يلي:

أ- فيما يخص الإشراف على جلسات المجلس فإن رئيس مجلس المنافسة هو الذي يشرف على أعمال مجلس المنافسة وفي خالة غيابه أو حدوث مانع له يخلفه نائبه[1]، تنعقد

[1] أنظر: المادة 28، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 29.

جلسات المجلس من أجل اتخاذ القرار بحضور ستة (6) أعضاء منه على الأقل، وتكون جلسات المجلس سرية كما نصت عليه المادة 28 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة.

ب- فيما يخص اتخاذ القرار، فإن قرارات مجلس المنافسة تتخذ بالأغلبية البسيطة، وفي حالة التساوي في عدد الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح[1]، أما في حالة ما كان الرئيس غائب وحل مكانه نائبه فلا مجال لتساوي الأصوات، ومثلما جاء في نص المادة 28 سالفة الذكر فإن جلسات المجلس تنعقد بحضور نصف أعضاء المجلس على الأقل مع التزامهم بالسر المهني، كما تتنافى وضيفة أعضاء مجلس المنافسة مع أي نشاط مهني آخر.

ت- يسبق عملية انعقاد جلسة المجلس ضرورة تبليغ رئيس مجلس المنافسة التقرير للأطراف المعنية بعملية التجميع، وإلى الوزير المكلف بالتجارة الذين يمكنهم إبداء ملاحظات مكتوبة في أجل شهرين، ويحدد لهم كذلك تاريخ الجلسة المتعلقة بالقضية.[2]

2: الضمانات الممنوحة لأصحاب التركيز الاقتصادي خلال جلسات مجلس المنافسة

منح المشرع الجزائري من خلال قانون المنافسة جملة من الضمانات لأصحاب التركيز الاقتصادي وذلك من أجل الخروج بقرار عادل dرضي جميع الأطراف، فهناك ضمانات ممنوحة خلال فترة التحقيق وهناك ضمانات ممنوحة أثناء جلسة مجلس المنافسة، وأخرى ممنوحة للأطراف بعد الفصل في القضية أي بعد صدور القرار، غير أن الضمانات الممنوحة لأصحاب التركيز الاقتصادي أثناء انعقاد جلسات المجلس هي التي نركز عليها ذلك أنها تعطى قبل صدور القرار.

باستقراء نصوص الأمر 03-03 المعدل والمتمم نجد أن المشرع الجزائري منح عدة ضمانات أثناء انعقاد جلسات المجلس ولعل أهمها ما جاء في الفقرة الثانية من نص المادة 55 التي جاءت كالتالي: "... يمكن أن يطلع الأطراف على الملاحظات المكتوبة في الفقرة الأولى أعلاه قبل خمسة عشر (15) يوما تاريخ الجلسة..."، هنا نجد أن المشرع الجزائري منح مهلة 15 يوما للأطراف المعنية بالجلسة والتي لها أهمية بالغة بالنسبة لهم حيث يستطيعون الاطلاع على الملاحظات المقدمة لهم، كما يمكنهم من

[1] أنظر: المادة 28، الأمر 03-03، المرجع السابق، ص 29.
[2] أنظر: المادة 55، الأمر 03- 03، المرجع نفسه، ص 32.

تحضير دفاعهم ومذكراتهم الكتابية، وهذا في حد ذاته يشكل ضمانة من ضمانات الممنوحة لهمم إثناء سير جلسات المجلس.

كذلك نجد من بين المبادئ التي تساعد على المتابعة العادلة أمام مجلس المنافسة في إطار إجراءات منح الترخيص بالتجميع مبدأ احترام السر المهني، وكذا مبدأ سرية الجلسات حيث جاء في نص المادة 29 الفقرة الثانية من الأمر 03-03 أن أعضاء مجلس المنافسة ملزمون بالسر المهني أي أن جلسات المجلس تكون سرية، فلا يجوز إلا للوزير المكلف بالتجارة وللأطراف المعنية حضور الجلسات شخصيا أو بواسطة ممثل عنها، وهذا خلافا لما كان واردا في الأمر الملغى 95-06 المتعلق بالمنافسة حيث كانت تنص المادة 43 منه على أن جلسات مجلس المنافسة علنية شأنها شأن جلسات الهيئات القضائية، ويرجع سبب هذا التغيير إلى طبيعة النزاعات المتعلقة بالمنافسة والتي تقتضي تطبيق مبدأ سرية الأعمال[1].

وتحقيقا لنزاهة المداولات قد نصت المادة 2 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة على منع أعضاء مجلس المنافسة المشاركة قي مداولة تتعلق بقضية تكون لهم مصلحة فيها أو كان لعضو منهم علاقة قرابة من الدرجة الرابعة مع أحد أطراف القضية أو كان ممثلا عنها في القضية[2].

تلعب هذه الضمانات التي منحها المشرع الجزائري لأصحاب التركيز الاقتصادي أثناء إنعقاد مداولات مجلس المنافسة دورا مهما خاصة من باب تحقيق متابعة عادلة لقضية الرقابة على عملية التركيز التي هي محل طلب ترخيص من أصحابها الذين يجدون أنفسهم مرتاحون جهة هذه الضمانات، والتي لا تتوقف عند مرحلة المداولات بل تتعدها إلى ما بعد الفصل في القضية.

ثانيا: الاستشارات السابقة لقرارات مجلس المنافسة

على الرغم من أن مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة لها صلاحية اتخاذ القرار في مجال الممارسات المقيدة للمنافسة و مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، نجد أن المشرع الجزائري قلص من هذه الصلاحية في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، حيث إحتفظ نظام الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي لكل من السلطة

[1] أنظر: مريم الحاسي، ضمانات المتابعة العادلة أمام مجلس المنافسة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 351.
[2] أنظر: المادة 29، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 29.

العامة ممثلة في الوزير المكلف بالتجارة (1)، وكذا سلطات الضبط الإقطاعية الأخرى التي ينشأ في قطاعها التركيز ممثلة في رئيس القطاع (2)، بحق التدخل في إبداء الرأي قبل صدور قرار مجلس المنافسة النهائي حول عملية التركيز الاقتصادي[1]، فهل مجلس المنافسة في هذه الحالة ملزم بهذه الآراء أم لا ؟.

1: الاستشارة المسبقة للسلطة العامة

احتفظ نظام الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي لكل من السلطة العامة الممثلة في الوزير المكلف بالتجارة وكذلك الوزير المكلف بالقطاع الذي تنشأ عملية التركيز في قطاعه بحق التدخل لإبداء الرأي ذلك قبل اتخاذ مجلس المنافسة لقراره النهائي حول عملية التركيز الاقتصادي.

بالرغم من أن نظام الرقابة على التركيز الاقتصادي في الجزائر يمكن الأطراف المعنية من تقديم طعن قضائي أو إداري أمام الحكومة في حالة رفض الترخيص للعملية، خلافا لما هو معمول به في أنظمة الرقابة المقارنة التي تكتفي بإمكانية تقديم طعن قضائي فقط[2].

حيث بالرجوع لنص المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم في فقرتها الأولى نجد ها تنص: " يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة و الوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع".

فالمشرع الجزائري لم يكتف بتعيين ممثل دائم لوزير التجارة ومستخلف له ضمن تشكيلة مجلس المنافسة، بل ألزم مجلس المنافسة بأن يستشير الوزير المكلف بالتجارة في مسألة عملية التركيز قبل اتخاذ قراره النهائي، وكذا الوزير الذي سينشأ التركيز ضمن قطاعه[3].

وعليه، يتطلب على مجلس المنافسة قبل إصدار قراره النهائي استشارة السلطة العامة، ممثلة في الوزير المكلف بالتجارة و خاصة الوزير المعني بالتركيز على أساس أنه صاحب الشأن في ذلك، فالمادة هنا جاءت بإجراء شكلي جوهري يتعلق بأخذ مجلس المنافسة برأي السلطة العامة ويكون قرار مجلس المنافسة معيبا في حالة تجاوز هذا الإجراء، لكن هذا لا يعني أن مجلس المنافسة ملزم بأخذ برأي السلطة العامة بعد استشارتها وإنما يستعين برأيها في إصدار قراره المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي.

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص321.
[2] أنظر: سامي بن حملة، المرجع نفسه، ص 312.
[3] أنظر: المادة 21، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.

2: الاستشارة المسبقة لسلطات الضبط القطاعية الأخرى:

تحرير بعض القطاعات الاقتصادية وإخضاعها لحرية المنافسة أدى إلى ظهور سلطات ضبط إقطاعية تشرف غلى هذه القطاعات مثل مجلس النقد والقرض في المجال المالي وسلطات الضبط في المجال السمعي البصري، ولجنة التأمينات في قطاع التأمينات.

إن ظهور السلطات الإدارية المستقلة الضابطة للنشاط الاقتصادي وتعددها أدى إلى ظهور عدة إشكالات أبرزها التداخل الذي يحصل في الاختصاص بينهما، ويتضح ذلك جليا في العلاقة بين مجلس المنافسة باعتباره الجهة المختصة في الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بموجب قانون المنافسة بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه، وبقية سلطات الضبط القطاعية التي تشرف على القطاع الذي نشأ فيه التركيز.

تعتبر رقابة عمليات التركيز الاقتصادي اختصاصا أصيلا لمجلس المنافسة، في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي دون استثناء، غير أنه بالرجوع إلى نصوص قانون المنافسة نجد أن المشرع الجزائري سمح لسلطات الضبط المستقلة الأخرى إبداء رأيها في مسألة منح الترخيص بالنسبة لعمليات التركيز الاقتصادي التي تكون ضمن قطاعها وهذا بدليل المادة 39 من الأمر03-03 المعدل والمتمم: " عندما ترفع قضية أمام مجلس المنافسة تتعلق بقطاع نشاط يدخل ضمن اختصاص سلطة ضبط، فإن مجلس المنافسة يرسل فورا نسخة من الملف إلى سلطة الضبط المعنية لإبداء الرأي في مدة أقصاها ثلاثون يوما(30)، يقوم مجلس المنافسة في إطار مهامه، بتوطيد علاقات التعاون والتشاور وتبادل المعلومات مع سلطات الضبط الأخرى."

من خلال نص المادة المذكور أعلاه نلاحظ أن المشرع الجزائري أوجب على مجلس المنافسة من خلال صياغة التأكيد التي جاءت بها نص المادة، إخطار سلطات الضبط المستقلة الأخرى التي تتم عملية التركيز ضمن مجالها بعملية التركيز الاقتصادي من أجل إبداء رأيها، فسلطات الضبط المستقلة التي يتم التركيز ضمن قطاعها يكون لها الحق في إبداء رأيها على عملية التركيز بسب معرفتها للجانب التقني أكثر منها من مجلس المنافسة، ومنح المشرع مدة ثلاثون (30) يوما من تاريخ الإخطار.

الاستشارة المسبقة للسلطة العامة، وسلطات الضبط المستقلة التي ألزم المشرع الجزائري مجلس المنافسة مجلس المنافسة القيام بها ما هي إلا استشارة تعزز من صحة

وقوة قرار مجلس المنافسة، وأن عدم التزام مجلس المنافسة بالأخذ بهذه الآراء المسبقة ما هو إلا تعزيز لاستقلالية مجلس المنافسة في اتخاذ قراراته المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي.

الفرع الثاني: صدور القرارات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي

بعد اجتماع مجلس المنافسة واكتمال نصابه القانوني وانتهاء المداولة وفقا لما هو منصوص عليه قانونا تأتي المرحلة النهائية، حيث تعد هذه المرحلة هي الجزء الأخير من إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي والتي تحدد مصير عملية التركيز الاقتصادي، فقرار مجلس المنافسة المتعلق بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي له دور مهم في ضبط السوق من خلال منع حدوث تكتلات واحتكارات من قبل الشركات الكبيرة عن طريق التأكد من شروط منح التركيز كل ذلك من أجل السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة من الدخول إلى السوق والقدرة على المنافسة.

في ظل هذه الأهمية التي يعكسها قرار مجلس المنافسة المتعلق برقابة عمليات التركيز الاقتصادي على السوق الاقتصادية خاصة أنه يعتبر المحدد لمصير عمليات التركيز الاقتصادي، لابد من معرفة الطبيعة القانونية لهذا القرار هل هي قرارات إدارية أم قرارات ذات طابع خاص **(أولا)**، كما يجب دراسة مضمون هذا القرار **(ثانيا)** وكذا الشروط القانونية التي الواجب توافرها فيه**(ثالثا)**، حتي يكون القرار قابلا للتنفيذ، صحيحا مرتبا لجميع آثاره القانونية.

أولا: الطبيعة القانونية لقرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على التركيز الاقتصادي

يمكن أن تتخذ قرارات مجلس المنافسة عدة أشكال، فتأتي في أشكال قرارات فاصلة في الموضوع أو في شكل تدابير مؤقتة هذه الأخيرة يمكن أن تتخذ عدة أشكال فمنها ما يكون في شكل أوامر ومنها ما يكون في شكل تعليمات، غير أن الطبيعة القانونية لهذه القرارات هي واحدة فما هي طبيعة هذه القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي؟

بالرجوع إلى الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة نجده لم يحدد الطبيعة القانونية لقرارات مجلس المنافسة بصفة عامة والقرارات المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بصفة خاصة، بل العكس من ذلك نجد المشرع الجزائري ضمن نص المادة 19 من الأمر 03-03 سالف الذكر إلى نوعين من القرارات الصادرة

عن مجلس المنافسة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي ن حيث نجده في الفقرة الأولى ذكر عبارة " **بمقرر معلل**" في حين ذكر في الفقرة الثالثة عبارة " **قرار**"، وهو الأمر الذي يفسر عدم استقرار المشرع على عبارة موحدة تبين طبيعة القرارات المتخذ من قبل مجلس المنافسة الفاصلة في قضايا المنافسة بصفة عامة، والرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بصفة خاصة، وقد فسر البعض عدم استقرار المشرع على عبارة موحدة هو سوء الترجمة الناتجة عن الاستعانة بما استحدثته بعض تشريعات المنافسة الحديثة لا سيما المشرع الفرنسي[1].

لكن بالرغم من ذلك فإن قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالمنافسة بصفة عامة وبالرقابة على عمليات التركيز بصفة خاصة هي قرارات إدارية والسبب في ذلك يعود إلى اعتبارين أساسين، الاعتبار الأول يجد أساسه في نص المادة 23 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة والتي اعتبرت مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة، وبالتالي كل القرارات الصادرة عن هذه السلطة هي قرارات إدارية مهما كان نوعها، أما الاعتبار الثاني يجد أساسه في نص المادة 19 من الأمر 03-03 سالف الذكر حيث يتم الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض قرار الترخيص بعملية التركيز أمام مجلس الدولة هذا الأخير يمثل قمة هرم القضاء الإداري الأمر الذي يعني أن قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي هي قرارات إدارية.

وهو الذي يؤكده الفقه الذي اعتبر أن قرارات مجلس المنافسة الصادرة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي قرارات إدارية مثل باقي القرارات الإدارية التي تخضع لرقابة القضاء الإداري[2].

ثانيا: مضمون قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالتركيز الاقتصادي

مجلس المنافسة هو هيئة إدارية، تعمل على ضبط السوق[3]، ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي بموجب قرارات يصدرها، حيث جاء في الأمر03-03 المعدل

---

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 348.

[2] JaquesBeuri Stahl, Le Control Des Décisions Administratives a Finalité Concurrentiels, L'exemple Des Concentrations, Revue de la Concurrence et la Consommations, N 116, Juillets, Aout, 2000,Paris, p 17.

[3] يقصد بمصطلح ضبط السوق حسب الفقرة الرابعة من نص المادة الثالثة من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم " كل إجراء أيا كانت طبيعته، صادر عن أي هيئة عمومية يهدف بالخصوص إلى تدعيم وضمان توازن قوى السوق، وحرية المنافسة، ورفع القيود التي بإمكانها عرقلة الدخول إليها وسيرها المرن، وكذا السماح بالتوزيع الاقتصادي الأمثل لموارد السوق بين مختلف أعوانها وذلك طبقا لأحكام هذا الأمر".

والمتمم أنه يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل بعد أخذ رأي وزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع، ويمكن أن يقبل مجلس المنافسة التجميع وفق شروط من شأنها التخفيف من أثار التجميع على المنافسة، كما يمكن المؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة[1].

وعليه يصدر مجلس المنافسة قرارات حول عمليات التركيز الاقتصادي ومضمون هذه القرارات يمكن أن يكون أما قرار بقبول الترخيص لعملية التركيز **(1)**، أو رفضها **(2)**، كما يصدر المجلس قرارات عقابية في خالة إنشاء تركيز اقتصادي دون ترخيص أو خالفت المؤسسات الالتزامات التي على أساسها رخص للتجميع**(3)**.

1: قرار قبول الترخيص بالتركيز الاقتصادي

عند الرجوع إلى نص المادة 19 سالفة الذكر، نستنتج أن قرار مجلس المنافسة فيما يخص الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، يأخذ صورتين هما:

أ- قرار قبول الترخيص المباشر بعمليات التركيز الاقتصادي:

يكون في حالة عدم مساس التجميع بالمنافسة، فبعد دراسة التقرير المقدم من قبل المقررين لهيئة المجلس والتأكد من عدم مساس التجميع بالمنافسة يصدر مجلس المنافسة قراره بقبول الترخيص دون شروط وهو ما يعر ف بالترخيص غير المشروط وهو الأمر الذي تضمنته الفقرة الأولى من المادة 19 بقولها: " يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع". فبعد استشارة الجهات المختصة مثلما تم التطرق غليه سابقا، يصدر مجلس المنافسة قراره بناءا على مهامه المتعلقة بتقييم وتقدير عمليات التجميع الاقتصادي في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع طلب الترخيص لدى مجلس المنافسة من طرف المؤسسات المعنية، مضمون هذا القرار أن عملية التركيز محل الطلب لا تتوافر فيه شروط الرقابة، فبعد إجراء التحقيق حول الحصيلة الاقتصادية وكذا الحصيلة التنافسية يقتنع مجلس المنافسة أن الآثار الايجابية للتجميع تفوق أثاره السلبية[2]، ليصدر بعد ذلك قرارا معلل غير مشروط أو معلق على شرط، بقبول عملية التركيز الاقتصادي[3].

---

[1] أنظر: المادة 19 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم، المرجع السابق، ص 28.

[2] أنظر: عبير مزغيش ، المرجع السابق، ص 570.

[3] أنظر: نجاة حملاوي، حسينة شرون، إشكالات تنفيذ قرارات مجلس المنافسة، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني الافتراضي حول حماية السوق في ظل أحكام قانون المنافسة يوم 09 ماي 2022، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، ص 438.

ب- قرار الترخيص المشروط لعمليات التركيز الاقتصادي:

نص الأمر 03-03 على أنه يمكن أن يقبل مجلس المنافسة التجميع وقف شروط من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة، كما يمكن للمؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخفيف آثار التجميع على المنافسة[1]، وعليه فمجلس المنافسة يصدر قرار القبول ولكن يكون هذا القبول وفق شروط، لأن مجلس المنافسة من خلال الإجراءات التي تسبق صدور القرار يتوصل لاحتمال مساس عملية التركيز الاقتصادي بالمنافسة، لكن رغم ذلك يقر المجلس الترخيص لعملية التركيز ولكن وفق شروط يراها مجلس المنافسة مخففة للآثار السلبية على المنافسة[2]، لكن يجب أن يقترن هذا الترخيص بالإنجاز الفعلي للتعهدات التي أتخذها الأطراف أو الشروط التي وضعها مجلس المنافسة.

فالقبول المشروط لعمليات التركيز اقتصادي سواء بواسطة التعهدات التي التزمت بها المؤسسات من تلقاء نفسها، أو عن طريق الشروط التي فرضها مجلس المنافسة على المؤسسات المعنية بعملية التركيز تعتبران وسيلتان تضمنان عدم تحول المؤسسات من أداة للتنمية والتطور الاقتصادي إلى أخرى تمثل الاحتكار[3].

كما تجب الإشارة أنه من خلال نص المادة 19 من 03-03 يمكن التمييز بين حالتي الترخيص المشروط بأوامر من قبل مجلس المنافسة والترخيص المشروط بتعهدات من قبل المؤسسات المعنية بالتجميع، فالأخير يكون في الحالة التي يقوم بها أطراف عملية التركيز الاقتصادي بتقديم تعهدات لمجلس المنافسة ضمن ملف الإخطار أو أثناء سير الإجراءات بإتباع تدابير تضبط سلوكياتهم ونشاطاتهم كالتنازل عن بعض الأصول والتوقف عن بعض النشاطات بما يتماشى والمحافظة على المنافسة داخل السوق والإبقاء عليها، أما الترخيص المشروط بأوامر مجلس المنافسة، يكون في الحالة التي يعتبر فيها مجلس المنافسة أن الحوصلة التنافسية للعملية غير إيجابية بمعنى أن عملية التركيز الاقتصادي فيها مساس جزئي بالمنافسة فإنه يرخص لهذه العملية لكن يرفق هذا الترخيص بجملة من الشروط[4]، لكن في كلا الحالتين يقع على عاتق الأطراف المعنية

---

[1] أنظر: الفقرة 02، المادة 19، الأمر03- 03، المرجع السابق، ص 28.
[2] أنظر: سمير خمالية، المرجع السابق، 2013، ص 59.
[3] أنظر: نجاة حملاوي، حسينة شرون، المرجع السابق، ص 439.
[4] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 343.

بقرار الترخيص المشروط لعملية التركيز الاقتصادي الالتزام بتنفيذ التعهدات وكذا تطبيق الأوامر المفروضة من قبل مجلس المنافسة، لان تجسيد عمليات التركيز الاقتصادي في كلتا الحالتين يتوقف على مدى تنفيذ الأطراف المعنية بالتركيز لأوامر مجلس المنافسة واحترام تعهداتهم وذلك تحت طائلة رفض عملية التركيز وتوقيع العقوبات المالية، حيث بين الأمر 03-03 أثار مخالفة أصحاب عملية التركيز الاقتصادي لقواعد الترخيص المشروط بنصه:" يمكن مجلس المنافسة في حالة عدم احترام الشروط أو الالتزامات المنصوص عليها في المادة 19 أعلاه، إقرار عقوبة مالية تصل إلى 5 بالمائة من رقم أعمال من غير الرسوم المحققة في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة ضد كل مؤسسة هي طرف في التجميع أو ضد المؤسسة التي تكونت من عملية التجميع"[1].

إن قرار قبول الترخيص لعملية التركيز الاقتصادي سواء كان مشروطا أو غير مشروط هو بمثابة ترخيص تقديري تعطى فيه السلطة التقديرية لمجلس المنافسة لمنح الترخيص بموجب قرار معلل، غير أنه بالرجوع إلى نص المادة 21 مكرر من القانون 08-12 المعدل والمتمم التي تنص على: " ترخص تجمعات المؤسسات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو تنظيمي، بالإضافة إلى ذلك لا يطبق الحد المنصوص عليه في المادة 18 أعلاه على التجميعات التي يمكن أن يثبت أصحابها أنها تؤدي لا سيما إلى تطوير قدراتها التنافسية أو تساهم في تحسين التشغيل أومن شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية..."، يظهر من خلال هذا النص أن المشرع الجزائري خرج عن القاعدة العامة في قانون المنافسة المتمثلة في أن سلطة منح التراخيص هي من اختصاص مجلس المنافسة في حالات، حيث يكون فيها الترخيص بقوة القانون دون تدخل السلطة التقديرية لمجلس المنافسة، وهي الحالات المذكورة في نص المادة أعلاه، وهنا نكون أمام ترخيص لكن ليس ترخيصا مشروط ولا غير مشروط وإنما هو ترخيص قانوني تتدخل فيه سلطات أخرى دون سلطة مجلس المنافسة.

2: قرار رفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي

جاء في نص المادة 19 من القانون 08-12 المعدل والمتمم ما يلي: " يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع **أو يرفضه بموجب قرار معلل** بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة و الوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع...".

[1] أنظر: المادة 62 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 32.

قد يسفر التقرير الذي يقدمه المقررون**(هيئة التحقيق)** إلى مجلس المنافسة على وجود أثار سلبية لعملية التركيز الاقتصادي تفوق أثارها الايجابية، نتيجة فشل المؤسسات المعنية بالتركيز في تقديم مبررات لجوئها لتركيز كمساهمتها مثلا في التطور الاقتصادي والاجتماعي أو عدم صدور قبول منها للشروط التي وضعها مجلس المنافسة من أجل إعطائها الترخيص أو عدم تقديمها لتعهدات تضمن تغطية سلبيات العملية على المنافسة في هذه الحالة يصدر مجلس المنافسة قرار رفض الترخيص لعملية التركيز الاقتصادي وفق مبررات قانونية(أ)،كما يمكن أن ترخص الحكومة وفق مقتضيات المصلحة العامة هذا التركيز بناءا على طلب أطراف عملية التركيز الاقتصادي **(ب)**.

أ: مبررات رفض الترخيص بعملية التركيز الاقتصادي:

قرار رفض عملية التركيز الاقتصادي الذي يصدره مجلس المنافسة يجب أن يكون معللا[1]، ومن بين الأسباب التي تجعل سلطة مجلس المنافسة ترفض قرار الترخيص بالتجميع هو بروز الجانب السلبي لها على مستوى المؤسسات المعنية بالتركيز كأن يفوق حدها نسبة 40 بالمائة من المبيعات في السوق فتنعكس أضرار ذلك على الاقتصاد الوطني فيتم القضاء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في الأسعار[2].

ويعتبر إنشاء أو تعزيز وضعية الهيمنة[3] لعملية التركيز الاقتصادي على السوق المعني، أهم مبرر يستند إليه مجلس المنافسة في إصداره لقرار رفض عملية التركيز الاقتصادي، بالإضافة إلى مساس التركيز بالمنافسة الحرة في السوق[4].

ب: الترخيص التلقائي للحكومة بعمليات التركيز الاقتصادي المرفوضة من مجلس المنافسة:

الترخيص بعمليات التركيز الاقتصادي كأصل عام هو من اختصاص مجلس المنافسة الذي يرخص لعملية التركيز الاقتصادي وفق شروط وإجراءات قانونية وهذا حسب نص المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، و كاستثناء على الأصل العام فقد خول المشرع الجزائري للحكومة إمكانية الترخيص التلقائي لعمليات التركيز الاقتصادي التي كانت محل رفض من قبل مجلس المنافسة، بموجب نص المادة 21 من

[1] أنظر: المادة 19، من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.
[2] أنظر: المادة 17، الأمر 03- 03، المرجع نفسه، ص 28.
[3] جاء في نص المادة 3 الفقرة 3 أن وضعية الهيمنة هي الوضعية التي تمكن مؤسسة ما من الحصول على مركز قوة اقتصادية في السوق العني من شأنها عرقلة قيام منافسة فعلية فيه و تعطيها إمكانية القيام بتصرفات منفردة إلى حد معتبر إزاء منافسيها، أو زبائنها أو مموليها.
[4] أنظر: المادة 17، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.

الأمر 03-03 المعدل والمتمم التي جاء فيها: " يمكن أن ترخص الحكومة تلقائيا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أوبناءا على طلب الأطراف المعنية بالتجميع الذي كان محل رفض من مجلس المنافسة، وذلك بناءا على تقرير الوزير المكلف بالتجارة والوزير الذي يتبعه القطاع المعني بالتجميع"، حيث أن الرقابة الاستثنائية للحكومة على عمليات التركيز الاقتصادي تحرك من قبل وزير التجارة والوزير الذي يتبعه قطاع نشاط عملية التركيز الاقتصادي في حالة وجود مصلحة عامة، وتحركه الأطراف في حالة وجود مصلحة خاصة، وعلى الرغم من أهمية هذا الإجراء، فإنه المسألة تحتاج إلى تدخل المشرع الجزائري لبيان ضوابطها الموضوعية و الإجرائية بدقة لأن معيار المصلحة مرن، وكذا حتى لا تنتزع من مجلس المنافسة مهمة الرقابة المسندة إليه[1].

3: قرار فرض عقوبات على عمليات التركيز الاقتصادي

يتضمن كذلك قرار مجلس المنافس مجموعة من العقوبات، على أساس مجلس المنافسة مهمته ضبط السوق خول له المشرع الجزائري وسائل تمكنه من ممارسة مهامه، حيث منه سلطة توقيع العقاب ويظهر ذلك من خلال نصوص الأمر 03-03 المعدل والمتمم بداية من المادة 56 إلى المادة 62 منه.

وفي مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي يصدر مجلس المنافسة قرارات تتضمن عقوبات وذلك في حالة تنفيذ التجميع من دون الحصول على الترخيص **(أ)**، كما يصدر عقوبات في خالة مخالفة المؤسسات المعنية بعملية التركيز الالتزامات التي على أساسها منح لها قبول الترخيص **(ب)**.

أ: قرار العقوبات الخاص بعمليات التركيز غير مرخص:

تلتزم المؤسسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي بتبليغ مجلس المنافسة بكل مشروع عملية تركيز حيث جاء في نص المادة 17 من الأمر 03-03 المعدل ما يلي:" كللا تجميع من شأنه المساس بالمنافسة، ولاسيما تعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على السوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبت فيه في أجل ثلاثة (3) أشهر" وأضافت المادة 18 من نفس الأمر بقولها : " تطبق أحكام المادة 17 أعلاه، كلما كان التجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40 بالمائة من المبيعات أو المشتريات المنجزة في السوق"، وعليه كل عملية تركيز تنشأ دون مراعاة للشروط المذكورة في المادتين

[1] أنظر: نجاة حملاوي، حسينة شرون، المرجع السابق، ص 440.

أعلاه تطبق عليها غرامات مالية، وتعتمد التشريعات المقارنة على رقم الأعمال خلال السنة لتقرير قيمة الغرامات المالية، وهو ما اعتمد عليه القانون الجزائري حيث نص على أنه: " يعاقب على عمليات التجميع المنصوص عليها في أحكام المادة 17 أعلاه والتي أنجزت دون ترخيص من مجلس المنافسة، بغرامة مالية يمكن أن تصل إلى 7 بالمائة من رقم الأعمال من غير رسوم، المحقق في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة، ضد كل مؤسسة هي طرف في التجميع أو ضد المؤسسة التي تكونت من عملية التجميع"[1].

ب: قرار العقوبات الخاصة بمخالفة الالتزامات

كما سبق القول، يمكن لمجلس المنافسة أن يرخص لعمليات التركيز الاقتصادي ولكن بمجموعة من الشروط[2]، غير أن الملاحظ في هذه المسألة أن المشرع الجزائري في قانون المنافسة لم يحرص على تكريس آليات لضمان تنفيذ الشروط والتعهدات التي إلتزم بها أطراف عملية التركيز، كفرض رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي تؤدي إلى سحب الترخيص في حالة ما تبين أن الأطراف المعنية بعملية التركيز الاقتصادي خالف الشروط والتعهدات، مثل القانون الفرنسي[3].

بالرجوع إلى الأمر03-03 المعدل والمتمم والمتضمن قانون المنافسة نجد المشرع اكتفى بتقرير عقوبات مالية حيث نص : " يمكن مجلس المنافسة في حالة عدم احترام الشروط أو الالتزامات المنصوص عبهم في المادة 19 أعلاه، إقرار عقوبة مالية يمكن أن تصل إلى 5 بالمائة من رقم الأعمال من غير الرسوم المحققة في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة ضد كل مؤسسة هي طرف في التجميع أو المؤسسة التي تكونت من عملية التجميع".

ما يلاحظ في مسألة العقوبات المفروضة على عمليات التركيز الاقتصادي أن المشرع اكتفى بالغرامات المالية فقط، دون أن تتكلم على إعادة المؤسسات المكونة لعملية التركيز إلى الحالة التي كانت عليها قبل عملية التركيز، فالغرامات المفروضة عليهم سواء في نص المادة 61 أو 62 من الأمر 03-03 قد لا تشكل ردعا لهم مقارنة مع المداخل التي يحصلون عليها خلال السنة، الأمر الذي يجعل من مسألة العقوبات

[1] أنظر: المادة 61، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 32.
[2] أنظر: المادة 19، الأمر 03- 03، المرجع نفسه، ص 28.
[3] أنظر: كمال آيت منصور، المرجع السابق، ص 160.

المفروضة على عمليات التركيز الاقتصادي التي تنشأ دون ترخيص محل إعادة نظر من قبل المشرع الجزائري.

ثالثا: الشروط الواجب توافرها في قرارات مجلس المنافسة المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي

حتى تكون قرارات مجلس المنافسة صحيحة ومرتبة لآثارها القانونية يجب أن تستوفي جملة من الشروط القانونية:

1: من حيث الشكل

لم يشترط الأمر 03-03 المعدل والمتمم أي شكل فيما يخص قرارات مجلس المنافسة، لكن بالرجوع إلى المرسوم الرئاسي الذي يحدد النظام الداخلي في مجلس المنافسة،[1] نجده نص على جملة من الشروط الشكلية الواجب توافرها في القرار:

أ- أن يكون القرار مكتوبا وهذا طبقا لنص المادة 29 من المرسوم المذكور أعلاه حيث نصت على ما يلي: " يحرر كل مقرر أو رأي صادر عن مجلس المنافسة في نسخة أصلية واحدة تحفظ مع محضر الجلسة تحت مسؤولية الأمين العام وتحتوي النسخة الأصلية على رقم تسلسلي زمني يلاءم طبيعة القضية.".

ب- يجب أن يصادق الأمين العام على مطابقة نسخ القرار، ويبلغ القرار إلى الأطراف المعنية بموجب رسالة موصى عليها مع وصل الاستلام.[2]

2: من حيث الموضوع

باستقراء نصوص الأمر 03-03 المعدل والمتمم، نجد أن المشرع الجزائري اشترط أن يكون موضوع قرار مجلس المنافسة بصفة عامة:

أ- أن يكون القرار معللا

وهذا تماشيا مع أحد أهم مبادئ القضاء وهو مبدأ تسبيب الأحكام[3]، فقرات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي هي الأخرى يجب أن تكون معللة وهذا ما نصت عليه المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم في بدايتها بقولها: " يمكن مجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل..." ، ويشترط أن يكون التعليل مباشرا وصريحا خاصا وليس عاما، يسمح للجهة القضائية المختصة بالفصل في

---

[1] أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 96- 44، المرجع السابق.

[2] أنظر: المادة 30، والمادة31، المرسوم الرئاسي رقم 96- 44، المرجع نفسه، ص07.

[3] أنظر: المادة 11، القانون 08- 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ل 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم بموجب القانون22- 13 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق 12 يوليو سنة 2022.

الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة من ممارسة الرقابة حول تكييف الوقائع ومدى تطبيق القانون، ما يفسر كذلك ضرورة تسبيب قرارات مجلس المنافسة أيضا هو تسبيب قرارات فرض الغرامات المالية التي يجب تعليل كيفية تحديد قيمتها[1].

ب- أن يكون قرار مجلس المنافسة المتعلق بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي متضمنا كافة الوقائع

مثل التي تم التبليغ عنها وبالمآخذ المسجلة في تقارير المقرر والتي تم تبليغها للأطراف المعنية بالقضية، كما يجب ذكر آجال الطعن، و أسماء الجهات المرسل إليها و صفاتها وعناوينها، حيث نصت المادة 47 الفقرة الثانية من الأمر 03-03 المعدل والمتمم على ما يلي:" يجب أن تبين هذه القرارات، تحت طائلة البطلان، آجال الطعن و كذلك أسماء الجهات المرسل إليها، وصفاتها وعناوينها ".

الفرع الثالث: تنفيذ قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي

بالرجوع إلى الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة نجده حرص على مرافقة القرار الصادر عن مجلس المنافسة بمناسبة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بداية من صدوره إلى غاية تنفيذه، حيث بين في نصوصه أن قرار مجلس المنافسة المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي قبل تنفيذه يخضع لإجراءات قانونية بداية من إجراء التبليغ **(أولا)**، ثم إجراء النشر **(ثانيا)** ليبن بعد ذلك كيفية تنفيذ القرار **(ثالثا)**.

أولا: تبليغ قررات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي

تنص المادة 47 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم في فقرتها الأولى على ما يلي: " تبلغ القرارات التي يتخذها مجلس المنافسة إلى الأطراف المعنية لتنفيذها عن طريق محضر قضائي، وترسل إلى الوزير المكلف بالتجارة..." ، من خلال نص المادة الذكورة أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات حول إجراء التبليغ:

الملاحظة الأولى:

ألزم المشرع الجزائري مجلس المنافسة تبليغ أطراف عملية التركيز الاقتصادي بالقرار المتعلق بعملية التركيز الاقتصادي المخطر بها، وذلك بالرغم من حضور أطراف عملية التركيز أو ممثليهم لجلسة المداولات التي يقرر فيها مجلس المنافسة موقفه حول عملية التركيز الاقتصادي، والسبب أنه لا يعتد بنظرية العلم اليقيني بل لابد أن يكون العلم رسمي.

[1] أنظر: سلمى كحال، المرجع السابق، ص 165.

الملاحظة الثانية:

أن التبليغ أصبح يتم بواسطة محضر قضائي، بعدما كان في السابق يتم بواسطة البريد برسالة مضمونة الوصول حيث كانت تنص المادة 47 من الأمر 03-03 قبل تعديل 2008 على ما يلي: " تبلغ القرارات التي يتخذها مجلس المنافسة إلى الأطراف المعنية لتنفيذها، بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل إشعار بالاستلام، وترسل إلى الوزير المكلف بالتجارة الذي يسهر على تنفيذها"، فالمشرع في تعديل 2008 تدارك الصعوبات التي قد تنتج عن إجراء التبليغ بواسطة الرسالة، فالأمر يتعلق بسمعة شركات ومصير عملية التركيز اقتصادي، زد على ذلك أن المحضر القضائي يوم بإثبات واقعة التبليغ خاصة توقيع الأطراف المعنية أو رفضهم التوقيع.

الملاحظة الثالثة:

فيما يخص المدة التي يتم تبليغ أطراف عملية التركيز الاقتصادي بقرار مجلس المنافسة، فالمادة لم تتكلم لا صراحة و لا ضمنا على مدة التبليغ ولم تلزم المجلس بمدة معينة، الأمر الذي يجعل تحديد مدة التبليغ تدخل في السلطة التقديرية لمجلس المنافسة.

ثانيا: إجراء نشر القرارات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي

جاء في نص المادة 49 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم ما يلي: " ينشر مجلس المنافسة القرارات الصادرة عنه وعن مجلس قضاء الجزائر، و عن المحكمة العليا و كذا مجلس الدولة والمتعلقة بالمنافسة في النشرة الرسمية للمنافسة، كما يمكن نشر مستخرجات من قراراته وكل المعلومات الأخرى بواسطة أي وسيلة إعلامية أخرى..." ، وعليه تكون القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي موضوع نشر في النشرة الرسمية للمنافسة وفق للكيفيات التي يحددها التنظيم المتعلق بها[1].

كما يلاحظ من خلال نص المادة 49 المذكورة أعلاه، أن المشرع الجزائري جعل مسألة نشر قرارات مجلس المنافسة على عاتق هذا الأخير، وذلك بعدما كان الأمر متروك للوزير المكلف بالتجارة.

[1] نصت المادة 49 في فقرتها الأخيرة من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم على ما يلي : " يحدد إنشاء النشرة الرسمية للمنافسة ومضمونها و كيفيات إعدادها عن طريق التنظيم." .

ثالثا: إجراءات تنفيذ قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي

جاء في الفقرة الأخيرة من المادة 47 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم ما يلي: " يتم تنفيذ قرارات مجلس المنافسة طبقا للتشريع المعمول به."، لقد أصبح تنفيذ القرار من اختصاص المحضر القضائي القائم بالتبليغ والتنفيذ يكون لمصلحة الطرف الذي يهمه قرار مجلس المنافسة.

المطلب الثاني: الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عمليات التركيز الاقتصادي

مجلس المنافسة هو صاحب الاختصاص في اتخاذ القرارات بشأن عمليات التركيز الاقتصادي، فبعد انتهاء مجلس المنافسة من تقييم مشروع التجميع يقوم خلال الآجال المحددة بثلاثة أشهر بإصدار قراره بشأن مصير التجميع المعروض عليه، وهذا بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالقطاع المعني. فيكون القرار المتخذ من قبل مجلس المنافسة يتضمن الترخيص بالتجميع إذا ارتأى المجلس أن عملية التجميع لا تنجر عنها نتائج سلبية وخطيرة تؤثر على المنافسة،وقد يكون قراره المتضمن الترخيص بالتجميع قرارا عاديا أو مشروطا، أما في حالة صدور قرار بالرفض من قبل مجلس المنافسة يعطى لطالبي الترخيص بالتجميع الحق في الطعن أمام مجلس الدولة[1].

نصت المادة 19 من الأمر 03-03 من قانون المنافسة على ما يلي: " يمكن لمجلس المنافسة أن يرخص بالتجميع أو يرفضه بمقرر معلل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة و الوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع. و يمكن أن يقبل مجلس المنافسة التجميع وفق شروط من شأنها تخفيف أثار التجميع على المنافسة. كما يمكن المؤسسات المكونة للتجميع أن تلتزم من تلقاء نفسها بتعهدات من شأنها تخيف آثار التجميع على المنافسة.يمكن الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة."

استنادا إلى أحكام المادة السابقة، منح لمجلس المنافسة مجموعة من الاختصاصات لتمكينه من القيام بدوره في حماية السوق و المنافسة و من بين أهم هذه المهام الدور التقريري الذي منح له بخصوص القضايا المتعلقة بالتركيز الاقتصادي سواء عن طريق إخطاره من طرف الجهات المحددة قانونا أو عن طريق المبادرة التلقائية للمجلس ليصدر

[1] أنظر: حبيبة نموشي، الرقابة القضائية على قرارات مجلس المنافسة الصادرة في مجال عمليات التركيز الاقتصادي، العدد 12، ديسمبر 2017.

في الأخير قراراته في موضوع عمليات التركيز بعد القيام بدراسة معمقة فيرخص بالتجميع ترخيصا تاما أو وفق شروط معينة أو يرفضه بقرار معلل بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتجارة و الوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع ، إلا أن قرار الرفض، لا يمكن القول عنه انه غير قابل للمراجعة وتطبق أليا، فهي محصنة من المراجعة من قبل السلطة التنفيذية فقط، نظرا لخاصية الاستقلالية التي تتميز بها، غير أنها لا تتمتع بتلك الحصانة أمام المراجع القضائية[1].

وعلية فأن قرارات مجلس المنافسة المتضمنة قرار رفض الرخيص لعمليات التركيز الاقتصادي قابلة للطعن أمام جهات قضائية متخصصة و وفقا لشروط قانونية، كما أن مسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عملية التركيز تمثل أحد أكبر ضمانات المتابعة العادلة بعد صدور القرار وتجسد أحد أهم مبادئ القضاء وهو التقاضي على درجتين، إلا أنها تثير وتطرح جملة من الإشكالات، الأمر الذي يستوجب ضرورة التطرق إلى النظام القانوني الذي ينظم مسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض التجميع **(الفرع الأول)**، وإبراز أهم الإشكالات التي يثيرها التنظيم القانوني لهذا الإجراء **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الرقابة القضائية على قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي

سمح المشرع الجزائري بموجب الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة كقاعدة عامة إتحاد المؤسسات الاقتصادية وتعاونها قصد تحقيق هدف مشترك في شكل عمليات تركيز اقتصادي[2]، لكن في المقابل قيد المشرع الجزائري حرية المؤسسات في إنشاء عمليات التركيز الاقتصادي بضرورة طلب الترخيص وذلك عندما يمس هذا التجميع بحرية المنافسة في السوق، خاصة كلما كان هذا التركيز يرمي إلى تحقيق رقم يفوق 40% من المبيعات المنجزة داخل السوق معنية كما جاء في نص المادة 17 و18 على التوالي من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، والهيئة المختصة بالنظر في ذلك هي مجلس المنافسة [3].

[1] أنظر: مليكة أوباية، اختصاص منح الاعتماد لدى السلطات الإدارية المستقلة، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول: سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، المنظم يومي 23 ،24 ماي 2007، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 208.

[2] أنظر: المادة 15 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 28.

[3] أنظر: براشمي مفتاح، المرجع السابق، ص 56.

باعتباره مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة مختصة في النظر في طلبات الترخيص بإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي، فإن له صلاحية إصدار القرارات التي لها طبيعة أعمال الإدارة، و مجلس المنافسة هو سلطة عمومية وطنية قراراته تخضع لرقابة القضاء الإداري[1] وبالضبط مجلس الدولة[2] .

بالرجوع إلى الأمر المتضمن قانون المنافسة نجده لم يعطي كثيرا من التفصيل لمسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، فبعد ما أقر إجراء الطعن اكتفى بذكر الجهة التي يرفع أماها الطعن **(أولا)** وترك مسألة شروط الطعن وبقية المسائل المتعلقة به إلى القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري **(ثانيا)**.

أولا: مجلس الدولة جهة مختصة بالنظر في الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة

مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة[3]، و قراراته هي ذات طبيعة إدارية تختص جهات القضاء الإداري بالنظر في الطعون التي رفعت ضد هذه القرارات، فالطعن في قرارات مجلس المنافسة يجسد رقابة القضاء على أعمال مجلس المنافسة، وانطلاقا من كون الجزائر من بين الدول التي تأخذ بمبدأ ازدواجية القضاء تختص جهات القضاء الإداري بالنظر الطعون المقدمة ضد قرارات مجلس المنافسة الصادرة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي باعتباره القاضي الطبيعي للمنازعات الإدارية، ويمثل مجلس الدولة أعلى قمة في هرم القضاء الإداري وهو الذي ينظر في الطعون المقدمة ضد قرارات مجس المنافسة المتضمنة رفض التركيز، حيث يستمد مجلس الدولة اختصاصه بنظر تلك المنازعات بصفة ضمنية من المادة 9 من قانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله ،كما قد تم التأكيد على خضوع هذه القرارات لرقابة مجلس الدولة بموجب الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة الذي لم يفلح المشرع في صياغته بحيث جاء في شكل قانون عادي مخالفا بذلك للقاعدة الدستورية التي تقضي بان اختصاصات مجلس الدولة لا يمكن أن تتخذ إلا بموجب قانون عضوي، الشيء الذي أدى إلى التشكيك في دستورية هذه الرقابة[4]، وعليه فإن إسناد الرقابة على قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عمليات التركيز الاقتصادي لمجلس الدولة يقضي ضرورة معرفة مجال اختصاص مجلس

[1] أنظر: المادة 901، القانون 08- 09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم، المرجع السابق.
[2] أنظر: المادة 19 من الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.
[3] انظر: المادة 23 من الأمر 03- 03، المرجع نفسه، ص 28.
[4] أنظر: حبيبة نموشي، المرجع السابق، ص 306.

الدولة (1)، كما يجب البحث عن الأساس القانوني الذي خول لمجلس الدولة هذا النوع من الاختصاص (2)، لنخرج بعد ذلك بموقف المشرع الجزائري حول هذه المسألة(3).

1: مجال اختصاص مجلس الدولة

مجلس المنافسة هو صاحب الاختصاص في اتخاذ القرارات بشأن عمليات التركيز الاقتصادي، فيكون القرار الصادر عنه إما يتضمن الترخيص بعملية التركيز إذا ارتأى المجلس أن عملية التركيز لا تنجر عنها نتائج سلبية و خطيرة تؤثر على المنافسة ، وقد يكون قرار المتضمن الترخيص بعملية التركيز قرار عاديا أو مشروطا [1] أما في حالة صدور قرار بالرفض من قبل مجلس المنافسة يعطي لطالبي الترخيص بعملية التركيز الحق في الطعن أمام مجلس الدولة [2]، وهذا ما أكدته الفقرة 3 من المادة 19 من الأمر 03-03 "يمكن الطعن في قرار رفض عمليات التركيز تمام مجلس الدولة ".

من خلال هذه المادة يتبين لنا أن المشرع الجزائري حصر مجال الطعن في قرارات رفض عملية التركيز دون باقي القرارات الأخرى فيكون بذالك قد خول لمجلس الدولة سوى اختصاص النظر في القرارات القاضية برفض عمليات التركيز الاقتصادي مستبعدا قرارات الرخيص أو الترخيص المصحوب بتنفيذ تعهدات أو أوامر مجلس المنافسة من نطاق الطعن على اعتبار أن إمكانية الطعن أو الإلغاء تخص فقط قرارات رفض الترخيص[3]، وعليه فإن مجلس المنافسة هو الجهة المختصة في مسألة إعادة النظر في القرارات الرافضة لعمليات التركيز الاقتصادي دون سواها، أما الطعن في القرارات المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة فإن الاختصاص يعود للغرفة التجارية الموجودة على مستوى مجلس قضاء الجزائر مثلما نصت عليه المادة 63 من الأمر 03-03.

2- الأساس القانوني لاختصاص مجلس الدولة

استنادا إلى الفقرة 3 من المادة 19 من الأمر 03-03 التي جاء كما يلي: "... يمكن الطعن في قرار رفض عملية التركيز أمام مجلس الدولة ".

من خلال هذه المادة نلاحظ أن مجلس الدولة مكلف بالنظر في الطعون الموجهة ضد القرارات التي يصدرها مجلس المنافسة في إطار رقابته علي عمليات التركيز الاقتصادي التي تتعلق برفض الترخيص بها، فهي قرارات إدارية مما يجعل الطعن فيها

[1] أنظر: المادة 19، الأمر 03- 03 ،المتضمن بالمنافسة، المرجع السابق، ص 28 .
[2] أنظر: محمد تيروسي، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 340
[3] سامي بن حملة: الرقابة على التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 365.

يكون أمام مجلس الدولة ويعود منح المشرع الجزائري لمجلس الدولة هذا الاختصاص نتيجة ممارسة مجلس المنافسة لصلاحيته الإدارية ومن بينها القرارات المتعلقة برفض منح الترخيص بعملية التركيز[1]، وحسب الفقرة 3 من المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة فان إسناد الاختصاص لمجلس الدولة يبدو صريحا إلا أن مقتضيات هذه الفقرة لا تبدوا مقنعة بما فيه الكفاية مقارنة مع مقتضيات المادة 9 من القانون العضوي 98 -01 المعدل والمتمم التي وضحت اختصاصات مجلس الدولة المكلف بالبت ابتدائيا و نهائيا في دعاوى الإلغاء والتفسير وتقدير المشروعية في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية و الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية[2].

إن ملاحظة مضمون المادة 09 من القانون العضوي 98-01 تبين لنا أن قرارات مجلس المنافسة لا يمكن أن تكون محل الطعن أمام مجلس الدولة لأنه لم يتم ذكره ضمن الفئات التي تضمنها المادة 09 وهي:(السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية الوطنية والمنضمات المهنية الوطنية)، ولربط العلاقة بين مقتضيات المادة 09 وإسناد النظر في الطعون الموجهة ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض عملية التركيز لمجلس الدولة حسب ما جاءت به المادة 19 لابد من التذكير أن مجلس المنافسة تم تكييفه على انه سلطة إدارية مستقلة[3]، كما أنه وكباقي سلطات الضبط المستقلة فهو جهاز مكلف بممارسة نشاط معين تلبيه لاحتياجات المجموعة الوطنية في مجال من مجالات الحياة العامة للدولة[4]، مما يعني أن مجلس المنافسة يمكن دمجه ضمن فئة الهيئات العمومية الوطنية المذكورة في المادة 9 سالفة الذكر، فهو سلطة أي هيئة مثل الهيئات العمومية الوطنية وذو طابع وطني عمومي وكل هذه المؤشرات تدعونا إلى إدراج مجلس المنافسة ضمن الفئات التي يتم الطعن في قراراتها أمام مجلس الدولة.

---

[1] أنظر: إيمان بن وطاس، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري و الفرنسي، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 218.

[2] أنظر : المادة 9 الفقرة 01 من القانون العضوي رقم 98- 01 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيميه و عمله، ج.ر.ج.ج، عدد:37، 01 يوليو 1998، المعدل و المتمم بالقانون العضوي رقم 11- 13 مؤرخ في 24 شعبان 1432 الموافق 26 يوليو 2011 يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 98- 01 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيميه و عمله، ج.ر.ج.ج، عدد: 43، 03 غشت2011.

[3] أنظر: المادة 23 من الأمر رقم 03- 03 المعدل و المتمم المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 28.

[4] أنظر: أحمد الهيئي: رقابة القضاء على أعمال هيئات المنظومة ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية فاس، وحدة قانون المنافسة و الاستهلاك ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله 2013 ، ص 332.

يتوافق هذا الوضع مع التعديل الذي ادخله المشرع الجزائري سنة 2011 على المادة 9 من القانون العضوي 98-01 بإضافة عبارة " **نصوص خاصة** "[1]، ويبدو من خلال هذا التعديل أن المشرع قد اقر بصفة ضمنية اختصاص مجلس الدولة برقابة أعمال مجلس المنافسة كهيئة منظمة بموجب نص خاص وهو الآمر 03-03 المعدل و المتمم ، كما أن هذا الوضع يساير ما تضمنه الفقرة 2 من المادة 901 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية [2] ،حيث أكد المشرع الجزائري من خلالها على أن مجلس الدولة يختص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة .

ما يمكن استنتاجه أن إعطاء اختصاص النظر في الطعون الموجهة ضد قرارات رفض التجميع لمجلس الدولة جاء منسجما مع طبيعة عملهن هذا يعني انه إذا كان مضمون الفقرة 3 من المادة 19 من الأمر 03-03 تمثيل الأساس القانوني المباشر لمنح اختصاص النظر في الطعون الموجهة إلى ذلك النوع من القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة إلى مجلس الدولة فان مقتضيات المادة 09 من القانون العضوي 98-01 و المادة 901 من القانون 08-09 يتمثلان الإطار العام لاختصاص مجلس الدولة بالنظر في تلك الطعون .

وهنا يقوم مجلس الدولة بدور قاضي الدرجة الأولى ولأخيرة حيث ينفرد بالنظر مباشرة في النزاع و يقوم بحله نهائيا[3]، وقد اعتبر البعض بان إخضاع قرارات رفض عملية التركيز لمجلس الدولة الذي يفصل فيها ابتدائيا و نهائيا يعد انتهاكا لمبدأ التقاضي، لان ذلك يمس بحقوق الأطراف المعنية بالترخيص الذي تم رفضه، ذلك أن عدم تمكين الأطراف المعنية بعملية التركيز من ممارسة الطعن بالاستئناف باعتباره طريق طعن عادي ، يعد مساس بحقوق الدفاع ، وهناك من برر استشار مجلس الدولة بهذه الطعون على أساس الخبرة و الكفاءة التي تتمتع بها هذه الجهة القضائية[4].

---

[1] تنص الفقرة 2 من المادة 9 من القانون العضوي رقم 98- 01 على ما يلي "..:يختص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة ".

[2] تنص الفقرة 2 من المادة 901 من القانون رقم 08- 09 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي : " يختص مجلس الدولة كدرجة أولى و أخيرة بالفصل في دعاوى الإلغاء، كما يختص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة".

[3] أنظر: عمار عوابدي: النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ج 2، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009 ، ص328 - 329.

[4] أنظر: سامي بن حملة: الرقابة على التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص358.

3: موقف المشرع الجزائري من منح الاختصاص لمجلس الدولة

أكد المشرع الجزائري من خلال الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة على أن مجلس الدولة هو صاحب الاختصاص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات رفض عملية التركيز الاقتصادي[1]، وهذا ما يتوافق مع المادة 09 من القانون العضوي رقم 98-01 المعدل و المتمم التي تنص على ما يلي " ويختص أيضا بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة " ، ويساير المادة 901 من القانون رقم 08-09 التي تنص على انه: " يختص مجلس الدولة كدرجة أولى وأخيرة بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة "

لكن بالمقابل ذالك نجد أحكام الدستور ومنها المادة 172 [2]، تقر أن اختصاص مجلس الدولة لا يتحدد إلا بموجب قانون عضوي، ونتيجة لذالك فان تخويل جزء من المنازعات المتعلقة بقرارات مجلس المنافسة إلى مجلس الدولة عن طريق قانون عادي و المتمثل في قانون المنافسة، يوحي إلى أن المشرع قد ناقض التقسيم الدستوري لمجالات القانون العضوي والقانون العادي كما يناقض أيضا مبدأ تدرج القوانين الذي يحدد رتبة القواعد ضمن المنظومة القضائية، ففي حالة مجلس المنافسة نلاحظ انه لا يمكن استنساخ الحل الفرنسي للصلاحيات القضائية بشكل آلي في القانون الجزائري، لكن إذا أردنا التخلص من مشكل عدم دستورية رقابة القاضي الإداري متمثلا في مجلس الدولة على قرارات رفض الترخيص بعملية التركيز الذي أوقعنا فيه القانون العادي المتمثل في النص المتعلق بالمنافسة، ما علينا إلا الرجوع إلى المبدأ الدستوري الذي جاء به القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري في مادته 161 الذي يخضع جميع القرارات الإدارية إلى الرقابة القضائية[3]، والمادة 9-1 من القانون 98-01 المعدل والمتمم التي يمكنها احتواء فئة السلطات الإدارية المستقلة ضمن مفهوم الهيئات العمومية الوطنية[4].

---

[1] أنظر: المادة 19، الأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة، المرجع السابق، ص 28.

[2] تنص المادة 172 من القانون رقم 16- 01 المؤرخ في 26 جمادى الأول1437 الموافق 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج، عدد: 14، 07 مارس 2016 على ما يلي : " يحدد قانون عضوي تنظيم المحكمة العليا، ومجلس الدولة، ومحكمة التنازع، وعملهم، و اختصاصا تهم الأخرى".

[3] أنظر: نص المادة 161 من القانون 16- 01 المتضمن التعديل الدستوري على ما يلي : " ينظر القضاء في الطعن في قرارات السلطات الإداري

[4] أنظر: بوبكر مزغيش: خصوصية إجراءات الطعن في القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة، ملتقى حول سلطات الضبط في المجال الاقتصادي والمالي، جامعة بجاية كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، أيام 23 و24 ماي 2007، ص 311 .

ثانيا: شروط الواجب توافرها في الطعن أمام مجلس الدولة

ينظر مجلس الدولة في الطعون المقدمة أمامه فيما يخص قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عمليات التجميع الاقتصادي ، إلا أن عملية تقديم الطعون تستوجب المرور بمجموعة من الإجراءات ، و هي إجراءات سكت عنها المشرع الجزائري و اكتفى بالنص على نوع القرارات المطعون فيها و الجهة التي يجب أن يقدم أمامها الطعن في إطار الأمر 03-03 لمتعلق بالمنافسة [1]، مما يستوجب الرجوع إلى الأحكام المنصوص عنها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية فيما يخص تقديم الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية أمام مجلس الدولة و هذا سيتم التفصيل فيه .

1- الشروط الموضوعية للطعن في قرارات مجلس المنافسة الرافضة لعمليات التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة

إن الشروط الموضوعية للطعن في قرارات مجلس المنافسة فيما يخص رفض عملية التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة تتمثل في القرار القابل للطعن(أ) و كذا الأشخاص الذين لهم الحق في تقديم هذا الطعن(ب).

أ-تحديد القرار القابل للطعن: توجد ثلاثة أنواع من القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة و التي يمكن الطعن فيها أمام مجلس الدولة كالتالي :

- القرار المتعلق برفض التجميع الاقتصادي

حدده المشرع صراحة في نص المادة 19 الفقرة الثانية من الأمر 03-03 المعدل و المتمم و المتعلق بالمنافسة و هو القرار القاضي برفض عمليات التركيز الاقتصادي فقط دون القرار المتعلق بقبول الترخيص سواء كان ترخيصا مشروطا أو غير مشروط رغم كونها قرارات إدارية هي الأخرى و التي قد تمس بمصالح الغير في نطاق المنافسة ، حيث يرى مجلس المنافسة بشأن نص المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل و المتمم ، اقتراح حول ضرورة التوسيع من مجال الطعن ليشمل أيضا القرارات القاضية بالترخيص لعملية التجميع الاقتصادي[2].

[1] أنظر: الفقرة 3 من المادة 19، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 28.

[2] أنظر: عز الدين عيساوي، الرقابة القضائية على السلطات القمعية للهيئات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص 206.

- حالة سكوت مجلس المنافسة عن الرد على طلب الترخيص بالتجميع الاقتصادي

لم يقم المشرع الجزائري بتسليط الضوء عن الحالة التي يسكت فيها مجلس المنافسة عن الرد عن طلب الترخيص لعملية التجميع الاقتصادي في الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، عكس المشرع الفرنسي الذي فصل في هذه الحالة و اعتبرها قبولا ضمنيا.

غير أنه بالرجوع إلى أحكام نص المادة 830 في الفقرة الثانية منها من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، نجد انه في حالة سكوت الإدارة عن الرد فان القرار يعتبر بمثابة قرار بالرفض، يستفيد المتظلم من أجل شهرين لتقديم طعنه القضائي، الذي يسري من تاريخ انتهاء أجل شهرين من تاريخ تبليغ الرفض.

- القرار المتعلق برفض الإخطار

بالرجوع إلى نص المادة 23 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل و المتمم ، والتي نصت عليه بقولها: " ينظر مجلس المنافسة فيما إذا كانت الممارسات و الأعمال المرفوعة إليه تدخل في إطار تطبيق المادة 6،7،10،11،12 من الأمر 03-03، يمكن للمجلس أن يعلن بمقرر معلل بان الدعوى غير مقبولة، إذا ما ارتأى أن الوقائع الواردة لا تدخل في صلاحياته أو غير مدعمة بوسائل مقنعة " ، إلا انه في ظل الأمر رقم 95-06 الملغى المتعلق بالمنافسة ، كان مجلس المنافسة يملك السلطة التقديرية بشأن الإخطار الموجه له بخصوص التجميعات الاقتصادية شانه شأن الممارسات المقيدة للمنافسة حسب رأي مجلس المنافسة رقم 02 - 2001 المؤرخ في 07 أكتوبر 2001[1].

ب- أطراف الطعن

حتى يتم تقديم الطعن في قرار رفض عملية التركيز الاقتصادي من طرف مجلس المنافسة أمام مجلس الدولة، يجب توفر الصفة، المصلحة و الأهلية كشرط جوهري لقبول الدعوى ، و قد تناول المشرع مسألة الصفة والمصلحة من خلال المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، و شرط الأهلية.

- **الصفة :** يكون مقدم طلب الطعن بإلغاء القرار هو صاحب الحق المطلوب الحصول عليه أو حمايته ، أو أن تكون له صفة التمثيل ، فأجاز القانون للمؤسسة صاحبة المصلحة أن ترفع طعنا بإلغاء قرار رفض التجميع الاقتصادي سواء كان قرارا صريحا أو ضمنيا ، و نفهم من هذا أن الغير لا يمكن له تقديم طعن فيما يخص قرار الترخيص بعملية

[1] أنظر: شعبان العايب، المرجع السابق، ص 94.

التجميع الاقتصادي و التي يمكن أن تؤثر في المنافسة، آو الترخيص الذي تم منحه بعد استشارة وزير التجارة و الذي أبدى فيه رأيه بالرفض فلا يمكن لهذا الأخير ممارسة حق الطعن ضد هذا القرار. عكس المشرع الفرنسي الذي لم يخصص نصوصا تتعلق بالطعون في قرارات التركيز الاقتصادي و ترك الأمر للأحكام العامة المنصوص عليها في مدونة القضاء الإداري الفرنسي[1].

– **المصلحة:** يقصد بها المصلحة المشروعة التي يرغب طالب الطعن في حمايتها بلجوئه لمجلس الدولة خاصة إذا كان قرار رفض عملية التجميع الاقتصادي تعسفيا.

– **الأهلية:** يتم ممارسة حق التقاضي بتوافر الأهلية القانونية المتمثلة في أهلية الأداء، هنا يجب أن نفرق بين أهلية الشخص الطبيعي المحددة 19 سنة كاملة[2]، و الشخص المعنوي و الذي نقصد به الشركات التجارية في هذا الطرح فتتمتع بالأهلية بعد اكتسابها للشخصية المعنوية بعد قيدها في السجل التجاري[3]، و بالتالي ليس للتجمع أو الشركة التي ظهرت نتيجة التجميع الاقتصادي و الغير مقيدة في السجل التجاري، أو المحكوم بضرورة فسخها أو بطلانها أن ترفع الدعوى باسمها، و إنما ترفع الدعوى من طرف المؤسسات صاحبة طلب التجميع الاقتصادي[4].

2: الشروط الشكلية للطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض التركيز الاقتصادي

فيما يخص الشروط الشكلية للطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة فنجد شرط تقديم التظلم **(أ)** و كذا شرط الأجل المحدد لتقديم الطعن **(ب)**.

أ– تقديم التظلم

يقصد بتقديم التظلم أو كما يطلق عليه التظلم المسبق ، عملية رفع الشكوى أو طلب إلى السلطة الإدارية صاحبة الاختصاص من طرف صاحب المصلحة بغية فض النزاع الناتج عن عمل قانوني إداري ، لإعادة مراجعة القرار المتخذ عن طريق دراسته و الكشف عن عيوبه و البت فيه إما بالإلغاء أو التعديل أو السحب.[5]

---

[1] أنظر: مفتاح براشمي، الطعون في قرارات مجلس المنافسة و الإشكالات الناجمة عنها، المرجع السابق، ص 61.
[2] أنظر: المادة 40 من الأمر 75- 58 المتضمن القانون المدني، المرجع السابق، ص 992.
[3] أنظر: المادة 549 من الأمر 75- 59 المتضمن القانون التجاري، المرجع السابق، ص 1358.
[4] أنظر: براشمي مفتاح، الطعون في قرارات مجلس المنافسة والإشكالات الناجمة عنها، المرجع السابق، ص 62.
[5] أنظر: منصور داود، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص 347.

غير أن الأمر رقم 03-03 المعدل و المتمم، المتعلق بالمنافسة لم ينص في أحكامه على إجراءات ممارسة هذا الإجراء بصفة صريحة قبل ممارسة حق الطعن أمام مجلس الدولة، و أمام سكوت المشرع عن هذا الإجراء المتمثل في تقديم تظلم مسبق، وجب علينا الرجوع إلى الأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

حيث نصت المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية على انه :" يجوز للشخص المعني تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار خلال الأجل المنصوص عليه في المادة 829 من نفس القانون"، مع العلم أن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الحالي أصبح إجراء التظلم المسبق جوازيا بعدما كان إلزاميا و شرطا أساسيا لقبول الدعوى.

ب-الآجال المحددة لتقديم الطعون

لم يتم النص في الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة على أجال الطعن فيما يخص قرارات رفض عملية التجميع الاقتصادي من طرف مجلس المنافسة أمام مجلس الدولة بآجال خاصة، الأمر الذي يستدعي الرجوع إلى أحكام قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، حيث نصت المادة 907 منه انه في حالة الطعن أمام مجلس الدولة، يتم تطبيق المواعيد المنصوص عليها في المواد 829 و ما بعدها إلى غاية المادة 832 من قانون الإجراءات المدنية ولإدارية.

خلافا لما تم النص عليه فيما يخص مواعيد الطعن في قرارات مجلس المنافسة و المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة و التي تم تحديدها بنص المادة 63 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم بشهر واحد، و عشرون يوما فيما يخص التدابير المؤقتة التي نصت عليها المادة 46 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، نجد أنه في حالة ممارسة التظلم يكون لصاحب المصلحة أجل مدته شهرين لرفع الطعن القضائي حيث يبدأ سريان هذا الأخير من تاريخ تقديم التظلم، و هذا ما جاءت به المادة 907 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، وقد أحالت هذه المادة إلى تطبيق أحكام المواد 829 إلى 832 من نفس القانون حيث نصت المادة 829 من هذا القانون على انه يجب تقديم الطعون خلال أربعة أشهر من تبليغ القرار الصريح، أما فيما يتعلق بالقرارات الضمنية فيكون تقديم الطعون خلال أربعة أشهر يتم احتسابها بعد انتهاء ثلاثة أشهر من إيداع طلب الترخيص. وبالتالي فإن سريان مواعيد الطعن يبدأ من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار،

وهو ما يتوافق مع أحكام المادة 47 من الأمر 03-03 المعدل و المتمم و المتعلق بالمنافسة، الذي ألزم فيها المشرع قيام مجلس المنافسة بتبليغ قراراته إلى الأطراف المعنية. بواسطة إرسال موصى عليه مع وصل بالاستلام، وترسل إلى الوزير المكلف بالتجارة الذي يسهر على تنفيذها[1].

تجدر الإشارة أن مسألة مواعيد الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة والتي تركها المشرع للقواعد العامة، هي مدة طويلة مقارنة بطبيعة مجلس قانون المنافسة، زيادة على أن طول المدة يجعل الوحدات الاقتصادية المتكتلة تعيش نوع من للاستقرار القانوني.

وفي حالة عدم احترام أجال الطعن من قبل الأطراف المعنية فقد رتبت المادة 322 من القانون رقم 08-09 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري أثرا على ذلك بقولها: " كل الآجال المقررة في هذا القانون من اجل ممارسة حق أو ممارسة طعن، يترتب على عدم مراعاتها سقوط الحق"، و بالتالي يترتب على عدم احترام الآجال المحددة سقوط الحق في الطعن ، و هذا راجع إلى أن المواعيد المقررة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري من النظام العام.

ثالثا: إجراءات الطعن و النتائج المترتبة عنها

بعدما تم تحديد مختلف الشروط الموضوعية المنظمة لاختصاص مجلس الدولة في مجال الطعن في القرارات المتعلقة برفض عمليات التركيز الاقتصادي، من خلال معرفة مجال اختصاص مجلس الدولة و الذي حصره المشرع في قرارات رفض التجميع و الأسباب التي دفعت المشرع لتبني هذا الموقف، وكذا التطرق إلى تلك الشروط الموضوعية والشكلية التي يجب أن يستوفيها إجراء الطعن، غير أن الإحاطة بمختلف القواعد المنظمة لإجراء الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة الرافضة لعملية التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة لا يرتب أثاره (2) إلا من خلال معرفة الإجراءات الواجب إتباعها والمدة التي يتم فيها رفع الطعن (1).

1-إجراءات تقديم الطعون:

لم يتضمن قانون المنافسة إجراءات خاصة لرفع الطعن أمام مجلس الدولة، لذلك وجب الرجوع إلى القواعد العامة، حيث يقوم صاحب المصلحة بتحرير عريضة الطعن

[1] المادة 47، الأمر 03- 03، المرجع السابق، ص 31.

حسب الطلبات إلغاء آو تعديل ، تكون محررة و موقعة من محام معتمد لدى المحكمة العليا و مجلس الدولة ، محترما شروط المادة 15 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية مع وجوب إثارة أوجه الطعن.

تكون العريضة في نسخ حسب عدد أطراف القضية، كما يجب إرفاق تلك العريضة بقرار مجلس المنافسة المطعون فيه أو نسخة من الطلب المؤشر عليه بالاستلام بالنسبة للقرار الضمني، أو القرار غير المبلغ، بالإضافة إلى ضرورة إيداع وثائق الإثبات المستند عليها ، و تقيد العريضة بعد دفع مصاريف التسجيل.

بعد ذلك، يجب تبليغ مجلس المنافسة بعريضة الطعن باعتباره طرفا أصيلا في الدعوى ، ذلك بعد أمر العضو المقرر بذلك و تنبيهه بتقديم مذكرة جوابية خلال الأجل الذي يحدده، و تجدر الإشارة إلى انه يجب استبعاد المادة 38 من الأمر 03-03 المعدل و المتمم و المتعلق بالمنافسة حول إبداء الرأي، لان مجلس المنافسة طرف أصلي في القضية ، أما وزير التجارة فيبلغ من اجل إبداء الرأي عندما لا يكون طرفا ، كذلك الشأن بالنسبة لوزير القطاع المعني حسنا لسير العدالة ، و إذا كان في الدعوى مدعى عليهم آخرون ، فكذلك يجب تبليغهم بالعريضة و منحهم مهلة لإيداع مذكراتهم الجوابية .

2-نتائج الطعن في قرارات رفض التجميع الاقتصادي

كأصل عام، يقوم مجلس الدولة بإصدار قرار إما يؤيد به قرار مجلس المنافسة **(أ)**، أو يلغي قرار هذا الأخير**(ب)**.

لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري تبنى نظرة جديدة لاختصاصات القاضي الإداري في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، و هي متعلقة بالدور الايجابي للقاضي بعد أن كان دوره سلبي في ظل قانون الإجراءات المدنية القديم، فأصبح له اختصاص أمر الإدارة باتخاذ و إصدار قرار إداري في اجل محدد، بالإضافة إلى إمكانية إلزامها بالغرامة التهديدية لتنفيذ التدبير، و منه يمكن تصور تدخل مجلس الدولة بإلغاء قرار رفض التجميع مع إلزام مجلس المنافسة بإصدار قرار قبول هذا الأخير تطبيقا للأحكام العامة .

أ- تأييد قرار مجلس المنافسة

يمكن لمجلس الدولة أن يؤيد قرار مجلس المنافسة في حال ثبت له أن القرار قد صدر بناء على الأحكام المنظمة و وفق الإجراءات و الوقائع المكيفة لذلك ، و الحكم

الصادر عن دعوى الإلغاء يكون حجة على الكافة ، فلا ينحصر على أطرافه فقط فهو يتمتع بحجة مطلقة يسري على كل ذي شان الذي تمتد له أثار القرار، و أن هذا القرار لا يمكن الطعن فيه مرة أخرى بأي شكل من أشكال الطعن القضائي، لان النظم القضائية الازدواجية، ترفض الطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض، و قد سار مجلس الدولة على هذا النحو حين رفض الطعن في قراره[1].

ب- إلغاء قرار مجلس المنافسة

قد يصيب القرار عيب من عيوب المشروعية التي يستوجب إلغاؤها من طرف القضاء و قد استقر الفقه و القضاء على أن إلغاء القرار الإداري يستند إلى احد عيوب المشروعية و المتمثلة في المشروعية الخارجية (عيب عدم الاختصاص، عيب الشكل و الإجراءات)، و عيوب مشروعية داخلية (عيب مخالفة القانون، عيب السبب، عيب الانحراف في استعمال السلطة)[2]، غير أن الإلغاء هذا لا يمتد إلى منح الترخيص، لأنه اختصاص يعود أصلا إلى مجلس المنافسة[3].

الفرع الثاني: التساؤلات التي يطرحها إجراء الطعن في قرارات المتعلقة بالرقابة على لعمليات التركيز الاقتصادي

كما سبق القول، أعطى المشرع لمجلس المنافسة سلطة اتخاذ القرار في المسائل المتعلقة بقطاعه ومن بينها مسألة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي،[4] إذ يمكن لمجلس المنافسة أن يرخص بإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي بناءا على طلب من قبل الأطراف المعنية بالتركيز، وفي المقابل أعطى لأطراف عملية التركيز الاقتصادي حق الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عملية التركيز الاقتصادي،[5] فالطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي يمثل أحد أهم الضمانات القانونية المقدمة للأطراف بعد الفصل في القضية.[6]

---

[1] أنظر: مليكة بطينة، الاختصاص القضائي لمجلس الدولة في النظام الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، سنة 2004، ص 126.

[2] أنظر: موسى رحموني، الرقابة القضائية على السلطات المستقلة، رسالة ماجستير في العلوم القانونية و الإدارية، تخصص قانون إداري و إدارة عامة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة – الجزائر، سنة 2013، ص 98.

[3] شعبان العايب، المرجع السابق، ص 115.

[4] تنص المادة 34 من الأمر 03- 03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة على ما يلي: " يتمتع مجلس المنافسة بسلطة اتخاذ القرار والاقتراح وإبداء الرأي بمبادرة منه أو كلما طلب منه ذلك، في أي مسألة أو أي عمل أو تدبير من شأنه ضمان السير الحسن للمنافسة وتشجيعها في المناطق الجغرافية أو قطاعات النشاط التي تنعدم فيها المنافسة أو تكون غير متطورة فيها بما فيه الكفاية..."

[5] أنظر: المادة 19، الأمر 03- 03، المرجع نفسه، ص 28.

[6] أنظر: مريم الحاسي، ضمانات المتابعة العادلة أمام مجلس المنافسة، المرجع السابق، ص 353.

تضمن أحكام قانون المنافسة في فصله المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي التي جاء بها المشرع الجزائري إمكانية الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص بإنشاء عملية التركيز الاقتصادي، غير أنه عند قراءة النصوص التي جاء بها المشرع فيما يخص مسألة الطعن تثار عدة تساؤلات، التي من بينها لماذا حصر المشرع الجزائري الطعن في قرار رفض الترخيص فقط؟ **(أولا)**، هل يمكن الطعن في قرارات مجلس المنافسة أمام السلطة التنفيذية أم لا ؟ **(ثانيا)**، من هي الجهة المختصة بالنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي بعد التعديل الأخير لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي غير هرم القضاء الإداري باستحداث ما يعرف بالمحاكم الإداري للاستئناف هل يبقى مجلس الدولة كجهة مختصة في الطعن كدرجة أولى أم يتغير ذلك؟ [1] **(ثالثا)**، كل هذه التساؤلات قد تجعل من المشرع يعيد النظر في النظام القانوني لمسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي.

أولا: حصر المشرع إمكانية الطعن فقط على قرار رفض الترخيص لعملية التركيز

تنص المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة في فقرتها الأخيرة على أنه: " ... يمكن الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة".

يتبين من نص المادة أعلاه أن المشرع الجزائري حصر إجراء الطعن على قرار رفض الترخيص لعملية التركيز الاقتصادي فقط، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى جواز الطعن في بقية القرارات، كقرار الترخيص لعملية التركيز الاقتصادي، خاصة أن هذا الأخير يمكن أن يمس بحقوق المؤسسات المنافسة فهل يجوز لهذه المؤسسات رفع الطعن أمام مجلس الدولة أم لا؟، أيضا يوجد قرار منح الترخيص لعملية التركيز مع فرض التزامات على المؤسسات المرخص لها، فهل يجوز للمؤسسات المستفيدة من هذا الترخيص الطعن في هذا القرار من أجل حذف هذه الالتزامات أم لا؟.

بما أن حق اللجوء للقضاء هو حق مقرر دستوريا وفق لنص المادة 158 من الدستور الجزائري التي تنص على أن : " الكل سواسية أمام القضاء وهو في متناول الجميع..."، و هو ما أكدته المادة 03 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل

[1] أنظر: القانون 22- 13 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1443 الموافق 12 يوليو 2022 يعدل ويتمم القانون 08- 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ل 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج، عدد: 48، 17 يوليو 2022.

والمتمم التي تنص على أنه: " يجوز لكل شخص يدعي حقا، رفع دعوى أمام القضاء للحصول على ذلك الحق أو حمايته".

فإنه يجوز للمؤسسة المتضررة من أي قرار صادر من مجلس المنافسة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي الطعن فيه متى توافرت فيها شروط رفع الدعوى المذكورة في المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ويوجه الطعن أمام مجلس الدولة طبقا للأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية ولرادارية والقانون العضوي رقم 98-01 المتعلق باختصاص مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ذلك أن مجلس المنافسة هو من الهيئات العمومية الوطنية التي يختص مجلس الدولة بالنظر في الطعون ضد القرارات الصادرة عنها كقاعدة عامة ولا تخضع لاختصاص الغرفة التجارية لمجلس قضاء الجزائر، لأن المشرع الجزائري خول هذه الأخيرة اختصاصات استثنائية في المادة 63 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة هي النظر في الطعون ضد قرارات المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة فقط دون القرارات المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي[1].

ثانيا: إمكانية الطعن في قرارات رفض عملية التركيز الاقتصادي أمام السلطة التنفيذية

لقد جاء في نص المادة 21 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة ما يلي: " يمكن أن ترخص الحكومة تلقائيا، إذا اقتضت المصلحة العانة ذلك، أو بناءا على طلب من الأطراف المعنية، بالتجميع الذي كان محل رفض من قبل مجلس المنافسة، وذلك بناءا على تقرير الوزير المكلف بالتجارة و الوزير الذي يتبعه القطاع المعني".

من خلال هذا النص يكون المشرع الجزائري قد منح للسلطة التنفيذية التدخل في مجال مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، من خلال السماح لسلطة التنفيذية بإجازة عملية التركيز التي تم رفضها من قبل مجلس المنافسة، فالمشرع في هذه المادة غير من طبيعة نظام الرقابة على التركيز الاقتصادي من جانب الهيئات، عندما سمح للسلطة التنفيذية بمراجعة قرار مجلس المنافسة المتضمن رفض الترخيص لعملية التركيز، و كأن السلطة التنفيذية أصبحت هي الجهة المختصة في النظر في الطعون الموجهة ضد قرارات مجلس المنافسة القاضية برفض الترخيص لعملية التركيز، وهو الأمر الذي يعد تدخلا في

[1] أنظر: مفتاح براشمي، المرجع السابق، ص 60.

اختصاصات مجلس المنافسة في هذا المجال باعتباره سلطة مختصة في المنافسة يصدر قراراته المتضمنة رفض الترخيص لعملية التركيز بناءا على إجراءات مسبقة ويكون القرار مسببا ومبررا لأسباب اقتصادية، لاسيما إذا شكلت العملية مساسا بالمنافسة ولم تقدم فائدة للمصلحة العامة الاقتصادية[1].

ثالثا: إمكانية الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص عملية التركيز أمام المحاكم الإدارية للاستئناف

مسألة الجهة المختصة في النظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي لم تكن تطرح أي إشكال كون نص المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم نص صراحة على أن الطعن يكون أمام مجلس الدولة.

غير أن التعديل الجديد لقانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 22-13 وبعد استحداثه ما يعرف بمحاكم الإدارية للاستئناف أصبح التساؤل يدور حول مكانة هذه المحاكم قي مسألة الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص عملية التركيز هل يمكن أن تكون جهة مختصة أم لا؟.

استحدث المادة 179 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 لمحاكم الإدارية للاستئناف بقولها: " يمثل مجلس الدولة الهيئة المقدمة لأعمال المحاكم الرادارية للاستئناف والمحاكم الإدارية والجهات الأخرى الفاصلة في المواد الإدارية"، هذه المادة أعلنت عن إنشاء محاكم إدارية للاستئناف كدرجة ثانية للتقاضي في المادة الإدارية، لتجسد هذه المادة مبدأ التقاضي على درجتين في القضاء الإداري.

لقد نص القانون رقم 22-07 المتعلق بالتقسيم القضائي بموجب نص المادة 08 منه على إنشاء ست (06) محاكم إدارية للاستئناف تقع مقراتها بكل من، الجزائر، وهران، قسنطينة، تامنغست وبشار[2]، تحدث في دائرة اختصاص كل محكمة إدارية للاستئناف محاكم إدارية[3].

[1] أنظر: سامي بن حملة، الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة، المرجع السابق، ص 385.
[2] أنظر: المادة 08 من القانون رقم 22- 07 المؤرخ في 04 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة 2022، يتضمن التقسيم القضائي، ج.ر.ج.ج، العدد 32 ،14 ماي 2022، ص 05.
[3] المادة 09 من القانون رقم 22- 07، المرجع نفسه، ص 05.

تعتبر المحاكم الإدارية للاستئناف درجة الأولى للاستئناف تختص بالنظر في الطعون بالاستئناف المتعلقة بالأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية[1]، وبالتالي فإن هذه المحاكم تعتر درجة استئناف لجميع أحكام وأوامر المحاكم الإدارية، باعتبار أن هذه الأخيرة درجة أولى للتقاضي في المادة الإدارية[2]. كما تختص المحاكم الإدارية للاستئناف كذلك في الفصل في القضايا المخول لها بموجب نصوص خاصة، حيث نجد مثلا المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خولت لها المادة 10 من القانون العضوي رقم 22-11 المتعلق بتنظيم مجلس الدولة وسيره واختصاصاته، اختصاص الفصل بقرار في دعاوى إلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية والوطنية والمنظمات المهنية الوطنية[3].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن المحاكم الإدارية للاستئناف يمكن لها أن تختص بالنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض الترخيص لعملية التركيز الاقتصادي[باعتبار أن مجلس المنافسة هيئة وطنية عمومية هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تختص بالفصل في الطعون في حالة ما إذا خولت لها هذه الصلاحية بموجب قانون خاص، غير أنه بالرجوع إلى المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم، نجد أن هذا الأمر – باعتباره قانون خاص- جعل مسألة الفصل في الطعون المقدمة ضد قرارات مجلس المنافسة من اختصاص مجلس الدولة، الذي يفصل في مثل هذه المسائل باعتباره درجة أولى و أخيرة.

لكن مع التعديل الجديد لقانون الإجراءات المدنية والإدارية واستحداث المحاكم الإدارية للاستئناف ينتظر من المشرع الجزائري إعادة النظر في المادة 19 التي تخول مجلس الدولة سلطة الفصل في الطعون المقدمة ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص لعملية التركيز الاقتصاد، بجعل المحاكم الإدارية للاستئناف هي الجهة المختصة كدرجة أولى في النظر في مثل هذه الطعون مثلما فعل في القانون النقدي والمصرفي الجديد أين أكد بصريح العبارة على أن المحاكم الإدارية للاستئناف هي الجهة

[1] أنظر: المادة 29 من قانون العضوي رقم 22- 10 المؤرخ في 9 ذي القعدة 1443 الموافق 9 جوان سنة 2022، المتعلق بالتنظيم القضائي، ج.ر.ج.ج، عدد : 41، 16 جوان 2022، ص 09.

[2] أنظر: الصالح ملوك، النظام القانوني للمحاكم الإدارية للاستئناف (التنظيم والاختصاص)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 12، العدد 03، 2023، ص 233.

[3] أنظر: المادة 10 من القانون العضوي رقم 22- 11، المؤرخ في 09 ذي القعدة 1443 الموافق 09 جوان سنة 2022، يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 98- 01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 ماي سنة 1998، المتعلق بتنظيم مجلس الدولة وسيره واختصاصاته،ج.ر.ج.ج، عدد: 41، 16 جوان 2022، ص 14.

المختصة بالنضر في الطعون المقدمة ضد قـرارات اللجنـة المصـرفية والتـي تعتبـر سـلطة إدارية مستقلة[1]، كل هذا من أجل تعزيز مبدأ التقاضي علـى درجتـين فـي المسـائل الإداريـة بحيث، وكذا ضمان المتابعة العادلة لقرارات مجلس المنافسة.

[1] أنظر: المادة 119 من القانون رقم 23- 09 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 جويلية سنة 2023، ج.ر.ج.ج، العدد 43، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ص 20.

إن تطبيق الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي يستوجب توافر جملة من الشروط الموضوعية والإجرائية، هذه الأخيرة التي نظمها المشرع الجزائري بموجب الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتان:

المرحلة الأولى وهي مرحلة مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي التي تبدأ بإجراء الإخطار وهو إجراء أولي يتمثل في إخطار مجلس المنافسة بوجود عملية تركيز اقتصادي من شأنها المساس بالمنافسة، ويكون هذا الإخطار إما مباشر وهو الذي يتم من قبل أطراف التجميع أو إخطار غير مباشر وهو الذي يتم من قبل أشخاص خول لهم القانون هذه الصلاحية كما يمكن أن يكون الإخطار تلقائيا أين يخطر مجلس المنافسة نفسه بنفسه في حالات معينة، ليأتي بعد ذلك الإجراء الثاني من هذه المرحلة والمتمثل في التحقيق الذي يقوم به المقررون أو ما يعرف بهيئة التحقيق حيث منح لهم قانون المنافسة بعض الصلاحيات التي من شأنها المساهمة في الوصول إلى نتائج دقيقة.

المرحلة الثانية وتتمثل في صدور نتائج الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، في هذه المرحلة يصدر مجلس المنافسة بناءا على الإخطار الذي تلقاه والتحقيق الذي قام به قراره إما بقبول الترخيص بإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي أو رفضها ويكون هذا القرار مسببا تماشيا مع مبدأ تسبيب الأحكام، في هذه المرحلة نجد كذلك أن المشرع الجزائري أعطى لأطراف عملية التركيز الاقتصادي إمكانية الطعن في قرار رفض التجميع أمام مجلس الدولة ضمانا منه لصدور قرار عادل، غير أنه فتح على نفسه باب النقد من جهة أولى أنه ميز بين قرار قبول التجميع الذي لا يمكن الطعن فيه وقرار رفض التجميع الذي يمكن الطعن فيه علما أن كل من القرارين قد لا يخدمان أطراف معينة، ومن جهة ثانية مجلس الدولة الذي يعتبر الجهة المختصة بالنظر في الطعن فإنه مع تعديل قانون إجراءات المدنية والإدارية الجديد الذي عدل في التنظيم القضائي الإداري باستحداث ما يعرف بالمحاكم الإدارية للاستئناف التي أصبحت كدرجة أولى يعرف أمامها الطعن في مثل هذه المسائل الأمر الذي يستوجب من المشرع إعادة النظر في قانون المنافسة في هذه النقطة وذلك بتعديل المادة 19 منه تماشيا مع تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

خلاصة لما جاء في هذا الباب، نستطيع القول أنه أمام الانتشار الواسع لعمليات التركيز الاقتصادي داخل الدول، وجدت معظم التشريعات نفسها أمام حتمية وضع نظام قانوني ينظم ويضبط هذا النوع من العمليات وذلك خوفا من تأثيرها على المنافسة داخل الأسواق.

المشرع الجزائري سعيا منه للمحافظة على السوق وضبطها من جهة وكذا حماية المشروعات الصغيرة داخل السوق أخضع عمليات التركيز الاقتصادي لنظام الرقابة القانونية من خلال وضع شروط موضوعية وإجرائية من أجل الترخيص لمثل هذه العمليات، وعند دراستنا لنظام الرقابة الذي وضعه المشرع الجزائري على عمليات التركيز الاقتصادي نجد أن المشرع الجزائري حاول ضبط عمليات التركيز الاقتصادي من خلال إخضاعها لنظام رقابة قبلية يبدأ من أول إجراء وهو الإخطار ثم التحقيق إلى غاية صدور القرار النهائي. غير أن هذا النظام لم يكن فعال لدرجة كبيرة، لأنه تعرض لجملة من الانتقادات فمثلا نجده أعتمد على نظام الرقابة القبلية فقط وهو الأمر الذي يجعله غير قادر على متابعة عمليات التركيز الاقتصادي بعد منحها الترخيص مما يستوجب التوجه إلى اعتماد نظام الرقابة البعدية مثل بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي والانجليزي، كذلك فيما يخص مسألة الطعن أين ظهرت عدة إشكالات أهمها حصر إجراء الطعن في قرار رفض التجميع فقط و الجهة المختصة بالنظر في الطعن الذي يجب على المشرع الإسراع في تعديل قانون المنافسة تماشيا مع التعديل الجديد لقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

خاتمة:

التركيز الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا، فرضتها المنافسة الكبيرة داخل الأسواق بين كبرى المؤسسات على الوحدات الاقتصادية المنفردة والمتعثرة التي عجزت عن تحقيق لأهدافها، الأمر الذي أدى بها التكتل وجمع الإمكانيات المالية والبشرية فيما بينها، من أجل ضمان البقاء داخل الأسواق والقدرة على المنافسة، فعمليات التركيز الاقتصادي أصبحت تشكل الوسيلة القانونية الأمثل لتحقيق التعاون الاقتصادي الذي يخدم اقتصاد الدول، لذلك نظم المشرع الجزائري هذه العمليات تزامنا مع انتهاجه لنظام اقتصاد السوق الحر حيث حاول وضع مناخ تنافسي من أجل الخروج من الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال فترة نهاية الثمانيات، وتم الاهتمام بعمليات التركيز الاقتصادي بالرغم من قربها للمجال الاقتصادي أكثر منه القانوني حتى تكون في شكل منظم الأمر الذي جعل العديد من الشركات التجارية تتكل في شكل عمليات تركيز من أجل احتلال مركز قوة داخل الأسواق والقدرة على المنافسة فيها، وهذا بتحولها من وحدات صغيرة غير قادرة على المواجهة داخل السوق إلى وحدات كبيرة قادرة على المنافسة والمساهمة في التطور الاقتصادي للبلاد.

في مقابل الأهمية التي يلعبها التركيز الاقتصادي في النهوض بالاقتصاد الوطني قابله المشرع بنظام رقابة خاص يحول دون مساس مثل هذه التجميعات بمبادئ التي تقوم عليها المنافسة الحرة بداية من الأمر 95-06 الذي برغم من أنه صدر في ظروف صعبة كانت تمر بها الجزائر، إلا أنه كان بمثابة خطوة نحو تجسيد مبادئ اقتصاد السوق ومن خلال هذا الأمر تم ظهور مصطلح التركيز الاقتصادي أو ما يعرف بالتجمعات الاقتصادية، لتبدأ بعد ذلك رحلة المشرع الجزائري مع تنظيم الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بداية من صدور الأمر 03-03 الذي ألغى الأمر 95-06 هذا الأمر هو الآخر تم تعديله عدة مرات.

فالمشرع الجزائري كان يسعى من كل هذه التعديلات خاصة في الشق المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي إلى خلق توازن بين تحقيق قفزة في الاقتصاد من خلال تشجيع الوحدات الاقتصادية على التكتل وبين الحذر من مساسها بالمنافسة، ومن هنا جاء دراستنا التي حاولت تقييم التنظيم الذي وضعه المشرع تحت عنوان الجوانب القانونية لعمليات التركيز الاقتصادي والتي خرجنا من خلالها بجملة من النتائج:

01- التركيز الاقتصادي ظاهرة اقتصادية قبل أن تكون قانونية وهي حديثة نسبيا، فرضتها الحياة الاقتصادية وتغير ظروفها على الوحدات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة والتي وصلت إلى مرحلة العجز عن تحقيق أهدافها، وهو الأمر الذي أدى بها إلى التكتل والقيام مرة أخرى والقدرة على المنافسة، وقد ظهرت هذه الظاهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، لتنتقل بعد ذلك لأوروبا لتعرف انتشارا واسعا التركيز ظهرت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر لتنتشر في أوروبا بعد ذلك إلى العالم العربي، والجزائر هي الأخرى لم تكن بمنأى عن انتشار هذه الظاهرة فقد عرفتها ونظمتها بقوانين متعاقبة، بداية بالقانون 89-12 المتعلق بالأسعار الذي أشار فيه المشرع لهذه الظاهرة في إطار الممارسات المقيدة للمنافسة دون التفصيل فيها، ليأتي بعد ذلك القانون 95-06 المتضمن قانون المنافسة والذي فصل في ظاهرة التركيز من خلال تعريفها، لكن هذا القانون ألغي بموجب الأمر 03-03 المعدل والمتمم بالقانونين 08-12 و10-05 على التوالي حيث بين المشرع الأشكال القانونية التي تتخذها هذه الظاهرة وشروط قيامها وكيفية الترخيص لها بتنظيم قانوني خاصة من جانب الرقابة وهو الأمر الذي عكس اهتمام المشرع بها.

02- حاول الفقه ومن بعده التشريع تعريف عمليات التركيز الاقتصادي كل حسب نظرته، أما ما يمكن ملاحظته على معظم التّعريفات الفقهية أنّها تناولت الطّرقَ أو الوسائلَ القانونيّةَ التي تتمّ بها عمليّات التّجميعات الاقتصاديّة عن طريق الاتّحاد، المراقبة، المشاركة في رأس المال، وأيضًا الأثر الذي تحدثه هذه العمليّات بالمنافسة، وهذا ما تسعى إليه كلّ التّعريفات المقدّمة من الفقه التي تضمّ نوعين من التّصرّفات القانونيّة لعمليّات التّجميع، النّوع الأوّل يمثّل الطّرق التي تقوم من خلالها عمليّات التّجميع، والنّوع الثّاني يمثّل الأثرَ الذي تحدثه عمليّات التّجميع بالمنافسة وفي التّحكّم في السّوق والاحتكار وعليه فالتركيز حسب الفقهاء هو عملية تكتل وتركز وحدتين اقتصاديتين أو أكثر من أجل إنشاء تكتل اقتصادي جديد.

03-المشرع الجزائري تطرق لظاهرة التركيز الاقتصادي من خلال قواعده العامة والخاصة ، تبنى فكرة التركيز الاقتصادي منذ صدور القانون التجاري رقم 75-59 سنة 1975 ، وأول إشارة لمفهوم التركيز الاقتصادي كانت من خلال القانون المدني رقم 88-07، أما فيما يخص مسألة تعريفه لعمليات التركيز الاقتصادي كان أول تعريف

بموجب الأمر 95-06 الذي عرفه بموجب المادة 11 على أنه حيث عرّفته على أنّه" كلّ مشروع تجميعٍ ناتج عن أيّ عقدٍ مهما كان شكله يتضمّن تحويل الملكية أو جزءٍ من ممتلكاتِ أو حقوق أو سنداتِ عونِ اقتصادي، قصد تمكين عون اقتصاديٍّ من مراقبة عونٍ اقتصاديٍّ آخر أو ممارسة النّفوذ الأكيد عليه..." لكن هذا الأمر ألغي بموجب الأمر 03-03 الذي جاء بتعريف مغاير للتعريف الذي جاء به الأمر 95-06 الملغى، بحيث يعتبر تعريفا مرن يشمل كل العلاقات التي تربط مختلف الوحدات فيما بينها.

04- لم يعط المشرع الجزائري تعريف لتركيز الاقتصادي ولعل مبرّره مُؤدّاه تميّز هذا المفهوم بالنّسبية والتّطوّر، وذلك بحكم طابعه العابر بين الاقتصاد والقانون، ومن ثمّ لا يمكن تقديم أيّ تعريفٍ حاسمٍ له، وإنّما فقط معاينته أو تقديره بصفةٍ ملموسة أي تبعًا للظّروف الواقعية والقانونية الخاصّة بكلّ حالةٍ من حالاته.

05- التّركيزَ الاقتصاديَّ يتحقّق في عدّة أشكال، فمنها ما يتحقّق من خلال تكتّل مجموعةٍ من الوحدات الاقتصادية التي تشكّل كيانًا قانونيًّا جديدًا بسبب انصهار الوجود القانونيّ للوحدات المكوّنة له في هذا الكيان الجديد، وهو ما يُعرف بالتّركيز بإنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد ومنها ما يتحقّق دون إنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد.

06- أطلق المشرع على التركيز الاقتصادي تسمية التجمع الاقتصادي، وهو ماجعل البعض يخلط بين التجمع الاقتصادي كمصطلح عام يشمل جميع أشكال التركيز الاقتصادي كما جاء في نص المادة 15 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم المتضمن قانون المنافسة و التجمع ذي الغاية الاقتصادية الذي يعتبر شكل من أشكال التجمع الاقتصادي.

07- يشمل التركيز الاقتصادي بإنشاء شخص معنوي جديد كل من اندماج الشركات التجارية و التجمع ذي الغاية الاقتصادية وكل خصه المشرع الجزائري بتنظيم خاص.

08- تطرّق المشرّع الجزائريّ على الاندماج في القسم الرّابع من الفصل الرّابع المُسمّى "أحكامٌ مشتركةٌ خاصّةٌ بالشّركات التّجارية ذات الشّخصيّة المعنوية" من المادّة 744 إلى 764 من القانون التّجاريّ الجزائريّ رقم 75-59 لسنة 1975 المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 05 -02 لسنة 2005م، والمتضمّن القانون التّجاريّ دون أن يعطي تعريفا له مثله مثل بقية التشريعات المقارنة، ليتدخل الفقه ويعرف الاندماج على أنه "عقدٌ بمقتضاه

يتمّ تكتّل شركةٍ أو أكثرَ مع شركةٍ أخرى عن طريق الضّمّ أو المزج، فإمّا أن تزول الشّخصيّة المعنوية للشّركة المنضمّة وتنتقل ذمّتها المالية بأصولها وخصومها إلى الشّركة الضّامّة أو تمتزج الشّركتان فتزول شخصيتهما المعنوية وتنتقل ذمّتهما المالية بأصولها وخصومها إلى شركةٍ جديدة"،

09- تكلّم المشرّع الجزائريّ في شأن التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية كشكل من أشكال التركيز الاقتصادي بإنشاء شخص معنوي جديد بموجب المرسوم التّشريعيّ رقم 93- 08 المتضمّن القانون التّجاري في فصل كامل بداية من نصّ المّادة 796 حيث أنّ المشرّع الجزائريَّ لم يعطِ تعريفًا واضحًا للتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية، وإنّما بيّن لنا الشّكل الذي يكون عليه التّجمّع، فالتّجمّع هو الذي يتأسّس بوجود شخصين معنويين أو أكثر ويكون مكتوبًا ولمدّةٍ محدّدة، كما أن تعريف المشرّع الجزائريّ للتّجمّع ذي الغاية الاقتصادية استبعد الأشخاصَ الطّبيعيّين من إمكانية تأسيسهم لتجمّعاتٍ اقتصادية،

10- يشمل التركيز الاقتصادي دون إنشاء شخص معنوي جديد كل من مجمع الشركات والمؤسسة المشتركة.

11- تكلم المشرع الجزائري على مجمع الشركات في العديد من القواعد القانونيّة المستقلّة الموزّعة في مختلف فروع القانون التي يخضع لها المُجمّعكالقانون الجبائي والتجاري، هذا الأخير لم يعط تعريفًا واضحًا لمُجمّع الشّركات، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ باعتبار أنّ المشرّع قليلاً ما يتطرّق للتعارف، لذلك اكتفى بتبيان الأسس التي يقوم عليها، إمّا من خلال نسبة المساهمة وإمّا من خلال مفهوم الرّقابة، فالاستقلال القانونيّ لشركاتِ المجمّع، بالإضافة إلى خضوع هذه الشّركات للرّقابة، ومن خلال هذه الأسس يعرف مجمع الشركات بأنه: " عبارةٌ عن وحدةٍ اقتصاديّةٍ مكوّنةٍ من شركتين أو أكثر، تُدعى إحدى هذه الشّركات بالشّركة القابضة، بينما يُطلق على باقي الشّركات تسمية الشّركة التّابعة، بحيث تكون كلّ شركةٍ من هذه الشّركاتِ مستقلّةً قانونًا عن الأخرى، غير أنّها تشكّل فيما بينها وحدةً اقتصاديةً واحدةً وذلك عن طريق علاقة التّبعية التي تفرضها الشّركة القابضة على الشّركات التّابعة باستعمال أساليبَ مستمّدةً من قانون الشّركات والتي يكون مصدرها الأساسيّ مساهمة الشّركة القابضة في رأسمال الشّركات التّابعة، سواءٌ بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، إذ يمكّنها ذلك من فرض رقابتها على هذه الشّركات بحكم القانون أو الواقع أو الاتّفاق".

12- لم يتكلم المشرع الجزائري بشكل مفصل عن المؤسسة المشتركة و اكتفى بذكرها كشكل من أشكال التّركيز الاقتصاديّ، نكون أمام مؤسسة مشتركة متى تتوفّر فيها مجموعة الشّروط القانونيّة التي نصّت عليها الفقرة الثّالثة من المادّة 15 من الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة، وهي: إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ من قِبل المؤسّسات المستقلّة، بصفةٍ دائمةٍ تجعلها تمارس وظائفها بالطّريقة التي تمارس بها المؤسّسات الاقتصاديّة المستقلّة.

13- اللّجوء إلى التّركيز الاقتصادي هو طريقة فعالة لتحريك الاقتصاد الوطني والنّهوض به من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية، غير أنّه بالمقابل يتطلّب الحفاظ على الجو التّنافسي في السّوق الوطنية التّدخل بتنظيم عمليات التّركيز الاقتصادي من خلال وضع آليات قانونية لمراقبتها

14- فرض المشرع الجزائري آلية رقابة خاصة تمثلت في نظام الترخيص المسبق لإنشاء عمليات التركيز الاقتصادي أو نظام الرقابة القبلية، وقد لجأ المُشرّع الجزائري لفرض الرقابة القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي ليس لأنّها محظورة أو لأنّ الرّقابة على عمليات التركيز الاقتصادي ليس لها طابع عقابي مثل الأحكام المنظمة للمُمارسات المنافية للمنافسة، وإنّما لها طابع وقائي يقوم على رد أيّة أثار سلبية قد تقع بسبب هذا التركيز في السّوق، فالمُشرّع الجزائري لم يمنع عمليات التركيز التي تؤدي إلى تطوير السوق والاقتصاد الوطني، لكنه في حقيقة الأمر يمنع عمليات التركيز الاقتصادي التي تؤدي إلى تعزيز وضعية هيمنة في السّوق وتقييد المنافسة فيها.

15- يُعد التّرخيص إجراء قانوني يجسد به مجلس المنافسة رقابته القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي، فكل عملية تركيز توفرت فيها الشّروط المذكورة سابقًا في المادة 17 و 18 من الأمر 03- 03 يجب أن يقدم أصحابها طلب ترخيص بالعملية، مصحوب بالوثائق المطلوبة وهذا وفقًا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 05- 219 المتعلق بالتّرخيص لعمليات التجميع، لمجلس المنافسة الذي يقوم بدراسة الطلب بشكل دقيق ومفصل، و وفقًا لإجراءات بداية من الإخطار إلى غاية صدور القرار بالترخيص.

16 - تتمثل الشروط الموضوعية لتطبيق الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي زيادة عن تحقق عملية تركيز اقتصادي في شرطين أساسين: الأول هو شرط المساس

بالمنافسة والشرط الثاني هو تجاوز عملية التركيز للعتبة القانونية من المبيعات أو المشتريات داخل سوق معينة.

17- بالنسبة لشرط المساس بالمنافسة، المشرّع الجزائريّ لم يعط تعريفًا لهذا الشرط وإنّما بيّن الحالة التي تشكّل فيها عمليّات التّركيز الاقتصاديّ مساسًا بالمنافسة، وهذه الحالة تظهر عندما يؤدّي التّركيز إلى إنشاء أو تعزيز وضعية الهيمنة على السّوق، كذلك لم يبيّن المشرّع الجزائريّ في نصّ المادّة 17 من الأمر 03-03 المتضمّن قانون المنافسة كيفية تقدير المساس بالمنافسة، معطيا بذلك لمجلس المنافسة السّلطةَ التّقديريةَ في تحديد مدى المساس بالمنافسة.

18- بالنسبة لشرط تجاوز العتبة القانونية،اعتمد المشرع الجزائري على معيار حصّة العون الاقتصاديّ المعني بالتّركيز في السّوق، ويُقصد بمعيار الحصّة في السّوق تلك الحصّة التي يحوزها العون الاقتصاديّ مقارنةً بالحصّة التي يحوزها العون الاقتصاديّ الآخر الموجود في السّوق، تطبيق معيار الحصّة في السّوق يبقى معيارًا صعبًا في تقدير مدى مساس عمليّات التّركيز الاقتصاديّ بالمنافسة في السّوق لأنّه يبقى معيارًا نسبيًا يستلزم التّأكّد من تجاوز مشاريع التّركيز الاقتصاديّ نسبةَ 40 بالمائة من حجم المبيعات أو المشتريات، أو بالنّسبة لأعضاء التّركيز الاقتصاديّ الذي يقع على عاتقهم الإخطار بعمليّاتهم التي تتجاوز العتبةَ القانونية، وهذا لما تتطلّبه السّوق المعنية من دقّةٍ في حساب نصيب المؤسّسات الاقتصاديّة المتجمّعة مقارنةً بمنافسيها، وهذا أمرٌ صعبٌ، الأمر الذي جعل معظم التّشريعات تتبنّى معاييرَ أخرى في تقدير مدى مساس التّكتّلات الاقتصاديّة للمنافسة من بينها معيار رقم الأعمال.

19- مجلس المنافسة هو صاحب الاختصاص الأصيل والثابت في ممارسة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي والترخيص لها، فهو من بين أهمّ سلطات الضّبط المستقلة التي أسندت لها مهمّة ضبط السّوق، جاء إنشائه في إطار تبني الدّولة الجزائرية لنظام اقتصادي جديد، يقوم على عدم تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية والتّوجه نحو اقتصاد السّوق، يمارس سلطة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي باعتباره سلطة إدارية مستقلة.

20- منح المشرع الجزائري استثناءا اختصاص التّرخيص بإنشاء عمليات التّركيز الاقتصادي، للحكومة وفقًا لشروط محدّدة قانونًا، وهو الأمر نفسه بالنّسبة لبعض سلطات

الضّبط القطاعية، التي اعترف لها المُشرع الجزائري بموجب نصوصها التأسيسية بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، وذلك يرجع لحيوية هذه القطاعات و التّداخل الموجود بينها وبين مجلس المنافسة في بعض الاختصاصات.

21- تتم عملية ممارسة الرقابة من قبل مجلس المنافسة على عمليات التركيز الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في مرحلة مباشر الرقابة على عملية التركيز الاقتصادي، أما الثانية هي مرحلة نتائج مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي ولكل مرحلة إجراءاتها.

22- تشمل مرحلة مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي إجراءين متلازمين، الإجراء الأول هو الإخطار، يقصد بالإخطار القانوني عمومًا ذلك الإجراء الذي يضطلع من خلاله مجلس المنافسة بوجود ممارسة مقيدة للمنافسة، وهو يُعدّ المحرك الأساسي لكل الإجراءات المتّبعة أمام مجلس المنافسة، والإجراء الأولي الذي يبدأ منه تحريك إجراءات متابعة المخالفات التي تندرج ضمن نطاق صلاحيته من مختلف المُمارسات المنافية للمنافسة التي قد يقوم بها التّركيز الاقتصادي. أما الإجراء الثاني هو التحقيق يتمثل في مجموعة من الإجراءات يقوم بها المقررون (هيئة التحقيق) الموجودة على مستوى مجلس المنافسة، كجمع المعلومات الدقيقة حول عملية التركيز المراد إنشائها، والتّأكد من مدى مساس التركيز الاقتصادي بالمنافسة أو تجاوزه العتبة القانونية في السوق،

23 – تشمل مرحلة نتائج مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي، صدور قرارا مجلس المنافسة المتعلق بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي حيث تعد هذه المرحلة هي الجزء الأخير من إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي والتي تحدد مصير عملية التركيز الاقتصادي، تعتبر قرارات مجلس المنافسة الصادرة في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي قرارات إدارية مثلها مثل باقي القرارات الإدارية كون أن مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة، تخضع عملية تنفيذ قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

24- تخضع قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عمليات التركيز الاقتصادي للرقابة القضائية، من خلال إمكانية الطعن في القرارات المتعلقة برفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة الذي يعتبر درجة تقاضي أولى وأخيرة في مثل هذه المواضيع، يعد إجراء الطعن أحد أهم الضمانات الممنوحة للأطراف بعد صدور القرار المتعلق بالموضوع.

25 – لم يتكلم المشرع الجزائري عن مسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتضمنة قبول الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي أو الترخيص المشروط أو حتى قرار فرض العقوبات على عمليات التركيز الاقتصادي ولم يبين الجهة المختصة بذلك.

26 – ميز المشرع الجزائري مسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص لعمليات التركيز عن مسألة الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالممارسات المقيدة للمنافسة من حيث الجهة المختصة حيث تخضع الأولى لاختصاص مجلس الدولة بينما الثانية للغرفة التجارية على مستوى مجلس قضاء الجزائر دون أن يبن سبب هذا التمييز.

النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة عموما، بينت اهتمام المشرع بظاهرة التركيز الاقتصادي التي حاول تنظيمها في العديد من القوانين أبرزها قانون المنافسة الذي حاول المشرع من خلال التعديلات التي أجراها عليه ضبط عمليات التركيز وفق مبادئ المنافسة الحرة، غير سجلت جملة من الملاحظات أبرزها:

01– فيما يتعلق بأشكال التركيز الاقتصادي، نجد أن المشرع الجزائري خص كل شكل من الأشكال المذكورة بتنظيم في القانون التجاري، ما عدا المؤسسة المشتركة التي لم يخصها بتنظيم خاص في القانون التجاري بالرغم من أنه نص عليها كشكل من أشكال التركيز الاقتصادي الخاضع لرقابة مجلس المنافسة.

02– فيما يتعلق بنظام الرقابة القبلية، فقد طبق المشرع الجزائري على عمليات التركيز الاقتصادي الذي يعتمد على مراقبة مدى احترام عملية التركيز الاقتصادي للشروط المنصوص عليها في المادتين 7 و 18 من الأمر 03–03 المعدل والمتمم المتعلق بالمنافسة والتي من خلالها يقرر مجلس المنافسة منح الترخيص من عدمه لهذه للوحدات المعنية بالتركيز، بينما سكت عن إمكانية متابعة عمليات التركيز الاقتصادي التي ثبت مساسها بالمنافسة بعد أن تمّ التّرخيص لها دون أن تساهم في تحقيق التّطور الاقتصادي المطلوب، الأمر الذي يستدعي فرض رقابه بعدية من قبل المشرع الجزائري مثل المشرع الفرنسي والانجليزي، وذلك لمبررات أهمها عجز أحكام الرقابة القبلية على عمليات التّركيز الاقتصادي عن ضبط السّوق والطابع الاحتمالي لمساس عملية التركيز بالمنافسة.

03- فيما يتعلق بالشروط الموضوعية لتطبيق الرقابة على عملية التركيز الاقتصادي، بالنسبة لشرط المساس بالمنافسة لم يعرف المشرع هذا الشرط ولم يبين المعايير التي يعتمد عليها في تقدير المساس بالمنافسة، واكتفائه بالتطرق إلى وضعية الهيمنة كصورة من صور المساس بالمنافسة، أما بالنسبة لشرط تجاوز العتبة القانونية من المقدر ب نسبة 40 بالمئة من المبيعات أو المشتريات داخل السوق المعنية، فقد اعتمد في تحديده على معيار الحصة في السوق حيث كانت المعالجة التّشريعيةَ لهذا المعيار في ظل الأمر 03- 03 المتعلّق بالمنافسة معالجةٌ غير واضحةٍ في الكثير من الجوانب، لأنّ المشرّع الجزائريَّ قد ألغى بموجب المادّة 73 من الأمر المذكور المرسوم التّنفيذيَّ رقم 2000-315 الذي حدّد في موادّه مقاييسَ تقدير مشاريع التّجميع أو التّجميعات، دون أن يعوض هذا الإلغاء بمرسوم جديد.

04- فيما يتعلق بمجلس المنافسة كسلطة إدارية مستقلة مختصة بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، تبين من خلال هذه الدراسة تراجع عنصر الاستقلالية لهذه السّلطة، ومن بين أهم المظاهر التي تدل على ذلك هو إنشاء مجلس المنافسة لدى الوزير المكلف بالتّجارة ، تعين أعضائه من قبل السّلطة التنفيذية ، إضافة إلى عدم اختصاص مجلس المنافسة بوضع نظامه الداخلي وميزانيته، كما تبين وجود تداخل الاختصاص في مجال الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي بين مجلس المنافسة والحكومة وسلطات الضبط القطاعي الأخرى شكل فوضى في الاختصاص.

05- فيما يتعلق بالرقابة القضائية على قرارات مجلس المنافسة المتمثل في إجراء الطعن، تبين من خلال هذه الدراسة أن المشرع الجزائري حصر إجراء الطعن في القرارات المتعلقة برفض عمليات التركيز الاقتصادي دون القرارات الأخرى كقرار قبول الترخيص أو قرار قبول الترخيص المشروط وقرارا فرض عقوبات على عمليات التركيز وهو ما يتنافى وحق الجميع في اللجوء للقضاء المكرس في الدستور، كما يلاحظ كذلكإمكانية الطعن في قرارات رفض عملية التركيز الاقتصادي أمام السلطة التنفيذية ، بالإضافة إلى عدم نص المشرع الجزائري على إجراءات خاصة بالطعن في مثل هذه القرارات والإحالة للقواعد العامة التي تتميز بطول المدة الأمر الذي لا يخدم الوحدات المكونة لعملية التجميع الاقتصادي ويتنافى التي تحتاج أعمالها للسرعة ولائتمان وكذا قانون المنافسة الذي يدخل ضمن نطاق قانون الأعمال الذي تتميز قواعده بالسرعة و

الإئتمان، كذلك التعديل الجديد لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي استحدث ما يعرف بالمحاكم الإدارية للاستئناف جعل من مجلس الدولة كجهة مختصة كدرجة أولى وأخيرة للفصل في الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض الترخيص لعمليات التركيز محل إعادة نظر باعتبار أن المحاكم الإدارية للاستئناف بإمكانها كذلك أن تختص إذا خول لها بموجب نص خاص الفصل في قرارات مجلس المنافسة الأمر الذي يدعو لتعديل نص المادة 19 من الأمر 03-03 المعدل والمتمم مع ما يتوافق ومبادئ التقاضي.

الملاحظات التي أسفرت عليها هذه الدراسة لا تنقص من قيمة التنظيم الذي خصه المشرع الجزائري من أجل خلق التوازن بين التشجيع على إنشاء عمليات التركيز الاقتصادي وحماية السوق وإنما من يمكن خلالها الخروج بتوصيات قد تساهم في تعزيز التوازن الذي يسعى إليه المشرع وتتمثل هذه التوصيات في:

01-إعطاء تنظيم خاص للمؤسسات المشركة كشكل من أشكال التركيز الاقتصادي يحدد تنظيمها وكيفية إنشائها مثلها مثل بقية أشكال التركيز الاقتصادي الأخرى، حيث أن المشرع اكتفى بالنص عليها كشكل من أشكال التركيز الاقتصادي فقط في نص المادة 15 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة دون التفصيل فيها.

02- فرض رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي من أجل التحكم أكثر في ضبط السوق خاصة بعدما أبانت الرقابة القبلية محدوديتها في متابعة عمليات التركيز بعد حصولها على الترخيص.

03- إعادة النظر في المادة 17 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة من خلال توضيح شرط المساس بالمنافسة وتحديد المعايير القانونية التي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية مساس بالمنافسة.

04- إعادة النظر في نص المادة 18 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة بإدراج رقم الأعمال السنوي كمعيار لتحديد العتبة القانونية، ذلك لسهولة حسابه وتحديده بدل معيار حصة السوق الذي يبقى معيار نسبي.

05- تعويض الفراغ التشريعي الذي خلفه إلغاء المرسوم التشريعي التنفيذي رقم 2000- 315 المتعلق بتحديد مقاييس تقدير مشاريع التجميع والتجمعات، بنصوص تنظيمية تحدد مقاييس تقدير عمليات التركيز الاقتصادي، الأمر الذي لا يدع مجال للسلطة التقديرية لمجلس المنافسة في تقديره لعملية التركيز الاقتصادي.

06- وضع نصوص قانونية خاصة توضح حدود الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية التي تقع في مجالها عملية التركيز حتى لا يكون هناك فوضى في الاختصاص و تعارض في القرارات الصادرة عن الجهتين.

07- تعديل نص المادة 19 في شقها الثاني المتعلق بالطعن في قرارات رفض التركيز، من خلال السماح بإمكانية الطعن في جميع قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة، وإدراج المحاكم الإدارية للاستئناف كدرجة تقاضي أولى تفل في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي تجسيدا لمبدأ التقاضي على درجتين في القضاء الإداري وتماشيا مع التعديل الجديد لقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية والتنظيمية

أ: الدساتير والتعديلات الدستورية

1. المرسوم الرئاسي رقم: 89-18 المؤرخ في 22 رجب 1409، الموافق 28 فبراير يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيبراير1989،ج. ر.ج. ج عدد 09، أول مارس 1989.

2. القانون رقم 16- 01 المؤرخ في 26 جمادى الأول1437 الموافق 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج، عدد: 14، 07 مارس 2016.

3. المرسوم الرّئاسي رقم: 20- 442 مؤرّخ في15 جمادي الأولى عام 1442 الموافق30 ديسمبر 2020، يتعلّق بإصدار التّعديل الدّستوري، المصادق عليه في استفتاء أوّل نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، عدد: 82، 30 ديسمبر 2020.

ب: القوانين العضوية

1. القانون العضوي رقم 98- 01 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيميه و عمله، ج.ر.ج.ج، عدد:37، 01 يوليو 1998.

2. القانون العضوي رقم 11- 13 مؤرخ في 24 شعبان 1432 الموافق 26 يوليو 2011 يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 98- 01 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيميه وعمله، ج.ر.ج.ج، عدد: 43، 03 غشت2011.

3. القانون العضوي رقم 22- 10 المؤرخ في 9 ذي القعدة 1443 الموافق 9 جوان سنة 2022، المتعلق بالتنظيم القضائي، ج.ر.ج.ج، عدد : 41، 16 جوان 2022.

4. القانون العضوي رقم 22- 11، المؤرخ في 09 ذي القعدة 1443 الموافق 09 جوان سنة 2022، يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 98- 01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 ماي سنة 1998، المتعلق بتنظيم مجلس الدولة وسيره واختصاصاته،ج.ر.ج.ج، عدد: 41، 16 جوان 2022.

ت: القوانين

1. القانون رقم: 89- 12 المؤرّخ: في 02 ذي الحجة 1409 الموافق 05 يوليو 1989 يتعلّق بالأسعار، ج ر.ج ج، عدد: 29، 19 يوليو 1989.

2. القانون رقم 2000- 03 المؤرخ في 5 جمادي الأولى عام 1421 الموافق 5 أوت سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر.ج.ج، العدد: 48، 06 أوت 2000.
3. القانون رقم 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فيفري سنة 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج ر.ج ج، العدد:08، 06 فيفري 2002.
4. القانون رقم 03- 04 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق 17 فيفري 2003، يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة،ج.ر.ج.ج، العدد: 11، 19 فيفري 2003.
5. القانون 04- 02 المؤرخ في 05 جمادي الأول 1425، الموافق 23 يونيو2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج. ر. ج. ج، العدد: 41، 27 يونيو 2004.
6. القانون 04- 08 المُؤرّخ في27 جمادي الثانية 1425، الموافق، 14 غشت، 2004، المُتعلّق بشروط ممارسة الأنشطة التّجارية، ج. ر. ج.ج، العدد: 52، 18 أوت 2004.
7. القانون رقم: 06- 04 مؤرّخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فيفري 2006، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 95- 07 مؤرّخ في 25 جانفي 1995، يتعلّق بالتّأمينات، ج.ر.ج.ج، العدد: 15، 12 مارس 2006.
8. القانون رقم 08- 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ل 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج، عدد: 21، 23 أفريل 2008.
9. القانون رقم 08-12 المؤرّخ في: 28 جمادى الثانية 1429 الموافق 25 يونيو2008 يُعدّل ويتمّم الأمر 03- 03 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1424 الموافق 19 يوليو 2003 المتعلّقٌ بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، العدد: 36، 02 يوليو 2008.
10. القانون رقم: 10- 05 مؤرّخ: في 05 رمضان 1431 الموافق 15 أوت 2010، يعدّل ويتممّ الأمر رقم 03 - 03 المؤرّخ في: 19 جمادى الأول 1424 الموافق 19 يوليو 2003 المتعلّقٌ بالمنافسة، ج..ر.ج.ج، العدد: 46 18 أوت 2010.
11. القانون رقم 12- 06 المؤرخ في 10 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، يتعلق بالجمعيات، ج. ر. ج. ج، العدد:62، 15 يناير 2012.

12. القانون رقم 15- 20 المؤرّخ في 18 ربيع الأول 1437، الموافق 30 ديسمبر 2015، يعدّل ويتمّم الأمر 59/75 المؤرّخ في 2920 رمضان 1395، الموافق 26 سبتمبر 1975 المتضمّن القانون التّجاريّ، ج.ر.ج .ج، العدد :71، 30 ديسمبر 2015.
13. القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج. ر. ج. ج، العدد: 02، 11 جانفي 2017.
14. القانون رقم 21- 16 المؤرّخ: في 25 جمادى الأول عام: 1443 الموافق 30 ديسمبر 2021م المتضمّن قانون المالية لسنة 2022، ج.ر.ج.ج، العدد: 100، 30 ديسمبر 2021.
15. القانون رقم 22- 07 المؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة 2022، يتضمن التقسيم القضائي.ج.ر.ج.ج، العدد: 32، 14 ماي 2022.
16. القانون رقم 22- 13 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1443 الموافق 12 يوليو 2022 يعدل ويتمم القانون 08- 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ل 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج، العدد: 48، 17 يوليو 2022.
17. القانون رقم 23- 09 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 جويلية سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج.ر.ج.ج، العدد: 43، 27 يونيو 2023.

ث: الأوامر

1. الأمر رقم 66- 155 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 08 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، العدد: 48، 10 جوان 1966.
2. الأمر رقم 75- 58، المؤرّخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني، ج، ر ج ج، العدد: 78، 30 ستمبر1975.
3. الأمر رقم 75- 59 المؤرّخ في20 رمضان عام 1395ه الموافق 26 سبتمبر سنة 1975م، المتضمّن القانون التّجاريّ، ج.ر.ج.ج، العدد: 101، 19 ديسمبر 1975
4. الأمر رقم 95- 06 مؤرّخ في: 23 شعبان عام 1415 الموافق: 25 يناير سنة 1995 يتعلّق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، العدد: 09، 22 فبراير 1995.
5. الأمر رقم 95- 07 المؤرّخ في 23 شعبان 1415، الموافق 25 يناير 1995، يتعلق بالتأمينات، ج. ر. ج. ج، العدد: 13، 08 مارس 1995.

6. الأمر رقم 96- 27 المؤرخ في 28 رجب 1417، الموافق 09 ديسمبر1996، يعدل ويتمم القانون التجاري، ج. ر. ج. ج، العدد: 77، 11 ديسمبر 1996.
7. الأمر 03- 11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، ج ر.ج ج، العدد:52، 27 أوت 2003.
8. الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 أوت سنة 2010، يتمم الأمر رقم- 11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض،ج ر.ج ج، العدد:50، 01 سبتمبر 2010.

ج: المراسيم التشريعية

1- المرسوم التّشريعيّ 93-08 المؤرّخ في 3 ذي القعدة، عام 1413ه،الموافق 25 أفريل سنة: 1993م ، يعدل ويتمم الأمر 75- 59 المؤرّخ في20 رمضان عام 1395ه الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمّن القانون التّجاريّ، ج.ر.ج.ج، العدد: 27، 27 أفريل 1993.

د: المراسيم الرئاسية

1. المرسوم الرئاسي رقم 96- 44 المؤرخ في 26 شعبان عام 1416 الموافق ل 17 جانفي سنة 1996، يحدد النظام الداخلي لمجلس المنافسة، ج. ر.ج.ج، العدد: 06، 22 جانفي 1996.

ه: المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التّنفيذي رقم 88- 201 مُؤرّخ في: 18 أكتوبر 1988 الذي يتضمّن إلغاء جميع الأحكام التّنظيميّة التي تخوّل المؤسّساتِ الاشتراكيّة ذات الطّابع الاقتصاديّ التّفرّد بأيّ نشاطٍ اقتصاديٍّ للتّجارة،ج. ر.ج.ج، العدد: 42، 19 أكتوبر 1988.
2. المرسومٌ تنفيذيٌ رقم 95- 483 المؤرّخ في: 11 ديسمبر 1995م، المُتضمّن تطبيق أحكام القانون التّجاريّ المُتعلّقة بشركات المساهمة والتّجمّعات، ج. ر. ج. ج، العدد: 77، 17 ديسمبر1995.
3. المرسوم التّنفيذي 2000- 314 المؤرخ في 16 رجب 1421، الموافق 14 أكتوبر 2000، يحدد المقاييس التي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية هيمنة وكذلك مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة،ج. ر. ج. ج، العدد 61، 18 أكتوبر 2000.
4. المرسوم التّنفيذي 2000- 315، مؤرّخٌ في 16 رجب عام 1421 الموافق 14 أكتوبر سنة 2000، يحدّد مقاييس تقدير التّجميع أو التّجميعات، ج. ر. ج. ج، العدد 61، 18 أكتوبر 2000.
5. المرسوم التنفيذي رقم 02- 45 المؤرخ في 21 ديسمبر 2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، ج. ر.ج .ج، عدد 85 الصادر في 22 ديسمبر 2002 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08/266 المؤرخ في 19 أوت 2008، ج.ر.ج.ج، العدد 48، 24

غشت 2008، والمرسوم التنفيذي رقم 04/ 11 مؤرخ في 09 جانفي 2011، ج.ر.ج.ج، العدد: 02، 11 جانفي 2011.

6. المرسوم التنفيذي رقم 03- 09 المؤرخ في 5نوفمبر 2003، يتضمن المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها وعملها، ج ر ج ج، العدد: 68، 09 نوفمبر2003 (ملغى).

7. المرسوم التّنفيذيّ رقم 05- 219 المؤرخ في 15 جمادى الأول عام 1426الموافق 22 يونيو 2005 يتعلّق بالتّرخيص لعمليّات التّجميع، المؤرّخ في: 22 يونيو2005، ج..ر.ج.ج، العدد: 43، 22 يونيو 2005.

8. المرسوم التنفيذي رقم 09- 11المؤرخ في 20 جانفي 2011 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة وصلاحياتها وعملها، ج.ر.ج.ج، العدد: 04، 23 جانفي 2011.

9. المرسوم التنفيذي رقم 10- 299 المؤرخ في 29 نوفمبر 2010 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية، ج. ر ج ج، العدد: 74، 05 ديسمبر2010.

10. المرسوم التنفيذي رقم 11- 241 المؤرخ في 08 شعبان 1432، الموافق 10 يوليو 2011، يحدد تنظيم مجلس المنافسة وسيره، ج.ر.ج.ج، العدد: 39، 13 يوليو2011.

ج- الأنظمة و القرارات:

01- النظام رقم 06- 02 مؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006، المحدد لشروط تأسيس بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك و مؤسسة مالية أجنبية، ج. ر. ج. ج، العدد: 77، 02 ديسمبر2006.

02- مقرر رقم 97 قرار 02 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 1997 حول الشركة الوطنية للتبغ والكبريت.

03- مقرر رقم 97 قرار 03 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 15 جوان 1997حول إخطار مخبر" بفيزر".

04- القرار رقم 01 المؤرخ في 24 جويلية 2013 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المنافسة متاح على الموقع التالي:https://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2599

05- القرار رقم: 02 المؤرّخ في 16جانفي ،2018م، الصّادر عن مجلس المنافسة الجزائري، المتعلّق بطلب التّرخيص لعمليّة التّجميع الاقتصاديّ، رقم ،01/2017بين شركة LIND AG و شركة PRAXAIR INC، الموقع:

https://www.conseil-concurrence.dz/?page_id=2599

د: قوانين أخرى

القانون النّموذجيّ بشأن المنافسة، سلسلة الأونكتاد، شأن قضايا المنافسة وسياسات المنافسة، الأمم المتّحدة، جنيف، 2000.

ثانيا: الكتب

أ: الكتب باللغة العربية

1. أحمد عبد اللطيف غطاشة، الشركات التجارية دراسة تحليلية، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

2. ألسباتي سعيد يوسف، قانون الأعمال الشّركات. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.

3. المصري حسن، اندماج الشركات و انقسامها، دون طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

4. أورفلي حمد، الوسيط في قانون الشّركات التّجارية، ط 3، مجمّع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس 2015.

5. بربارة عبد الرحمان ، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ط 1، منشورات بغدادي، الجزائر، 2009.

6. بشير الشّريف شمس الدّين، لعقابي سميحة، قانون الضّبط الاقتصاديّ، دار الهدى، 2021.

7. بصبوص فايز اسماعيل، اندماج شركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.

8. بن حملة سامي ، قانون المنافسة، دراسةٌ في ضوء التّشريع الجزائريّ وفق آخر التّعديلات ومقارنةً بتشريعات المنافسة الحديثة، نوميديا للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د ط، 2016..

9. بن نولى زرزور، الطّبيعة القانونيّة لاندماج الشّركات، دراسةٌ مقارنة، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، مصر، 2017.

10. بن وطاس إيمان، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري و الفرنسي ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

11. بوجملين وليد، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2015.

12. بوضرسة عبد الوهاب، الشروط العامة والخاصة لقبول الدعوى بين النظري والتطبيقي. الطبعة الثاني، دار هومة، الجزائر 2006.

13. بلولة الطيب، قانون الشركات، ترجمة: محمد بن بوزه، ط 02، برتي للنشر، الجزائر، 2009.

14. تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية، دار هومة، الجزائر، د ط، 2013.

15. جرمان ميشال، المطوّل في القانون التّجاري، ج. ريبير، ر، روبلو، ترجمة: منصور القاضي، سليم حدّاد، الجزء الأول، المجلّد 2، الشّركات التّجارية، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، 2008.

16. حدوم ليلى، قانون الشركات التجارية مدعم بأعمال تطبيقية، برتي للنشر، الجزائر، 2022.

17. حسام عيسى، الشّركات المتعدّدة القوميات دراسةٌ في الأوجه القانونية للتّركز الرّأسمالي المعاصر، د ط، المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، دون سنة نشر.

18. حسن محمّد هند، مدى مسؤولية الشّركة الأمّ عن ديون شركتها الوليدة في مجموعة الشّركات مع إشارةٍ خاصّةٍ للشّركات متعدّدة القوميات. ديوان دار النّشر، مصر، 1997.

19. علي محمود دريد، الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، ط 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

20. ديب عبد السلام، قانون إجراءات مدنية وإدارية ترجمة للمحاكمة العادلة، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

21. رجب السيد أبو الحمد، شركات الأشخاص والشركات القابضة ما بين التكوين والانقضاء والإفلاس، ط 01، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2019.

22. رزق مصطفى فاطمة، النّظام القانونيّ لتجمّع الشّركات، دار الجامعة الجديدة للنّشر، 2020

23. سعد فريد العربي، الشّركات التّجارية المشرع التّجاريّ الجماعي بين وحدة القانون وتعدّد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، 2003.

24. شوقي شاهين محمّد، الشّركات المشتركة طبيعتها وأحكامها في القانون المصريّ و المقارن، دون طبعة، دون دار نشر.

25. شرواط حسين، قانون المنافسة على ضوء الأمر 03- 03 المعدل والمتمم بالقانون: 08- 12 المعدل والمتمم بالقانون: 10- 05 ووفقا لقرارات مجلس المنافسة، د ط، دار الهدى، الجزائر، سنة 2012.

26. صبري السّعدي محمّد، الواضح في شرح القانون المدني، النّظريّة العامّة للالتزامات، مصادر الالتزام، العقد والإرادة المنفردة، دراسةٌ مقارنةٌ في القوانين العربيّة، دار الهدى، الجزائر، د.ط، دون سنة.

27. عبد الرّحمان رضا يحي، الجوانب القانونية لمجموعة الشّركات عبر الوطنية، دار النّهضة العربية، القاهرة، 1994.

28. علي سليمان، النّظريّة العامّة للالتزام، مصادر الالتزام في القانون المدنيّ الجزائريّ، الطّبعة السّادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003.

29. عوابدي عمار، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، ج2، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009.
30. فوزي محمّد سامي، الشّركات التّجارية، الأحكام العامّة والخاصّة، دراسةٌ مقارنة، ط 5، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، ص 2010.
31. لينا حسن ذكي، قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار- دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والأوربي، ط 2006، دار النهضة العربية.
32. محرز أحمد، الحقّ في المنافسة المشروعة في مجالات النّشاط الاقتصاديّ، الصّناعة، التّجارة الخدمات، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1994.
33. محمّد تيورسي، الضّوابط القانونية للحرّية التّنافسية في الجزائر، دار هومة للنّشر، ط الثّانية، 2015.
34. محمّد حسين إسماعيل، الشّركة القابضة وعلاقتها بالشّركة التّابعة في مشروع قانون الشّركات الأردني والقانون المقارن، ط 1، الأردن 1990.
35. محمود صالح قائد لأرياني، اندماج الشّركات كظاهرةٍ مستحدثة، دراسةٌ مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

ب: الكتب باللغات الأجنبية:

01 -AREL Pierre, "Concurrence, règles de procédures. Recueil, Dalloz, n°19, 2001, Paris.
02 - ARHEL Pierre, « Activitéde la cour d'appel de Paris dans le domainedes pratiques anticoncurrentielles », les petites affiches, N° 244, 2011.
03 - BLAISE Jean Bernard, Droit des affaires ،L.G.D.J, Paris, 1999
04 - Blaise Jean Bernard, Droit Des Affaires, Dalloz, France, 1998.
05 - Cliquennois Martine, Droit Public Economique, Ellipses, France,2001.
06 - Claude Champa ûd, Le pouvoir de concentration de la société par action, Éd Sirey, Paris, 1996.
07 - D.Ferrière et D. Ferre, droit du contrôle national des concentrations, éd DALLOZ, Paris, France, 2005.
08 - Francis Lefebvre. Mémento droit des affaires (sociétéscommerciales). Edition Francis Lefebvre. France.2003.
09 - Jean Blaise, Droit des affaires, Éd L.G.D.J, DELTA, Paris, 1999.
10 - Manuel Gorge, Droit des affaires, Armand Colin, Paris, 1999.
11 - Marie Malaurie Virginal, droit de la concurrence interne et européen.6e, Sirey ,2014.
13 - Martine Dizel – Chanfrein. "Droit des Affaires Et Gestion Des Entreprises "éd. management et Société. Paris.2004.
14 - Yves. Guyon. Droit des affaires Tom 01Droit commerciale générale et Société, édition, Delta 1996
15 -ZOUAIMIA RACHID, Droit de la régulation économique, Berti, Alger,2006
16 - Zouaimia Rachid, le droit de la concurrence, Maison d'édition Belkeise.
17 - Zouaimia Rachid, " Les autorités administratives indépendantes et larégulation économique ",Diarra, 2004.

ثالثا: الأطاريح والمذكرات

أ: الأطاريح

1. أم سعد جلال، مدى تأثير المنافسة الحرّة بالممارسات التّجارية، أطروحة دكتوراه، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012.

2. أوروان هارون، النّظام القانونيّ لمجمع الشّركات: دراسةٌ مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلّية الحقوق، جامعة تلمسان، 2014- 2015.

3. بن يسعد عذراء، سلطة مجلس المنافسة في ضبط الاتفاقيات المقيدة للمنافسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2016- 2015.

4. بن حملة سامي ، الرّقابة على التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، أطروحة دّكتوراه علوم ، كلّية الحقوق جامعة متنوري- قسنطينة، الجزائر، 2009- 2010.

5. حسام الدّين عبد الغني الصّغير، النّظام القانونيّ لاندماج الشّركات، رسالةٌ دّكتوراه، جامعة القاهرة، مصر 1982.

6. حسن أحمد الغوشة معتصم، مدى استقلال الشّركة التّابعة عن الشّركة القابضة: دراسةٌ مقارنةٌ بين القانونين الأردني والانجليزي، رسالة دكتوراه في القانون الخاصّ، كلّية الدّراسات القانونيّة العليا، جامعة عمان العربية، الأردن، 2007.

7. خليل علي ضاري، التّنظيم القانونيّ للشّركة القابضة: دراسةٌ مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون الخاصّ، كلّية القانون، جامعة بغداد، 2006.

8. داود منصور، الآليات القانونيّة لضبط النّشاط الاقتصاديّ في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمّد خيضر بسكرة، 2016/2015.

9. دیباش سهیلة، مجلس الدولة ومجلس المنافسة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر، سنة 2010

10. عيساوي عز الدين، الرقابة القضائية على السلطات القمعية للهيئات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو – الجزائر ، 2015.

11. قابة صورية، الآليات القانونية لحماية المنافسة، أطروحةٌ لنيل شهادة الدّكتوراه علوم في القانون الخاصّ، جامعة الجزائر1، كلّية الحقوق، سنة 2017.

12. كتّو محمّد شريف، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائريّ، دراسةٌ مقارنة بالقانون الفرنسيّ، أطروحة دكتوراه، كلّية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2003- 2004.

13. لعور بدرة، آليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014.

14. مالح زهرة، الوقاية من الممارسات المُقيّدة للمنافسة في التّجميعات الاقتصاديّة – دراسةٌ مقارنة- أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2020-2021.

ب: المذكرات

1.بطينة مليكة، الاختصاص القضائي لمجلس الدولة في النظام الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، سنة: 2004.

2.بركات حسينة، مجمّع الشّركات في القانون التّجاريّ الجزائريّ والمقارن، ماجستير في القانون الخاصّ، فرع قانون الأعمال، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009م، سنة: 2010.

3.بن سعد وسيلة، تقييم المؤسّسة ودوره في تحقيق ميزةٍ تنافسية، مذكّرة ماجستير في علوم التّسيير، جامعة جيلالي اليابس،سيدي بلعباس، الجزائر، سنة: 2015.

4.بن صالح القاضي أنيس، النّظام القانونيّ للشّركة القابضة- دراسةٌ مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاصّ، كلّية الحقوق، اليمن، سنة: 2004.

5.بن عبد الله صبرينة، متابعة الممارسات المقيدة للمنافسة من طرف مجلس المنافسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، سنة: 2012.

6.بوجميل عادل، مسؤولية العون الاقتصادي عن الممارسات المقيدة للمنافسة في القانون الجزائري، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.

7. بورديمة مريم، مراقبة التّجميعات الاقتصاديّة بين مقتضيات الضّبط وحرّية المنافسة، مذكّرة ماجستير، تخصّص قانون أعمال، كلّية الحقوق جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016- 2015.

8. تواتي محند الشريف، قمع الاتفاقات في قانون المنافسة، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2006 /2007.

9. جعفر إبراهيم بني عيسى، النّظام القانونيّ للشّركة القابضة في القانون الأردني، رسالة ماجستير في القانون، كلّية الدّراسات الفقهية والقانونية جامعة آل البيت، الأردن، 2013.

10.جعفور محمّد سّعيد ، إجازة العقد القابل للإبطال في القانون المدني، رسالة ماجيستر، الجزائر، 1986.

11.خمايلية سمير، عن سلطة مجلس المنافسة في ضبط السوق، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2013.

12.رحموني موسى، الرقابة القضائية على السلطات المستقلة، رسالة ماجستير في العلوم القانونية و الإدارية، تخصص قانون إداري و إدارة عامة، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر، باتنة – الجزائر ، سنة 2013

13.رسول شاكر محمود البياتي، النّظام القانونيّ للشّركة القابضة، رسالة ماجستير، كلّية القانون، جامعة بابل، العراق، 2004.

14.شويطر إيمان رتيبة، التّجمّعات ذات المنفعة الاقتصاديّة في القانونين الجزائريّ والفرنسي، مذكّرة ماجستير، كلّية الحقوق جامعة قسنطينة، الجزائر سنة 2005.

15.صبحي جمال أمينة، رجب إبراهيم ياسمين، كيفية تعظيم استفادة مصر من التّكتّلات الاقتصاديّة تجاريًا دراسةٌ مقارنةٌ "بين الكوميسا والشّراكة الأوروبيّة مع مصر من حيث التّجارة البينية"، مذكرة ماجستير، كلّية التّجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2019- 2020.

16.عدوان سميرة، نظام تجميع المؤسّسات في القانون الجزائريّ، مذكّرة ماجستير في القانون، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة عبد الرّحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2010 -2011.

17.قابة صورية، مجلس المنافسة، مذكرة ماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012 - 2013.

18.قصيّ محمّد سليمان بن عبد الرّحمن، مدى مسؤولية الشّركة القابضة عن الشّركة التّابعة، رسالة ماجستير في القانون التّجاري، كلّية القانون، قسم القانون الخاصّ، جامعة اليرموك، 2010.

19.كحال سلمى، مجلس المنافسة وضبط النشاط الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009- 2010.

20. لاكلي نادية، شروط حظر الممارسات والأعمال المدبّرة في قانون المنافسة، دراسةٌ مقارنةٌ بين التّشريع الجزائريّ، الفرنسيّ والأوروبيّ، مذكّرة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، كلّية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

21. متيش نوال، الرقابة في مجال المنافسة في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، بن يوسف بن خده، الجزائر، 2013-2014.

22. محمّد أحمد مفلح القرشي، تبعية الشّركة التّابعة للشّركة القابضة في قانون الشّركات الأردني، رسالة ماجستير في القانون، كلّية الدّراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت الأردن، سنة 2000.

23. مولفي سامية، التّجمّعات الاقتصاديّة – دراسةٌ في ظلّ قانون المنافسة الجزائريّ، شهادة الماجستير، جامعة يوسف بن خدّه، كلّية الحقوق، الجزائر، سنة 2015.

24. ناصري نبيل، المركز القانوني لمجلس المنافسة بين الأمر رقم 95- 06 والأمر رقم 03-03، مذكّرةٌ ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2004.

ج: الرسائل العلمية باللغة الفرنسية:

01 - M. Abdoulaye S ako .Les Groupes De Sociétés Et Droit. Thèse de Doctorat D'état. Université de Cheikh Anita Dop. Dakar 1993.

رابعا: المقالات العلمية

1. أوروان هارون، الإطار المفاهيمي لمجمع الشّركات، مجلّة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد:04، أكتوبر 2015.

2. أوروان هارون، الجوانب القانونية للشّركات القابضة في التّشريع الجزائريّ، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد01، عدد 01، 2017.

3. الحاسي مريم، ضمانات المتابعة العادلة أمام مجلس المنافسة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة تيارت، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2018.

4. السيد أحمد مصطفى الدبوسي، آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقا للقانونين المصري والإماراتي –دراسة تحليلية مقارنة–، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد: 24، جامعة المنصورة كلية الحقوق، مصر، 31-12- 2020.

5. الشّربيني عماد، موقف المشرّع المصريّ من المشروعات متعدّدة القوميات، مجلة مصر المعاصرة، العدد 380، القاهرة، مصر، أوت 2015.

6. الشّرقاوي محمود سمير، المشروع متعدّد القوميات والشّركة القابضة كوسيلةٍ لقيامه، مجلّة مصر المعاصرة، مجلّد: 06، العدد: 162، القاهرة، مصر، 1975.

7. العايب شعبان، دور مجلس المنافسة بمراقبة التجميعات الاقتصادية في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 12، 2016.

8. بن الضّيف محمّد عدنان، مزغيش عبير، المؤسّسة المشتركة ودواعي مراقبة مجلس المنافسة لها، مجلّة الاقتصاديّات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد: 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017.

9. بشير شريف شمس الدّين، سميحة لعقابي، رقابة التّجمّعات الاقتصاديّة كآليةٍ قانونيّةٍ لوقاية النّظام العام التّنافسي، مجلّة الاجتهاد القضائي، جامعة محمّد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 13، عدد خاص، 2021.

10. بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشّركات التّجارية في القانون التّجاري، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 28، المجلّد ب، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ديسمبر 2007.

11. بن حملة سامي، المفهوم القانونيّ لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ في قانون المنافسة، مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد: 36، ديسمبر 2011.

12. بن حملة سامي، مفهوم وضعية الهيمنة في قانون المنافسة، مجلّة العلوم الإنسانية، المجلّد ب، العدد: 46، كلّية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2016.

13. بن زارع رابح، شروط تطبيق النّظام الجبائي لمجمّع الشّركات في التّشريع الجزائريّ، مجلّة التّواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة عنابة، الجزائر، العدد: 38، جوان 2014.

14. بن مبارك ماية، المفهوم القانوني للتركيز الاقتصادي حسب التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد: 10، 2018.

15. بيومي زكريا، الاندماج كوسيلةٍ من وسائل التّركيز الاقتصاديّ، دراسةٌ اقتصاديةٌ وقانونيةٌ وضريبيّة، أبحاث مؤتمر الضّريبة على أرباح شركات الأموال، أكاديميّة السّادات للعلوم الإدارية، مصر، مركز البحوث، 2000.

16. تواتي بن علي فاطمة، استثمار مزايا التّجمّعات العربيّة الإقليمية لدعم وتطوير مسار التّكامل الاقتصاديّ العربيّ في إطار منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى، مجلّة العلوم الاقتصاديّة والتّسيير والعلوم التّجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، الجزء 06، العدد: 09، 15 جوان 2013.

17. خدا كرم فوزية ، التّكتّلات الاقتصاديّة العالميّة وانعكاساتها على الدّول النّامية، مجلّة العلوم السّياسية، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية جامعة بغداد، العراق، عدد: 43، دون

سـنة، ص 176، مقـالٌ متـاحٌ علـى الموقـع:
https://www.iasj.net/iasj/download/dbc78ab9d1ca47c5
18.طالب شهيناز، سـومية طالـب، جعـدي شـريفة، غـزال مـريم، المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة استطلاعية– مجلـة إيليـزا للبحـوث والدراسـات، مجلـد 06، عدد 02، المركز الجامعي إليزي، الجزائر.
19.ساوس خيرة، سيليه حماش، تفعيل دور مجلس المنافسة في متابعة المُمارسات المقيدة للمنافسة، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، المجلد04، العدد02 ،2016
20.عبد الجبّار علي محمّد المشهداني، مبرّرات اندماج الشّركات وآثاره القانونيّـة فـي القـانون العراقي والمقارن، قسم القانون – كلّية التّراث الجامعة مجلّة كلّية التّراث الجامعة، العدد الثّامن.
21.علواش مهدي، الإخطار كإجراء قانوني لتحريك المتابعة أمام مجلس المنافسة، مجلة البحـوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد الثاني، جوان 2017.
22.علي إبراهيم أحمد، الاندماج بين الشّركات، المجلّة العلمية للاقتصاد والتّجارة.
23.علي محمّد المشهداني عبد الجبّار، مبرّرات اندماج الشّركات وآثاره القانونيّـة فـي القـانون العراقي والمقارن، مجلّة كلّية التّراث الجامعة، العدد الثامن.
24.عمارة كريمة، أوروان هارون، اندماج الشّركات كآليةٍ للتّركيز الاقتصـاديّ، مجلّـة العلـوم القانونيّة والاجتماعية، جامعة زيّان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد: 12، سنة: 2018.
25.غربي علي، مجلس المنافسـة كآليـةٍ لمراقبـة التّجميعـات الاقتصـاديّة، مجلّـة الحقـوق والعلوم الإنسانية، العدد: 35، جامعة زيان عاشور بالجلفة 2018.
26.غربي أحسن، دور مجلـس المنافسـة الجزائـري فـي مراقبـة التجميعـات الاقتصـادية، مجلة الأستاذ الباحث، المجلد 07، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2022.
27.فراحتيه أكرم، أوروان هارون، التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية كآليةٍ للتّركيز الاقتصاديّ– دراسةٌ على ضوء المرسوم التّشريعيّ 93– 08، مجلّة الأستاذ الباحث للدّراسات القانونيّـة والسّياسـية، المجلّد6، العدد01، جامعة محمّد بوضياف المسيلة، جوان2021.
28.قلداسني حليمة، حمزة وهاب، الوظائف الضّبطية لمجلس المنافسة الجزائري، مجلـة القـانون والحريات، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد10، العدد01، 2022.
29.كميل طارق عبد الرّحمان، اندماج الشّركات التّجارية وفق أحكام قانون المنافسـة الإمـاراتي مجلّة الحقوق، المجلّد12، العدد: 1، كلّية الحقوق جامعة العين، 2018.
30.لأكلي نادية، إجراءات التحقيق في مجال الممارسات المقّيدة للمنافسة التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد06، معهد الحقوق والعلـوم السياسـية بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أخموك لتامنغست –الجزائر، سنة 2018.

31.لمزيري مُفيدة ، هيكلة مجمّع الشّركات في التّشـــريع الجزائـــري، مجلّـــة الحقـــوق والعلـــوم السّياسية، جامعة تسمسيلت، الجزائر، المجلّد: 05، العدد: 01، 2010.

32.محمّد حسين أكرم، أحكام التّركيز الاقتصاديّ للمشاريع، دراسةٌ مقارنة، مجلّة العلوم القانونيّة، كلّية القانون، جامعة بغداد، العراق، المجلّد 32، العدد: 2، 2017.

33.محمّد يوسف "باحثٌ رئيسيٌّ في مركز تريندز للبحوث والاستشارات"، محنـــة المنافســـة فـــي عصر الاحتكارات، مقالٌ منشورٌ في جريدة الشّروق المصرية، متاحٌ على الموقع الآتي:

34. https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=30122018&id=b8506720f52649b4 9d42b5c23d5372ee

35.معراج هـــواري، منطقـــة التّجـــارة الحـــرّة العربيـــة الكبـــرى خطـــوةٌ لتفعيـــل التّكامـــل الاقتصاديّ العربيّ، البحث من أعمال النّدوة العلميـــة السّادســـة والعشـــرين لمركـــز الدّراســـات الإقليمية بجامعة الموصل. قـــُدّم للنّشـــر بتـــاريخ: 15 أيـــار 2007م وقُبِـــل للنّشـــر بتـــاريخ: 25 آب 2007، البحـــــث مُتـــــاح علـــــى الموقـــــع الالكترونـــــيّ الآتـــــي: https://www.iasj.net/iasj/download/071c2c79377564cc

36.معين عمر عبد المؤمن، منير يوسف حامد المناصير، اندماج الشّركات وأثره على الغير فـــي قانون الشّركات الأردني – دراسةٌ مقارنة، مجلّة معارف: قسم العلوم القانونية، عدد: 23 – ديسمبر 2017.

37.ملوك الصالح، النظام القانوني للمحاكم الإدارية للاستئناف (التنظـــيم والاختصـــاص)، مجلـــة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 12، العدد 03، 2023.

38.نموشي حبيبة، الرقابة القضائية على قرارات مجلس المنافسة الصادرة فـــي مجـــال عمليـــات التركيز الاقتصادي، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائـــر، العـــدد 12، ديســـمبر 2017.

39. هواين عبد الخالق، سالمي وردة، نطاق تدخل مجلـــس المنافســـة الجزائـــري للرقابـــة علـــى التجميعات الاقتصادية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، ع 02، 2022.

ب: المقالات باللغة الفرنسية:

01 -Jaques Beuri Stahl, Le Control Des Décisions Administrativesa Finalité Concurrentiels, L'exemple Des Concentrations, Revue de la Concurrence et la Consommations, N 116, Juillets, Aout, 2000,Paris 17.

02 -ZOUAMIA RACHID, Les Autorités Administratives Indépendantes Et Régulation Économique, Revue IDARA,N 2, 2004.

خامسا: الملتقيات والمحاضرات

1. أوباية مليكة، اختصاص منح الاعتماد لدى السلطات الإدارية المستقلة، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول: سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي ، المنظم يومي 23 ،24 ماي 2007، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

2. بوبكر مزغيش، خصوصية إجراءات الطعن في القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة، ملتقى حول سلطات الضبط في المجال الاقتصادي والمالي، جامعة بجاية كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، أيام 23 و24 ماي 2007.

3. حملاوي نجاة، شرون حسينة، إشكالات تنفيذ قرارات مجلس المنافسة، مداخلة في أعمال الملتقى الوطني الافتراضي حول حماية السوق في ظل أحكام قانون المنافسة يوم 09 ماي 2022، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1.

4. لأكلي نادية، قانون المنافسة، محاضراتٌ موجّهةٌ لطلبة السّنة الأولى ماستر تخصّص قانون خاصّ، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، السّنة الجامعية 2020/2019.

الفهرس:

الإهداء 1
مقدمة..... 3
الباب الأول: ماهية عمليّات التّركيز الاقتصادي..... 11
الفصل الأول: مفهوم التّركيز الاقتصادي 14
المبحث الأول: نشأة التّركيز الاقتصاديّ وأهمّيته الاقتصاديّة 15
المطلب الأول: نشأة التّركيز الاقتصاديّ التّاريخيّة 16
الفرع الأول: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في العالم الغربيّ 16
أوّلا: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في الولايات المتّحدة الأمريكية..... 17
ثانيا: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في أوروبا..... 18
الفرع الثّاني: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في العالم العربيّ 21
أولا: تطوّر التّكتّل الاقتصاديّ العربيّ 21
المرحلة الأولى: بعد الحرب العالمية الثّانية حتى نهاية السّتّينيّات..... 22
المرحلة الثّانية: فترة السّبعينيّات والثّمانينيّات 22
المرحلة الثّالثة: فترة التّسعينيّات إلى يومنا الحاضر 22
ثانيا: نشأة التّركيز الاقتصاديّ في الجزائر..... 23
1-قانون 89-12 المتعلّق بالأسعار 24
2- الأمر 95- 09 المتعلّق بالمنافسة 25
3-الأمر 03-03 المتعلّق بالمنافسة والتّعديلاتِ التي لحقته 25
المطلب الثّاني: الأهمّية الاقتصاديّة للتّركيز الاقتصاديّ..... 26
الفرع الأول: العوامل الدّافعة للتّركيز الاقتصاديّ..... 26
أولا: زيادة كفاءة الأداء الاقتصاديّ للمشروعات الصّغيرة..... 27
ثانيا: التّوسّع الخارجيّ إلى أسواق عالمية..... 27
ثالثا: حماية المؤسّسات المتعثّرة..... 27
رابعا: تحقيق مكاسب اقتصادية..... 28
الفرع الثّاني: الآثار السّلبية لعمليّات التّركيز الاقتصاديّ 29
أولا: التّأثير السّلبيّ على المنافسة في الأسواق..... 29

ثانيا: تكريس عاداتٍ اقتصاديةٍ سلبية..... 30
1–ارتفاع الأسعار 30
2– مشاكل العمل والبطالة 30
3– تأثّر الجودة الإنتاجيّة للسّلع والخدمات..... 31
المبحث الثّاني: التّعريف بالتّركيز الاقتصاديّ..... 33
المطلب الأول: تعريف التّركيز الاقتصاديّ..... 34
الفرع الأوّل: التّعريف الفقهيّ للتّركيز الاقتصاديّ..... 35
أوّلا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ حسب فقهاء علم الاقتصاد..... 35
ثانيا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ حسب فقهاء القانون..... 37
الفرع الثّاني: التّعريف التّشريعيّ للتّركيز الاقتصاديّ..... 39
أولا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ في التّشريعات المقارنة..... 39
ثانيًا: تعريف التّركيز الاقتصاديّ في التّشريع الجزائريّ 41
1–التّركيز الاقتصاديّ حسب القوانين العامّة..... 41
2–التّركيز الاقتصاديّ حسب القوانين الخاصّة..... 41
المطلب الثّاني: مقوّمات التّركيز الاقتصادي 46
الفرع الأول: معايير تحديد التّركيز الاقتصاديّ وصوره 46
أولا: المعايير التي يقوم عليها التّركيز الاقتصاديّ 46
1– معايير تحديد التّركيز الاقتصاديّ حسب الأمر 95–06 المُلغى..... 47
2–معايير تحديد التّركيز الاقتصاديّ حسب الأمر 03–03..... 48
ثانيا: صور التّركيز الاقتصاديّ 48
1– التركيز الأفقي..... 48
2– التّركيز العموديّ أو الرّأسي..... 49
3–التّجميع التّنويعي..... 51
الفرع الثّاني: تفريق التّركيز الاقتصاديّ عن المفاهيم المشابهة له 51
أولا: التّركيز الاقتصاديّ والممارسات المقيّدة للمنافسة..... 52
1–التّركيز الاقتصاديّ والاتّفاقات المحظورة..... 52
2–التّركيز الاقتصاديّ والتّعسّف في وضعية الهيمنة..... 53

3–التّجميعات الاقتصاديّة والتّعسّف في وضعية التّبعية الاقتصاديّة 54
ثانيا: تمييز التّركيز الاقتصاديّ عن بعض المصطلحات الاقتصاديّة والقانونية 55
1–تمييز التّركيز الاقتصادي عن الاحتكار..... 55
2–تمييز التركيز الاقتصادي عن التّجمعات..... 55
الفصل الثّاني: 59
الأشكال القانونيّة للتّركيز الاقتصادي 59
الفصل الثّاني: الأشكال القانونيّة للتّركيز الاقتصادي 59
المبحث الأول: التّركيز بإنشاء شخصٍ معنويٍّ جديد..... 60
المطلب الأول: عمليّات الاندماج 61
الفرع الأول: مفهوم الاندماج..... 61
أولا: تعريف الاندماج..... 62
ثانيا: صور الاندماج..... 65
1– الاندماج بالضّمّ: 65
2–الاندماج بالمزج 65
3– الاندماج بالانفصال 66
ثالثا: الطّبيعة القانونيّة للاندماج..... 66
1–الاندماج انقضاءٌ مبسترٌ للشّركة المُندمجة..... 66
2– الاندماج تحويلٌ للشّركة المُدمجة 67
3– الاندماج انقضاء مبتسر للشّركة المُندمجة وانتقالٌ شاملٌ لذمّتها المالية 68
الفرع الثّاني: إجراءات الاندماج وآثاره القانونية..... 68
أولا: إجراءات اندماج الشّركات التّجارية..... 69
1– نطاق تطبيق الاندماج..... 69
2–المراحل التي تمرّ بها عمليات الاندماج 70
3–شهر مشروع الاندماج و وضعه تحت تصرّف الشّركاء 73
ثانيا: الآثار القانونيّة لعمليات الاندماج..... 74
1– الوقت الذي ينتج فيه عقد الاندماج أثره..... 74
2– آثار الاندماج تجاه الشّركاتِ المعنية بعملية الاندماج..... 75

3- آثار الاندماج تجاه الغير 76
المطلب الثّاني: التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية 76
الفرع الأول: مفهوم التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية..... 77
أولا: تعريف التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية..... 77
1- التّعريف التّشريعي للتجمع ذي الغاية الاقتصادية..... 78
2- التّعريف الفقهي للتجمع ذي الغاية الاقتصادية..... 78
3-الفرق بين التّجمّع وبعض الأنظمة المشابهة له..... 80
ثانيا: الطّبيعة القانونيّة للتّجمّع ذي المنفعة الاقتصادية 84
1-الطّابع العقدي للتّجمّع ذو الغاية الاقتصادية 84
2- الطّابع المدني والتّجاريّ للتّجمّع..... 85
الفرع الثّاني: إجراءات تأسيس التّجمّع..... 86
أولا: مقوّمات تأسيس التّجمّع..... 86
1- أركان التّجمّع 86
2-شروط التّجمّع إنشاء التجمع ذي الغاية الاقتصادية..... 89
ثانيا: جزاء تخلّف أركان عقد التّجمّع ذي الغاية الاقتصادية 92
1-البطلان المُطلق:..... 92
المبحث الثّاني: التّركيز الاقتصاديّ دون إنشاء شخصٍ معنويّ 94
المطلب الأول: مجمّع الشّركات 95
الفرع الأول: مفهوم مجمّع الشّركات 95
أولا: تعريف مجمّع الشّركات 96
ثانيا: العناصر القانونيّة لقيام مجمّع الشّركات 98
1: الاستقلال القانونيّ لمجمّع الشّركات..... 99
2: خضوع شركات المجمّع لرقابة الشّركة القابضة..... 99
الفرع الثّاني: مكوّنات مجمّع الشّركات..... 100
أولا: الشّركة القابضة 100
1-تعريف الشركة القابضة..... 100
2- الشّكل القانونيّ للشّركة القابضة 103

ثانيا: الشّركات التّابعة للشّركة القابضة 104
1- تعريف الشّركة التّابعة 104
أ-التّعريف التّشريعيّ للشّركة التّابعة..... 104
ب-التّعريف الفقهي للشّركة التّابعة 106
2-الشّكل القانونيّ للشّركة التّابعة..... 107
3-تفرقة الشّركة التّابعة عن المصطلحاتِ المشابهة لها 108
المطلب الثّاني: المؤسّسة المشتركة 110
الفرع الأول: مفهوم المؤسّسة المشتركة 111
أولا: تعريف المؤسّسة المشتركة وأهدافها 111
1: تعريف المؤسّسة المُشتركة 112
2: أهداف المؤسّسة المشتركة..... 113
ثانيا: شروط قيام المؤسّسة مشتركة..... 114
1: إنشاء مؤسّسة مشتركةٍ من قِبل مؤسّسات مستقلّة 114
2: إنشاء مؤسّسةٍ مشتركةٍ بصفةٍ دائمة 115
3: ممارسة المؤسّسة المشتركة للوظائف بصفةٍ مستقلّة 116
الفرع الثّاني: تمييز المؤسّسة المُشتركة وتقييمها 118
أولا: تمييز المؤسّسة المُشتركة عن بقية أشكال التّركيز الاقتصاديّ..... 119
1: تمييز المؤسّسة المشتركة عن الاندماج..... 119
2- الخضوع لرقابة مجلس المنافسة..... 119
2: تمييز المؤسّسة المُشتركة عن التّجمّع ذي الغاية الاقتصاديّة..... 120
3- تمييز المؤسّسة المُشتركة عن مجمّع الشّركات..... 121
ثانيا: تقييم المؤسّسة المُشتركة..... 123
1- مزايا المؤسّسة المشتركة..... 123
2- عيوب المؤسّسة المُشتركة..... 124
الباب الثّاني: الرّقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي 128
الفصل الأول: مفهوم الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصادي 130
المبحث الأول: شروط تطبيق الرّقابة على عمليّات التّركيز الاقتصاديّ..... 131

المطلب الأوّل: شرط المساس بالمنافسة 132
الفرع الأول: مفهوم شرط المساس بالمنافسة..... 132
أولا: معنى شرط المساس بالمنافسة 132
1- تحديد معنى السّوق المعنية..... 133
2- تحديد المقصود بوضعية الهيمنة..... 133
3- مقاييس تحديد وضعية الهيمنة في السّوق 134
ثانيا: دراسة المساس بالمنافسة كشرطٍ لخضوع التّركيز الاقتصاديّ للرّقابة القانونية 134
الفرع الثّاني: تقدير المساس بالمنافسة 135
أولا: تقدير المساس بالمنافسة 135
ثانيا: معايير تقدير المساس بالمنافسة 136
المطلب الثّاني: تجاوز حدّ العتبة القانونيّة..... 137
الفرع الأوّل: حدّ الحصّة في السّوق 137
أولا: المسائل الظّاهرة في معالجة معيار الحصّة في السّوق..... 138
ثانيا: المسائل الخفية في معالجة معيار الحصّة في السّوق..... 139
الفرع الثّاني: حدّ رقم الأعمال..... 142
أولا: تعريف رقم الأعمال و تحديده..... 143
1- تعريف رقم الأعمال 143
المبحث الثاني: الجهة المختصّة في رقابة عمليات التركيز الاقتصادي..... 145
المطلب الأول: مجلس المنافسة جهة مختصّة في رقابة عمليات التركيز الاقتصادي 146
الفرع الأول: تشكيل مجلس المنافسة وسيره 147
أولا: تشكيلة مجلس المنافسة 147
1- فئة أعضاء المجلس 147
2- فئة المقرّرون 149
ثانيًا: سير مجلس المنافسة..... 151
1- رئاسة مجلس المنافسة..... 152
2- الأمانة العامّة..... 153
الفرع الثاني: الطّبيعة القانونية لمجلس المنافسة 155

أولا: مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة 156
1- مجلس المنافسة سلطة..... 157
2: مجلس المنافسة هيئة إدارية..... 157
3: مجلس المنافسة مستقل..... 158
ثانيا: مظاهر تراجع استقلالية مجلس المنافسة 159
1- إنشاء مجلس المنافسة لدى الوزير المكلف بالتّجارة..... 159
2- تعيين أعضاء مجلس المنافسة من قبل السّلطة التنفيذية 160
3- عدم اختصاص مجلس المنافسة بوضع نظامه الداخلي وميزانيته..... 160
المطلب الثاني: رقابة مجلس المنافسة على عمليات التّركيز الاقتصادي 161
الفرع الأول: رقابة عمليات التركيز الاقتصادي اختصاص أصيل لمجلس المنافسة 162
أولا: الرقابة القبلية على عمليات التركيز الاقتصادي..... 163
ثانيا: الحاجة إلى اعتماد رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي 164
1- مبررات الاعتماد على رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي..... 165
2- ضوابط وضع رقابة بعدية على عمليات التركيز الاقتصادي 167
الفرع الثّاني: حدود مراقبة مجلس المنافسة للعمليات التركيز الاقتصادي 169
أولا: تدخل السلطة العامة للترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي 170
1-الترخيص التلقائي..... 170
2-الترخيص بناءا على طلب 170
ثانيا: تدخل سلطات الضبط القطاعية في مجال مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي 170
1- مظاهر تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية 172
2-النتائج المترتبة عن تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة وسلطات الضبط القطاعية 174
الفصل الثاني: إجراءات الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي 178
المبحث الأول: مباشرة الرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي 179
المطلب الأول: الإخطار كآلية أولية للرقابة على التركيز الاقتصادي 180
الفرع الأول: أشكال الإخطار القانونية..... 180
أولا: الإخطار الخارجي..... 180
1-الوزير المكلّف بالتّجارة..... 180

2- المؤسّسات الاقتصادية 181
3- جمعيات حماية المستهلكين 182
4-الجماعات المحلية..... 183
5-الجهات القضائية..... 183
ثانيا: الإخطار التلقائي 183
الفرع الثاني: شروط الإخطار وآثاره..... 185
أولا: شروط صحة الإخطار 185
1-الشروط الموضوعية..... 185
2: الشّروط الشكلية 188
ثانيا: الآثار المترتبة على الإخطار 189
1-توقف مدة التقادم..... 189
2-تكييف الوقائع التي تضمنها الإخطار 189
3-الفصل في دعوى الاخطار..... 190
المطلب الثّاني: إجراء التحقيق..... 190
الفرع الأول: مرحلة التّحريات الأولية..... 191
أولا: الأشخاص المؤهلة للتّحقيق 191
1-فئة المقررين 191
2-الهيئات المذكورة في المادة 49 مكرر من قانون المنافسة..... 192
ثانيا: سلطات المحققين والتزاماتهم 194
1-سلطات المحققين:..... 195
2-التزامات المحقيقين 196
الفرع الثاني: مرحلة التّحقيق الحضوري 197
أولاً: تبليغ المآخذ 197
1-شروط للتبليغ..... 197
ثانيًا: إجراءات ما بعد تبليغ المآخذ 198
1-تحرير تقرير نهائي لعملية التّحقيق وتبليغه 199
2-إعداد الملف النّهائي وغلق التّحقيق..... 199

المبحث الثاني: نتائج مباشرة الرّقابة على عمليات التّركيز الاقتصادي.....200
المطلب الأول: صدور قرار مجلس المنافسة المتعلق بالرقابة على التركيز الاقتصادي 201
الفرع الأول: مرحلة التحضير للقرار.....201
أولا: تنظيم جلسات المجلس وشروط صحتها 202
1: تنظيم جلسات الاستماع وشروط صحتها 202
2: الضمانات الممنوحة لأصحاب التركيز الاقتصادي خلال جلسات مجلس المنافسة 203
ثانيا: الاستشارات السابقة لقرارات مجلس المنافسة 204
1: الاستشارة المسبقة للسلطة العامة.....204
2: الاستشارة المسبقة لسلطات الضبط القطاعية الأخرى:.....205
الفرع الثاني: صدور القرارات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي.....206
أولا: الطبيعة القانونية لقرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على التركيز الاقتصادي 207
ثانيا: مضمون قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالتركيز الاقتصادي 208
1: قرار قبول الترخيص بالتركيز الاقتصادي 209
2: قرار رفض الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي.....211
3: قرار فرض عقوبات على عمليات التركيز الاقتصادي.....213
ثالثا: الشروط الواجب توافرها في قرارات مجلس المنافسة المتعلق بعمليات التركيز الاقتصادي.....214
1: من حيث الشكل 215
2: من حيث الموضوع 215
الفرع الثالث: تنفيذ قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي 216
أولا: تبليغ قررات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي.....216
ثانيا: إجراء نشر القرارات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي 217
ثالثا: إجراءات تنفيذ قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بالرقابة على عمليات التركيز الاقتصادي.....217
المطلب الثاني: الطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض عمليات التركيز الاقتصادي.....218

الفرع الأول: الرقابة القضائية على قرارات مجلس المنافسة المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي.....219
أولا: مجلس الدولة جهة مختصة بالنظر في الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة.....220
1: مجال اختصاص مجلس الدولة.....220
2- الأساس القانوني لاختصاص مجلس الدولة 221
3: موقف المشرع الجزائري من منح الاختصاص لمجلس الدولة 223
ثانيا: شروط الواجب توافرها في الطعن أمام مجلس الدولة 224
1- الشروط الموضوعية للطعن في قرارات مجلس المنافسة الرافضة لعمليات التركيز الاقتصادي أمام مجلس الدولة 225
2: الشروط الشكلية للطعن في قرارات مجلس المنافسة المتعلقة برفض التركيز الاقتصادي.....227
ثالثا: إجراءات الطعن و النتائج المترتبة عنها 229
1-إجراءات تقديم الطعون: 229
2-نتائج الطعن في قرارات رفض التجميع الاقتصادي.....230
الفرع الثاني: التساؤلات التي يطرحها إجراء الطعن في قرارات المتعلقة بالرقابة على لعمليات التركيز الاقتصادي.....231
أولا: حصر المشرع إمكانية الطعن فقط على قرار رفض الترخيص لعملية التركيز 232
ثانيا: إمكانية الطعن في قرارات رفض عملية التركيز الاقتصادي أمام السلطة التنفيذية.....233
ثالثا: إمكانية الطعن ضد قرارات مجلس المنافسة المتضمنة رفض الترخيص عملية التركيز أمام المحاكم الإدارية للاستئناف.....234
خاتمة:.....239
قائمة المصادر والمراجع:.....250
الفهرس:.....266